المجلد الحادى عشر
العدد الرابع ٢٠٠٨

علوم اللغة

٤٤

فى هذا العدد :

علوم اللغة

دراسات علمية مُحَكّمة تصدُر أربع مرات فى السنة

كتاب دورى

المجلد الحادى عشر | العدد الرابع | ٢٠٠٨





علــوم اللغــة

دراسات علمية مُحَكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتــاب دورى

مج١١ ، ع٤ ٢٠٠٨

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين – القاهرة ١١٤٦١ القاهرة – جمهورية مصر العربية

تليفون ٢٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٢٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسر أسرة تحرير مجلة علوم اللغة أن تصدر بحمد الله وتوفيقه عدداً جديدًا من سلسلتها التى تسعى إلى نشر جهود الباحثين المتميزين ، الذين تحول طرائق معالجتهم للموضوعات العلمية التى تتسم بالجدة والحيدة دون الوصول إلى القارى المتخصص على وجه التحديد ٠

ويصدر هذا العدد بإشراف ا٠د/ سعيد حسن بحيرى أستاذ علوم اللغة بكلية الألسن جامعة عين شمس الذى نهض بعب تلقى البحوث ومراجعتها وإعدادها للنشر لسنوات عدة٠ وربما تحول ظروف العمل فى الخارج فى المرحلة القادمة دون القيام بذلك.وسيقوم ا٠د/ عمر صابر عبد الجليل بعد عودته من الخارج بإذن الله بهذه المهمة الشاقة الجليلة ٠

ويجمع هذا العدد مجموعة من البحوث من مشارب مختلفة لباحثيين جادين ، ويدور البحث الأول حول ظواهر تركيبية فى الشعر الفلسطينى ، والثانى حول " الاستشهاد النحوى أمثال العرب " والثالث حول " منابع الإبداع الشعرى " والرابع حول " الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال اللغوى " ، والخامس حول " مفهوم اللحن " ، دراسة فى المعرفة اللغوية ، والأخير حول " إحكام الأساس "

ونأمل أن نكون قد وفقنا فى التأليف بين هذه المذاهب المختلفة،وقدمنا للقارى أعمالا تجمع بين الدقة والثراء.وأود أخيرًا أن أذكر الباحثيين بضرورة الالتزام بعدد صفحات البحوث المرسلة للنشر ، ونأسف أنه قد لايكون هناك مجال لقبول مخالفة شروط النشر ٠

ويسعد أسرة تحرير المجلة كل السعادة أن تستمر فى إهداء هذا العدد أيضا إلى أستاذنا الفاضل العالم اللغوى ا٠د/ محمود فهمى حجازى أطال الله فى عمره ومتعه بكل صحة وعافية ٠

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل

أسرة التحرير

شروط النشر

- يقبل هذا الكتاب نشر الدراسات والأبحاث فى علوم اللغة ، ونتائج البحوث الاستكشافية ، والمراجعات العلمية ، وتقارير الممارسات والمشروعات والأنشطة العلمية، وعروض الكتب اللغوية المتخصصة العربية أو الأجنبية .
- يفضل أن تكون الدراسة فى حدود ١٥٠٠٠ كلمة ، والمراجعة العلمية فى حدود ٦٠٠٠ كلمة ، والتقرير فى حدود ٢٠٠٠ كلمة ، وعرض الكتاب فى حدود ١٥٠٠ كلمة .
- يشترط ألا يكون العمل قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أى مكان آخر .
- تخضع الأعمال المقدمة للتحكيم ، ويخطر صاحب العمل بقبوله أو بملاحظات التحكيم أو الحاجة إلى المراجعة .
- تقدم الأعمال بخط واضح ، أو مطبوعة على الحاسوب .
- تقدم الرسومات بشكل جاهز للاستنساخ المباشر .
- يراعى فى الاستشهادات المرجعية الدقة فى التوثيق واكتمال بيانات الوصف ، والاطراد فى ترتيب عناصر البيانات .
- يعبر ما ينشر فى هذا الكتاب عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المحرر أو الناشر.
- لا يعاد نشر أى عمل مما ينشر فى هذا الكتاب الدوري إلا بإذن كتابى من الناشر .
- يخضع ترتيب المواد فى النشر لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة المؤلف أو قيمة العمل.

ظواهر تركيبية في الشعر الفلسطيني الحديث
ديوان حسين خضر العياد نموذجًا
دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة

د. فايز أحمد محمد الكومي

أهداف البحث :

التعرف على الأنماط المختلفة للجملة الاسمية في اللغة المعاصرة وخاصة الشعر الفلسطيني، والإشارة إلى التفاوت في استخدام هذه الأنماط .

إظهار الأنماط التي استخدمها الشاعر في لغته (الجملة الاسمية) وكيفية الإسناد بين العناصر الإجبارية والعناصر الاختيارية .

التعرف على ظاهرة الإثبات بين ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) والعلاقة بين الركنين ونسبة الركن الثاني للركن الأول .

الإشارة إلى ظاهرة النفي وأنواع النفي المستخدم في التراكيب النحوية المتعلقة بالجملة الاسمية مع التركيز على النفي الخاص بالخبر والنفي المتعلق بالركنين .

الحديث عن ظاهرة التوكيد في الجملة الاسمية وما لهذه الظاهرة من أغراض بلاغية ودلالية .

إبراز الآلية التي لجأ الشاعر إلى استخدامها في توظيفه للجمل الاسمية ومدى اهتمامه بهذه الظاهرة مقارنة بالجمل الأخرى .

تمهيد :

لا يختلف الشاعر الفلسطيني عن الشعراء الآخرين وخاصة في استخدامه لألفاظ اللغة، والشاعر يتخير من معجمه ألفاظاً تتفق والموقف الذي اقتضاه شعوره وإحساسه ، ولغة الشاعر لا تخرج عن ضوابط النحو وقواعده ، وبالتالي تجدر الإشارة إلى الجمل التي يستخدمها ، وعلى رأس هذه الجمل الجملة الاسمية والجمل الفعلية، وكل نوع من هذين النوعين له صوره وأشكاله ، وسبل البناء التي يخضع لها نظام الجملة.

وفي هذا البحث يركز الباحث على الجملة الاسمية في ديوان الشاعر حسين خضر الصياد تحت عنوان هموم وشجون ، وكيفية توظيف الشاعر لهذا النوع من الجمل والظواهر المتعلقة به، بالإضافة إلى صور كل ركن من أركان الجملة . والجملة الاسمية بشكل عام تقع جملة بسيطة و مركبه وفي هذا النوع يقع الإسناد مباشرة بين لفظين صريحين دون تركيب في أحد الركنين ، بالإضافة إلى الدلالة الناجمة عن الإسناد تقع دلالة محدودة لا تمتد ، ففي الجملة البسيطة تخلو الدلالة من الامتداد وكذلك لا يتحمل العنصر اللغوي من الناحية الدلالية أكثر من دلالته الإسنادية للدلالة الثانية وبالتالي ينبغي الاقتصار في هذا النوع على العلاقة بين المبتدأ والخبر ، وهناك الظواهر التركيبية وأنماط هذه الظواهر وصورها الدالة والتي تعمل في العنصر المسيطر وتؤثر في العلاقات الدلالية بين المسند والمسند إليه ومن أبرز هذه الظواهر ظاهرة الإثبات، والتوكيد والنفي .

وفي هذا البحث يلجأ الباحث إلى حصر الظواهر التركيبية وأثر هذه الظواهر دلالياً في النصوص الشعرية للشاعر الفلسطيني حسين خضر الصياد في ديوانه ، والتركيز على العناصر اللغوية المسيطرة والعناصر الإجبارية والاختيارية، وصور المحور المسيطر وصور الخبر، بالإضافة إلى التناسب الدلالي بين الظاهرة والعنصر اللغوي من جهة ، وبين الظاهرة والدلالة العامة من جهة أخرى، والخبر المسند للمبتدأ والذي يقع بصور مختلفة منها الإفراد والجملة وصورة شبة الجملة والمصدر المؤول إلى غير ذلك من الصور التي تصلح لأن تقع بصورة الإسناد للمحور المسيطر .

المبحث الأول
ظواهر الإثبات في الجملة الاسمية

اعتبر النحاة الجملة الاسمية القسم الأول من نوعي الجملة، والتزم الجميع بتصور عام لهذه الجملة، وهي تتكون من ركنين أساسيين ، المبتدأ الجزء المعلوم والخبر الجزء المجهول منه ، وبه يكتمل المعنى وتتحقق الفائدة(١) والمبتدأ يشكل العنصر الأساسي (المحور) والمعاني الأخرى لتوضيحه وتسند إليه، وقد اهتم اللغويون المحدثون بالعلاقة بين ركني الإسناد والدلالة الكلية المستفادة من اجتماعهما ، و أنها تقرر ثبوت الشيء أو نفيه عنه على وجه الإخبار أو الإنشاء (٢).

وكثر استخدام هذا النوع في الشعر الفلسطيني الحديث في ديوان الصياد . وخاصة الجمل الاسمية القصيرة بشتى الصور التي يرد بها المحور، والصور التي يرد بها الخبر ، وهذا الاستخدام لم يخرج عن مقولات النحاة ، بالإضافة إلى استخدام شائع للنمط الذي عده النحاة الأصل و الذي أشار إليه سيبويه : المبتدأ يكون معرفة ، وهو الأصل للإخبار عن شيء ... وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعراف وهو أصل الكلام(٣) والسيوطي أضاف إيضاحه التداولي لهذه النكرة حيث قال : (الأصل تعريف المبتدأ لأنه المسند إليه ، فحقه أن يكون معلوماً، لأن الإسناد المجهول لا يفيد ، وتنكير الخبر ، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل يلزمه التنكير ، فرجح تنكير الخبر على تعريفه (٤).

وبالمقابلة والتنظير بين المبتدأ والفاعل من حيث البنية ، فإنها مقبولة من جهة التعريف والتنكير، إلا أن التنظير بين الخبر والفعل من الجهة ذاتها لا يمكن قبول ذلك إلا بوجه التأويل ، وانطلاقاً من الجملة الاسمية المركبة إلى الجملة الاسمية المعقدة ،والتي تشكلت وتم بناؤها لاعتبارات دلالية تداولية فإن الظاهرة

---

(١) سيبويه : الكتاب ١٢٦/١ ، ابن يعيش : شرح المفصل ٨٦/١ ، ٨٧ ، ابن هشام : مغنى اللبيب ٢٩/٢ ، ٤٠ .

(٢) د. عبدالرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٢٩ .

(٣) سيبويه : الكتاب ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

(٤) السيوطي ، همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع ، ص : ١٠٠/١ ، ١٠١ .

الأولى التي ترصد في الشعر الفلسطيني خاصة في الجملة الاسمية هي الجملة الاسمية ذات المحور ، ويقصد بذلك التغيير الموضعي للمحور ووضعه في بداية الجملة . ليمكن من بناء عدد غير محدود من الجمل التي تضم معلومات مختلفة عليه ويطلق على عملية إعادة ترتيب عناصر الجملة (Topikalizienng) وفي هذه الحالة ينبغي وجود الرابط بين الجمل المحولة على ذلك العنصر وهذا الرابط يحافظ على العلاقة بين العنصر والمحمول . وفي هذه الحالة يجب التفريق بين العنصر المتقدم (المكون الأساسي) أي المكون الداخلي ، وبين ذلك العنصر الذي يشكل مكوناً خارج الحمل ، ولكل منهما وظيفة مغايرة ، ويمكن تحديد أنماط المبتدأ في شعر الصياد :

النمط الأول : المبتدأ المحور + الخبر جملة فعلية

وفي هذه الحالة ينبغي وجود رابط (ضمير) عائد على المبتدأ إلا أنه لا يلتزم موقعاً إعرابياً محدداً ، وهذا الرابط له دور في تماسك أجزاء الجملة وخاصة بين العنصر المتقدم والمتأخر قال :

(الله خاطبهم وأعظم شأنهم رحماء بينهم تراهم سجدا) ص ٩

فالرابط هنا ضمير متضمن في الفعل عائد على المحور (الله) ويتفق مع الاسم المتقدم والخبر جملة فعلية (خاطبهم) ثم استخدم العطف على جملة الخبر، فالواو حرف عطف ورابط بين الجملة الأولى والجملة الثانية ،والجمل اللاحقة كلها مبنية على المحور (المبتدأ) وكذلك في:

فالحق (يعلو ولا يعلى عليه) قضى رب الجلال به في محكم الكلم

الديوان ص ١٤

فالجملة (يعلو ولا يعلى عليه) مبنية على الاسم الأول ولكن تضمن الخبر رابطاً وهذا الرابط يتفق مع الاسم المتقدم ، والجملة تعبر عن وحدة دلالية أو معلومة عامة كلية نتيجة انسجام الألفاظ وإسنادها إلى المحور فلا فرق بين الجملة الأولى (يعلو) وجملة لا يعلى عليه فكلاهما يفيد الأمر المسند للمحور . ولكن لا يوجد تناقض بين دلالة الجملتين المثبتة والمنفية.

والعلماء كانوا على حق حين فرقوا بين أقسام الجملة (الخبر) (٥) وينبغي عدم إهمال نواة التأويل التي حددها سيبويه . وذلك بشكل كلي في (الاهتمام والعناية) ولا يجوز العزوف عن التعليل النحوي لاستحالة تقديم الفاعل على فعله(٦).

والاعتماد على مفهوم التجديد أو الدوام والثبوت ربما كان مفيداً في التفرقة بين بعض أبنية الجمل الاسمية وأبنية الجمل الفعلية ، وغير مفيد في تأويل جمل أخرى من نوع أخر . وقد طرح هذه القضية د. آنيس حيث رفض تفريق عبد القاهر بينهما قائلاً (وقد أجهد عبدالقاهر نفسه وأجهدنا معه حيث حاول أن يتلمس فروقاً بين استعمال الفعل المضارع واستعمال ما اشتق منه زاعماً أن المعنى مع المضارع يفيد التجدد وقوع الحدث شيئاً فشيئاً في حين أنه مع المشتق لا يكاد يعدو ثبوت الصفة وحصولها)(٧).

وقال الصياد :(في المكتب أوراقي انتثرت.

أسفاري ما عادت تقرأ

فغبار الليل يغطيها) الديوان ص ٧٤

فالعنصر اللغوي المسيطر (المحور) أوراقي احتل موقعاً في الشعر الحر يختلف عن موقع المحور في بعض الأنماط الأخرى في الشعر التقليدي ،ولكن هذا الموضع لم يؤثر على الإسناد، والخبر الواقع جملة اشتمل على ضمير عائد على المبتدأ ، إلا أن هذه الظاهرة ظلت محتفظة بدلالتها الكلية وما حصل أن شبه الجملة المتعلق بالخبر قدم على المحور وهذا اقتضاه المقام والسياق ، ومن جانب آخر وجه الإثبات في العبارة الأولى يبدو من خلال خلو العبارة أو المقطع من النفي ، وكذلك قوله (النوم يغالب أجفاني) ص ٧٤ فتصدر المحور المسيطر العبارة ، واشتمل الركن الثاني على رابط يعود على المحور . إضافة إلى ذلك أن الخبر جملة فعلية فعلها مضارع والمضارع له ما يميزه من الاستمرارية

---

(٥) سيبويه الكتاب ٨٩/٢ ، الزمخشري : المفصل ٢٤ ، ابن مالك : التسهيل ٤٨ ، السيوطي : همع الهوامع ٩٦/١ ، ٩٧ .

(٦) المبرد : المقتضب ١٦/١ ، ١٢٨/٤ .

(٧) إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص ٢٩٧ .

والوقوع، فدلالة الإثبات واضحة من خلال الارتباط الزمني بين الصيغة والزمن ، ثم يدفع الشاعر بالاسم إلى صدارة الجملة ليتمكن من أن يبني عليه جملاً أخرى حيث قال :

(لكن الخوف يساورني ويحطم راحة إنساني)

(إنساني ليس كإنسان ، إنساني في همي يغرق) . الديوان: ٧٥

فهذه الجمل بنيت بناء على استخدام العنصر المسيطر في صدارة الحديث، ولكن التموقع لكلمة (إنساني) وردت مضافة إلى السابق ثم الإضافة إلى الضمير ، وبعد ذلك تصدرت الجملة وأصبحت العنصر اللغوي المسيطر الذي يبنى عليه . وهذا يعني أن اللفظ (الاسم) يتموقع ويأخذ موضعاً وفق ما يقتضيه السياق والضوابط النحوية.

النمط الثاني :

المبتدأ المحور + الخبر (جملة توكيد)

(هذا المسيح – إلهكم في زعمكم – قد أسلمتموه لحثالة الأرض اليهود) الديوان ص٣٧

عيونك قد حباها الله نوراً ينير لنا الطريق بكل واد ص ٤٧

وثغر قد لثمت شذاه قد أغناني سقياها ص ٤٨

فما يلاحظ على الجمل في الأمثلة السابقة أنها اشتملت على المحور المبتدأ والذي يشكل العنصر اللغوي المسيطر ، ففي المثال الأول (المسيح) والذي وقع مسبوقاً باسم الإشارة، ففي هذه الحالة يقع بصورة البدل أو النعت ولكنه في الحقيقة هو المحور في النص ، وقوله (إلهكم في زعمكم) جملة اسمية أخرى ، ولكن الجملة وقعت بصورة الاعتراض بين المحور وما يسند إليه (الخبر) وفقاً للمعنى الإجمالي ، والتقدير هذا المسيح قد اسلمتوه لحثالة الأرض فالخبر اشتمل على عنصر لغوي ورد بصورة التوكيد (قد) ودخل على صيغة الفعل الماضي للتوكيد، إلا أن التراكيب والأبنية اشتملت على عناصر أخرى لغوية مكملة للمعنى وخاصة المعنى الناجم عن توظيف الخبر المركب من الفعل وما يلزمه ، فيلاحظ على هذا النمط:

المحور (المبتدأ) + (حرف التوكيد + الفعل + الواو + الهاء)

فالخبر ورد بصورة التركيب من هذه المكونات ولكن لا يجوز الاستغناء عن مكون منها نظراً لأن السياق والمقام يقتضي هذا الاستخدام . وكأن الجملة كاملة تقع جواباً لسؤال من المسيح في زعم اليهود ؟ وماذا اتخذوه ، فكان هذا علة أو سبب أو تمييز ، وكل هذه الدلالات المتوقعة والتي يمكن أن تنجم من خلال السياق يلزم العدول عن الترتيب الذي يكون فيه العنصر الواقع داخل الحمل إلى تفرد هذا العنصر بوقوعه خارج الحمل . وهذا يبدو واضحاً من خلال (المسيح) واستخدام الرابط (الهاء) في قوله : اسلمتموه ، فجملة الخبر اشتملت على توضيح وبيان لموقف ما سابق (المحور) والذي ينبغي أن يقع محوراً للجملة بعده.

وكذلك في المثال الثاني : (عيونك قد حباها الله) ، (وثغر قد لثمت شذاه) فمن خلال استخدام الجملة الواقعة خبراً يتضح وجه الإلزام بتصدر البناء النصي المحور المسيطر ، وقوله (وثغر) وقع المحور مخفوضاً بالواو، واو رب، فالخفض لفظاً والرفع محلاً ، فصورة الخبر المشتمل على التوكيد من خلال استخدام (قد تلزم التركيب بتصدر العنصر المسيطر (المحور) مع ضرورة وجود العائد والذي يقوم بالربط بين أجزاء الجملة . وهذا النوع من الجمل كثر استخدامه في الديوان وخاصة في استخدام المؤكدات والعناصر المحورية والمحمولة.

وهناك اهتمام بظاهرة تصدر المحور للجملة الاسمية (أو النص بشكل عام) ، وكذلك بظاهرة التقديم والتأخير من قبل العلماء في النحو والبلاغة ،وهذا الأمر جاء انطلاقاً من مبدأ أن اللغة معربة فيتاح بذلك وصف الألفاظ والكلمات بحرية في تراكيبها وجملها ، يقول الزجاجي : (وقالوا هذا مقام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات . ولا تدل عليها ، ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا بذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، ومكون الحركات دالة على المعاني) (٨) وقد اهتم علماء البلاغة بهذه الظاهرة لبيان الأغراض والمقاصد من التقديم والتأخير يقول

---

(٨) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٨ ، ٧٠، د. رمضان عبدالتواب ، فصول في فقه اللغة العربية ٣٩٣ ، ٣٩٥ .

الجرجاني : (وإذا عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أن الوجوه والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها ، ثم أعلم أن المزية ليست بواجبة لها في نفسها، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم يحسب موقع بعضها من بعض أو استعمال بعضها من بعض) (٩).

فالأصل أن يتقدم المحور (المبتدأ ثم يليه الخبرالمسند لهذا المحور) ولكن هناك حالات يتساوى بين التعريف والتنكير فيلاحظ في قول الشاعر :

(أنت القوي) ، (أنا الضعيف) الديوان ص ١١٤ .

فمن ناحية التعريف يلاحظ أن المسند والمسند إليه يمكن أن يتبادلا الموقع، فيمكن القول القوى أنا، وبالتالي فإن هذا التساوي يقود إلى اعتماد اللفظ الأول والذي له حق الصدارة (المحور) المبتدأ إلا أن هذا لا يكفي في الدرس اللغوي الحديث ، وإنما ينظر إلى المعنى والمستوى العميق، ثم يؤخذ بالاعتبار المستوى السطحي وآلية الإسناد، فإذا حصل الانسجام وأدى هذا إلى الفائدة فإن الاستخدام اللغوي يكون سليماً ، وبالتالي فإن سلامة اللغة من سلامة المعنى وكذلك المعنى من اللغة .

النمط الثالث :

ومن الأنماط التي استخدمها الشاعر في ديوانه بصورة الإثبات استخدامه (كل) في الجملة كعنصر إسنادي (المحور المبتدأ) فيلاحظ على الصور :

هذا السلام أمامكم (كل يبلغ صاحبه) الديوان ص ٢٣

وقع الإسناد في الركن الأول بين المبتدأ والخبر، والخبر ورد بصورة الظرف (شبه الجملة) والجملة الثانية استخدم فيها (كل) ثم أتبع الاسم بجملة، والجملة وقعت بصورة الإسناد، ولكن إذا حاولنا التأويل في هذه الجمل فإننا نجد أن الاستخدام لـ(كل) ورد على شكل الإلزام ، وهذا يفسر أمراً ليس

---

(٩) عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٨٧ + تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٦ ، ١٨٩ ، جلال الدين القزويني ، التلخيص في علوم البلاغة ، أغراض التقديم والتأخير لأركان الإسناد ، ص ٢١ ، ٣٦ .

ظاهرا وجود معنى يمكن تأويله بصورة الأمر (عليكم) أو على الجميع أو على الحضور ومهما يكن التأويل فإن الدلالة العامة للجملة استقامت بمجرد الإسناد من خلال المستوى السطحي والمستوى الدلالي العميق . بالإضافة إلى العلاقة التلازمية بين الركنين وخلو التركيب من النفي ، إضافة إلى ذلك أن النمط الأول يشوبه نوع من السخرية والاستخفاف بالموقف، مما يعمل ترهل العلاقات بين الألفاظ من الناحية المعنوية، وكذلك يتيح المجال للتأويل أكثر ، فهذه الأنماط كثرت في الديوان نظراً لأن السياقات والمقامات اقتضت استخدام هذا النوع من المبتدأ، والذي أسند إليه الخبر بشتى أنواعه ويجوز استخدام كل في الأساليب الشرطية فيقع المحور أولاً ثم يليه الخبر مقترناً بالفاء .

م + (ف + خـ) ---> الجملة الاسمية

م اسمي ---> (ف + خـ) <--- الجملة الاسمية

وهذا يعني أن ركني الإسناد بينهما ارتباط حكمي ، وهو ما يفسر وقوع الفاء في هذا التركيب حيث وقعت الفاء فيه لشبهه بأسلوب الشرط أو لتضمنه معنى الشرط. يقول سيبويه : (إنما جاز ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء ، فقد دخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء(١٠).

وهذا يتفق مع أقوال النحاة الذين اشترطوا صلة في المبتدأ تكون كالشرط وقد يتحقق هذا الأمر بجملة الصلة . وقد حدد الرضي فيه دلالة إفادة العموم : (وإنما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء(١١).

وقد يقع المبتدأ وخبره بين الظرف الشرطي والجواب قال :

إذا الإيمان أضحى في خواء فلا الدنيا ولا المال السلاح .

الديوان ص ٢٤ .

فالمحور (الإيمان) وخبره جملة (أضحى في خواء) اشتملت على ضمير رابط عائد على الاسم المتقدم وفي هذه الحالة ينبغي اشتمال الخبر على رابط واجب الإخفاء ، إلا أن الاسم الواقع بعد إذا يقع معمولاً فيه بفعل محذوف ، وهذا

---

(١٠) سيبويه ، الكتاب ، ١/١٣٩ ، ١٤٠ .

(١١) الرضي ، شرح الكافية ، ١/١٠١ .

يعني أن الاسم ليس مبتدأ وإنما فاعلاً لفعل محذوف ولكن على رأي من أشار إلى وقوع جملة بعد إذا بغض النظر عن نوعها بعد المحور فالعنصر المسيطر (الإيمان)ولكن تجدر الإشارة إلى وقوع الجملة الاسمية بعد الفاء والمنصوص عليها بالنفي (ولا الدنيا ولا المال السلاح) وهنا الاسم المحور والخبر وقعا بصورة المعرفة.

وصورة أخرى من صور المحور المنصوص عليه بالإثبات (اسم الشرط (من) والجملة المشتملة على الجواب بصورة الفعل الماضي قال .

من شاء شاء ، ومن يشأ فليحتسي   من بحر غزة ماءه المتدفقا.

الديوان ص ٢٦

فالمحور (اسم الشرط) ولكن اشتمل الفعل والجواب على رابط، ثم ورد الفعل والجواب بصورة الماضي وهذا جائز ، واستخدام الشاعر أسلوب العطف فعطف أسلوب شرط آخر على الشرط المتقدم ، فالمقام اللغوي والموقع للمحور اقتضى تصدره للتركيب، بالإضافة إلى أن الخبر وقع جملة والجملة من المركب الفعلي والضمير المستكن .

وتناول النحاة نمط الجمل الاسمية التي يقع فيها الخبر مركباً شرطياً ، والحروف التي تتصدر الجمل أهملت ولا اعتبار لها، وحمل هذا النوع من الجمل على التركيب في الجمل الفعلية(١٢) ولكن أبو على الفارسي يجعل هذه الجملة الواقعة خبراً شرطياً جملة مستقلة أو قسماً مستقلاً(١٣) بالإضافة إلى رأي الزمخشري والذي يتفق مع أبي على الفارسي . إلا أن السيوطي يرفض هذا الأمر السابق ويؤكد مذهب الجمهور في هذا المجار ، يقول : (وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية ، والصواب أنها من قبل الفعلية وأن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف) (١٤) وهذا النوع من الجمل وقع مستقلاً أو تابعاً لجملة فعلية، فيلاحظ على الكتاب أنهم استخدموا الجملة جملة اسمية بجعل الاسم يتصدر الجملة، فقد خرج من وضعه داخل الشرط ليحتل

---

(١٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٧/١ ، ٨٨

(١٣) أبو على الفارسي ، الإيضاح ، ٤٢ ، ٤٣ ، الزمخشري : المفصل : ٢٤ ، ٢٥ .

(١٤) السيوطي ، همع الهوامع ١٣/١ .

موقع المحور، وزحزحت جملة الشرط للتعويض عن المتقدم من خلال العائد والذي يقوم بالربط بين أجزاء الكلام والعناصر الأساسية في الجملة ، وبالتالي فإن الاسم أسندت إليه وظيفة دلالية وتداولية بخروجه على الاندراج داخل الحمل إلى خارج الحمل فصار المحور (المبتدأ) في الجملة وكأن الشرط لم يتكون إلا تفسيراً لهذا الاسم الذي تصدر الجملة .

وهذا التحول يتيح الامتداد للجملة ، باعتبار أن الجملة الشرطية تتركب من عدة جمل، وهذه الجمل متداخلة ومتماسكة دلالياً وتركيبياً وهذا صحيح لأن الجملة الشرطية التي تصدرها المحور (المبتدأ) لابد لها من فعل وجواب وكل منهما في حد ذاته يشكل جملة مكونة من الصيغة (الفعل) والضمير المسند إن كان مستكناً أو مضمراً، ولهذا في حالة فك الشفرات النصية من خلال العناصر المستخدمة يمكن إدراج التراكيب الشرطية في مجموعة من الجمل والتي تعطي معنى متماسكاً ناجماً عن الاستخدامات اللغوية التي اقتضاها المقام.

النمط الرابع :

المحور (المبتدأ + خبر أو أخبار متعددة

والظاهرة التي يمكن رصدها في الديوان تعدد الأخبار في الجملة الاسمية، الخبر المتعدد والمتنوع فيلاحظ في أقوال الشاعر :

شرفي أن تبقي لي شرفاً

تضفي حباً

تضفي عشقاً الديوان ، ص : ٨٤

بالنظر إلى الاسم (المحور) المتصدر لهذه الأقوال (شرفي) يبدو أنه احتمل صدارة الحديث وأتبعه بالإسناد أي أسند إليه الخبر، ولكن الخبر الأول وقع بصورة المصدر المؤول من أن والمضارع والتقدير (شرفي بقاؤك) والجملة اللاحقة : تضفي حباً والتقدير أن تضفي حباً ، أن تضفي عشقاً ، فكل هذه الجمل المتعددة مسندة للمحور المبتدأ الذي وقع بالابتداء، والتناسب الموقعي بين الابتداء والإخبار واضح من خلال المعنى والساق ، ويمكن الإشارة إلى أن الخبر المتعدد وقع بصورة الجملة الفعلية ، ولكن ينبغي أن يكون الاسم المحور قد نجم عن حديث سابق من خلال الاستخدام اللغوي .

وهناك الألفاظ الموظفة (عناصر لغوية مكملة) فالعناصر منها أساسية إجبارية ومنها عناصر لغوية اختيارية أو مكملة ، ولذلك لا يمكن إخراج العنصر غير الأساسي من دائرة اكتمال المعنى ، وإنما دوره محدود .

وهذه الظاهرة (تعدد الخبر) ترتبط بميل الشاعر إلى الإطناب وخاصة في الشعر الحر وكثرة استخدام المترادفات والألفاظ المتقاربة في المعنى والدلالة والاستخدام ا لموقعي وغلبة استخدام العطف بتوظيف أداة الربط (الواو) بالعطف على أجزاء الوحدات اللغوية : كقوله :

أنا بنت قد هدروا دمي احتزوا العنق بسكين

أنا عفت حياة الأضداد نفاق العادة والعرف الديوان ٩٦

وتجدر الإشارة هنا أن النحاة اعتمدوا على مذهب سيبويه في تقسيم ذلك التعدد، وقد كان منطلق سيبويه هو تعليل رفع الخبر الثاني إما على تقدير مبتدأ محذوف يعود على المبتدأ الأول وإما على تعدد الخبر لمبتدأ واحد (١٥).

وعلى هذا لا يرى أصحاب المذهب الأول ممكناً ، وقد اشترط ابن مالك أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد ، فليس من ذلك ما تعدد لفظاً دون معنى(١٦) بل أنه رأى إمكانتين لتعدد الخبر وجعل التعدد ممكناً باستخدام حرف العطف وبغير استخدامه ، يقول : وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطف وغير عطف (١٧).

وظاهرة بارزة في الديوان أكثر الشاعر من استخدامها خاصة الجملة الاسمية الواردة في أسلوب التعجب وخاصة في وقوع ما التعجبية موضع الابتداء.

ما أجملها ! ما أطيب عذراء فلسطين !

ما أروعها ! ما أروع ملمس سيدتي ! الديوان ص ٨٨

ما أروع خصرك ملهمتي ! الديوان ص ١٠٠

فالأسلوب تعجب من خلال استخدام (ما) التعجبية، والصيغ الفعلية التي توظف في أسلوب التعجب ، ولكن بالنسبة للمحور (المبتدأ) نكرة تامة بمعنى

---

(١٥) سيبويه الكتاب ١٨٦/٢ المبرد ، المقتضب ٣٠٨/٤ ، همع الهوامع ١٠٨/١ .

(١٦) ابن عصفور ، المقرب ، جـ١ / ٨٦ .

(١٧) ابن مالك ، التسهيل ، ص ٥٠ .

شيء ، والصيغ التي استخدمت في التعجب لم يخرج الشاعر في استخدامه لها عن الضوابط الأساسية لصياغة فعل التعجب ، وهناك صور أخرى في التعجب وخاصة العبارات السماعية : لله دره فارساً : يا للماء ! يا للدواهي ! يا لك من رجل ! قال سيبويه : (وسألت الخليل عن قول العرب : ما أملحه ! فقال لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ، لأن الفعل لا يحقر ، وإنما تحقر الأسماء(١٨) ، وإذا وقعت كان بين (ما) وفعل التعجب تكون زائدة نحو : ما أحسن ما كان لقاءنا ! وهذه الزيادة لا تؤثر على المعنى ويبقى التعجب قائماً على المستوى السطحي والمستوى العميق الدلالي ، ولذلك أكثر الشاعر من استخدام هذه الصور والأنماط في شعره .

فمن خلال الأمثلة المتقدمة وقراءة الديوان الشعري تبين أن الشاعر استخدم الأنماط المختلفة من الجملة الاسمية البسيطة والمركبة والممتدة على وجه الإثبات ، فالمبتدأ المحور وخبره بشتى الصور جاء مثبتاً ، وبالتالي خلو الجملة من النفي يتناسب إلى حد بعيد وعميق مع المستوى الدلالي على صعيد الجملة وعلى صعيد النص، ويبدو من خلال الاستخدام اللغوي لهذه الأنماط أن الشاعر كان موفقاً إلى حد بعيد وعميق في توظيفه لهذا المحور (المبتدأ) بالإضافة إلى آليات الإسناد التي استخدمها .

---

(١٨) سيبويه ، الكتاب ، ١٣٥/٢ .

المبحث الثاني
ظواهر التوكيد في الجملة الاسمية

من بين الظواهر التي تتأثر بها الجملة الاسمية بركنيها (المبتدأ والخبر) ظاهرة التوكيد، وهذه الظاهرة تفيد دلالات خاصة تضاف إلى الجملة الاسمية في صورتها الخالية من النفي . والتوكيد يؤدي وظيفة تتحقق بوسائل مختلفة ، كالتوكيد بالحرف وضمير الفصل والاختصاص والقصر والتوكيد اللفظي والمعنوي، فالعدول عن دلالة الإثبات بحاجة إلى وسائل وسبل لغوية تستخدم في هذا المجال.

والشعر الفلسطيني الحديث لا يختلف من حيث الاستخدام والتوظيف عن النصوص الأخرى، فمن البديهي أن يشتمل على هذه الاستعمالات لأنماط الجملة الاسمية التي خضعت لظاهرة التوكيد، وخاصة توكيد المضامين التي اشتمل النص عليها. ومن خلال الدراسة والبحث لديوان الشاعر الفلسطيني يمكن رصد أنماط الجملة الاسمية التي خضعت للتوكيد ، وملاحظة هذه الأنماط بصور التوكيد المختلفة .

١- النمط الأول :

إن + اسم (المبتدأ) المحور + الجملة (الخبر)

وفي هذا النوع يلاحظ أن الاسم المحوري خرج عن البنية اللاحقة ليتصدر الجملة ، فأسندت إليه وظيفة حمل المعلومات الواردة في الجملة اللاحقة المتضمنة للخبر، وهذا يعني أن هذا الاستخدام يبرز في الامتداد، فلا تعد الجملة من النوع البسيط ولا تكفي للتعبير عن دلالات متنوعة مركبة ، فالمبتدأ المحور في هذه الحالة ينبغي أن يشكل البؤرة وأن يبنى عليه اللاحق بالإضافة إلى الفائدة التي يحققها التوكيد من خلال استخدام (إن) يقول سيبويه : (إن دخلت توكيداً ، وهي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده(١٩) والتوكيد معها يفيد توكيد العلاقة أو النسبة بين العنصر المتقدم المحمول عليه أو المسند إليه الحديث، وجميع

---

(١٩) سيبويه ، الكتاب ، ١٤٤/٢ – ١٤٥

العناصر أو المحمولات التي يتكون من مجموعها التفسير أو الوصف ، ويقـول الزمخشري : (إن وأن هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه) (٢٠).

ومن خلال أقوال النحاة تبين أن التوكيد مع (إن) أقوى من التوكيـد مـع (أن) مفتوحة الهمزة ، ولذلك يقول الرضي: إن مكسورة الهمزة المشددة خاصة بالتوكيد قائلاً (وإن لتأكيد الجملة) (٢١) قال الشاعر:

إني وقفت بباب عفوك راجياً فيك الرجاء وعفو الله يكفينا

الديوان ص(١٠)

فالجملة التي تصدرت المقطع الأول اسمية ، ولكن تصدرها حرف التوكيد الناسخ ، وبالتالي جاء الاستخدام لتوكيد المباني التي بنيت علـى الاسـم الأول ، والذي وقع بصورة الضمير المتصل في قوله (إني) ويمكن القـول أن الأداة هنـا تعمل عملين كعمل الأفعال التي تقوم بالرفع والنصب كما عملت كان فـي الرفـع والنصب ، واتصل بها ضمير المتكلم المفرد ، ثم يلاحظ أن التوكيد انصب علـى الخبر الذي تضمنته الجملة الفعلية: وقفت بباب عفوك راجياً، بالإضافة إلى ذلـك بروز دلالة الامتداد التوكيدى من الخبر إلى الحال إلى كل التراكيب التي بنيت على الاسم (المبتدأ) والركن الثاني الخبر، وخاصة في قوله وقفت ، ويقع الامتداد بعـد ذلك بوسائل مختلفة متنوعة، إلا أن هذا الامتداد المبني على المحور الأول يظهر بصور وتراكيب مختلفة.

وإذا دخلت (ما) عليها فإنها تسوغ دخولها على الفعل يقـول سـيبويه : (ويجوز أن يليها بعدها الأفعال)(٢٢) وهي حرف ابتداء ، وزيادتها لإفادة معنـى لم يكن قائماً وإذا كانت إن للتوكيد و(ما) ليست كافة؛ لأنها في مثل هذه الحالة لا تليها جملة اسمية أما فالأرجح أنها تفيد المبالغة فـي التوكيـد .وهـو المعنـى المستفاد في القصر والحصر والتخصيص(٢٣) والحصر هنا يعني الانتقـال ، أي انتقال بؤرة التركيز إلى عنصر متأخر ، والجر جاني كان قد ربط بـين الوظيفـة

---

(٢٠) الزمخشري : المفصل ، ص ٢٩٣ .

(٢١) الرضي : شرح الكافية ٣٤٩/٢

(٢٢) سيبويه : الكتاب ١١٦/٣

(٢٣) المالقي : رصف المباني ص ١٥٤ ، المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣٩٥، ٣٩٧ .

الدلالية والوظيفة التداولية، حيث فسر معنى الحصر بإشراك عناصر الاتصال اللغوي وهي المتكلم والمخاطب والسياق وبيان أحوالها بدقة يقول في موضع التعريف بينها وبين ما و(إلا) :(أعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة(٢٤) ولكن تستخدم للتنبيه والتذكير وهذا من أبرز الاستخدامات الوظيفية لها، قال الشاعر :

إنما الأقصى ينادي ليس منا من ينم

فالجملة اسمية ولكن اقترنت بما الكافة ، ولكن ظاهرة الحصر واضحة في إخراج العنصر المحوري من وضع إلى وضع وهذا يعني انتقال بؤرة التركيز إلى عنصر متأخر علماً أن المحور المسيطر ظل عنصراً مسيطراً رغم أن (ما) دخلت على (إن) . فيلاحظ :

حرف التوكيد + (ما) + المحور المسيطر + جملة

ويلاحظ امتداد في التراكيب اللاحقة المبنية على الاسم الأول، وخاصة بوجود النفي (ليس) وهذا من قبيل الزيادة في التوكيد . والجملة الواقعة بالإسناد خبراً اشتملت على ضمير ربط عائد على العنصر المسيطر فالجملة ليست بسيطة وإنما مركبة من :

الأداة + (ما) + العنصر المسيطر (الأقصى) + الجملة الخبرية الفعلية . وقال الشاعر:

إن الكتاب لروضة العشاق لا يرقى إليه سوى عظيم المنزل

الديوان ص٣٠

فالحرف تصدر المقطع ، ولكن أخذ الامتداد بالتنوع من اللام المتصلة بالخبر والتي سميت باللام المزحلقة ثم تلاها أسلوب النفي باستخدام (لا) ثم الاستثناء بسوى ، فكل هذه الأبنية والتراكيب والتي تشكل جملاً متنوعة مبنية على العنصر الأول ، بالإضافة إلى ذلك اشتمال الجمل اللاحقة على الضمير العائد والرابط ، مما يفسر أن الجملة الأول ليست جملة بسيطة، وإنما جملة آخذة في الامتداد ، وهذا واضح من خلال الجمل المبنية على الاستخدام الأول.

---

(٢٤) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص : ٣٢٧ .

٢- النمط الثاني :

تركيب لا النافية للجنس لا + اسم

وهذا التركيب يتكون من لا النافية للجنس التي يقترن بها لفظ (نكرة) نحو: لابد . لا محالة ، لا جرم ، لا شيء ، ومع بعض الألفاظ التي تدل على القطع أو الانفصال ، ولكن هذا يشكل مع النفي توكيداً أقوى من صور التوكيد المذكورة مع أداة التوكيد (إن) فالمضامين لهذه الألفاظ يضاف إليها النفي من خلال استخدام الأداة فيؤدي إلى التوكيد:

إن لم أنل منك الشفاعة سيدي لا شك رغم عبادتي – لن أسعدا

الديوان ص١٠

استخدم (لا) ونصت على نفي الجنس فالاسم هنا مبني في موضع النصب وهي واسمها في موضع رفع مبتدأ، ولكن الشاعر فصل بين الاسم والخبر، والخبر جملة تصدرها النفي، نفي ابدي، بالنفي الأول والنفي الثاني والمضامين كلها تضمنت فائدة التوكيد من خلال الاستخدام والفصل . فالجملة جملة اسمية من المبتدأ والخبر ، إلا أن المحور وقع مركباً والخبر وقع مركباً والجملة ليست من النوع البسيط وإنما جملة مركبة ، والجملة الاعتراضية التي وقعت بين الاسم والخبر يبدو أنها للتقييد والإيضاح أو قال :

(لا مفر من القدر) الديوان ص ٥٧

(لا شيء يذهب صفونا) الديوان ص ٨٩

(لا فرق بين شبابها وشيوخها) الديوان ص ٦٢

فالجمل تصدرها النفي ولكن الأداة النافية نصت على نفي الجنس والاسم هنا مبني و(لا) النافية والاسم المبني في موضع رفع بالابتداء .. ولكن يلاحظ أن النفي لا يقتصر على نفي ما يليه، وإنما يمتد في الجمل اللاحقة، وهذا النوع من الجمل يخرج عن نطاق الجمل البسيطة إلى التركيب والجمل الممتدة، وبالتالي يبدو الامتداد الدلالي من استخدام الأداة وعملها وما بني عليها.

وتوجد أدوات تجمع بين الرابط والنفي معاً، وتعقد بينهما صلة محكمة ، ولهذا النوع من الربط أداة ربط إيجابية وأداة ربط سلبية .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ألفاظاً تستخدم في النفي مع لا النافية للجنس نحو : لا محالة ، لا جرم ، ولكن هذه الألفاظ تفيد دلالة تضاف إلى النفي مما يؤدي إلى زيادة في توكيد المضمون الخبري المسند للمحور المسيطر والذي تقدمه النفي . فإذا قلنا : لا محالة أنك غير ملم ... فما يلاحظ على الخبر أنه تصدر بأن والمحمول على أن فيه إضماراً وخاصة لـ(من) يقول سيبويه : (وأما قولهم لا محالة أنك ذاهب كما تقول : لابد أنك ذاهب ، كأنك قلت : لابد من أنك ذاهب حين لم يجز أن يحملوا الكلام على القلب) (٢٥) . واستخدام (جرم) مع لا النافية للجنس من حيث البنية فقد فسر الفراء الجرم بالقطع وعلى ذلك تكون اسماً منفياً بالأداة النافية للجنس حملاً على (لابد ولا محالة) ومن ثم يلزم معها إضمار (من) (٢٦)وجرم فعل ماضي عند سيبويه والخليل فهي فعل والنفي فيه زائد يتضمن دلالة القسم، والقسم يفيد دلالة التوكيد ،ولا إضمار فيه عند سيبويه ويوجد معه إضمار عند غيره، كما أن لا فيها خلاف ، فمعنى لا جرم أنه سيفعل بمنزلة (حق أنه يفعل ، ولا زائدة ، إلا أنها لزمت جرم لأنها كالمثل ، والغالب فتح همزة (أن) بعد لا جرم ، كما يقول الرضي في تفسير قوله تعالى: (لا جرم أن لهم النار) النحل آية (١٦) إما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل ، أو زائدة كما في لا أقسم ، لأن في (جرم) معنى القسم، وأما تأويل سيبويه فيتضمن وجهين لدلالة التوكيد ، الأول : دلالة التوكيد لتضمن الفعل معنى فعل آخر، يقول في تفسير الآية السابقة: (فإن جرم عملت فيها لأنها فعل . ومعناها : لقد حق أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم النار ، وقول المفسرين معناها حقاً أن لهم النار ، يدلك على أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت) (٢٧). والثاني دلالة التوكيد من الرد على كلام سابق ، ويتضح ذلك من كلام الخليل ، يقول سيبويه (وزعم الخليل: أن لا جرم إنما تكون جواباً مما قبلها من الكلام، يقول الرجل كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا ، فنقول : لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا) (٢٨).

---

(٢٥) سيبويه : الكتاب ١٣٧/٣ .
(٢٦) الرضي : شرح الكافية ٣٥١/٢
(٢٧) سيبويه : الكتاب ١٣٨/٣ .
(٢٨) المرجع السابق ١٣٨/٣

٣- النمط الثالث :

نقض النفي .

تخضع الجملة الاسمية لنفي المضمون وخاصة مضمون الخبر المسند للمبتدأ وبالتالي فإن هذه الظاهرة لا تخضع لظاهرة الإثبات في الجملة الاسمية، إلا أن النفي في الجملة أحياناً ينقض وبالتالي لا يؤدي معنى النفي ولا يعتبر نفياً ، وإنما يعد من قبيل الإثبات ، ولذلك فإن توظيف الأدوات التي تنص على النفي أو الأفعال التي تنفي المضمون لا يعني أن الجملة الاسمية منفية، وإنما تبدو شكلاً بعناصر النفي إلا أنها مثبتة ، ولكن هذا الإثبات الذي تتسم به الجملة الاسمية بركنيها ينبغي أن ينجم عن استخدام ما يسمى بالنقض ونعني بالنقض هنا الإلغاء، فإذا أردنا إلغاء النفي في النص مع ضرورة وجوده لابد من الإتيان بنفي آخر لنقضه فنفي النفي إثبات .

ومن بين الألفاظ المستخدمة في النقض استخدام (ليس) (ما) (لا) (إلا) . وهذه الحروف والصيغ تستخدم في النفي ونقض النفي، وتشكل في حد ذاتها صوراً من صور التوكيد في الجمل الاسمية، لأن هذا النمط يتكون من أداة نفي تتصدر التركيب وتنص على نفي المضمون أو نفي علاقة الإسناد بين ركني الجملة، ثم ركنا الإسناد أو أحد ركنيه إذا وقع الآخر محذوفاً يتشكل المقصور ، ثم ترد أداة نقض النفي المتقدم المحققة درجة توكيد عالية في سلم أبنية التوكيد يطلق عليها التخصيص أو القصر والحصر ، ثم العنصر الذي وقع عليه الحصر وهو المقصور عليه، وهذا يمثل المحور (التركيز في هذه الجمل، وذهن المخاطب يوجه إلى المعنى الذي يتضمنه هذا الجزء) ولذلك يخالف هذا التركيب التركيب المشتمل على إنما ، لأن النقض يتحقق متأخراً متضمناً التوكيد ، بعد إدخال عنصر مناقض أو مزيل للنفي المتقدم دون فصل بين ركني الإسناد، والنفي لا يقع على ركن دون آخر من الجملة وإنما يقع عليهما معاً . ويكون نقض النفي مماثلاً للتخصيص أي لتخصيص معنى بعينه بإخراجه من دلالة النفي التي ظهرت من خلال استخدام أداة النفي .

قال الشاعر : لا تحزنى أماه إن حُمّ القضا ......

هذه الدنيا ممر

ليس إلا .... هذه الدنيا ممر .   الديوان ص ٣٠

فصورة النفي واضحة في استخدام الفعل والذي نص على النفي (ليس) وهذا الفعل تليه الجملة ولكن الشاعر حذف الاسم والخبر ويقدران ضمناً من خلال السياق ، وليس تشبه (ما) و(لا) في استخدامها للنفي كما ورد لدى سيبويه ، أو عكس ذلك إذا استخدمت (ما ولا) استخدام الحمل عليها ومعنى (ليس) لدى الزمخشري نفي مضمون الجملة في الحال(٢٩) ويتفق د. تمام حسان معه في زمن النفي فيذكر أن زمن (ليس) عند النحاة في رأيه أنها لنفي الحاضر(٣٠) والمثال السابق يرجح كلام النحاة غير أن المثال يشتمل على النفي بليس مع الحذف لركني الإسناد فليس تحمل دلالة نفي المضمون ، ثم إلا الناقضة للنفي المتقدم ، بالإضافة إلى اشتمال النص على الروابط والتي تربط أجزاء الكلام، غير أن المثال السابق اشتمل على النفي ثم أتى بالأداة الناقضة، ومن خلال السياق يتضح أن النفي والنقض لهذا النفي يفيد الإثبات فالنمط من الأنماط المثبتة والتي اشتملت على النفي والإلغاء لهذا النفي من خلال استخدام أداة خاصة بالإلغاء .

ولا يقتصر النفي في الجمل الاسمية الذي يتبع بأداة النقض لإفادة الإثبات على استخدام الأداة وأداة النقض ، وإنما هناك النفي بلا النافية للجنس : وقد يليها استخدام معين خاصة أداة الحصر أو أداة النقض مما يفيد التوكيد ، وقد تستخدم عدة وسائل لتوكيد المعنى في الجملة الاسمية مما يؤدي إلى تحقيق التوكيد ، وذلك لضمان المعاني ومنها الاستغراق والشمول ، والإحاطة، والألفاظ (كل جميعاً، أبداً ، البتة ، قط ، جداً وغيرها) من الألفاظ التي تستخدم في التوكيد المعنوي بالإضافة إلى التوكيد اللفظي والذي ينجم عن تكرار اللفظ نفسه يقول :

أوجعني المُك أوجعني   الديوان ٧٢

لن أرضى أبداً إلاّ ها   الديوان ٧١

فما يلاحظ على هذه الجمل جمل فعلية وليست اسمية، ويبدو أن استخدام التوكيد في الأولى جاء بالتكرار واللفظ (أبداً) وإن دل على الظرفية إلا أنه لا يخلو من رائحة التوكيد.

---

(٢٩) الزمخشري : المفصل ، ص ٢٦٨ .

(٣٠) د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٩ .

المبحث الثالث
(ظواهر النفي)

تعد ظاهرة النفي من بين الظواهر البارزة التي تتسم بها الجملة الاسمية، والتي يتصدرها النفي ، غير أن هذا النوع من النفي يختلف عن النفي الذي يلغي أو ينقض، مما يؤدي إلى الإثبات الذي ينجم عن النقض للنفي .

والنفي يكثر استخدامه في جميع الأنماط والجمل الاسمية مما يؤدي إلى نفي العلاقة أو عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه (فهو نفي لعلاقة الإسناد)(٣١) ولكن هذا لا يعني خللاً في الجملة الاسمية فتبقى من عناصرها الأساسية المبتدأ والخبر، إلا أن النفي نص على نفي النسبة أي نسبة الخبر للمبتدأ . أما إذا قلنا نفي العلاقة بين الركنين فهذا يعني أن الجملة لا يمكننا تصنيفها ضمن الجمل الاسمية لأن الجمل الاسمية قائمة أصلاً على العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر، والمبتدأ بهذه التسمية يمكن العدول عن تسميته بالمحور ، ويمكن القول أن النفي ينص على نفي النسبة الثبوتية التي تنسب للمبتدأ من خلال ذكر الخبر .

والأدوات التي تستخدم في النفي كثيرة وكذلك تستخدم الأفعال ومنها (ليس) وهذا فعل ناقص وجامد لا يذكر إلى بصورة الماضي ، ويعمل في الجملة الاسمية ، وينص على النفي، والدليل على فعلية هذا اللفظ أنه يقبل خواص الفعل وخاصة الإسناد، أي إسناد الضمير لهذا الفعل ، وبالتالي يميز عن الحروف النافية أن الصيغة (زمانية) وليسبت حرفية تحمل دلالة الاستخدام الحرفي . ولذلك يتفق الفعل مع الحروف بالنص على النفي ، بالإضافة إلى الاختلاف في التسمية .

وقد أطلق البعض على النفي نفي العلاقة أو النفي العلائقي وهو يضم محاور دالة على معنى في نفسها ذات دلالة إيجابية، إلا أن هذه العلاقة بين المحاور المشكلة للجملة أو النص منفية من خلال استخدام الأداة أو عنصر النفي، وذلك يحدث من خلال علامة تنص على نفي العلاقة ، وهي كلمة غير دالة على معنى في نفسها مثل (ليس) أو (لم) (٣٢) وهذه العلامة يجب أن تقع قبل المحور

---

(٣١) د. سعيد بحيري ، ظواهر تركيبية ، دراسات في العلاقة بين البنية والدلالة ، ص ٥٧ .
(٣٢) د سعيد بحيري ، نظرية التبعية فى التحليل النحوي ص ١٧٧ ، ١٨٠ .

المركزي للجملة وهو الغالب أو بعده، ففي أغلب الحالات تقع هذه العلاقة في السلسلة المنطوقة قبل المحور المركزي ويتفق هذا مع العربية (٣٣). غير أن هذه العلامة تقع في بعض اللغات بعد العنصر المركزي المحوري . ويمكن القول أن النفي يختلف من لغة إلى أخرى، وهي إما بسيطة أو مركبة .

وهذا النوع له ما يقابله في العربية نحو: لا آمل أن تكون مريضاً أو آمل ألا تكون مريضاً ، والجملة الثانية أكثر شيوعاً وأكثر استخداماً ، ويلاحظ على استخدام النفي فيها إلا أن الجملة جملة فعلية .

وتوجد أدوات تجمع بين الرابط والنفي معاً، وتعقد بينهما صلة محكمة ، ولهذا النوع من الربط أداة ربط إيجابية وأداة ربط سلبية، كما في بعض اللغات وخاصة الألمانية فمنها أدوات للإيجاب وأخرى للنفي، ولكن في اللغة العربية ينبغي أن يقع النفي بأداة والأداة بارزة تنص على نفي ما بعدها متضمنة نفي العلاقة بين الركنين الأساسين (المبتدأ والخبر)، بالإضافة إلى أمر ضروري وهو بقاء الجملة جملة محتفظة بالتسمية (اسمية أو فعلية) ، قال:

لا شيء يوقف زحفهم   في وردهم أو في الصدور

الديوان ص(١١)

فالنفي واضح من خلال استخدام (لا) النافية للجنس وبالتالي تلاها الاسم والاسم نكرة فهي والاسم في موضع رفع بالابتداء ، ولكن الاسم حقه البناء فهو مبني على الفتح في موضع النصب وفق شروط العمل لأداة النفي (لا النافية للجنس) وقال :

فلا الفرنج ولا الطاغوت يسكته ولا التي تزدهي بالشحم والورم

الديوان (ص١٤)

فالاسم (الفرنج) منفي بلا النافية وبالتالي ما يلاحظ على الحروف التي تسبق الاسم تنص على نفيه وغالباً ما تقع مشبهة بليس ضمن شروط الاستخدام وضوابط النحو .

---

(٣٣) المرجع السابق ، ١٧٧ .

والأنماط التي وردت في ديوان الشاعر ، خاصة أنماط الجمل الاسمية والتي تصدرها النفي قليلة ، ومن خلال قراءة الديوان تبين أن الأنماط على الشكل التالي :

١) النمط الأول

الجملة الاسمية المنفية بـ (ليس) .

(ليس منا من ينم) الديوان ص١٩ .

(وليس في قومي رجال ترحمُ المولودا) الديوان ص ٢٢ .

فالصورة الأولى صورة الجملة الاسمية تصدرها النفي بليس وليس صيغة فعلية ولكن هذا لا يعني انتفاء العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر وإنما وقع النفي على نسبة الخبر للمبتدأ من ناحية أن هذه النسبة ليست إيجابية ولكن يبقى الخبر مسنداً بصورة النفي فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر فهي ناقصة ناسخة جامدة ، وعملها محمول على كان وحملها على كان أم الباب دليل على فعليتها، وتعمل على وجود نقض نفيها، أي لا يبطل عملها دخول (إلا) في خبرها، على الأكثر . وهكذا فمذهب سيبويه، وهو أنها فعل ، أمكن من هذه الوجوه(٣٤) وفيها تحديد لخواص (ليس) الصرفية والنحوية ، من جهة علاقتها بالجملة الاسمية، أما زمن النفي في الجملة الأولى فيرجح أنه نفي مطلق ، وهذا الأمر يغاير كلام الزمخشري، الذي قيد زمن النفي بها، إذ يقول : (ليس ينفي مضمون الجملة في الحال(٣٥) ولكن يبدو من خلال استخدام أن فيه توافقاً بين (ليس) و(ما) في الدلالة ، وبالتالي في الحرفية والدخول على الجملة الفعلية، ويضاف إلى أدلة التأكيد على حرفيتها عدم تصرفها وخلوها من الدلالة على الحديث، ولا يفهم مبناها إلا بذكر متعلقها ويفهم من كلام ابن هشام أن رأي أبي على الفارسي ومن تابعه في حرفيتها يرجع إلى ابن السراج حيث يقول :

(وزعم ابن السراج أن (ليس) حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة) (٣٦) ونحن نرى أن هذا الأمر الذي يتعلق بالفعل

---

(٣٤) سيبويه ، الكتاب ١ ، ٢٨ .

(٣٥) الزمخشري : المفصل ، ص ٢٦٨ .

(٣٦) ابن هشام : مغنى اللبيب ١ / ٢٠٩ .

(ليس) لا يمكن أن يتحدد إلا من خلال العلاقة التي تربط بين الأفعال الناقصة الناسخة وخاصة (كان) أم الباب و(ليس) التي تعد من أخواتها، في تحديد الزمن والجهة ، ويمكن فهم مذهب سيبويه في فهم الفعلية لهذا اللفظ يقول : (تقول كان عبدالله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى) (٣٧) وكان تدل هنا على (وجود / كينونة) وهذا الإسناد في زمن ماض. وفي حالة نقض الزمن يستخدم الفعل (ليس) ليس عبدالله أخاك ولهذا ورد زمن (ليس) ماضياً فقط، وجهتها النفي ، يقول سيبويه : (فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك لأنها وضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر) (٣٨) ويمكن القول أن ليس تقع حرفاً في حالة فقدانها خاصية من خواص الفعل وهي فعل إذا وجدت بخاصية من خواص الأفعال ، والأصل لدى النحاة أن تشبه (ما) .

فالفعل ليس في الأمثلة السابقة استخدم على شكل الفعل واستوفى شروط التوظيف وفق ضوابط النحو وقواعد النسخ والنقص ، غير أن هذا الفعل (ليس) يمكن استبداله بالحرف (ما) على أن تعمل (ما) في الجملة الاسمية وفق الشروط التي وضعها النحاة لعمل (ما) المشبهة بليس ، ونرى من جهتنا أن رأي سيبويه أرجح و(ليس) هي الأصل في العمل و(ما) فرع لها ولذلك غلب الرأي القائل بأنها فعل أي (ليس) .

ويجوز تقديم الخبر على الاسم، وهذا لا يخل بعمل ليس النافية الناقصة ولذلك قدم الخبر في المثال الأول والثاني على الاسم، والتقديم ورد على وجه الوجوب فالخبر ورد شبه جملة في المثالين إلا أن وجود الاسم في المثال الأول مجروراً إنما جر بمن الزائدة المسبوقة بالنفي وحقه الرفع في الأصل . ويذهب النحاة إلى أن زيادة الباء في خبر ليس المنفي زائدة ففي حالة نزعها لا يؤثر ذلك على المعنى والترابط بين الألفاظ المكونة للنمط المنفي في الجملة .

٢) النمط الثاني

الجملة الاسمية المنفية بـــ (ما)

---

(٣٧) سيبويه : الكتاب ١/٤٥ .

(٣٨) المرجع السابق : الكتاب ١ /٤٦ .

ما + جملة اسمية منفية

يقول الشاعر :

قد بُلينـا بأنـــاس   ما لهـم أصلاً فـلاح

الديوان ص ٢١ .

ما عين دمعت في قدر   أمضاه الحق لما يرغب

الديوان ص ٢٩ .

تستخدم (ما) لنفي مضمون الخبر المسند للمبتدأ ، وهذا يعني أن النفي يختص بنفي الخبر أو مضمون الخبر المسند للمبتدأ ، ويمكن القول أن الاختصاص هنا عامل مهم في الإعمال أو الإهمال ، وهذا يعني أن الحرف (ما) غير مختص فقد يدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية وهو بذلك يشبه ليس، ولذلك حمل عليها فرفع الاسم ونصب الخبر، غير أن عدم الاختصاص وهو ظاهر مذهب سيبويه يرجح الإهمال ، يقول سيبويه : (هذا باب ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول : ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقاً ، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أي لا يعملونها في شيء وهو القياس ، لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار ، وأما أهل الحجاز فيشبهوتها بليس ، إذا كان معناها كمعناها)(٣٩). ففي المثال الأول تصدر الجملة حرف النفي (ما) ونص النفي على نفي مضمون الخبر المسند للمبتدأ ، ولكن توسط بين الخبر شبه الجملة الاسم المنصوب ونصبه هنا حملاً على معنى الظرفية أي أبداً أو قطعاً والاسم (فلاح) المحور المركزي في الجملة الاسمية ورد متأخراً ولكن لم يخرج عن ضوابط الجملة الاسمية المتعلقة بالتقديم والتأخير . ومعنى (وهو كونها لنفي الحال) هو المرجح لحملها على (ليس) كما أنها تدخل على الجملة الاسمية أيضاً ، ولكن ذلك الحمل ضعيف ، إذ تفتقر إلى الخواص الفعلية الموجودة في ليس ، وهذا يرجح عدم الإعمال ، وهو ما يميل إليه سيبويه ، ويعبر عنه بالقياس ، ولا يراعى هنا التشبيه ، وهو ما

---

(٣٩) الكتاب ٥٧/١ ، ٥٨ .

يؤكده المالقي إذ يقول : وإنما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال ، وما لا يختص ، بل يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل) (٤٠).

٣) **النمط الثالث** :

الجملة الاسمية المنفية بـ (لا) .

لا + جملة اسمية منفية .

يكثر استخدام (لا) في اللغة من نفي ونهي ولا النافية للجنس وزائدة ومشبهة بليس ، غير أن المعنى في كافة الاستعمالات لا يخرج عن النفي ومخالفة الإثبات بصورة تنص على النفي من خلال استخدام الأداة . قال الشاعر :

ذهبوا أيادي سبا لا أرض تذكرهم ولا السماء همت في ذكرهم بدم

الديوان ص١٤

ففي قوله : (لا أرض تذكرهم) نفي يتكون من وقوع لا النافية على الاسم النكرة فيشكلان معاً وحدة لا يجوز الفصل بين ركنيها ، فلا تعمل إلا في النكرات ، فإن الاسم مفرد مبني معها على الفتح تشبيهاً بـ(خمسة عشر) (٤١) وهناك علاقة بين دلالة النفي العام وتقدير (من) ، فهي جواب – فيما زعم الخليل – في قولك : هل من عبد أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة(٤٢) وهذا يعني أنها يراد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص ، وقيل النفي العام، وهو أصل تفسير البناء عند المالقي ، يقول : (وإنما مبني معها، لأنه افتقر إلى (من) مقدرة قبله ولكنهما يقعان على الجملة بأكملها يقول : وما ذهب إليه في إعراب خبر (لا) يوافق كلامه عن الأفعال والحروف المحمولة على الأفعال لشبهها بها، فالخبر مرفوع بما كان مرفوعاً قبل التركيب ، أي أن (لا) لا تعمل إلا في اسمها، بل أن (لا) واسمها النكرة في موضع رفع على الابتداء ، أي أن (لا) والاسم النكرة في موضع رفع مبتدأ ، والجملة جملة اسمية فالمبتدأ وقع مركباً من الأداة والاسم فالمركب المحوري المركزي من الحرف والنكرة وما يليه خبر مسند إليه .

---

(٤٠) رصف المباني للمالقي ص ٣١٣ ، ٣١٤ ، الجني الداني للمرادي ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٤١) المالقي : رصف المباني ، ص ٢٦٤ ، المرادي ، الجني الداني ص ٢٩٠ .

(٤٢) سيبويه ، الكتاب ٢ / ٢٧٥ .

يقول سيبويه : (وقال الخليل – رحمه الله – يدلك على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك(٤٣)، وهذا يعنى أن (لا) واسمها النكرة في موضع رفع مبتدأ ، غير أن أغلب النحاة يرون أنها عاملة الرفع في الخبر سواء ركب معها أو لم يركب ، فقد ذكر السيوطي عن الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي إلى أن (الخبر مرفوع بها كذلك) (٤٤) أي إذا ركبت مع اسمها ،وقد رجح ابن مالك هذا الرأي حين قال: (وكذا مع التركيب على الأصح) (٤٥).

وعلى هذا تكون الجملة الفعلية (تذكرهم) في موضع رفع الخبر أي خبر للأداة العاملة ، وهذا يخالف رأي سيبويه والخليل ، ونرى ما يراه النحاة من أنها عاملة ولكن ينبغي في هذا الأمر شروط وهذه الشروط تحدد وتعين عمل الأداة النافية للجنس من جهة، وتحدد الخبر المسند لهذه الأداة من جهة أخرى، غير أن الأمر الذي يراه الخليل وسيبويه على وجه التأويل أي تأويل الأداة والاسم النكرة باسم آخر صريح يصلح لأن يقع بالابتداء .

---

(٤٣) سيبويه : الكتاب ، ٣ /٢٩٣ .

(٤٤) السيوطي : همع الهوامع ١٤٦/١ ، ١٤٧ .

(٤٥) ابن مالك ، التسهيل ، ص ٦٧ .

التعقيب

تبين من خلال الدراسة والبحث أن الجملة الاسمية شائعة الاستعمال في النصوص الشعرية، وقد يكثر الشاعر من استخدامها، غير أن هذا الاستخدام لم يرد على صورة واحدة، وإنما تخضع الجملة بركنيها لمؤثرات وعوامل وظواهر متنوعة، فقد تأتي الجملة بصورة الإثبات أي أن الخبر ومضمونه ينسب إلى المحور بصورة دائمة، وقد يقع بصورة مؤقتة ، وقد يأتي الخبر مؤكداً وصور التوكيد كثيرة، ولكل صورة من صور التوكيد غرض وهدف ربما يكون لغرض بلاغي أو لغرض دلالي أو لغرض نحوي اقتضاه المقام . وكذلك يلاحظ على استخدام الشاعر للجملة الاسمية أن هذا الاستخدام أقل بكثير من استخدام الجمل الفعلية التي أكثر فيها من استخدام الأفعال ، وهذا يعني أن الفعل يشكل محوراً مركزياً وقوة مسيطرة أكثر من الاسم أو المركبات الاسمية ، ولذا فإن الديوان اشتمل على بعض الأنماط والتراكيب في الجملة الاسمية تحديداً في نمط النفي بصورة قليلة . إلا أنه نوع في استخدام الخبر المسند للمحور المبتدأ من شبه جملة إلى الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية ، وتضاربت الأراء النحوية حول بعض الاستخدامات وخاصة الأدوات مثل لا النافية للجنس وموضعها وعلاقتها بالنكرة وعملها ، غير أن البحث لم يخرج عن إطار رصد الظواهر المتعلقة بالجملة الاسمية في الديوان كمجال للتطبيق على هذه الظواهر المتعلقة بالجملة الاسمية .

نتائج البحث

ترتبط النتائج إلى حد بعيد وعميق بالمعالجات والقضايا التي تناولها الباحث في البحث وهذه القضايا وإن كانت لها إرهاصات قديمة وتسميات منذ القدم، إلا أن تناولها يختلف من باحث إلى آخر وخاصة في الدراسات التطبيقية وأن الاختلاف لا يكمن في المسمى وإنما يكمن في كيفية الاستخدام لهذا المسمى :

استخدم الشاعر أنماط مختلفة في الجملة الاسمية ، والجملة الاسمية بأنواع استخدامها تتنوع وفق السياق الذي توظف فيه .

الجملة الاسمية تبقي جملة اسمية بغض النظر عن المؤثرات والعوامل التي تدخل على الجملة ، والشاعر لم يوفق في استخدام بعض الأنماط والتراكيب في الجملة الاسمية وخاصة الجملة التي ترد بنمط النفي فقد كان هذا النوع محصوراً محدداً بنفي معين .

تبين من خلال دراسة الجملة الاسمية المثبتة أن الإسناد فيها ورد وفق ضوابط النحو ولم يخرج الشاعر عن هذه الضوابط ولكن هناك ظاهرة التقديم والتأخير التي ظهرت في الاستخدام لأركان الجملة الاسمية .

تبدو ظاهرة التفاوت في استخدام الأنماط للجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) فقد يكثر الشاعر من استخدام نمط كظاهرة الإثبات والنفي .

التنوع في استخدام الخبر المسند للمبتدأ (المحور المسيطر) فقد ورد بصورة الجملة وشبه الجملة ولكن صورة الجملة الاسمية الواقعة خبراً لم يستخدمها الشاعر .

الملخـــص

يكثر في اللغة استخدام الجمل الاسمية والتي تعتمد على وجــود عنــصر أساسي مسيطر يتمتع بقوة السيطرة على الدلالات الناجمة عن استخدام عناصــر الإسناد، وخاصة الخبر الذي يسند للمحور الأساسي الذي يشترك معه في تكــوين الجملة ، غير أن هذه الجملة تخضع لظواهر تركيبية تتعلق بالمبنى مما يؤثر على المعنى ويقود إلى الانسجام والرصف في استخدام الكلام وهــذه الظــواهر منهــا ظاهرة الإثبات والنفي والتوكيد ، وهذه القضايا لها أثر بالغ على الإســناد بــين ركني الجملة (المبتدأ والخبر) ، فقد يرد الإثبات بنسبة الخبر للمبتدأ بصفة دائمة وقد يرد الإسناد منفياً ، إلا أن ا لنفي يشمل الركنين مما يعني أن النفي ينص على نفي إسناد العنصر الأساسي الإجباري الثاني (الخبر) للمبتدأ، وقد يرد التوكيد في الجملة الاسمية لإفادة أغراض بلاغية ودلالية . وبالتالي فإن البحث اشتمل علــى هذه الظواهر المتعلقة بالجملة الاسمية في ديوان الشاعر الفلسطيني حسن خضر الصياد ومن خلال الدراسة والبحث تبين أن الشاعر نوع فــي الاســتخدام لهــذه الأنماط وإن كان بعضها قليلاً أو نادراً .

قائمة المصادر والمراجع

(ابن) السراج (أبو بكر بن السراج النحوي ، ت ٣١٦هـ) الأصول في النحو تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بغداد ١٩٧٣ م

(ابن) عصفور (علي بن مؤمن ت ٦٦٩هـ)

(ابن) مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، ت٦٤٥هـ) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٧م

(ابن) هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري ، ت ٧٦١هـ) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ.

(ابن) يعيش (موفق الدين بن يعيش ، ت ٦٤٣هـ) شرح المفصل ، مكتبة المتنبي، القاهرة ، د.ت

الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ، ت ٦٨٨هـ) شرح كافية بن الحاجب ط١ ، القاهرة ، ١٣١٠ هـ

الجرجاني (أبو بكر عبد الله بن عبد الرحمن الجرجاني ، ت ٤٧١ هـ) دلائل الإعجاز ، تحقيق د / محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة القاهرة ، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م وتحقيق الشيخ محمد محمود شاكر ، مكتبة الخانجي ط٢ ١٤١٠هـ ١٩٨٩م

د. إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،ط ٥ ١٩٧٥م .

د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣ م

د. سعيد بحيري ، ظواهر تركيبية ، دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١٩٩٥

الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ، ت ٣٧٣هـ) الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ، ط٥ ، ١٤٠٦هـ ١٩٩٧م

الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد ، ت٥٣٨ هـ) المفصل في علم العربية ، ط٢ دار الجيل بيروت ، د.ت

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت ١٨٠هـ)

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي ، ٩١١ هـ) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، دار المعرفة ، بيروت د.ت

الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي ، ت٣٧٧هـ) الإيضاح العضدي تحقيق حسن شاذلي فرهود مطبعة دار التأليف ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م

القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الغليب القزويني ، ت٧٣٩هـ) التلخيص في علوم البلاغة ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ١٩٣٢م

كتاب اللامات ، تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر بدمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م

الكتاب تحقيق عبد السلام هارون الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ٦٦ــ ١٩٧٥م

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٥هـ ١٩٦٦م .

المالقي (أحمد بن عبد النور ، ــ ٧٠٢هـ) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق ، ١٩٧٥ .

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ، ت ٢٨٥هـ) المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ

المرادي (الحسن ابن قاسم بن عبد الله المرادي ، ت ٧٤٩هـ) الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم ، ط ١ ، حلب ١٩٧٣م .

المقرب تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني بغداد ١٩٧١ م

نظرية التبعية في التحليل النحوي ، مكتبة الأنجلو ، ط١ ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

منابع الإبداع الشعري
بين الوهم والحقيقة عند شعراء القرن الأول الهجري

د. محمد نافع المصطفى

لم تكن قضية الإبداع الشعري غائبة عن أذهان الجاهليين ، وهم يتناقلون قصائد الفحول من الشعراء ، الذين يزوا أقرانهم بهذا العمل الفني . ولم يكن غربيا عليهم – وعبادة الأصنام والجن والملائكة شائعة بين ظهرانيهم – أن ينسبوا كل ابداع شعري إلى قوى خفية ، من جن أو رئي أو شيطان ، حتى بدا الشعر وكأنه إملاء على لسان الشاعر ، وليس له من فضل سوى نقله إلينا من عوالم مغيبة تلهمه إياه . فزعموا أن مع كل فحل من الشعراء شيطانا يوحي إليه بما لا يسع الطاقة البشرية إبداعه .

وبزغ فجر الإسلام ، وجاءهم من الله عز وجل ما لا قبل لأحد من البشر والجن به – متحديا تلك المثل البلاغية السامية التي أبدعها شعراؤهم – وأوحاها إليهم شياطينهم – وفي هذه الأجواء عقدت في أذهانهم الصلة بين الكاهن والشاعر مع اختلاف طبيعة عملهما ، إذ يجمع بين الوصفين ما كان شائعا بينهم أن الكهان يتلقون عن الشياطين ... ولعله من هنا اختلطت رؤيتهم للقرآن بإلهامات الشعراء . ولعلة في قلوبهم نسبوا القرآن إلى وحي الشياطين . وراق لبعض شعراء هذا العصر أن يكرسوا مفهوم الإلهام الخارجي في النفوس . وصولاً إلى تمجيد شعرهم ، وتعظيم قدراتهم . مستغلين بعض الألفاظ التي وردت في

القرآن الكريم (يوحي ــ وسوس ــ سـول ــ زيـن ...) أو بعـض الأحاديث الصحيحة ــ إلى جانب ما اختلقوه ــ التي توحي مـن بعـض الوجوه بما يريدونه ٠

وغفلوا عن قوة القريحة وصفائها ، وجودة الطبع ، وخصب الموهبة ، وقامة الاستعداد ، ومهارة الصنعة ، واستجماع المقدرة الفنية . إلى جانب تجاربهم في الحياة ، وهم يعمرونها وفق عقيدتهم وثقافاتهم . والذي اعتقده أن الإبداع الشعري عملية معقدة ومتداخلة ، تداخل الكيان الإنسانى ، الذي لا ينكر بعض الهواتف التي تكون من ألوان حديث النفس المتردد في جنباتها ، والمتسأثر بها ، كما أن الانفعالات المتولدة في الصدور تهيج في محضن مفعم بالتصورات والأفكار ، فيصبغ ذلك المحضن هذه الانفعالات بصبغته ، ثم ترتد التجربة إلى الخارج فى صورة تعبير فني ، يمثل انعكاس الحياة في نفسه ، حتي ذلك الجانب الذي نظنه عفوياً أو من اللاشعور ـــ لا يلفت من ذاك الرباط .. فثمة هواتف من أعماق النفس ، تتبع مكنونات الضمير وتحولاته . ولا تنكر تلك الهواتف الخارجية التي تحرك نوازع النفس ، وهامد الخواطر . فالمعين الذي يمد الشاعر بفيوضاته الشعرية هي النفس التي بين جنبيه ، بكل ما التفت عليه من تصورات راسخة ، وانفعالات مشبوبة .. يظاهرها موهبة ودربة ومراس . ففي صدر الشاعر تتولد المعاني ، وتنفطر الصور ، وتتكون القصيدة ، فهي تتحدر من سراديب النفس لتمثل الالتحام والتداخل النفسي مع الفن الوليد . وهي تعبير عن خواطر تتقدح في الأعماق ، وتلح على الشاعر أن ينفثها ٠

وما أجمع قول رؤبة بن العجاج :

لقد خشيت أن تكون ساحراً ∴ رواية مراً ومراً شاعراً

الخلاصة :

يرمي هذا البحث إلى دراسة الإشكالية القائمة بين الإبداع الشعري وقائله من جانب ، وبين القوى التي تعين الشاعر على أدائه الفني من جانب آخر ، وتجلية أبعاد هذه القضية من زواياها المختلفة . بعد أن اختلطت بأساطير سلفت ، وحقائق قامت .. فالتبس الأمر على كثير من الباحثين ، فذهبوا إلى أن العمل الشعري يصدر عن وحي قوى غيبية ، والشعراء نقلوا عن مصادر وحيهم . فهم شهود على ما قدموا . وآخرون اكتفوا بدور إعانة تلك القوى هؤلاء الشعراء . وأنكر أناس التأثيرات الخارجية في عملية البناء الشعري ، إذ يرونه موهبة إلهية ، تصقل بالدربة والمراس .. وغدا الإلهام من ضروب الخيال الجامح ، ومخلفات الأساطير البالية . ولكن ما مكانة هذه النظرة بعد أن أصبح الشعراء تحت مظلة الإسلام ؟ وهل عفى على تلك النظرات ؟ أم يمم بها طريقاً آخر ؟ وما صدى ذلك في أذهان أرباب الفن الشعري ؟

المقدمة :

لم تكن قضية منابع الإبداع الشعري وليدة العصر الحديث ، وإنما شغلت اذهان القدماء ، منذ أن ولد هذا الفن ، وقسا عوده ، واستقام نهجه . ويمكن أن تكون مواكبة لميلاد تلك الروائع الشعرية التي حظيت بمكانة

سامية في أنظار البلغاء والمتذوقين.. وإن كانت عملية الإبداع الشعري ليست من الوضوح والبساطة كما يظن ، فهي عملية معقدة يكتنف الغموض مساربها ، وتتداخل دوافعها وتداعياتها وأمشاجها في رحم النفس الإنسانية .. ولذا لا أكتم القاري تهيبي من خوض مثل هذه اللجج ، لاختلاط المعطيات عبر المراحل الزمنية السحقية ، التي اتخذت من الأساطير أغلب رواحلها .. وجاء الإسلام ممثلاً بالكتاب الكريم ن وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم . ونبتت اجتهادات غير خاملة في حجر الدراسات الحديثة من علم النفس وغيره ، فامتزج الوهم بالواقع ، وعالم الشهادة بشئ من المغيبات ، والحقائق بالاجتهادات . فغدا الوصول إلى حقيقة العمل الشعري ضرباً من المغامرة ، والخبط في عوالم يلفها الغموض من كل جانب ، الجن.والإلهام والأساطير ، وأحاديث النفس والروح ، والخيال صاحب الحظ الوافر في بناء الفن الشعري ، إن لم يكن أداة تشكله .. وتجربة فنية تستبطن تلك العوالم تضع الباحث على مركب وعر ، بل يعز السبيل الأمن فيها ، وعزاء الباحث فيها أنه يسعى إلى بلوغ ما يقترب من الحقيقة إن لم يبلغها ، وفي ذلك فائدة ومتعة ٠

منابع الشعر في نظر القدماء :

وقد كان أرباب الفصاحة كلما   رأوا حسناً عدوه من صنعة الجن[1]

إن الآراء التي يقع عليها المنقب في أخبار القدماء تنبئ أن للعرب الجاهليين وشعرائهم حديثاً عن الإبداع الشعري ، ومصدر ذلك الإبداع .

---

(1) سقط الزند ، أبو العلاء المعري ، شرح أحمد شمس الدين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م ، ص ١٨٣ ، وهو من قصيدة في رثاء أبيه ومطلعها :

نقمت الرضى حتى على ضاحك المزن   فلا جادني إلا عبوس من الدجن

رغم تسليم هؤلاء بأن الشعراء في الجاهلية أهل معرفة وعلم (ولعلهم كانوا أعلم أهل زمانهم ، وما اشتق اسم الشاعر إلا من شعر التي بمعنى (علم) .. فالشاعر يكون من معناه العالم ، ثم خصص الشعر بهذا الضرب من القول . فالشعراء من أرقي طبقات المجتمع عقلا)[١] إلا انهم اكتفوا بنسبتها إلى قوي خفية ، من عالم الجن ، أطلقوا عليها (الرئى) . (وكانوا يقولون : إذا ألف الجنى إنساناً ، وتعطف عليه ، وخبره ببعض الأخبار ، ووجد حسه ، ورأى خياله ، فإذا كان عندهم كذلك ، قالوا : مع فلان رئي من الجن)[٢] وسمي رئياً لأنه يتراءى لمتبوعه ، وقد يكون مشتقاً من الرأي ؛ لأنه يشير به ، من قولهم : فلان رئي قومه ، إذا كان صاحب رأيهم . وتلك القوى التي اجتنت عن أعين البشر ، تملك قوة تفوق قدرة البشر ، لطبيعتها المختلفة (لذلك دخل في وهم هذه الطائفة من الشعراء أن الشعر يأتي من مصدر خفى ، ويهبط من عالم بعيد ، فتصوروا وراءهم شياطين يمدونهم بما يقولون ، ورسخ هذا الوهم في نفوسهم ، واستقر في أذهان الناس ، فأكسبهم عندها رهبة وجلالاً ، واختلط في أذهانهم الشاعر والساحر والكاهن ، وهم جميعاً ينتمون إلى دولة الظلام الغامضة الرهيبة . ومن وراء كل واحد منهم قوة خفية تمده وتعينه . وأعان على هذا الاضطراب والخلاط ، ما كان يجري على ألسن السحرة والكهان من كلام شعري منمق ، يصوغون فيه أحكامهم

---

(١) فجر الإسلام، أحمد أمين ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٩م ، ط/١٠ ، ص ٥٦ .

(٢) كتاب الحيوان ، عمرو بن بحر الجاحظ ، تح : محمد باسل عيون السود ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م ، ج : ٢ ، ص : ٢٠٣ .

ونبوءاتهم . فالسحر يقوم أول ما يقوم على التأثير في النفوس واسترهابها.. ويستغل ما في الكلام من خواص صوتية ، فيشغل بها الحواس ، ريثما ينفذ إلى النفوس ، فيقر فيها ما يشاء .. وقد كان الشعر عندهم شبيها بهذا في تأثيره ونفاذه)[1] .

فالتقى الكاهن والساحر والشاعر على منهل واحد ، وإن كان لكل واحد منهم اهتماماته ، ولكن جمعتهم الكلمة التى هى عدتهم ، ولو سميت بالسجع عند الكاهن ــ لاتشاحها الزخرف اللفظى ــ وبالرقى لهمهمات الساحر ــ لشدة تأثيرها في النفوس ــ وعرفت بضاعة الشاعر بالشعر ــ لما فيه من جمال وشدة أسر ... وكان الغموض يلف هذه الشخصيات ، بل ذهب الأستاذ عبد الله الطيب إلى أبعد من ذلك ، فقال : (أحسب الشاعر العربي كان أول أمره من قبيل الكهان ، ألا تراهم يذكرون له صاحباً من الجن ، كما للكهنة أصحاب من الجن يخطفون أخبار السماء ويلقونها إليهم ؟ ثم خذ لفظ الشاعر نفسه أليس اشتقاقه من قولهم : شعر ، بمعنى عرف ؟ ومن ذلك قولهم : ليت شعري ، أى : ليتني أعرف ؟ فكان معنى الشاعر هو العارف ، وأنت تعلم أن العراف قد كان أحد كهان العرب ... وقد كان الكهان يصطنعون لأنفسهم أحوالاً من الجذب ، ويلقون كلامهم فى أسجاع ورموز ، وعلى طريقة لا أشك أنها كانت من طريقة الشعر في أول أمره ، فهذا أيضاً مما يقوي عندك أن الشاعر كان أول أمره من قبيل الكهنة)[2] .

---

(1) مقدمة تاريخ ابن خلدون ، بيروت : دار الكتاب اللبنانى ، ١٤٢٠ هـ ، ص : ١٨٧ .

(2) المرشد إلى فهم أشعار العرب ، عبد الله الطيب ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم ، ١٩٩١ م ، ط/ ٣ ، ج: ٣ ، ص : ٩٠ .

وأياً كانت العلاقة بين الشاعر والساحر والكاهن ، فقد كان لكل منهم رئيه ــ في زعمهم ــ ولا غرابة عندها أن ينسب الشعر إلى قرناء من الجن يلقونه إلى الشعراء . وترسخت هذه الأوهام في الأذهان ، وأغرتهم بها تلك الطائفة الموهوبة من الشعراء ، الذين مثل نتاجهم الشعري مرحلة متقدمة في سوح البلاغة ، وسمت نفاذ البصيرة ، مع يتسلط بسحر بيانه على النفوس والمشاعر . ولاينكر ما كان للجن من قداسة في حياة العربي ، بل عبادة لها ، كما أننا لا نبرئ أصحاب الكلمة الساحرة من شعراء ذلك العصر من شعورهم بالرضى والسعادة بتلك المقولات ، وتكريس مفهوم ذاك اللون من الإلهام الخارجى في عقول الناس ؛ وصولا إلى إجلال صنعتهم ، وتمجيد شعرهم ، وتعظيم شأنهم فعلقوا الإبداعات الشعرية بهم .

وشأن العرب وغيرهم نسبة كل عجيب من القول والفعل إلى تلك القوى الخفية ، حيث التفوق فى الصنعة ، والبنوغ في الفن ، والتفرد بالطاقات من دون غيرهم من الناس . فكان (يجنح الشعراء إلى اعتقاد أن شعرهم أحرف نارية تلقي بها الجن على ألسنتهم ، وأنهم إنما يتناولون من الغيب ، فهم فوق أن يعدوا من الناس ، ودون أن يحسبوا من الجن ، فإذا جاء أحدهم بالقصيدة البارعة ، ورمى بالكلمة النافذة ، ضربه قلبه أنها من هناك ، وأنه إنما يؤديها على لسان قائلها ، فيكون

ذلك مدعاة إلى توكيد الثقة والاعتداد ، وإلى الذهاب بالنفس ، ونفرة الأنف ، ونحو ذلك مما هو من كبر القرائح ، وترفع العقول)[1].

لقد تصور الجاهليون العملية الشعرية إلهاماً يتحدر من قوى عظمى ، تتمتع بموهبة فنية ، وطاقة شعرية مبدعة . ولكن أسئلة كثيرة في الذهن تلوب باحثة عن إجابة إلى جانب أشعار تعكر على تلك القناعات ، أو تجفوها . فهل يمكن أن يقنع الباحث نفسه أن ذاك الفن الشعري الساحر البيان ، البديع البنيان من وحي الشيطان والشاعر معطل القوي ، فهو ناقل لذلك الوحي ؟ ولم اختارت بعض الشعراء ــ دون الآخرين ــ لتتخذ من ألسنتهم مهبطا لها ؟ ولم استأثرت بأولئك الفحول دون الصغار من الشعراء ؟ وهل اختارتهم لمواهب واستعدادات أهلتهم لمرتبة الفحول ، أم أن فحولتهم كانت أثر نقلهم لأشعارالشياطين ؟ وإذا كان لا سلطان للشعراء على نتاجهم الفني ــ لأنه خارج إرادتهم ــ فلم يحاسب هؤلاء ويلامون عليه ؟ وهل من حق النقاد أن ينصبوا موازينهم لفن من عمل الشياطين ؟ وأين نذهب بتلك السلسلة من الشعراء الذين ورثوا الشعر عن آبائهم (إن أعرق قوم فى الشعر آل حسان ، وكان آل زهير شعراء ، وكان الشعر فيهم وراثة)[2]. (ولم يزل في ولد زهير شعر ، ولم يتصل في ولد أحد من فحول الجاهلية ما اتصل في ولد زهير

---

(١) تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعى ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م ، ط/٢ ، ج : ٣ ، ص ٤٩ .

(٢) الكامل فى الأدب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار نهضة مصر ، بلا تاريخ ، ج : ١ ، ص ١٧٩ .

، ولا ولد أحد من الإسلاميين ما اتصل في ولد جرير)[١]. وأين نضع حوليات شعراء مدرسة عبيد الشعر ؟

وقول كعب بن زهير؟[٢] :

فمن للقوافى شأنها من يحوكها   إذا ما ثوى كعب وفوز جرول

كفيتك لا تلقى من الناس واحداً   تنخل منها مثل ما نتنخـــل

نثقفها حتى تلين متونهـــــا   فيقصر عنها كل ما يتمثـــل

فاعترضه مزرد بن ضرار ــ أخو الشماخ ــ وكان عريضاً ، أى شديد العارضة كثيرها . فقال :

فإن تخشبا أخشب ، وإن تتنخلا   وإن كنت أفتى منكم أتنخـــل

فمن الشعر ما تجود به القريحة ابتداءً ، وهناك التنقيح والتثقيف في العمل الشعري (الإخشاب ، والتنخل) ، بل هو سبيل الكمال في البناء الشعري . وهذا ما صرح به امرؤ القيس[٣] :

أذود القوافى عنى ذياداً   ذياد علام جرئ جواداً

فلما كثرن وعنينــــــه   نخير منهن ستاً جيـــاداً

فأعزل مرجانها جانباً   وآخذ من درها المستجاداً

---

[١] طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، شرح : محمود محمد شاكر ، القـــاهرة : دار المعارف ، بلا تاريخ ، ص ١١٠ .

[٢] طبقات فحول الشعراء ، ص : ١٠٥ ، والخشيب : هو حديث الصنعة ، وخشب الشعر يخشبه خشبا ، أي يمره كما يجيئه ، ولم يتأنق فيه ، ولا تعمل له ، ونخل وتنخله : صفاه واختاره ، واستقصى أفضله ، وأفتى منكما : أي أصغر منكما سناً ، وأطرى عوداً ، وفي رواية :

فإن تجشبا أجشب وإن تتنخلا   وإن كنت أفتى منكما أتنخـــل

وعلق الشارح بالقول : كلام جشيب : أي غليظ وجاف ، فقوله : تجشبا : أي تأتيا بكلام غليظ جاف لم يثقف ولم ينق .

[٣] شرح ديوان امرئ القيس ، حسن السندوبي ، بيروت : دار إحياء العلـــوم ، ١٤١٦ هــــ / ١٩٩٦م ، ط / ٢ ، ص ٩٦ .

ولعل في أبيات سويد بن أبي كاهل اليشكرى كشفاً لحقيقة مصاحبة الشياطين للشعراء ، وإلقاءئ الأشعار إليهم .

يقول[1] :

فر مني هارباً شيطانــــه   حيث لا يعطى ولاشيئا منع

ولساناً صيرفياً صارمــا   كحسام السيف ما مس قطع

وأتانى صاحب ذو غيث   زفيان عند إنفاذ القــــرع

قال :لبيك وماستصرختـه   حاقراً للناس قوال القــذع

ذو عباب زبد آذيـــــــه   خمط التيار يرمي بالقلــع

زغربي مستعز بحــره   ليس للماهر فيه مطلـــــع

هل سويد غير ليث خادر   تئدت أرض عليه فانتجــع

فالشاعر ذو لسان قاطع يتصرف به كيف يشاء ، وإذا نفذ ما جادت به القريحة ، أسعفه شيطانه على وجه السرعة . والبيت الأخير يكشف منبع الشعر عند سويد ، فالشعر صنعته ، وهو يقرضه ويهدر به ، (وغير خاف ههنا أن شيطان سويد هو سويد نفسه بدليل البيت الأخير)[2]. فيكون ما جاء من ذكر شياطين الشعراء على وجه المثل ، لأن كثيرا من الصفات التي ذكرت في شعرهم إنما هي أليق بالشاعر من الشيطان الذي يهيجه ويبعثه على قرض الشعر . ويبدو أن أيسر سبيل عند القدماء

---

(1) شرح اختيارات المفضل ، الخطيب التبريزي ، تح : فخر الدين قباوة ، دمشق دار الفكـر ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م ، ط/ ٢ ، ج : ١ ، ص : ٩١٦ ، صيرفي : اللسان يتصرف به صاحبه ، ذو غيث : ذو الجلبة ، زفيان : خفيف سريع ، الآذي . الموج ، القلع . العظيم من الجبال والسحاب ، زغربي : كثير الماء ، مطلع : مخرج ، تئد : من الثأد ، وهو الندى .

(2) المرشد إلى فهم اشعار العرب ، عبد الله الطيب ، ج : ٣ ، ص : ٨٢ .

للخروج من هذه الإشكالية نسبته إلى قوى خفية ، تلهم أصحابه ، وتمدهم بآيات من الإبداع الشعري .

وحتى أولئك الشعراء الذين شغفوا بنسبة أشعارهم إلى الجن ، بل ونفوا أن يكونوا أصحاب القول ، إذ لم يكن منهم إلا النقل لها ، كما صرح صاحب مسحل ـ الأعشى ـ :

وما كنت ذا قول ولكن حسبتني   إذا مسحل يبري لي القول أنطق[1]

تنطقهم المواقف الصادقة بالحقيقة ، إذ يقف راوية مسحل بين يدي النعمان بن المنذر ـ وكأنه أعجب بقضائده ـ وصدره مترع بالآمال الريضة ، ليجيب عن سؤال النعمان " لعلك تستعين على شعرك هذا ؟ ـ وهذا ارتياب منه . فقد يكون الأعشى معاناً من أحد على صنعة شعره ـ فقال : احبسني فى بيت حتى أقول ، فحبسه في بيت ، فقال قصيدته :

أأزمعت من آل ليلى ابتكاراً   وشطت على ذي هوي أن تزرا

وقيدني الشعر في بيتـــه   كما قيد الآسرات الحمــــارا[2]

ولكن أين مصير تلك المقولات بعد نزول القرآن الكريم ؟ هلى ستبقى قائمة في أذهان الشعراء ، حاضرة في ساحة العمل الشعري ، أم انها ستتوارى أمام الرؤى الجديدة . ومن سيكون الملهم المستتر ، ومصدر العبقرية ؟

---

(1) ثمار القلوب في امضاف والمنسوب ، الثعالبي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القـاهرة : دار المعارف ، بلا تاريخ ، ص ٧٠ .

(2) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تح : أحمد محمود شاكر ، القاهرة : دار المعـارف ، بـلا تاريخ ، ص : ٢٥٩ .

بداية آمل ان لا يدفعنا قصورنا عن الإحاطة بعالم الغيب أن ننكره أو نتنكر له ، ونأخذ عنه ما بلغنا عن صاحب الغيب ، وما قص علينا من أخباره في كتابه الكريم ، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بما أطلعه عليه سبحانه ... فعندما حدد القرآن الكرين الغاية التي لأجلها خلقت العوالم المدركة، وهى العبادة ، ذكر إلى جانب الإنس الجن ، فقال سبحانه : (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)[١] . ولم ينظر القرآن إلى تلك الأرواح التي خلقت من نار (الجن) على أنها تمثل الشر في هذه الحياة . وإنما هى أمة مكلفة ـــ بما يتناسب مع طبيعة خلقتها ـــ فكان منهم الصالحون ، ومنهم دون ذلك ، ولها علم وقدرة ، وترى وتتكلم ، وصفات تختص بها)[٢]. ومن عتا وتمرد وبعد عن الحق ـــ من الإنس والدواب ـــ وسمي شيطاناً فيطلق على المفسد ومثير الشر منهم . لذا حذر من تلك الطائفة التي تعمل على اجتيال العباد عن طريق الحق . فجاء الخطاب منه سبحانه (يأيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كآفة ، ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم.عدو مبين)[٣] .

ولم يكن هذا الحديث بعيداً عن الاسحة التي يدور عليها الصراع بين الرسول صلى الله عليه وسلم وخصومه الذين بسطوا له ولآية رسالته أيديهم وألسنتهم بالسوء ، دفعاً للناس عن الاستماع إليه . فكان مما تقول

---

(١) سورة الذاريات ، الآية / ٥٦ .

(٢) مجموع الفتاوى ، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، جمع : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي ، بدون ذكر مكان النشر والناشر ، ج : ٥ ، ص : ٢١١ .

(٣) سورة البقرة ، الآية / ٢٠٨ .

به المشركون عليه : إنه شاعر ، إنه كاهن ، إنه ساحر ، متأثرين بشبهة تناقلوها عن سلفهم . منشؤها أن هذا القول الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم فائق لطبيعة كلام البشر . وأن الشاعر ـــ كما بلغهم ـــ له رئي من الجن يأتيه بالقول الرائق ، والبيان العذب ، ويمده بعلم ما وراء الواقع .. فاختلط الأمر في أذهانهم ، ورأوا أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من لون ما نزل على شعرائهم من قبل ، (وإن كان هذا الذي يأتيك رئياً لا تستطيع رده عن نفسك ، طلبنا لك الطب)[١]، (ثم تربصوا به ما اصاب أشباهه من الشعراء الذين كانوا قبله ، زهيراً والنابغة ، ومن مضى منهم)[٢]. وما أظن أنهم كانوا من الغفلة بحيث لا يفرقون بين القرآن والشعر . وإنما كان هذا طرفاً من حرب الدعاية التي شنوها على الدين الجديد . معتمدين فيها على جمال الصياغة القرآنية ، وعظم تأثيرها في النفوس ، وذلك لما غلبوا وتبين عجزهم . ولو لم تكن الفصاحة والبلاغة أعز ما يتمتع به العرب لما كانت آية الرسول صلى الله عليه وسلم هذا القرآن ، فتحداهم في خير بضاعتهم . وكان القرآن مدّ تحديه إلى الجن (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون به ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا)[٣] ، وما أدخل الجن في هذا التحدي إلا رداً على هؤلاء الذين يزعمون أنهم يتلقون روائع

---

[١] السيرة النبوية ، لابن هشام ، تح : السقاغ والأبياري وشلبي ، ... مؤسسة علوم القـرآن ، بلا تاريخ ، ج/١ ، ص ٣١٣ .

[٢] المصدر السابق ، ج/١ ، ص : ٤١٨ .

[٣] سورة الإسراء ، الآية / ٨٨ .

القصائد من الجن . مع ما في ذلك من بيان عجز الجميع عن مقارنة بيان القرآن الكريم وأدائه الفني ، إذ كان على حد من الفصاحة والبلاغة تقصر عنه قوى الخلق ، ومنتهياً إلى غاية لا يطمح إليها الفكر . ولو لم يكن هناك قدرة بشرية علي القول البليغ الرائق لما كان للتحدي معني .

وإذا كان القرآن الكريم فند تلك الأوهام والأساطير ، فهو بذلك نقل إلينا إيمان الأقدمين ومذهبهم بمنابع الإبداع الشعري . فألمع إلى مذهبهم ذاك بقوله سبحانه (قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ، تنزل على كل أفاك أثيم ، يلقون السمع وأكثرهم كاذبون)[١] ، (وقد حاول المفسرون أن يقفوا بالوحي الشيطانى عند الكهان دون الشعراء ، وهو نوع من التقييد والحبس لدلالة الآيات ، لا يساعد عليه قول الله تعالى بعد ذلك مباشرة (والشعراء يتبعهم الغاوون)[٢] إذ في العطف بيان لجنس هؤلاء الذين تنزل عليهم الشياطين ، فالشعراء هنا هم المقصودون)[٣]. ولعل في معارضة النضر بن الحارث ــ وكان من شياطين قريش ــ لما يتلوه الرسول صلى الله عليه وسلم من القرآن على الناس بالشعر ما يعضد ذلك (إذ كان النضر يقرأ عليهم اشعار الأقدمين ــ أساطير الأولين أشعارهم وكهانتهم)[٤] .

---

(١) سورة الشعراء ، الآية / ٢٢١ ــ ٢٢٣ .

(٢) سورة الشعراء ، الآية / ٢٢٤ .

(٣) المعلقة العربية الأولى ، نجيب محمد البهبيتى ، الدار البيضاء : دار الثقافة ١٤٠١ هـــ / ١٩٨١م ، ج: ١ ، ص ٧١ .

(٤) جامع البيان عن تأويل أى القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تح : محمود محمد شاكر ، واحمد شاكر ، القاهرة : دار المعارف ، بلا تاريخ ، ط/ ٢ ، ج :١٨ ، ص : ١٣٧ .

والقرآن كما قال تعالى : (وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ، ولا بقول كاهن قيلا ما تذكرون ، تنزيل من رب العالمين)[١] ، (وإنه لتنزيل من رب العالمين ، نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين)[٢]، فما كان القرآن مفتعلاً من الرسول صلى الله عليه وسلم أو أتاه به رئي من الجن ،وإنما هو الحق من عند الله ، وأنه تنزيله ووحيه ، نزل به ملك كريم أمين ، وأنه ليس من قبيل الشياطين ، لأن الشياطين تتنزل على الأفاكين ، الذين يحركون بقولهم (شعراً أو نثراً) النفوس ، بعد أن يعينهم الشيطان بكذبه وفجوره . وعالم الجن غير عالم الإنسان ، إلا أن بينهم قدراً مشتركاً من حيث العقل والإدراك ، والقدرة على الاختيار ، ولا يستخفنك الذين يزعمون أن المراد بالجن نوازع الشر في النفس الإنسانية وقواها الخبيثة ، كما أن الملائكة تمثل نوازع الخير فيها .

والسؤال الآن ما دور تلك القوى الخفية (ملائكة أو شياطين) في الإبداع القولي عامة ، والشعري خاصة ؟ وما حدود سلطانهم على الإنسان ؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من تحديد مسؤولية الإنسان عن قوله في الدنيا والآخرة ، وتعلق الجزاء بذلك فلو كان ما يقوله من صنعة غيره ، لكان أخذه بحصاد لسانه ضرباً من القهر والظلم ، إذ ليس في القول قبض ولا بسط . فلا يلفظ إلا ما يلقى عليه . ولا يقول بهذا عاقل .

---

[١] سورة الحاقة ، الآية / ٤١ ـ ٤٣ .

[٢] سورة الشعراء ، الآية / ١٩٢ .

فاللسان ترجمان القلب ، والقلب خزانة الخواطر والأسرار ، والشعر من كسبهما ، بل هو نتاج ملكات الإنسان واستعدادته الذاتية . ولو لم يكن كسباً اختيارياً للشاعر لما كان صاحبه مسؤولا عنه ومحاسباً عليه . ولولا الإرادة الحرة لدى الإنسان لما طولب أن يرعة خواطره ولسانه ، وأن يجند قواه الفنية وغيرها في الخير والبر . ولما كان في تعطيل تلك الطاقات من وزر ، وانسحاب من ساحة سترفع عقيرتها كلمات العبث والخنا والجور ، التى تعبث في القلوب ، وتهيج نوازع الفاحشة في الصدور ، وما استقامة الألسنة إلا من وراء استقامة القلوب (لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه،ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه)[1] بل إذا أصبح العبد (الأعضاء كلها تكفر اللسان قائلة : اتق الله ، فإنما نحن بك ، فإن استقمت استقمنا ، وإن اعوججت اعوججنا)[2]. وفيما سبق ينطق بإرادة الإنسان الحرة وسيطرته على كل انبعاث قولي أو سلوكي في حياته .. لأن انفعال اللسان عن القلب أتم من انفعال سائر الجوارح ، فهو ترجمانه ولسانه ، فيرد إليه نشاطه ولا يرد إلى غيره إلا على سبيل ذكر الأسباب التي دعته إلى ما يعلم شؤمه وخسارته . ومن هنا كانت الجريرة على من يفرط بأمر لسانه (وهل يكب الناس في النار

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ، محمد ناصر الدين الألباني ، الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م ، رقم ٢٨٤١ .

(٢) صحيح سنن الترمذي ، محمد ناصر الدين الألباني ، الرياض : مكتبة المعارف ، ط/٢ ، رقم : ٢٤٠٧ ، عن أبي سعيد الحذري ، والحديث حسن .

على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم)[1] ، ولكن كيف يستقيم اللسان ، والشياطين توسوس وتزين لهذا المخلوق كل ما حوله من الشر . ولا خلاف بين أهل التأويل وغيرهم أن إبليس كان متولى إغواء آدم عليه السلام ، ومن وقع في شراكه . فقد عزت السلامة إلا لمن التمس سبلها وعرف مداخله وحدود سلطانه .

إن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تعرضت للحديث عن دور الشياطين في حياة الإنسان ــ رغم عداوته ومكره ــ تحدد طبيعة عمله ، بعد أن نفت أن يكون له سلطان على الذين آمنوا ، فقال تعالى : (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين)[2]، (إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون)[3] فالشيطان ليس له طريق يتسلط به على الناس لا من جهة الحجة ، ولا من جهة القدرة ، وإنما يتسلط على العباد الذين يرضون بفكره ، ويتابعونه رضى وطواعية. وإن كان سلطانه لا يتعدى الإغواء والإغراء والهمز ، بحيث يؤزهم على الفواحش والمعاصي ، وتزعجهم إليها ، فالمسؤولية تقع على الإنسان ، لأنه مدار موجبات النتائج (وما كان لي عليكم سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي) دعاهم إلى ما يريد ، فاستجابوا له ؛ اتباعاً لأهوائهم وشهواتهم . وقد تتمثل الشياطين في صورة بشر ، وقد يحدثون

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تح : شعيب الأرناؤوط وإخوانه ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م ، رقم : ٢٢٠١٦ ، وهو صحيح .

(٢) سورة الحجر ، الآية / ٤٢ .

(٣) سورة النحل ، الآية / ١٠٠ .

الإنسان ويسمعونه ويأمرونه وينهونه ، وتحدث وتخبر بالكلام المباشر .
وقد تستجيب لمن اتبعها . كما تستطيع أن تصل إلى فكر الإنسان وقلبه بطريقة لا ندركها ولا نعرفها ، يساعدهم على ذلك طبيعتهم التي خلقوا عليها . فاتصالها والملائكة بأرواح الناس قائمة ، ويكفى تدليلا على ذلك أن يوازن المرء بين خواطره عندما يهم بأمر فيه وجه للخير والحق ، ووجه للشر والباطل ، يشعر أن في نفسه تازعاً . فهذا يؤد وذلك يدفع . وما هي فى الحقيقة إلا إلهامات تعرض لقلب الإنسان وعقله ... ولذا كانت التعبيرات القرآنية التي تتحدث عن عمل الشيطان في النفص الإنسانية تدور فى فلك الوسوسة والتزيين والإغواء والإغراء والحمل على الأمر . وهى ألوان من الإلهام والخطرات في القلب ، فتكون تارة من جنس القول والظن ، وتارة من جنس الحب والإرادة والطلب ... وهى إلقاء أمر في النفس ، أو النفث في الروع ، وتسويل له ، وإيماء خفي بلطيف حيلة وبسريع إشارة وإلمام خاطر ، ومثلها الهواجس ، التي تمثل النبأة تسمعها ولا تفهمها ، وتدور في الضمائر . والهجس ما يرد على النفس من الإفكار . ومنها الهواتف ، وكلها من ألوان حديث النفس المتردد فى جنباتها ، والمستأثر بها ، عن طريق المسامرة والإغواء والاستزلال . فيدخل الشيطان على النفس من مرادها ومواقع محبتها . فيلقي محسن القول ومزينه بطريقة لا نعلمها . والخواطر الشيطانية التي تلقى في النفوص تدعو إلى الأقوال السيئة ، والأفعال المنكرة . وإن كان التقدم بذلك ــ في ظنى ــ ناشئاً عن دوافع السوء النابته في النفوس ، والتى يمكن أن يثيرها شيطان ماكر ــ من الإنس والجن ــ أو وساوس

نفسية تتحرك فى الصدر . وإن كنا نعرف الكثير عن وساوس قرناء السوء ، الذين يتدسسون بالشر إلى قلوب قرنائهم الذين يأمنونهم ، متحينين غفلتهم . فعمل هؤلاء وإخوانهم الخناسين لا يتعدى اتصالات جاذبية النفوس نحو داعية الهدى فى خلس يختلسونها. فينفثون في الصدر كل ما يغوي ويغري . وأغلب ما يكون ذلك عند الرغبة والرهبة ، (الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس)(١) ، ولا نزعم بذلك أننا نعرف كيف تتم وسوسة إبليس ، أو يكغية اتصاله بالإنسان ، وسبله في الإغواء . ولكننا نعلم أن وسوسته إلقاء خفي وتسويل وتحريك لانفعالات النفس وتوجيهها ، والشعر مبدؤة انفعال . وما أدق كلمة الرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعرف الإثم فيقول (الإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس)(٢) ، وإن كانت تلك الخواطر والاستفزازات الباطنية ، قد تكون من الملك وقد تكون من الشيطان ، حسب ما يعمر النفوس مما يناسب الروحين .. وهذا ما يوضحه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه عبد الله بن مسعود : (إن للملك لمة ، وللشيطان لمه ، فلمه الملك إيعاد بالخير وتصديق بالحق ، ولمة الشيطان إيعاد بالشر وتكذيب بالحق ، فمن أحس من لمة الملك شيئاً فليحمد الله عليه ، ومن أحس من لمة الشيطان شيئاً فليحمد الله عليه ،

---

(١) سورة الناس ، الآية / ٥ ـــ ٦

(٢) مختصر صحيح مسلم ، للحافظ المنذري(عبد العظيم بن عبد القوي) ، تح : محمد ناصر الدين الألبانى ، الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، برقم : ١٧٩٤ ، عن النواس بن سمعان .

ومن أحس من لمة الشيطان شيئاً فليتعوذ بالله منه ، ثم تلا :(الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم)[1] . وإن كانت مداخل الآثار المتجددة في القلب مدخلين ، فمن الظاهر الحواس التي يتواصل بواسطتها مع الواقع الخارجي . ومن الباطن فالخيال والشهوة والغضب وغيرها من الأخلاق ، وكلها تترك في القلب آثاراً . (وأخص الآثار الحاصلة في القلب هي الخواطر ، وأعنى بالخواطر ما يحصل من الأفكار والأذكار .. فتخطر بعد أن كان القلب غافلا عنها ، والخواطر هي المحركات للإرادات ، فإن النية والعزم والإرادة إنما تكون بعد خطور المنوي بالبال لا محالة . فمبدأ الأفعال ـــ والأقوال ـــ الخواطر ، ثم الخاطر يحرك الرغبة ، والرغبة تحرك العزم ، والعزم يحرك النية ، والنية تحرك الأعضاء والخواطر المحركة للرغبة تنقسم إلى مايدعو إلى الخير ، فهما خاطران مختلفان ، فاتقرا إلى اسمين مختلفين ، فالخاطر المحمود يسمى إلهاماً ، والخاطر المذموم يسمى وسواساً .. وسبب الخاطر الأول يسمى ملكاً ، وسبب الثاني يسمى شيطانا ، واللطف الذي يتهيأ به القلب إلهام الخير يسمى توفيقاً والذي يتهيّ لقبول وسواس الشيطان يسمى إغواء وخذلانا ... والقلب متجاذب بين الشيطان والملك ، والقلب بأصل الفطرة صالح لقبول آثار الملك ، ولقبول آثار الشيطان . وإنما يترجح أحد الجانبين باتباع الهوى والإكباب

---

(1) صحيح سنن الترمذى ، للألباني ، برقم ٢٩٨٨ .

على الشهوات ، أو الإعراض عنها ومخالفتها)[1]، وتنبه الجاحظ إلى هذه الثنائية في صدر الإنسان ، فقال :(واللسان ترجمان القلب ، والقلب خزانة للخواطر والأسرار ، وكل مايغيبه من ذلك عن الحواس من خير وشر ، وما تولده الشهوات والأهواء ، وتنتجه الحكمة والعلم)[2] والقلب لا يخلو من فكر (وإنما يترجح أحد الجانبين باتباع الهوي والإكباب على الشهوات ، أو الإعراض عنها ومخالفتها ، فإن اتبع الإنسان مقتضى الغضب والتهور ظهر تسلط الشيطان بوساطة الهوى ، وصار القلب عشاً له . وإن جاهد الشهوات ، ولم يسلطها على نفسه صار قلبه مهبط الملائكة)[3]، وكان تلك الخواطر تطوف في النفس ، ولايد للإنسان فيها ، ولا يؤاخذ عليها حتى تتجلى في قول أو عمل ، فعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تجوز لأمتي عما حدثت في أنفسها ، أو وسوست به أنفسها ، مالم تعمل به ، أو تكلم به)[4] .

وما كانت تلك الخطرات مبتوتة الزمام بعد أن ولجت روع الإنسان لصياغتها فهي تجول فى الصدر باحثة عن مخرج إلى اللسان ، فيمسك الشاعر عليها ، أو ينفثها شعراً .. وهو صاحب الإرادة الحرة في

---

(1) إحياء علوم الدين ، محمد محمد الغزالي ، بيروت : دار الكتب العالمية ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م ، ج : ٣ ، ص : ٢٥ ـ ٢٦ ، بتصرف يسير .

(2) رسائل الجاحظ (الأدبية) ، قدم لها علي أبو محلم ، بيروت : مكتبة الهلال ١٩٩٥ م ، ط/٣ ، ص : ٨٧ .

(3) إحياء علوم الدين ، الغزالي ، ج :٣ ، ص : ٢٧ .

(4) فتح الباري شرح صحيح البخارى ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، القاهرة : دار أبي حيان ، ١٤١٦هـ /١٩٩٦م ، برقم : ٢٥٢٨ .

ذلك ، وهذا ما عبر عنه الحسن البصري بالنظر ، وهو الزمام الذي طرفه فى يدي الشاعر فيخطك أو يرسل ، فقال : (لسان العاقل من وراء قلبه ، فإن عرض له القول نظر ، فإن كان له أن يقول قال ، وإن كان عليه القول أمسك ، ولسان الأحمق أمام قلبه ، فإذا عرض له القول قال كان عليه أو له)[1] . وما أظن أن الآية القرآنية التي تصور العملية الشعرية عند لفيف من الشعراء هي تجربة هيمان غير عقلانى ، كانت بعيدة عن ناظريه . إذ يتحول الشاعر من متاهة إلى متاهة ، لأن الرائد الهوى ، والقائد الشهوة (ألم تر أنهم في كل واد يهيمون)[2] .

فهناك خواطر توقظ القلب ، وتبعث فيها أحاسيس الحذر والتقوى ، وأحاسيس الاندفاع ، فيتمكن الشيطان في الثانية من الزمام فيستنزله ويستهويه ويستجره ، إذا لاقت وسوسته هوى من صاحبها ، فمالت إليه النفس ، ومن ثم تخالط القلب ، فيتبع تسويله واستغواءه . فعن أنس بن مالك أن رجلا قال : يامحمد ، ياسيدنا ، ويابن سيدنا ، وخيرنا وابن خيرنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيها الناس عليكم بتقواكم لا يستهوينكم الشيطان ، أنا محمد بن عبد الله ، عبد الله ورسوله ، والله ما أحب ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله)[3] . وفي رواية لا يستجرنكم الشيطان) وفي رواية لا يستحوذنكم الشيطان .

---

(1) الكامل في الأدب ، المبرد ، ج: ٢ ، ص : ٤٤ .

(2) سورة الشعراء ، الآية / ٢٢٥ .

(3) مسند الإمام أحمد ، برقم : ١٢٥٥١ ، والحديث صحيح افسناد على شرط مسلم ، والروايات الأخرى أوردها الألبانى في سلسلة الأحاديث الصحيحة ، برقم ١٠٩٧ .

وفى حالة الاستهواء ينفث الإنسان ما أثقل صدره ، لأن الخواطر تطلب وجوه المسالك ، فينشط الإنسان لما هو من طبيعته أقرب . لأن الفكر والرؤى والتصورات تمثل قاعدة نفسية وشعورية وتصويرية لأي إبداع شعري . ولا يخفى شأن هذه القاعدة وفاعليتها ونفاذها في إنتاج الشعراء ــ على تفاوت بينهم ــ إذ يمكن ذاك المخزون فى الصدور ، فلا بد أن يوجه النتاج الشعري قبل تدفقه . وقد تكون الأفكار تلك هادية بصيرة ، أو مضلة ضريرة . فإن كانت الأولى فهي من باب الهداية ، وإن كانت الأخرى ــ ولو خصف على نتاجها من زخرف القول ــ رمت بصاحبها واستجرته أو استهوته إلى وديان التيه والضياع ... وهذا ما عبر عنه شاعر الرسول صلي الله عليه وسلم ، وهو يتحدث عن دور إبليس في تهييج الشر في صدور زعماء مكة ، لملاقاة الرسول صلى الله عليه وسلم في بدر : فقال[1] :

دلاهم بغرور ثم أسلمهم ... إن الخبيث لمن والاه غـــرار

إنى لكم جار فأوردهــم ... شر الموارد فيه الخزى والعار

وهذا عبد الله بن الزبعري السهمى ، يبين استهواء الشيطان له ، وهو يناصب الرسول صلى الله عليه وسلم العداء . ففي قصيدته التي يعتذر بها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن أقصر عن باطله ، وثاب إلى رشده ، يفضح دور الغواة من الإنس والجن في إضلاله ، فيقول[2]:

---

(1) ديوان حسان بن ثابت ، تح : سيد حنفي حسنين ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ م ، ص : ٣٨٨ .

(2) طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، ص : ٢٤٢ ، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر ، حيدر أباد الدكن ، ١٣٣٦ هـ ، ج : ١ ، ص : ٣٥٦ .

يارسول المليك إن لسانـــــي راتق مافتقت إذ أنا بــور
إذ أبارى الشيطان في سنن الغي ومن مال ميلة مثبـــور
أيام تأمرني بأغوى خطـــة سهم وتأمرني بها مخزوم
وأما أسباب الهوى ويقودنـــي أمر الغواة وأمرهم مشؤوم

وإذا كان ابن الزبعرى يجمع بين وساوس الشيطان ووساوس الغواة . فإن عبد الله بن الأعور ، الملقب بالأعشى . لما هربت زوجته معاذة منه ، وماردها إليه إلا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مطرف بن بهصل الحر مازي الذي عاذت به – لم يذكر إلا مناجاة الرجال ووساوسهم لزوجته – مستبعداً إبليس من الاتهام – التى استزلتها أحاديثهم فأوقعوها في الهروب منه . فقال :

لعمرك ما حبي معاذة بالــذي يغيره الواشي ولا قدم العهـــد
ولا سوء ما جاءت به إذ أزلها غواة الرجال ،إذ يناجونها بعدي[1]

ومن التجني أن نحبس الهداية على الأعمال الظاهرة ، وننسى هداية الخواطر التي تتولد منها الإرادات ، ومنها تتولد الأقوال والأعمال . فالهداية بمعناها الشامل هداية الخواطر، وهداية القول ، وهداية السلوك ، (وهدوا إلى الطيب من القول ، وهدوا إلى صراط الحميد)[2]. وتلك الهداية هي المقصودة في دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم لحسان بن

---

(١) مسند الإمام أحمد ، برقم : ٦٨٨٦ .

(٢) سورة الحج ، الآية / ٢٤ .

ثابت (أجب عني ، اللهم أيده بروح القدس)[1] . وصورة هذا التأييد خفية علينا ، وإن كانت ــ في ظني ــ في سداد القول ، وشدة تأثيره ، وتوفيقه إلى ما يراد منه.. وليس كما زعم (أن جبريل عليه السلام أعان حسان بن ثابت في مدح النبي صلى الله عليه وسلم بسبعين بيتاً)[2]، وكان دور حسان في العملية الشعرية دور الناقل لما يملي عليه جبريل . ولعل في كلمة الثعالبي توضيحاً لذاك التأييد (فلا ينبغى أن يكون ما قال حسان إلا حقاً ، وكيف يكون باطلاً ، والنبى صلى الله عليه وسلم يأمره ، وجبريل يسدده ، والصديق يعلمه ، والله يوفقه)[3] . فالمعين الذي يمد الشاعر بفيوضاته الشعرية هو النفس التي بين جنبيه ، بكل ما التفت عليه من انفعالات مشبوبة ، وقناعات راسخة . والعمل الفني عمل نفسي داخلي ، ينقل ما يضطرم في النفس ، مروراً بتلك القناعات المستترة فيها ... فالشاعر لا يروم القول ، إلا بعد احتدام بواعث خارجية وداخلية فى صدره ، تقدح طبعه ومواهبه يقول حازم القرطاجنى : ويقوم تصور الشئ فى الذهن من طريق الفكر وخطرات البال أو بأن تشاهد شيئاً

(1) صحيح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلانى ، بـرقم : ٤٥٣ و ٦١٥٢ ، وصحيح مسلم ، برقم : ١٥١ و ٢٤٨٥ .

(2) الأغانى ، أبو فرج الأصفهانى ، (مصورة عن دار الكتب الوطنية) ، بيروت : دار إحيـاء التراث العربي ، بلا تاريخ ، ج : ٤ ، ص : ١٢٤ ، ولم أعثر عليه فى كتب الحديث .

(3) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، عبد الملك بن محمد الثعالبي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف ، بلا تاريخ ، ص : ٢٢٠ .

فتذكر به شيئاً)[1]. فيلتمس أسبابه كمفتاح للتعبير وطريقة للبيان والإفصاح ... وذاك العمل اختصره عبد الله بن رواحة في جوابه الرسول صلى الله عليه وسلم لما سأله ــ كأنه يتعجب من شعره :- (كيف تقول إذا قلته ؟ قال : أنظر في ذلك ثم اقول . قال : فعليك بالمشركين)[2]. وإذا لم يشهد ذاك الموقف صارف من تقوى وخشية يدفع تلك الخواطر، تصبح البواطن مشحونة بحب ما زين لها . وعندها يسرح الهوى من غير شطن ، وتستولي الخواطر على القلوب وهذا ما عبر عنه القرآن (بالاستعصام) في قصة يوسف عليه السلام[3] . وبينت حقيقته السيدة عائشة رضب الله عنها في قولها في حادثة الإفك (أما زينب بنت جحش ، فصمها الله عز وجل بدينها ، فلم تقل إلا خيراً...)[4] وهذا فهم الشعراء لتلك الصوارف عن أحاديث النفس والهوى والوساوس ...فهذا الراعي النميري[5] :

فلما لحقنا وازدهتنا بشاشـــة	لإتيان من كنا نود ونمـــــــدح
فنلنا غراراً من حديث نقوده	كما غبرت بالنص القضيب المسمح
نقارب أفنان الصبا ويردنـــا	حياء إذا كدنا نلـــم فنجمـــــح

(٤) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، حازم القرطاجني ، تح : محمد الحبيب ابن الخوجة ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨١م ، ط/٢، ص : ٨٩ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، ص : ٢٢٥ .

(٣) إشارة إلى الآية القرآنية (ولقد راودته عن نفسه فاستعصم) ، سورة يوسف الآية / ٣٢ .

(٤) مسند الإمام أحمد ، برقم : ٢٤٣١٧ ، بإسناد صحيح على شرط الشيخين .

(٥) ديوان الراعي النميري ، جمع : راينهرت فاييرت ، بيروت : دار فرانتس شتايز يفسبادن ، ١٤١٠هـ /١٩٨٠م ، ص : ٣٩ .

وكما عبرت عنه تلك الأبيات [1] :

فبتنا فويق الحي لا نحن منهم   ولا نحن بالأعداء مختلطـــان
وبات يقيناً ساقط الطل والندى   من الليل بردا يمنة عطـــران
نعدي بذكر الله في ذات بيننا   إذا كان قلبانا بنا يـــــــردان

وقال أبو العباس ــ المبرد ــ نعدي : أى نصرف الشر بذكر الله ·

وكم كان مجنون ليلى موفقا وصادقاً عندما تحدث عما حل به تحت وطأة الحب الذي استحوذ على قلبه وخواطره ومشاعره . فلم يعد يرى في الدنيا إلا حبيبته ، وإذا غفل عن ذكرها تردى فيما لا يحمده من سقطات ، قال[2] :

إذا دكرت ليلى عقلت وراجعت   روائع قلبى من هوى متشعــب
ولي سقطات حين أغفل ذكرها   يغوص عليها من اراد تعقبــى

ولا أستبعد أن يكون وصف كل واحد من هؤلاء الشعراء ب (المجنون) صادراً عن تلك العلاقة المتوهمة بينه وبين رنيه من الجن ، تبريراً لما ناله من شدة وجده بحبيبته ، وتأكيداً على قدرته الفنية في تعبيره عن اضطرام جذوة الحب والهيام في صدره . ولا تخمد الخواطر الفاسدة التي تخامر القلب ، أو تطوف به إلا إذا كان هناك حق ثابت معروف .. لأن سلطان الوساوس ليس سلطانا قاهراً لا يملك رده ، وكمال الدفع يكون بحسب قوة تمكن ذاك الحق من القلب ·

---

(1) الكامل في الأدب ، للمبرد ، ج : ١ ، ص : ١٢٥ ، والأبيات لأم ضيغم البيلوية ·

(2) ديوان مجنون ليلى ، جمع : عبد الستار فراج ، القاهرة : مكتبة مصر ، بلا تـاريخ ، ص ٦٣ ·

ونعود إلى محاولة الإجابة عن الاسئلة السابقة ، وإن كان الانتهاء إلى جواب سديد يتطلب منا بيان ملابسات العملية الشعرية ، والأمر أعمق من حكم سريع يصدر ، أو تعليل مريض يزور .

أياً كان مدلول (شعر) ، فهو ليس إلا مجموعة العواطف والانفعالات الصادرة عن الشعور ، أو تعبير عن خواطر تنقدح في الأعماق ـ وهي خفية ـ وتتسرب في أعماق النفس متتبعة مساربها ، حتى تبدو على لسان صاحبها قولاً ، ففي صدر الشاعر تتولد المعانى ، وتتخلق الصور ، وتتكون القصيدة ـ من غير إغفال لتثقيفها فيما بعد ـ ممثلة الالتحام والتداخل النفسي مع الفن الوليد . فالشاعر يصدر شعره عن انفعالاته وعواطفه ، مهما كان تفاعله مع الواقع وملابساته . ويصور أبعاد الشاعر النفسية ، إذ هو لا ينبعث إلا عن إحساس ، ولا يصدر إلا عن عاطفة ووجدان . فيفصح الشاعر بفنه عن تجربة وجدانية عاناها ، وعواطف موارة اصطرعت في صدره . ولذا لم يكن العمل الشعري أكثر من تسجيل لتجربة انفعالية مر بها الشاعر في ظروف متشابكة . ولا اسعى بهذا القول إلى تبسيط العملية الشعرية . إذ أعتقد أن الإبداع الشعري عملية معقدة ومتداخلة تداخل الكيان الإنسانى ، إذ تستجيب النفس لبواعث خارجية وداخلية ، فتحملها على القول ، غير منكر للاستعدادات الفطرية ودورها ـ فالشعر ينتسج حول الانفعال الذاتي للشاعر ، لا ارتماء وراء الخيال في خدر يطلبه طلباً ، ويدعوه إلهاماً . ولو كان فيه نصيب وافر للخيال ، إلا أنه يمثل انعكاساً لانفعال الشاعر . وخيال الشاعر استلهام منه لنبع قائم فيه هو شعوره الروحي ، وهواتفه

الذاتية . والخيال في اسمى تجلياته لون من ألوان الخروج على المألوف ، ورسم صورة للأمر بأبعاد وألوان ورؤى جديدة . وعمل الخيال هذا هو الذي توهمه الأقدمون من صنعة الجن . إذ يعرض الشاعر أفكاره عرضاً فنياً مشبعاً بالشعور الوقاد .. ولذا عد الشاعر ملهماً ، إذ يجاوز مظاهر الحياة إلى أعماقها البعيدة ، وأغوارها الخفية .

فالتقى عمل الخيال هذا بذاك القدح الداخلي ــ الذى عرف بالوسوسة النفسية المحركة للانفعال ــ الذي آثار الانفعالات ، وحرك الجوانح على وهج ما كن في الشعور من تصورات ورؤى .. فهيج الشاعر على نفث الوليد الشعري ، الذي لم يغب عن إرادة الشاعر واختياره . ومن هنا كان من الصعوبة أن نسلم لمن يزعم أن الفن لون من الإلهام والوحي ، لا عمل فيه للفنان إلا التلقي والتعبير . والشعراء القدماء الذين تحدثوا عن جانب إلهامي في عملهم الشعري ، لم يهتدوا إلى تحديد منابع ذاك الإلهام ، فنسبوه إلى هواتف الجن ، كما ألصقه المحدثون بما هو أنأى " اللاشعور" . ولم يكن قدماء العرب بدعاً من الأمم في هذا الزعم ، فقد سبقهم إليه قدماء اليونان (إذ كان أفلاطون يرى أن الشعراء متبوعون ، وان الأرواح التي تتبعهم قد تكون خيرة ، وقد تكون شريرة)[1]. وان كان هناك من إلهام في عملية الإبداع الشعري ، فلا أظنه وارداً شيطانياً (. أو ملائكياً) يباغت الشاعر دون تهيؤ واستعداد ، بل لابد من مهبط ملائم ينزل عليه فيتلقاه ، فيعينه فى عمله

---

(1) فن الشعر ، إحسان عباس ، عمان : دار الشروق ، ١٤٠٧ هـ / ٢٩٩٦م ، ص : ١٢٠ .

الفنى . لأنه نداء خافت من أعماق النفس ، سرعان ما ينسحب أو يخنس عندما يغرق الشاعر فى عمله الفنى .

وهذا العمل المتشابك سيظل فى دائرة الخفاء ، وإن بدت بعض أعراضه ومظاهره ، لأن العلوم على اختلاف اهتماماتها ، وتنوع ميادينها لم تستطع أن تعجم السريرة الإنسانية ، وتنفذ إلى جوهر الطبع ، لتكشف لنا عن خفايا الروح ، وخلجات المشاعر ، ومناجاة السرائر ، وتعانقها مع الرؤى والمواهب والتجارب الفنية . وإن كانت هواتف النفس المنطلقة من أعماق الضمير تشهد ــ بعد قدح الفكرة الأولى ــ العمل الداخلي وترعاه حتى ينزف من ينبوع الوجدان .

إذ يمر الإنتاج الفني بمراحل ثلاث ــ وكلها متعلقة بالشاعر ــ الانفعال النفسي بالتجربة الجديدة ، الذي يحرك الطبع ويثيره ، ثم استبطان هذا الانفعال وراء الحنايا ، في داخل النفس فيمتزج بما حوته من تصورات ورؤى ، ثم التعبير عن تلك الانفعالات شعراً . وربما استجاب الشعر للشاعر وانثال عليه انثيالاً ، وربما حرن واستعصى عليه إخراجه من صدره . والنفس البشرية ــ كما هو معملوم ــ غريبة فى تقلباتها ، غامضة في خلجاتها وحالاتها . فربما تتدفق في سخاء بعد صفاء ، وربما تنقبض بعد إغلاق وجدب . وفي الحالتين تكون الشحنة مذخورة تتحين فرصة الانطلاق ، ولكن لم تنضج تلك الانفعالات ، أو لم يكن رصيد النفس منها كافياً ، حتى تفيض بالتعبير . لان الشاعر حين يروم القول يلتمس أسبابه كمفتاح للتعبير . وهذا التدفق النفسي لا يصدر إلا من التصورات والرؤى التي يحملها الشاعر ، إذ تتحدر فيها . ولا

فكاك بين القول وتلك التصورات إلا بمقاطع التزوير والتلون ، لأن الانفعالات تلك تتصعد بين جوانح الشاعر ، وتختمر في محاضن تمثل الخلفية الفكرية في ذهنه ، ثم ينفثها بعد نضجها .

(إذ كل عمل فني نواته حدث أو أحداث ... وهذه الأحداث تتحرك أمام الشاعر ، ولا يكون للحدث عنده معنى حتى يكون سبباً في إثارة النفس وإقلاقها إلى الانتفاض والتأمل والاستغراق . وآثار الحدث لا يكاد ينقضى زمنها . أما زمن الحدث نفسه فهو مؤقت ، لابد من انقضائه بانقضاء الحدث نفسه وانقطاعه ، واستجابة النفس لحافز الإثارة التي يحدثها الحدث ، ثم بلوغ الاستثارة درجة من النضج والتحفز والمخاض يبعث النشاط في جميع آثار الحدث الكامنة فى سراديب النفس . فإذا تم ذلك أصبحت تلك الآثار متأهبة للالتحام بالحدث الجديد المثير ، متطلعة للتداخل في ثناياه . وهذا التأهب والتطلع للالتحام والتداخل ربما جاء لأسباب تخفى كل الخفاء لغموض العلاقة بين هذا الحدث الجديد ن وبعض تلك الأحداث المتقادمة .

وهذا القدر من حركة النفس هو الذي سميته" زمن الحدث " وهو زمن سريع منقض ، لايقوم بذاته فإذا بلغ تمامه ، فعندئذ ينشأ زمن آخر يحتوى " زمن الحدث" بجميع آثاره ، ويهم بإعداده للإفضاء والبوح ، ويوشك أن يحدد طبيعة أدائه ، وطبيعة التغنى به . وحركة هذا الزمن مفروضة على الشاعر من الداخل ، وهى حركة معقدة جداً لتعلقها بأمور معقدة ، يتشابك فيها الإحساس والعقل ، والطبائع الموروثة ، والطبائع

الكسبية ، وسليقه الشاعر ، وكثير لا يحصى من التفاصيل)[1]، فتتولد الأعمال الفنية ، من هذا المزيج الجديد الذي نضج في قرارة صدر الشاعر ، بعد كمون في أعماق سحيقة في سراديب النفس .

فالشعر معقود على خواطر الشاعر بداية ونهاية ، وما بينهما يتم العمل الفني ، ولعل في طائف الذكرى ، ومستقبل الأماني المضطرمة في أعماق الشاعر ما يرد الشعر إلى ينبوعه فى نفس الشاعر ، وليس إلى منابع خارجية . إذ لو كان الملهم بالشعر قوى خارجية ــ كما يرى البعض ــ تعطل دور الشاعر ، وجحدت القدرة الفنية عند الإنسان فضلاً عن الشاعر . والعمل الشعري يكون بتميزه وتفرده في مضامينه ، وتشكيله الفني (صياغته الفنية) وبنائه السلوبي . وإن كان يمثل وحدة متواصلة متلاحمة لا تتجزأ مهما يطل امتداده في الصدر ، إذ ينقدح بوارد سريع على الذهن ، منطلق من فكرة أو تجربة سابقة ، لتمثل الكيان العظمى الذي سيلهم الشاعر ضروباً من التعبير. وسيكون شديد الأسر إذا كان صادراً عن تدفق المشاعر الفياضة . فمرحلة تجمع أجزاء القصيدة في صدر الشاعر ، تمثل الكمون والتخمر ، ثم تنبجس على لسان الشاعر . فالعمل الشعري وحدة مؤلفة من الشعور والتعبير... وعلى الرغم من فنية الصناعة الشعرية ، إلا أن للطبع والموهبة والملكة الشعرية التي تركز في بعض الناس أثراً كبيراً فيها . والشاعر الأصيل ذو الفطرة الشاعرية ، التي يفيض منها الشعر . ولا شك أن حظوظ

---

(1) نمط صعب ونمط مخيف ، محمود محمد شاكر ، القاهرة : مطبعة المدني ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م ، ص : ٣٠١ .

الناس تتفاوت في الملكات والمواهب تفاوتاً بيناً . كما أن الشعراء يتفاوتون في حدة القريحة والفطنة ، وإذا رفهت السليقة جاد القول . والعمل الشعري وليد موهبة الشاعر التي تصوغ مشاعره وأشواقه ، وكل توهج أو تدفق فني يمكن أن نرد الحظ الأكبر منه إلى عظم الموهبة ومراسها وعمق تجربتها . وكل اضطراب فني يمكن أن نرده إلى قصور في الموهبة الشعرية . كما قرر علماء النفس أن الإبداع الفني في صنوفه المختلفة يغلب عليها أن تكون محددة تحديداً فطرياً ، وليس بيد الفنان زمامها . كما أن كثيراً من النقاد أكدوا على أهمية الموهبة الفنية في الإبداع الفني ــ وإن كانت متفاوتة بين الفنانين ــ فهذا صاحب الوساطة بين المتنبي وخصومه ــ وأبو الهلال العسكري ، وابن رشيق ، والجرجانى وغيرهم من النقاد ــ يرون أن أول آلات العمل الفني الطبع (وأنه ــ الشعر ــ يعتمد أول ما يعتمد على الطبع)[1] ، بل إن ابن وهب يذهب إلى أن الأدوات الأخرى.تبقى ذابلة إن لم يكن وراءها طبع أصيل ، يقول : (إن الشاعر مهما توفر له من أدوات ، فلا مندوحه له عن طبع أصيل)[2] ولو تكلف أحد صناعة الشعر ــ ولم تكن تلك الموهبة ــ كثرت عثراته ، وانحط نتاجه ، وجاء بالبارد المتكلف من الشعر . وإن كانت لا تكفي الموهبة وحدها ، ولا الذكاء وحده . فلابد من روافد أخرى

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ، على بن عبد العزيز الجرجاني ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوي ، صيدا : المكتبة العصرية ، بلا تاريخ ، ص : ٢١ .

(٢) البرهان في وجوه البيان ، إسحق بن إبراهيم بن وهب الكاتب البغدادي ، تح : حفني محمد شرف ، القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٦٩م ، ص ١٣٨ .

تمدها لتعميق مجرى العملية الشعرية عند الشاعر . وتتفاوت آثار تلك الروافد . يقول الجرجانى (الشعر علم من علوم العرب يشترك فيه الطبع والرواية والذكاء ثم تكون الدربة مادة له ، وقوة لكل واحد من أسبابه . فمن اجتمعت له هذه الخصال ، فهو الحسن المبرز . وبقدر نصيبه منها تكون مرتبته من الإحسان)[١]. ويلتقى الجرجانى مع أرسطو في قوله : (ولهذا فإن الشعر من شأن الموهوبين بالفطرة،وذوي العواطف الجياشة)[٢]. كما أن الطبع شرط في الإبداع الشعري ولكنه غير كاف كما قال ابن رشيق (وإذا كان الشاعر مطبوعاً لا علم له ولا رواية ضل واهتدى من حيث لا يعلم ، وربما طلب المعنى فلم يصل إليه ، وهو ماثل بين يديه لضعف آلته ، كالمقعد يجد فى نفسه القوة على النهوض فلا تعينه الآلة)[٣]. ومن تلك الآلات الدربة والمران والثقافة وكثرة الرواية ــ فهي مذكية للطبع ، صاقلة له ، وإذا روى الشاعر استفحل . قال يونس بن حبيب : وإنما ذلك لأنه يجمع إلى جيد شعره معرفة جيد غيره ، فلا يحمل نفسه إلا على بصيرة . وقال رؤبة في صفة الشاعر:

لقد خشيت أن تكون ساحراً   رواية مراً ومراً شاعراً

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ، الجرجاني ، ص : ١٥ .

(٢) فن الشعر ، أرسطو ، ترجمة : عبد الرحمن بدوي ،القاهرة : مكتبة النهضـــة المصـــرية ، ١٩٥٣ م ، ص : ٤٥ .

(٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، أبو على الحسن بن رشيق الأزدي القيرواني ، تح : محمد محيى الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الجيل ، ١٤٠١هـــ/ ١٩٨١م ، ط/٥ ، ج : ١ ، ص ١٧١ .

فاستعظم حاله ، حتى قرنها بالسحر)[1]

فاستعانة الشاعر بنتاج الفحول إكمال لدربته الفنية بعد لقاء المثل وانتزاعه ، وجمع حازم القرطاجني ذاك في قوله : (النظم صناعة آلتها الطبع ، والطبع هو استكمال للنفس في فهم أسرار الكلام ... وكان النفوذ في مقاصد النظم وأغراضه ، وحسن التصرف فى أنحائه ، إنما يكون بقوى فكرية ، واهتداءات خاطرية ، تتفاوت فيها أفكار الشعراء)[2]. فجعل الشعر من حركات النفس ووليدها . والدربة تعقد للعمل الفني راية الإجارة والإحكام . وإن كان الفصل في دور كل منهما ، وتقسيم العمل الفني بينهما ضرباً من التجني .

والذى نود أن نتوصل إليه فى ضوء ما سبق هو معرفة موقف شعراء القرن الأول الهجرى من قضية شياطين الشعر ودورها في الإبداع الشعري ، وذلك من خلال نتاجهم الشعري ، وما لف بعضها من أخبار أدبية .

إن أشعار تلك الحقبة تلح على تأكيد شاعرية هؤلاء الشعراء ، وحدة قريحتهم وجودة صنعتهم . من غير أن ينسبوا تلك الأشعار الرائقة لشياطينهم ، أو تنزلت بها عليهم من قوى خفية . فهذا الحطيئة يغشى مجلس سعيد بن العاص ، وهو على المدينة المنورة ، فخاضوا في أحاديث العرب وأشعارهم ، وهم لا يعرفونه (فقال لهم الحطيئة : ما

---

(١) العمدة ، لابن رشيق ، ج : ١ ، ص ١٣١ .

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، للقرطاجني ، ص : ١٩٩ .

أصبتم جيد الشعر . قال له سعيد : وعندك من ذلك علم ؟ قال : نعم . قال : فمن أشعر الناس ؟ قال الذي يقول :

لا أعد الإقتار عدما ولكن فقد من رزئته الإعـــدام

يعني أبا دؤاد . قال : ثم من ؟ قال : الذي يقول :

أفلـح بما شئت فقد يبلغ بالضعف وقد يخدع الأريب

قال : ثم من ؟ قال : فحسبك والله بي عند رغبة أو رهبة ، إذا رفعت إحدى رجلي على الأخرى ثم عويت عواء الفصيل في إثر القوافي . قال : ومن أنت ؟ قال : أنا الحطيئة ، فرحب به سعيد)[1] . فتلك المجالس يشغل بعض أحاديثها الشعر والشعراء ، ويستجيدون من أشعارهم ما يستجيدون ، ويحكمون لبعضهم بالإجادة والتحليق .. ويشاركهم الحطيئة في ذلك . ولم يكن الحطيئة لينسي نفسه معرفاً بشاعريته وإجادته ، وقد اضطرمت الانفعالات ــ رغبة ورهبة ــ في صدره ، واستجابت لها موهبته الشعرية ، وخبرته ومهاراته ، وهدك من شاعر وقتها . ولو لم يكن الفن الشعري من صنعة الشاعر ونشاطه الفكري ، لما رمى عمر بن الخطاب رضي الله عنه شاعرنا الحطيئة في غيابة السجن عندما هجا الزرقان بن بدر ، ولما عفا عنه بعد استعطافه ، ودفع حال أبنائه الصفار شفيعاً بين يديه ، فقد رق لأبياته المعروفة التي فيها[2] :

ماذا أردت لأفراخ بذي مرخ حمر الحواصل لا ماء ولا شجر

---

(1) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ص : ٣٢٦ .
(2) المصدر السابق ، ص : ٣٢٧ .

بل إن الحطيئة يعبر عن الجهد والقدرة الفنية التي يتطلبها العمل الشعري ، فلا ينقاد لمن يرومه من غير عدة ، ولايلين بين يديه إلا إذا استجمع أدواته . أليس الحطيئة القائل[١] :

فالشعر صعب وطويل سلمه

إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

زلت به إلى الحضيض قدمة

ولم يزل من حيث يأتي يحرمة

فأين أولئك الشياطين الذين يمدون الشاعر برائق القصيد وعذب البيـــان ؟ وكذلك الأحوص ، ونصيب ، وكثير ، وكثير من شعراء هذا العصـــر ، يعتدون بطاقاتهم الفنية ، وابداعاتهم الشعرية ، التي لا تستقيم إلا بعد جهد وروية وتثقيف . فهذا سويد ابن كراع العكلي (يبين لنا ما يعانيه ويكابده كي يروض له القول ، ويقومه حتى يستقيم له : يقول[٢]:

أبيت بأبواب القوافي كأنما   أصدادي بها سرباً من الوحش نزعا

أكالئها حتى أعرس بعدما   يكون سحيرا أو بعيد فأهجعـــا

وكذلك عدي بن الرقاع العاملي ، يعمل يد الصنعة في شعره ، إذ يعاوده النظر حتى يطمئن إلى سلامته مما يشينه ، واستقامته وسموه ، يقول[٣]:

وقصيدة قد بت أجمع بينهـــا   حتى أقوم ميلها وسنادهـــا

نظر المثقف في كعوب قناته   حتى يقيم ثقافه منآدهـــا

---

(١) ديوان الحطيئة ، شرح : ابن السكيت ، تح : نعمان محمد أمين طه ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص : ٢٩١ .

(٢) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ص : ٦٥٣ .

(٣) معجم الشعراء ، محمد بن عمران المرزباني ، تح : عبد الستار فراج ، دمشق مكتبة النوري ، بلا تاريخ ، ص : ٨٧ ، السناد : الإعوجاج ، والمناد : المنحني .

فلم ينكر شعراؤنا ما يعانونه في صنعة أشعارهم وتنقيحها ، وما يبذلونه من جهود في تجويدها .. فهناك مكابدة وسهر وانتقاء وتحبير . ولم يكن لتلك القوى المغيبة ذكر ، وإنما هي صنعتهم وعملهم الفني .. وإن كان أبو النجم العجلي يكثر الحديث عن شيطان يلهمه الشعر ، بل عن شيطانين يزعم أنهما يمدانه بالشعر . وما أظن تلك الادعاءات تقف على ساقين ، إذا أنعمنا النظر في الأبيات التي احتضنتها . إننا نلقي فيها ألمر على غير ما يقع في النفس لأول سماع أو قراءة لها ، إذ تسقط الغلالة الرقيقة التي نصبها لتعظيم شاعريته ، وليس لإجلال ملهميه ، يقول[1] :

الحمد لله الذي أعفاني وكل خير صالح أعطاني

رب المثاني الآي والقرآن إذا دعوت موهناً أعواني

ابني شنقناق وشيصبان أعجبني شعري وأعجباني

حين أسديه وينسجان لما رأيت الهم قد أجفاني

فالشعر شعره ، وكلن يريد أن يضفى مزيدا من الجلال والإبداع الذي لا يطاول فادعى أن خيوط شعره التي نسج منها تلك الروائع ، من صنعة الجن (ابني شنقناق وشيصبان) وذلك إفحام لمنافسيه،وإحباط لمطاوليه... ليس إلا ، لئلا يفكروا فى مصاولته ...ولعله كان أكثر صراحة وكشفاً عن حقيقة ذاك الأمر في قوله[2]:

إني وكل شاعر من البشر

[1] ديوان أبي النجم العجلي ، جمع : سجيع جميل الجبيلي ، بيروت : دار الصادر ، ١٩٩٨م ، ص : ٢٧٢ ، وهو المفضل بن قدامة بن عبيد الله من بني عجل ، وكان راجزا ، عاش في العصر الأموي ، وتطور الرجز على يديه .

[2] المصدر السابق ، ص : ٨٧ ، والأصر : الثابت .

شيطانه أنثى وشيطاني ذكر

فما رآني شاعر إلا استتر

فعل نجوم الليل عاين القمر

ينصرنى الله ومن شاء نصر

بمنطق كأنه الصخر الأصر

فكل شاعر من البشر ــ فى نظره ــ له شيطان أنثى ، إلا شيطانه فهو ذكر ... وما أراد إلا القوة . بذلك وإن كانت الأنثى أعظم مكراً وألطف حيلة . فهو شاعر لا يبارى ، وما أدري كيف جمع بين نصر الله له والشيطان .. فها هو يعود ليبين صلابة منطقة ، وقوة شعره . فقد ضاعت تلك الإلهامات المزعومة التي يتترس وراءها لمغالبة الخصوم . وما أدري إن كانت تلك المزاعم ستسقط أمام هذا الخبر كذلك . دعا هشام ابن عبد الملك الشعراء ، (قال أبو النجم ، فدعينا ، فقيل لنا : قولوا في هذه الفرس السابقة وفي ابنها ، فقال أصحاب القصيد : أنظرنا حتى نقول . وقلت في مقامى ذلك : هل لك من ينقدك إذا استنسؤك ؟ قال : هاته ، فقلت من ساعتي :

أشاع للغراء فينا ذكرها قوائم عوج أطعن أمرها[1]

فالموقف هنا موقف تحد ، فلم اكتفى بملكته الشعرية ، ولم يدع أعوانه (ابني شنقناق ، وشيصبان) ؟ ولكنها تشبعات يتابع بها أسلافه من الجاهليين .. وقد تكون تلك من باب السخرية والتهكم كذلك .. ولا استبعد من ابي النجم العجلى أن يكون فى زعمه ذاك مستحضرا أمام خصومه

---

[1] الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ص : ٦٠٦ .

صورة الساحر الماهر ، الذي يتوسل إلى شياطينه أن تعينه على إخماد أنفاس الخصم بعد إلحاق الأذى والهزيمة به ... وإن كانت تلك الشنشنة من العهد الجاهلي ، إذ كان بعض الشعراء يتقمصون شخصية السحرة وقت هجائهم للآخرين ، فيتدرعون حللهم وأشكالهم (كما فعل لبيد قبل أن يلقي أرجوزته العينية بين يدي النعمان بن المنذر ، التي يهجو فيها الربيع بن زياد العبسي ، إذ حلق رأسه ، ترك ذؤابتين ، ودهن أحد شقي رأسه ، وأرخى إزاره ، وانتعل نعلاً واحداً)[١] .

أما ما زعمه كثير عزة (ما قلت الشعر حتي قولته ، قيل له : وكيف ذاك ؟ قال : بينما أنا يوماً نصف النهار أسير على بعير لي بالغميم ـ موضع بين رابغ والجحفة ـ أو بقاع حمدان ، إذا راكب قد دنا مني حتى صار إلى جنبي ، فتأملته فإذا هو صفر ، وهو يجر نفسه في الأرض جراً ، فقال لي : قل الشعر ،القاه على ، قلت من أنت ؟ قال : قرينك من الجن ، فقلت الشعر)[٢] فهو من باب خطله وحمقه الذي اشتهر به (وكان محمقاً مشهوراً بذلك)[٣] ، ـ رغم فحولته ـ وكثير من غير أن يضرب في الفلوات الموحشة ، والسباسب المقفرة ينتابه العجب والسفه ، فكيف إذا وضعه الخبر في أجواء الوحشة والخوف ، وإن كنا لا ننكر ما تورثه الخلوة من وساوس وأخيلة ، فربما خيل للمرء خيالات أوقعته في

---

(١) غرر الفوائد ، ودرر القلائد ، المعروف بالأمالي ، للشريف الضري ، تح : محمد ابو الفضل إبراهيم ، مصر ، ١٩٥٤ م ، ص : ١٧٨ .
(٢) الأغانى للأصفهاني ، ج : ٩ ، ص ٢٤ ، الصفر : النحاس .
(٣) المصدر السابق ، ج : ٩ ، ص : ٤ .

توهمات بألطف وجه وأخفاه بعد أن اختلجت في صدره ، وحازت فؤاده . فعكس ما يدور في صدره .

ويسقط هذا الخبر وأمثاله ما صرح به كثير وهو ينصح خلانه من الشعراء ، فقد (شخص مع الأحوص ونصيب إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فلم يؤذن لنا ، إلى أن قلت في جمعة من تلك الجمع ، لو أني دنوت من عمر فسمعت كلامه فتحفظته كان ذلك رأياً ، ففعلت . (وذكر شيئا من خطبته التي أبكت الناس) وانصرفت إلى صاحبي ، فقلت لهما : خذا في شرج من الشعر ، غير ما كنا نقول لعمر وآبائه ، فإن الرجل أخروي ، وليس بدنيوي)[1] .

أين عمل الشيطان في صنعة الشعر هنا ؟ وكثير يطلب منهم أن ينسجوا أشعارهم على ما يستميل ذلك الرجل الأخروي ، حيث يطرب للكلمة الطيبة الصادقة ، ويمقت استهواءات الغرور والباطل . ولو لم يكن الشعراء هم أصحاب الفن الشعري وصانعيه ، لما استطاعوا أن يديروه كما يريدون ، ولاستعصى عليهم إذا أرادوا أن يدخلوه باب الخير والتقى ، الذي يفر منه الشيطان . ولم تكن مقولة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لنصيب لما استنشده قصيدته الغزلية العفة ، التي لم يكن فيها للشيطان نصيب ، إذ يدفع للمنكر من القول ، ويغري بالفاحشة ، وهذا ديدنه: (أنشدني قولك (قفا أخوي) فإن شيطانك قد كان لك ناصحا)[2]

قفا أخوي ، إن الدار ليست   كما كانت بعهد كما تكون

---

(1) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ص : ٥٠٤ ، شرح : ضرب .

(2) شعر نصيب بن رباح ، جمع : داود سلوم ، بغداد : مكتبة الأندلس ، ١٩٦٧م ، ص ١٣٥ .

فظلا واقفين ، وظل دمعي على خدي تجود به العيون

ومن بابها كلمة جرير التي قالها مبدياً إعجابه بقصيدة ذي الرمة (ما أحببت أن ينسب إلى من شعر ذي الرمة إلا قوله: (مابال عينيك منها الماء ينسكب) فإن شيطانه كان له فيها ناصحاً)[1] .

وقول الكميت حين سمع قول ذي الرمة :

أعاذل قد أكثرت من قول قائل وعيب على ذي الود لوم العواذل

هذا والله ملهم ، وما علم بدوي بدقائق الفطنة ، وذخائر كنز العقل المعد لذوي الألباب ! أحسن ثم أحسن)[2].

وما تلك الأقوال إلا تعبير عن جودة صنعة الشاعر وإحكامها ، وبعد معانيها عن إملاءات الشيطان . حيث يروق له الهجاء والطعن في الحرمات ونهش الأعراض ... ولكن الكميت جعل ذا الرمة ملهماً في هذه القصيدة ، إذ جرى الصواب والحق على لسانه ، ووفق لما غفل عنه الشعراء ، بدقيق فطنته ، وحدة قريحته . وهناك آخرون يرون في الشعر الكاذب الذي يجفو ، ويزور الواقع ، قولاً من الشيطان ــ وهو خدن كذب ــ حيث يستجر الشاعر إلى ذلك ، (أنشد أبو داود لابن ميادة وهو يضحك منذ أنشدني إلى ان سكت[3]

ألم تر أن الصاردية جاورت ليالي بالممدور غير كثير

ثلاثاً فلما أن أصابت فؤاده بسهمين من كحل دعت بهجير

جلت إذ جلت عن أهل نجد حميدة جلاء غني لا جلاء فقير

---

(1) الأغانى ، للأصفهانى ، ج : ١٨ ، ص : ٢٣ .

(2) المصدر السابق ، ج : ١٨ ، ص : ٧ .

(3) المصدر السابق ، ج :٢ ، ص : ٢٧٧ .

وقالت ومازادت على أن تبسمت عذيرك من ذي شيبة وعذيرى
وقد كان قلبي مات للوجد موتــة فقد هم قلبي بعدها بنشــــــور

قال : فقلت : ما أضحكك . فقال : كذب ابن ميادة ، والله مــا جلسـت إلا على حمار ، وهو يذكر بعيراً وصفه ، وأنها جلت جلاء غني لا لاء فقير ، فأنطقه الشيطان بهذا كله كما سمعت) •

أما الأخطل فلا تخفى علينا معاناته وهو يصوغ قصائده ويحككها ، إذ لا يكاد يذيع قصائده وينشدها إلا بعد سنة ، ولا يبلغ فيها طلبته بعــد ، إذ في نفسه رغبة أن يزيد في تثقيفها .. دخل على عبــد الملــك بــن مروان فقال له : (يا أمير المؤمنين : زعم ابن المراغة أنه يبلغ مدحتك في ثلاثة أيام ، وقد أقمت في مدحتك (خف القطــين فراحــوا منــك أو بكروا) سنة ، فما بلغت ما أردت . فقال عبد الملــك : فأســمعناها يــا أخطل... فجعلت أرى عبد الملك يتطاول لها ، ثم قال : أتريد أن أكتــب إلى الآفاق أنك أشعر العرب)[1]. فولادة القصيدة على لسان الشاعر لا تتم إلا بعد مرحلة تجمع ونضج ، وقد يمتد بها الوقت ، وما أدري أين غاب الشيطان المزعوم ووحيه عن الشاعر؟! ثم نسمع من عبد الملك ثناء على شاعره ــ وليس على ملكة الشيطان وعبقريته ــ لأنــه هــو صــاحب المقدرة الشعرية والكفاءة الفنية ،التي اكتملت بعد معاناة وتجارب عديدة ، إذ كان يقرزم[2]في بداية رحلته في عالم الشعر ، ولايعد الشــاعر فحــلا بمثل تلك القرزمة ، ولا ينازل بها الفحول •

---

(1) المصدر السابق ، ج : ٨ ، ص : ٢٨٧ •

(2) المصدر السابق ، ج : ٨ ، ص ٢٨١ ، والقرزمة : الابتداء بقول الشعر ، والقيرزام : الشاعر الدون •

فما كانت فحولة هؤلاء الشعراء إلا من وراء عظم ملكاتهم ، واتساع تجربتهم الشعرية ، وليس من إلقاءات الشياطين تلك . إذ لو كانت منهم لما (كان الأخطل مع مهارته وشعره يسقط ، فقد مدح سماكاً الأسدى ... فقال :

قد كنت أحسبه فيناً ،انبؤه فاليوم طير عن أثوابه الشرر

فقال سماك : يا أخطل : أردت مديحى فهجوتنى ، كان الناس يقولون قولا فحققته)[1] .

ولم يكن جرير إلا واحداً من هؤلاء الشعراء ، الذين يعتدون بملكاتهم الشعرية ومواهبهم الفنية ، وخاصة قصائد الفخر والهجاء فهو لم ينس علو كعبه في العمل الشعري ، وهو يهجو البعيث المجاشعي وغيره ، ولولا سبقه ــ وزمام الشعر بيده الشعراء ، لما لقي شعره سيرورة بين الناس ، ولخمل ذكره ، فقد ورد عليهم مجالسهم ومناهلهم وظهور رواحلهم ، يقول [2]:

وعاد عوى من غير شئ رميته بقارعة أنفادها تقطر الدما

خروج بأفواه الرواة كأنها قرى هندواني إذا هز صمما

فإنى لها جيهم بكل غريبة شرود إذا السارى بليل ترنما

غرائب ألافاً إذا حان وردها أخذن طريقاً للقصائد معلما

---

(1) طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، ص : ٤٧١ .

(2) شرح ديوان جرير ، محمد بن حبيب ، تح : نعمان محمد أمين طه ، القاهرة : دار المعارف ، بلا تاريخ ، ط/٣ ، ص ٩٨٠ ، خروج : ماضية ، صمما : مضيا في ضريبته ، غرائب : جمع غريبة ، أى لم يقل مثلها ، المعلم : المعروف.

بل إنه في هجائه الراعي النميرى ، يجمجم الشيطان خوفاً من زئيره ، فكيف يستمد جرير شعره من هذا الجبان . وقد يكون في ذاك تعريض بأولئك الشعراء الذين أسقطهم جرير في مصاولتهم له ، فانسحبوا من ساحته صاغرين وجلين ... يوارون هزيمتهم بمزاعم إعانة الجن لجرير ، بعد أن رماهم بانتحال أشعار الآخرين ، لقصر باعهم في العمل الشعري . يقول[1]:

ستعلم من يصير أبوه قيناً ومن عرفت قصائده اجتلاباً

أعد الله للشعراء مني صواعق يحضعون لها الرقابا

شياطين البلاد يخفن زأري وحية أريحاء لي استجابا

وليس ذاك من الادعاء ، أو التحرف لجرير ، وإنما هي شهادة خصمه راعي الإبل ، (إذ مر في سفر ، فسمع إنساناً يتغنى على قعود له ، بشعر جرير ، وقوله بالبعيث" وعاو عوى ..." فقال لمن هذا ؟ قيل :لجرير ، فقال الراعى : والله لو اجتمعت الإنس والجن على صاحب هذين البيتين ما أغنوا فيه شيئاً)[2] .

فهل يصدق الراعي النميري بعدها بقوله ، أو يؤاخذ وقد استقبلته قصيدة جرير فيه ، وهو يلم بقومه . مع أنه يقسم (وأقسم بالله ما بلغه إنسان قط، وإن لجرير أشياعاً من الجن)[3]. أم أنه يبرر فشله وسقوطه في معركة الهجاء التي أدارها ـ كبراً منه ـ مع جرير بتلك الادعاءات ، فكأنه يقول : ومن يطق لقاء من تظاهره الجن ، وتمده الشياطين . وهذا

---

(1) المصدر السابق ، ص : ٨١٤ .

(2) طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام ، ص : ٤٣٨ .

(3) الأغانى ، الأصفهاني ، ج : ٢٤ ، ص : ٢٠٨ .

الادعاء لقي من جرير قبولاً واستحساناً ، بل حاول أن يؤكده في شعره ، وما كان إلا مطراً من تلك الغيوم[1] :

إني ليلقي على الشعر مكتهل   من الشياطين إبليس الأباليس

فإبليس الأباليس هنا لم يكن سوى جرير صاحب التجربة الطويلة ، التي صقلتها الدربة والمراس . فجاء باشعار بديعة يقصر دونها من يطاولها من المنافسين . وما هذه الدعوى إلا صرخة من صرخات جرير المدوية ، التي يرفع بها عقيرته مفتخراً بقدرته الفنية التي طالما أشهرها في وجه مصاوليه . ولكن تلك الرقى التي ينفثها جرير سيبطل سحرها ، وتخبو خلابتها ، وتتعطل قدرة تأثيرها في نفوس لا ترى في هؤلاء الشعراء إلا تجار كلمة مرتزقة ، وهذا الذي عناه جرير بقوله عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه[2] :

رأيت رقى الشيطان لا تستفزه   وقد كان شيطاني من الجن راقيا

فمن الذي كان ينفث برقاه ، ويريد إيقاع هؤلاء تحت تأثيرها ، الشيطان أم جرير؟! لاشك هو جرير ، جرير الذي ابتلي به الشعراء ، الذين خلفهم صرعى هجائه . فكان كما قال :

وأدركت من قد كان قبلي ، لم أدع   لمن كان بعدي في القصائد مصنعا[3]

وكل تلك الأشعار الملحة على في العمل الشعري يضرب عنها صفحاً ، ويتخذ لحجبها ستارة صفيقة نسجت من كلمات بيت الشعر ، ثم مدوها

---

(1) آكام المرجان في أحكام الجان ، محمد بن عبد الله الشبلي ، تح : أحمد عبد السلام ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م ، ص : ٨٢ .

(2) وفيات الأعيان ، وأبناء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تح : إحسان عباس ، بيروت : دار الصادر ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٨ م ، ج : ١ ، ص : ٤٣٢ .

(3) ديوان جرير ، ص : ٩٠٤ .

سرادقاً مشرعاً لشياطين الشعر ، وما من جني يحوم حولها فضلا عن أن يصدح فيها سوى جرير ... وهذا ما صرح به ، يقول[1] :

هل يرجعن وليس الدهر مرتجعاً   عيش بها طال ماالحولى ومالانا

أزمان يدعونني الشيطان من غزلي   فكن يهوينني إذ كنت شيطانا

أين ذاك الشيطان الذي يوحي بالشعر ، فيتلقفه جرير وينشده ؟ إن جريراً يتحدث عن خلابة غزله وفتنته وإغوائه للعذارى ، وهو يرقيهن بما لان واحلولى من القول ، فيوقعهن في غرامه وهواه ، ويستزلهن إلى مايريد ، فهو الشيطان في إغوائه وإغرائه ، فهوينه وعشقنه ...

ولم يكن جريراً بدعاً من الناس والشعراء ، وهو يلبس تفوقه الشعري سربال الشيطان ، فالعرب ـ من باب التخيل والاستعارة ـ ذهبت إلى تسمية كل من عدا طور أمثاله ، وفاقهم بعمله وصنعته وقوله وتأثيره شيطاناً أو جنياً ، ألم يقل الحكم بن أيوب الثقفى للحجاج بعد أن سمع من جرير أرجوزته التي يقول فيها :

أقبلت من ثهلان أو جنبي خيم   على قلاص مثل خيطان السلم

واستنطقه ، فأعجبه ظرفه وشعره ، فكتب إلى الحجاج : إنه قدم علي أعرابي شيطان من الشياطين)[2] . وكانوا إذا رأوا شيئاً غريباً أو عظيماً نسبوه إلى جنة عبقر ، ثم اتسع فيه ، حتى سمي به السيد الكبير " فكاد أن يلازم المهارة والإتقان والإبداع ، ألم يقل يزيد بن مفرغ الحميري[3]:

---

(١) المصدر السابق ، ص : ١٦٥ .

(٢) الأغانى ، الأصفهانى ، ج : ٨ ، ص : ١٤ .

(٣) ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، جمع : عبد القدوس أبو صالح ، بيروت : دار الرسالة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، ص : ١٣٩ ، وكان قد سبقه إلى هذا المعنى لبيد ٩٤ . الأغانى ، الأصفهانى ، ج : ٨ ، ص : ٦٩ .

وخاض حياض الموت من دونه جاره كهولاً وشباناً كجنة عبقــر

وأما الخبر الذي ساقه صاحب الأغاني عن جرير وقصيدة سراقة البارقي التي فضل فيها الفرزدق عليه ، وكان أرسلها إليه بشر بن مروان فقلبهـا ، (ومكث ليلة يجتهد أن يقول شيئاً فلا يمكنه ، فهتف به صاحبه من الجن من زاوية البيت ، فقال له : أزعمت أنك تقول الشعر ! مـا هــو إلا أن غبت عنك ليلة ، حتى لم تحسن ان تقول شيئاً . فهلا قلت :

يابشر حق لو جهك التبشير هلا قضيت لنا وأنت أمير

فقال له جرير : حسبك كفيتك ، قال : وسمع قائلاً لآخر: قد أنار الصبح ، فقال جرير :

ياصاحبي هل الصباح منير أم هل للوم عواذلي تفتيـــر

إلى أن فرغ منها ...)[1] .

فلا أظن أننا بحاجة لطول عناء في تلمس ما يطعن به ، إذ صاحبه مــن الجن ــ كما يزعم الخبر ــ لقنه ذاك البيت الذي لم يرض بــه جريــراً مطلعاً لقصيدته ، ومن الزاوية الاخرى يسمع قائلا ... فتهدرت الأبيــات على لسانه ، وكأنها كانت استفتاحاً على جرير . وهــذا التوافــق أمــره غريب . وإن وقع فلا شك أنه كان نتيجة التفاعل الداخلي المستمر بين ما حوته الضمائر والنفوس . إذ يقدح بالأمر ــ الذي ظل شــاغلاً صــاحبه زماناً ــ بشكل فجائي ، فتسرع المعاني إلى ذهن الشــاعر بعــد نضــج التجربة داخلياً ، واتساق سمتها ، فتفتح بعد ذلك مغلق الخــواطر . وقــد استجمعت النفس عدتها، واهتزت قريحته وثارت . فانبعث الشعر عنها ،

---

[1] الأغانى ، الأصفهانى ، ج : ٨ ، ص : ٦٩ .

كأنه فيض وتوهج . ويتناسب ذلك مع ملكة جرير الشعرية ، وخبراته الفنية ، (إذ نحر الشعر نحرا)[1] .

وما قصته مع الراعي النميري وابنه إلا من لون تلك التجربة الفنية . وإن كان زاد عليها جرير هنا إلى جانب الوحدة والخلوة باطية من نبيذ ، وتعرى من أثوابه ، وجعل يهينم ، حتى كان السحر ، فإذا هو يكبر ، وقد قالها ثمانين بيتاً ، فلما بلغ قوله :

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلابا

فقال : أخزيته ، ورب الكعبة)[2] .

ويبدو أن جريراً كانت هذه حاله (كلما أراد أن يؤبد قصيدة)[3] ، أو انقفل دونه الشعر ، وللشعراء ضروب مختلفة يستدعون بها الشعر ، ويشحذون بها قرائحهم وينبهون خواطرهم ، ليعطيهم الكلام قياده . وإن كنت أزيد فى الأمر تلك العلاقة الواشجة بين الهجاء والشياطين ، (إذ قد يسب الإنسان،أويقابل بحركة يغضب منها،فيستحيل من الحلم إلىالطيش ، وعن السكون إلى الحركة والنزق حتى يقارب حال المجانين ...)[4]. وجرير ـ إن صحت تلك الأخبار ـ لايتورع أن يوهم الآخرين بالقوى الخفية التي تمده . كما كان متعارفاً عليه في الجاهلية (إذ الشعراء يصبون بهجائهم لعنات على خصومهم ، وهي لعنات يخشى بأسها وأثرها ، إذ تشارك بها الشياطين في زعمهم .. وتلك الشياطين أحسبها

---

(1) طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، ص : ٦٥ .
(2) الأغانى ، الأصفهاني ، ج : ٢٤ ، ص : ٢٠٨ .
(3) العمدة ، ابن رشيق ، ج : ١ ، ص : ٢٠٧ .
(4) الفصل في الملل والأهواء والنحل ، علي بن أحمد بن حزم الظاهرى ، تح : محمد إبراهيم نصر ، وعبد الرحمن عميرة ، بيروت : دار الجيل ، بلا تاريخ ، ج : ٥ ، ص ١٠٤ .

الكبر والخيلاء والغضب ، وماكان من نسلها ، وهذا ما ذهب إليه الجاحظ ، فقال : (والعرب قد يسمون الكبر والطغيان الخنزوانة ، والغضب الشديد شيطاناً على التشبيه ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : والله لأنز عن نعرته ، ولأضربنه حتى أنزع شيطانه من نخرته)[١] . وهذا أبو الوجيه العكلي يحدث عن أمر ، فقال : (.. كان ذلك حين ركبني شيطاني ، قيل : أي شيطان ، قال : الغضب)[٢] . وإني لأظن أن كثيرا من مواقف الطيش والغضب والهوى والشهوة ، نسبت إلى الشيطان . ولا غرابة بعد إن راق لبعض الشعراء أن يطلق عليهم أو على إبداعاتهم عمل الشياطين . فهذا عبيد بن أيوب النبري يتحدث عن نفسه وطاقته الشعرية ، فيقول [٣]:

له نسب الإنسي يعرف نجره ‏ ‏ ‏ ‏ وللجن منه شكله وشمائله

وهذا الفرزدق الذي ملأ اذن الزمان شعره ، وهارش كثيراً من شعراء عصره . فهجا ومدح وفخر ، لم يذكر في اشعاره تلك أن هناك شيطاناً يمده ، أو يعينه على تحبير قصائده . بل نراه يلح على قامته المديدة في عالم الشعر ، وطواعية هذا الفن له حتى تلك الأبيات التي يسوقها بعض الباحثين للتدليل على أن شياطين الشعر لا تزال تزجي الشعر على لسانه ، لا تقوم بما يسوقونها له . يقول في مدح أسد بن عبد الله القسري[٤] :

---

(١) كتاب الحيوان ، للجاحظ ، ج : ٣ ، ص : ٤١٦ ، الخزوانة : الكبر ، نعرته : خيلاؤه وكبره .

(٢) تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م ، ط/٢ ، ج : ٣ ، ص : ٤٩ .

(٣) الكامل في الأدب ، للمبرد ، ج : ١ ، ص : ٣٤١ .

(٤) ديوان الفرزدق ، شرح : إيليا حاوي ، بيروت : الشركة العربية للكتاب ١٩٩٥م ، ط / ٢ ، ج :٢ ، ص : ٦٠٠ ، مرو الشاهجان ومرو الروز .

لامدحنك مدحا لا يوازنـــــه مدح على كل مدح كان عليانـــا

لتبلغن لأبي الأشباب مدحتنا من كان بالغور أو مروي خراسانا

كأنها الذهب العقيان خبرها لسان أشعر أهل الأرض شيطانـا

فالفرزدق لا ينسب مدحة تلك إلى شيطان يتنزل بها عليه ، بل إنه أحكـم صنعتها فلجودتها ومتانتها وتفردها تمكنت في صدور السامعين ، وعلـى ألسنتهم ، فتبادر الناس نقلها . وهى كالذهب العقيان الذي تفنن الصـانع بصياغته . فخيل لمن يسمعها أنها من صنعة الجن ، بل من صنعة أشعر أهل الأرض شيطاناً كما قال . ولم يكن ذلك المبدع الذي أتقـن صـناعة الشعر إلا الفرزدق نفسه . وسبق أن ذكرنـا أن العـرب إذا رأت فـي المخلوق ما يبز أقرانه قالوا عنه : شيطان أو جني . والفرزدق ليس بدعاً في ذلك . فها هودا يتحدث عن فتيان قومه ، وشجاعتهم وإقـدامهم فـي أرض المعركة فيقول [1]:

فضلنا بثنتين المعاشر كلهـــــم بأعظم أحلام لنا وجفـــان

جبال إذا شدوا الحبى من ورائهم وجن إذا طاروا بكل عنا ن

بل عن ناقته التي أعطيت القوة والجلد والصبر هي ، كالجن ، فهي بـين المطايا تطوي القفار ، لم تنل من عزيمتها وسرعتها تلك الرحلة الطويلة ، التي انتهت بها إلى العباس بن الوليد بن عبد الملك ، فيصفها بقوله[2]:

تغالين كالحنان حتى تنوطــه سراها ومشي الراسم المتقادف

---

[1] ديوان الفرزدق ، ج : ٢ ، ص : ٥٩٢ .

[2] المصدر السابق ، ج :٢ ، ص : ٩٨ ، تغالين : تسابقن ، تنوطه : تتبعه ، الراسم : المسرع ، المتقادف : المتباعد .

فمن هذا الباب يوهم السامعين أن قصائده من تحبير(أشعر أهل الأرض شيطاناً) وإلا أين أحاديثه الطوال عن مكانته الشعرية ، التي يتطلع إليها الفحول ولا يدركونها .. إذ خلفهم وراءه يتضاغون حسداً وغماً ومرارة ، بعد أن عجزوا عن مجاراته ، يقول(١):

إذا ما ابا حفص أتتك رأيتها   على شعراء الناس يعلو قصيدها

متى أرادوا أن يقولوا حدا بها   من الشعر لم يقدر عليه مريدها

وقال في قصيدة يمدح الوليد بن عبد الملك(٢):

أغثني بكنهي في نزار ومقبلى   فإني كريم المشرقين وشاعره

ويقول في مديحه عبد الله بن عبد الأعلى الشيباني(٣) :

ستأتيك مني إن بقيت قصائد   يقصر عن تحبيرها كل قائل

وفي الهجاء قلد خصومه وشانئيه قلائد عار لا يمحي ، ولم تكن من ذهب . بل هي قصائد شعرية حفر بها وسماً في وجوههم . وأبياتها من شدتها أمالت بثقلها عنق جلف بني كليب جرير ، فاسمعه يقول(٤) :

لقد قلدت جلف بني كليب   قلائد في السوالف باقيات

قلائد ليس من ذهب ولكن   مواسم من جهنم منضجات

والشيطان الأكبر أبليس ليس له من دور في صناعة شعره ، وإنما عمله إغواء الناس بتزيين المنكرات من الأقوال والأعمال في عيونهم . فكم من بائس استهواه إلى مقتله ، وعابث استزله إلى ما يشينه . وانظر إلى

(١) المصدر السابق ، ج : ١ ، ص : ٢٨٥ .
(٢) المصدر السابق ، ج : ١ ، ص ٤١٦ ، كنهي : قدري ، مقبلي : قدومي .
(٣) المصدر السابق ، ج : ٢ ، ص : ٢٥٠ .
(٤) المصدر السابق ، ج :١ ، ص : ٥٨٠ .

الموارد التى أوردها الناكثين الخارجين على الحجاج وولي أمره ، يقول[1]:

جماجم قوم ناكثين جرى بهم   إلى البغي إبليس النفاق وأوضعا

ولم ينس أن يعرض برافد الإبداع الشعري عنده ، الموهبة الفنية التي ورثها عن فحول الشعراء السابقين . فانتهى إليه لواء الشعر، فكان إمام الشعراء ومقدمهم ، يقول[2]:

وهب القصائد لي النوابغ إذ مضوا   وأبو يزيد وذو القروح وجرول
والفحل علقمة الذي كانت له   حلل الملوك كلامه لاينحل

وبعد أن عدد زعماء الشعر العربي القديم ، النابغة الذيباني ، والجعدي ، والشيباني ، ولم يكد ينسى واحداً منهم ، قدم إلينا كتاب عهده منهم ، بقصائدهم الحسان الرائعات :

دفعوا إلى كتابهن وصية   فورثتهن كأنهن الجندل

وفكرة وراثة الفن الشعري ، وانتقاله من اسللف إلى الخلف معروفة عند القوم .. والفرزدق ألمح بذكره امرأ القيس والحطيئة إلى أن أمهاته من بني مجاشع بن دارم من هؤلاء الذين ورثوه الشعر[3]. وابن قتيبة يورد خبراً يصرح فيه الفرزدق بذلك ، (وكان الفرزدق يقول : إنما أتانى الشعر من قبل خالي (العلاء بن قرظة الضبي ، وكان شاعراً)[4]. ثم يتمطى الفرزدق ليصرح بتفوقه على أولئك الذين أوصوا بإمامته للشعراء

---

(١) المصدر السابق ، ج : ٢ ، ص : ٢٨ .
(٢) المصدر السابق ، ج : ٢ ، ص ٣٢٤ .
(٣) انظر طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، ص : ١٤٩ .
(٤) الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، ص : ٤٧٨ .

، إذ قصروا ــ كما يزعم ــ في إبداعاتهم الشعرية عنه ، بل وأعياهم أن يبلغوا ما ارتقى إليه. فاسمعه يقول في مديح قطن بن مدركـــة الكلابـــي (وكان والياً على البحرين)[1]:

سأجزيك معروف الذي نلتني به   بكفيك ، فاسمع شعر من قد تنخلا

قصائد لم يقدر زهير ولا ابنـــه   عليها ، ولا من حولوه المخيـــــلا

ولم يستطع نسج امرىء القيس مثلها   وأعيت مراقيها لبيداً وجـــــــرولا

فتلك القصائد من صنعته وعمله ، جادت بها قريحته وموهبته الفذة ، ولم يتلقفها من قوى غيبية ، كانت فى يوم من الأيام تهبط عليه بما يحرك إلى الفحش والبذاءة . أنها خطرات الشيطان ووساوسه التي كانـــت تســتفتح عليه بهجر القول ومنكره ، وما كانت الأهواء والشهوات في صدره نائمة ، ولا عرامة الشباب ذابلة . فبعد أن صحا من سكرة الهوى والطـــيش ، ومالت شمسه إلى المغيب ، فاء إلى رشده ، وصحت مواجع النـــدم فـــي فؤاده ، فندم على ما سلف منه ، من قذف للمحصنات ، ونهش للأعراض ، وحاول أن يبت ما بقى من زمامه بيد إبليس . وأيقن أن أمانيه خادعات ، وأورده مناهل الجور . وما توفيقه إلى دقة التعبير عن دور إبليس فـــي بناء أشعاره ، وتدبيج أقواله إلا دليل صدقه . يقول [2] :

ألم ترني عاهدت ربي وإنني   لبين رتاج قائم ومقـــــــــام

على قسم لا أشتم الدهر مسلما   ولا خارجاً من في سوء كلام

ألم ترني والشعر أصبح بيننا   دروء من الإسلام ذات حـــوام

---

(1) ديوان الفرزدق ، ج : ٢٩٧ .

(2) المصدر السابق ، ج : ٢ ، ص : ٤٠٥ .

بهن شفي الرحمن صدري وقد جلا عشا بصري منهن ضوء ظـلام

بتوبة عبد قد أناب فـؤاده وما كان يعطي الناس غير ظلام

أطعتك ياإبليس سبعين حجـنـة فلما انتهى شيبي وتم تمامـي

ألا طال ما قد بت يوضع ناقتـى أبو الجن إبليس بغير خطـام

يظل يمنيني على الرحل واركـا يكون ورائي مرة وأمامـي

وبعد حديثه عن شفاء قلبه من وساوس إبليس وإغوائه ــ يعود ليسـهب بالحديث عن ملازمته لمن استرخى زمامه بيده ، فلا يكف عن إغرائـه وتسويله ، والشهوة تغطي عين الفكر . وإذا طمس القلب يـرى صـورة الأشياء وينسى جناياتها ، وكم علق في فخ الهوى جناح حازم ، ويرتـد بحديثه عمن استزلهم الشيطان في سانحة الغفلة ، فـذكر آدم وحـواء ، وأهل الحجر وفرعون وغيرهم ــ وما ذكره في شأنهم مسـتوحى مـن القصص القرآني ــ حتى ينتهى إلي وعيده هو له ، فيقول :

سأجزيك من سوءات ما كنت سقتنى إليه جروحاً فيك ذات كـلام

هما تفلا في من فمويهمـا على النابح العاوي أشد رجام

فكل ما تردى فيه من مر الهجاء وفاحشه ، وهو يتهارش مع الشـعراء ، كان من هواتف إبليس وخطراته ، وإن كان لا سلطان له عليه ، ولكنـه استجاب لأزه وسائفزازه وتهييجه ... والشاعر الفرزدق عندما يتحـدث عن دور إبليس في العمل الشعري ، يعرف ما نصيبه فيه .. فهو لم يلق الشعر عليه لانشاده ، ولم يأخذ بلسانه . وإنما كـان يحـرك انفعالاتـه ويستفزه إلى المقذع من الكلام عبر وساوسه وهواتفه .. ولكن الفـرزدق وغيره مسؤول عن كل ما قاله . بل وعما عانى وكابد في سبيل إنشـائه

الشعر . ولذا يعلن توبته وهجره لإبليس ، وإقفال السبل أمامه ، حتى لا يصل إلى قلبه . ولولا حرية الشاعر ،وإرادته وسنعته للشعر ، لما تنصل الفرزدق من شعر سب به قومه ، ورمي به ، فقال[1]:

ياقوم إني لم أكن لأسبكم وذو البرء محقوق بأن يتعذرا

إذا قال غاو من معد قصيدة بها جرب كانت على يزوبرا

......

أينطقها غيري وأرمى بدائها فهذا كتاب حقه أن يغيرا

وأظن أن الفرزدق أصاب في تشخيصه لمكونات النفس . إذ تنطوي شخصية المرء على نفسين ، نفس كريمة ، ومعدنها الخير والعفاف ، وأخرى خلافها . والمرء في خواطره وراء إحدى هاتين النفسين ، فإما أن يطيع الأولى ، ويجفو الثانية ، وإما أن تغريه الشهوات العاجلة التي تزينها فيطيعها ... وإن كانت هي نفس واحدة تغلب عليها خطرات الفجور أو التقوى ، فيزكيها صاحبها أو يدسيها ، فقال[2] :

لكل امرئ نفسان ، نفس كريمة وأخرى يعاصيها الفتى أو يطيعها

يعاصيها ويدفع عنها كل خالجة سوء . وإن كانت لا تزال الخواطر المتباينة ، والأفكار المصطرعة تؤم النفس ، وتتوارد عليها ، والإنسان يقبل ما كان من هواه ، ويرفض ما يجتويه .. فإذا سامته النفس بواعث السفه والطيش ، استعصم بالحلم والحياء والمروءة والتقى ، وهذا ما كان من الفرزدق[3] :

---

(١) المصدر السابق ، ج : ١ ، ص : ٣٤٩ ، وزبرا : كاملة .
(٢) المصدر السابق ، ج : ٢ ، ص ٦٣ .
(٣) المصدر السابق ، ج: ٢ ، ص : ٤٤ .

وإني لينهاني عن الجهل فيكم إذا كدت خلات من الحلم أربع

حياء وبقيا واتقاء وإنني كريم ، فأعطي ما اشاء وامنع

أليست الإرادة الحرة الواعية عنده ، التي تستجيش الخواطر التي توقظ القلب من غفلته ، وتبعث فيه نوازع الخير والتقى ، وأحاسيس الحذر . فيمسك ... وتتوجه المشاعر وجهة أخرى .

أما ذاك الخبر الذي ساقه صاحب الأغاني (أقبل راكب من اليمامة ، فمر بالفرزدق وهو جالس في المربد ، فقال له : من أين أقبلت ؟ قال : من اليمامة ، فقال : هل رأيت ابن المراغة ؟ قال : نعم ، قال : فأي شئ أحدث بعدي ؟ فأنشده :

هاج الهوى لفؤادك المهتاج

فقال : الفرزدق : فانظر بتوضح باكر الأحداج

فأنشد الرجل : هذا هوى شعف الفؤاد مبرح

فقال الفرزدق : ونوى تقاذف غير ذات خداج

فأنشد الرجل : إن الغراب بما كرهت لمولع

فقال الفرزدق : بنوى الأحبة ، دائم التشحاج

فقال الرجل : هكذا والله ، اسمعتها من غيري ؟ قال : لا ، ولكن هكذا ينبغى أن يقال ، أو ما علمت أن شيطاننا واحد ؟!)[1] .

أول ما يستوقفنا في هذا الخبر ــ أن الشيطان المزعوم لم يعد مختصاً بشاعر يقلي عليه روائعه الشعرية ، وإنما اتسع نتاجه فالتمس شاعراً آخر فحلا كجرير لينشر على لسانه قصائده كذلك .. وهذا ما يتوهمه

---

[1] الأغانى ، الأصفهاني ، ج : ٨ ، ص : ٣٢ .

المتعجل من القراء لأنه غفل عن تصاول هذين الفحلين مـدة طويلـة . والفرزدق يدرك أصول فن القول وطرقه ، وأصبح قادراً على إدراك ما يجول في صدر قرنه ، وطريقته في التعبير عنه ، وخاصة أن بواعث شعرهما في فن الهجاء واحدة ، ونقائضهما معنى وطريقة شعر تتبئك عن ذلك . وإن كان الفرزدق يزعم فى خبر آخر أنه من فمه كان أخبث من فم جرير (شيطان جرير هو شيطاني ، إلا أنه من فمي أخبث)[١].

وما أظن ذاك إلا من باب التوارد الطبيعي الذي ينشأ عن تشابه الانفعالات النفسية ومحركاتها ، وشدة اتصالهما بالغرض الشعري الواحد ، وبالمنهج الفني المتقارب ، وطيرقة الأداء الشعرية المعهودة .. ويبقى الفرزدق ـ كما قال عنه جرير ـ نبعة الشعر [٢] . وإن كان ذاك اغترفهما من بحر واحد كما ذكر الفرزدق (إني وإياه لنغترف من بحر واحد ، وتضطرب دلاؤه عند طول النهز)[٣] .

ولعل الخبر الآخر الذي يتعلق به أناس يعتقدون ما اعتقده السالفون من صنعة الجن للشعر ، وإلقائه على ألسنة بعض الشعراء ـ ولا أريد أن أنفضه من جرابي ، لما يلوح عليه من سمت الغرابة والوهن ـ (ذكر أن فتى من الأنصار ـ بحضرة كثير ـ أو غيره ـ فاخر الفرزدق بأبيات حسان بن ثابت :

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

---

(١) ثمار القلوب ، للثعالبي ، ص : ٧٣ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، ص : ٢٩٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص : ٣٧٧ ، نهزت بالدلو ، إذا ضربت بها الماء لتمتلىء ، وإذا أراد ضعف جرير فى الغوص على المعانى والإطالة في إستنباط الشعر وتطويله كما ذكر الاستاذ محمود شاكر في حاشية الخبر .

فأنظره سنة ، فمضى حنقاً ، وطالت ليلته ، ولم يصنع شيئاً . فلما كان قرب الصباح أتى جبلاً بالمدينة يقال له ذباب ، فنادى : أخاكم يابني لبيني ، صاحبكم ، صاحبكم ، صاحبكم ، وتوسد ذراع ناقتـه . فانثالـت عليه القوافى انثيالاً ، وجاء بالقصيدة بكرة ، وقد أعجـزت الشـعراء ، وبهرتهم طولاً وحسناً وجودة)[1]. وإن كانت رواية أخرى تزعم أنه لـم يقدر على مطاولتها سنة كاملة ، ويقول فيها الفرزدق (لما جاش صدري كما يجيش المرجل ، ثم علقت ناقتي وتوسدت ذراعها ، نطقت بمئة بيت من الشعر وثلاثة عشر بيتاً)[2] ، وإن كانت تلك القصيدة نقضاً لقصـيدة جرير :

ألا أيها القلب الطروب المكلف   أفق ربما ينأى هواك ويسعف

وقصيدة الفرزدق :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف   وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

نحن لا ننكر نبو الطبع وتأبيه على الشاعر في بعض الأوقات . وقد فطن لهذا الأمر كثير من السابقين ، فهذا أبو بكر بن النطاح الحنفـي يقـول : (نجد الشاعر تكل قريحته مع كثرة العمل مراراً ، وتنزف مادته ، وتنفد معانيه ، فإذا أجم طبعه أياماً ــ وربما زمناً طويلاً ــ ثم صنع الشعر جاء بكل آبدة ، وأنهمر في كل قافية شاردة ، وانفتح له من المعاني والألفـاظ ما لو رامه من قبل لاستغلق عليه ، وأبهم دونه ، لكن بالمذكرات مـرة ،

---

(1) العمدة ، ابن رشيق ، ج : ١ ، ص : ٢٠٧ .
(2) الأغانى ، الأصفهانى ، ج : ٩ ، ص : ٣٣٨ .

فإنها تقدح زناد الخاطر ، وتفجر عيون المعاني ، وتوقظ أبصار الفطنة)[1] .

وما كان الفرزدق يخفي هذا الاستغلاق الذي كان يواجهه أحياناً ، ولكن لا يستفتحه بدعاء شيطانه كما زعم ، يقول ربما بكيت من الجزع أن الأشهب (ابن رميلة) كان يهجونا ، فأريد أن أجيبه ، فلا يتأتى لي الشعر ، ثم فتح الله على فهجوته وسقط بعد ذلك)[2] ، فالذي فتح عليه هو الله تعالى ، وليس الشيطان .

وإن في شكوى كثير من الشعراء من حرون القريحة ، وعدم مواتاة القصيدة لهم فى بعض الأحيان ، ومنهم الفرزدق (أنا أشعر تميم ... وربما أتت على ساعة ونزع ضرس أسهل علي من قول بيت)[3]، ما يدل على أن الشعر صنعة الشاعر ونتاج قريحته ،وأن هذه الملكة ينتابها الإجهاد والفتور ، فيتأبى عليها قول الشعر . كما أن بعض قرائح الشعراء يتهدر منها الشعر بسهولة ويسر ، وأخرى بعد جهد ومكابدة . وهذه شهادة الأخطل في قرينه (الفرزدق قد ينحت من صخر ، وجرير يغرف من بحر)[4] .

وحاول بعض الأدباء أن يجد تفسيراً لتلك الحالات التى يمر بها الشاعر من التأبى والإغلاق ، أو السماحة والمطاوعة . فرأى بعضهم أن بواعث

---

(1) العمدة ، ابن رشيق ، ج :١ ، ص : ٢٠٦ ، وأبو بكر بن النطاح : يكنى أبا وائل ، وكان صعلوكا ـ ثم اقصر عن ذلك ـ شجاعا فارسا شاعراً ، جعله أبو دلف من جنده .

(2) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بم عمر البغدادى ، تح : عبد السلام هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٩ هت ، ط/ ٢ ، ج : ٦ ، ص : ٣٢ .

(3) الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، ص : ٨٧ .

(4) طبقات فحول الشعراء ، ابن قتيبة ، ص : ٤٧٤ .

الإبداع ومثيراته كامنة في النفس الشاعرة ، التي يحفزهـا للقـول مـا يحركها ويغريها . والروح من الخالق ، وعقول البشر عاجزة عن فهـم حقيقتها ، وكيفية اتصالها بأجزاء البدن وعملها فيه قبضاً وبسطاً ، وإثارة وفتوراً . وإن كان الاستعصاء قد يعقبه نشاط وجيشـان فـي الصـدر ، فتجيش الانفعالات وتلتهب فتنضج الصنعة الشعرية ، التى لا تكاد تتجاوز ملكة الشاعر وموهبته وخبرته التي تحركت لجمـع أمشـاج القصـيدة ، وتهيئة الأجواء الملائمة لإحكامها ... والمحرك في ذلك تلـك الخـواطر الطائفة في النفس ، والجائلة في الصدر . وما الشـعر ــ بعـدها ــ إلا إملاء أحاسيس الشاعر وعواطفه المختلجة وراء حناياه ، واستجابة لها ، بعد أن فاضت من نبعه . وإن النفوس إذا كانت هائجة مبتوتة الزمـام ، سيجعلها تابعاً لإيحاءات داخلية ، تزيد تلك الانفعالات ، كشهوة تحقيـق الغلبة . وعندها لا الطائف يقصر ، ولا النفس تمسك . وإن كنت لا أرى الفيض الشعري بمعزل عن إرادة الشاعر ، فإنه مهما تكن حدة الانفعال ، وطغيان التوتر النفسي ، فلابد من إرادة في الأمر ، لأن العمل الشـعري وحتى الخيال فيه لا يمكن أن يسبح فى عالم مبتوت الصلة عـن الفكـر والإرادة ، بل هو يسبح في حيز يملكه الشاعر ، أو يملك تقييده . فهـل يمكن أن نزعم أن ذاك الفن الشعري الساحر البيان من وحي الشيطان •

وإذا كان الشعر المحلق من صنعة الشيطان أو وحيه ، فمـا أدرى كيف نفسر قصور الفرزدق فى فن الغزل ؟ على الرغم مما عرف عنـه من عجيب ميل إلى النساء وولعه بهن إلى درجة التهتك ؟ ولـم ضـنت الشياطين شداة الغواية والفساد على الفرزدق بمده بقصائد غزلية رائعـة

ـإذ كان منقوص الحظ منها ـ تكافيء شغفه بربات الحجال ، وصاحبات الجمال ؟ رغم خطواته المديدة التى سارها متبعاً لخواتها في كل هجر من القول ، وزور من الشعر . ألم يكن هذا ديدنه الذي اشتهر به ؟ (إنك على لسان إبليس تنطق)[١] كما قال الحسن البصري له ، ومع ذلك لم يكن الفرزدق كارهاً لتلك المقولات ، التي تساوق ما في صدره من كبر وغرور واستعلاء بشعره . فما الذي سيمنعه من ركوب رواحل الشيطان ليبلغ بغيته ، ويحقق لنفسه إدعاء الشعر المعجز الممتنع على غيره من الشعراء أن يأتوا بمثله ؟ فيعلق أشعاره تلك باشعر خلق الله شيطاناً . وهكذا كان شأن فحول الشعر العربي القديم . ولكن الفرزدق ـ وقد قلته شياطين شعره ـ يعرب عن دور الشاعر الأساس فى عمله الشعري ، عندما أخذ ببيت عمر بن أبي ربيعة :

جرى ناصح الود بيني وبينها فقربني يوم الخضاب إلى قتلي

فصاح : هذا والله الذي طلبته الشعراء فأخطأته ، وبكت على الديار)[٢].

فالإنسان الشاعر وحده ينبوع الفن الشعري ، باعتراف الشعراء أنفسهم ، وما التباين بين نتاج الشاعر نفسه ، وبين نتائج الشعراء الآخرين إلا دليل صارخ على أن الشعر والبيان ومادتهما نابعة من الشاعر نفسه ، من قرارة نفسه الشاعرة ، متمدفق من أعماقها السحيقة ، وما زعم من حظ للإلهام كبير فى الشعر لم نكد نتبينه في العمل الشعري . وما أجمع كلمة ابن الأثير (إن عملية النظم لا تتعدى أن تكون صياغة

---

(١) المصدر السابق ، ص : ٣٣٦ .

(٢) الأغاني ، الأصفهاني ، ج : ١ ، ص : ٥٠ .

لانفعالات النفس بمجموعة من القيم ، ومحاولة لتصوير تلك الانفعالات ومحركاتها ، ولايلين الشعر لمن فقد الاستعدادات النفسية له ، ولو ألم بكل أدواته . فهو مهارة ذاتية تتولد في البداية عن طبع ، وتكتمل بالممارسة والدربة ، وهذا الاستعداد الأولى يطلق عليه الطبع (ملكات جبلية) كالنار الكامنة في الزناد ، ألا ترى أنه إذا لم يكن فى الزناد نار لا يفيد ذلك الحراق ، ولا تلك الحديدة شيئاً)[1]. والعرب القدماء الذين نسبوا الإبداعات الشعرية إلى قوى غيبية ملهمة ، لاينكرون أن الفن على اختلاف ألوانه والشعر خاصة وجه من وجوه النشاط البشري ، التي يعتصرها الفنان من طاقاته ومواهبه ... فالشعر بلاى ريب مظهر من مظاهر الإبداع الإنساني ، واستلهام من الشاعر لنبع قائم فيه هو شعوره الروحي ، والإنسان بإبعاده العميقة أعز منابع الفن الشعري . وقدرة الشاعر وإبداعه ثمرة تركيبه الفطري الذي انطوى على موهبة شعرية ، تتألق مع العمق الزمني دربة ومراساً وسعة فكر .

ولست أري فى تلك الإشارات السريعة والقليلة التي وردت على السنة بعض شعراء القرن الهجري الأول ما يثبت دوراً للإلهام الخارجي فى العملية الشعرية ، وإنما هي لون من ألوان التقاليد الموروثة عن سلفهم من الشعراء الفحول ، الذين كانوا يزعمون ذلك ترسيخاً لمكانتهم الشعرية ، ودعاية لأشعارهم المحلقة .. وربطاً لها بمصادر يعز على أقرانهم ورودها . فما كان هذا الزعم إلا نزوعاً نفسياً إلى تلك الأعراف

---

[1] الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور ، ابن الأثير ، تح : مصطفى جواد ، بغداد : المجمع العلمى الراقي ، ١٩٥٦هـ ، ص : ٨٧ .

السالفة ، وأنى لشاعر لا يملك إلا موهبته وتجربته الشعرية أن يقارع من يمده بأسباب التفوق والإبداع قوى غيبية ، اشتهرت بكل عجيب وفـــائق . فكأنهم يريدون بذلك انتزاع اعتراف بتفردهم بالإبداع الفني . واتخذوا من لحظات فتور القرائح عن تدفق الشعر ، وحرانه على الألسنة لمـــزاعمهم .. وما كان ذاك الشيطان الملهم في بعض معانيه سوى الفطنـــة وشـــدة العارضة ، ومهارة الصنعة ، لما أعيتهم الحيلة في معرفة منابع الإبـــداع الشعري ، وفهم القوة المبدعة له .

***

نتائج البحث

لم تكن قضية الإبداع الشعري غائبة عن أذهان الجاهلين ، وهـم يتناقلون قصائد الفحول من الشعراء . ولم يكن غريباً عليهم أن ينسبوا كل إبداع شعري إلى قوة خفية من عالم الجن حتى بدأ الشعر وكأنه إملاء على لسان الشاعر . وأصبح في نظرهم أن مع كل فحل من الشعراء شيطاناً ، يوحى إليه بالرائع من القصيد ، والرائق من البيان ٠

ولما جاء الإسلام وكانت آية الرسول صلى الله عليه وسلم القرآن الكريم ، الذي وقفوا أمام بيانه السامق مبهوتين ، اختلطت رؤيتهم للقرآن بإلهامات الشعراء ، ولعلة فى قلوبهم نسبوا القرآن إلى وحى الشياطين .. وكان فى ذلك تكريس لمفهوم الإلهام الخارجى فى النفوس ، ووصولاً إلى تمجيد شعرهم ، وتعظيم قدراتهم . متكئين أحياناً على ما ورد في القرآن من ألفاظ (يوحى ، وسوس ، سول ، زين..) وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحملوها من بعض الوجوه على مايريدونه ومالهم بذلك من تدبر . لأن الانفعال العاطفى مقوم أساس فى العمل الشعري ، وتتولد الانفعالات فى الصدور ، ثم تهيج في محضن التصورات والرؤى ، فيصبغ ذلك المحضن هذه الانفعالاتع بلصبغته ، ثم ترتد تلك التجربة إلى الخارج في صورة تعبير فني . فعملية الإبداع الشعر انعكاس الحياة في نفس الشاعر ، وليست مستعارة من الخارج ٠

وإن كان من حظ للإلهام في العمل الشعري فلا يتعدى أن يكون لوناً من ألوان القدح وقت انبثاقِ الفكرة الأولى فى نفس الشاعر . فتثير كوامنها التي يستثمرها الشاعر في بناء قصيدته . فهو رديف القدرة الفنية من غير إنكار لاستعدادات النفس للتأثر بما يلقى إليها ، بسبب من الأسباب ، وبمصدر من المصادر ، إذ تفتح الكلمة طريقها إلى النفس فتهزها ثم تفيض على القلب خواطرها وخوالجها . وبعد نضجها في الصدر يتدفق العمل الفنى ، فالتجربة الفنية كامنة في قرارة نفس الشاعر ، متدفقة من أعماقها السحيقة . ونقلها من جو الغموض الذي تسبح فيه إلى مجال الظهور ٠

واختناق الموهبة الشعرية فى صدر الشاعر قد تكون بحبال الجمود العاطفى ، والتأثر البارد بما يدور حول الشاعر ، وقد يستعصى على الشاعر القول المناسب لانفعالاته فيكمن لتختمر لتلك الانفعالات ومن ثم يفتح عليه القول ٠

وما ورد من إشارات فى نتاج شعراء القرن الأول ، لا تنطق بإلهامات الشياطين لهم ، وإنما اتخذوا منه تقليداً فنياً اتذوه من الشعراء الفحول القدامى ، الذين أجلوا صنعتهم ، واعتدوا بمواهبهم الفنية . وخاصة أولئك الشعراء الذين حاكوا الرواسم التقليدية فى اشعارهم ، ولم يخرجوا بذلك عن إسناد الروائع الشعرية لملكاتهم وطاقتهم الفنية . وأن الشاعر يغترف فنه من ينبوع داخلي بعيد الغور ، عميق عمق النفس الإنسانية ... ففى تلك المجاهل تتولد المعاني ، وتنفطر الصور ، وتتكون

القصيدة ، ويظهر الوليد على اللسان عملاً فنياً . فالشاعر وحدة قريحتـــه وموهبته الفنية ، وتجربته الطويلة أعز منابع الإبداع الشعري .

***

المصادر والمراجع

١ــ القرآن الكريم ٠

٢ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلانى ، القاهرة : دار أبي حيان ، ١٤١٦هـ /١٩٩٦م ٠

٣ــ صحيح السنن (الترمذي وابن ماجة والنسائي ، وأبو داود) محمد ناصر الدين الألباني ، الرياض : دار المعارف ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م ، ط/٢ ٠

٤ــ إحياء علوم الدين ، محمد محمد الغزالي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م ٠

٥ــ الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، مصورة عن طبعة دار الكتب ، بلا تاريخ ٠

٦ــ بلوغ الأدب في معرفة أحوال العرب ، محمود شكري الألوسي ، تح : محمد بهجت الأثري ، بيروت : دار الكتب العلمية ، بلا تاريخ ٠

٧ــ البيان والتبين ، عمرو بن بحر الجاحظ ، قدم له علي أبو ملحم ، بيروت : دار الهلال ،١٤١٢هـ ، ط/٢ ٠

٨ ــ تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م ، ط / ٢ ٠

٩ــ تاريخ الأدب العربي العصر الإسلامي ، شوقى ضيف ، القاهرة : دار المعارف ، بلا تاريخ ، ط/٧ ٠

١٠ـ تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث هجري ، نجيب محمد البهبيتي ، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨٢م ٠

١١ـ تاريخ النقد الأدبى عند العرب ، إحسان عباس ، بيروت : دار الثقافة ١٤٠٦/١٩٨٦ ، ط/٥ ٠

١٢ـ التفسير النفسي للأدب ، عز الدين إسماعيل ، القاهرة : مكتبة غريب ، بلا تاريخ ، ط/٤ ٠

١٣ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، عبد الملك بن محمد الثعالبي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف ٠

١٤ـ جامع الرسائل ، لابن تيمية ، تح : محمد رشاد سالم ، القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م ٠

١٥ـ الحيوان ، عمرو بن بحر الجاحظ ، محمد باسل عيون السود ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م ٠

١٦ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تح : عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٤٠٩هـ ٠

١٧ـ ديوان أبى النجم العجلي ، جمع : سجيع جميل الجبيلي ، بيروت : دار صادر ١٩٩٨م ٠

١٨ـ ديوان كثير عزة ، جمع وتحقيق : إحسان عباس ، بيروت : دار الثقافة ، بلا تاتريخ ٠

١٩ـ ديوان الحيطة ، رواية وشرح ابن السكيت ، تح : نعمان محمد أمين طه ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ٠

٢٠ـ ديوان الراعي النميري ، جمع وتحقيق رانيهرت فايبرت ، بيروت : فرانتس شتاينر بقيسبادن ، ١٤٠١هـ .

٢١ـ ديوان عدي بن الرقاع العاملي ، عن أبي العباس احمد بن يحيى ثعلب الشيباني ، تح : نوري القيسي وحاتم الضامن ، بغداد : المجمع العلمى العراقي ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

٢٢ـ ديوان الفرزدق ، شرح إيليا حاوي ، بيروت : الشركة العربية للكتاب ١٩٩٥م ، ط / ٢ .

٢٣ـ رسائل الجاحظ (الرسائل الأدبية) ، عمرو بن بحر الجاحظ ، تقديم : علي أبو ملحم ، بيروت : مكتبة الهلال ، ١٩٩٥م ، ط/٣ .

٢٤ـ زاد المعاد في هدي خير العباد ، ابن قيم الجوزية ، تح : شعيب وعبد القادر أرناؤوط ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ط/٢ .

٢٥ـ زهر الآداب وثمر الألباب ، إبراهيم بن على الحصرى القيروانى ، تح : محمد محيى الدين عبد الحميد ، شرح : زكي مبارك ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م ، ط / ٣ .

٢٦ـ السيرة النبوية ، لابن هشام ، تح : السقا والأبياري وشلبي ، ...: مؤسسة علوم القرآن ، بلا تاريخ .

٢٧ـ شرح ديوان جرير ، محمد بن حبيب ، تح : نعمان محمد أمين طه ، القاهرة : دار المعارف ، بلا تاريخ ، ط : ٣ .

٢٨ـ شعر الأحوص الأنصاري ، جمع : عهادل سليمان جمال ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م ، ط/٢ .

٢٩ــ شعر الأخطل ، صنعة السكري ، تح : فخر الدين قباوة ، بيروت : دار الفكر ، ١٤١٦هــ ، ط/ ٤ ٠

٣٠ ــ شعر نصيب بن رباح ، جمع : داود سلوم ، بغداد مكتبة الأندلس ، ١٩٦٨م ٠

٣١ــ الشعر والشعراء ، عبد الله مسلم بن قتيبة الدينوري ، تح : أحمـد محمد شاكر ، القاهرة : دار المعارف ٠

٣٢ــ شياطين الشعراء ، عبد الرزاق حميدة ، القاهرة : مكتبة الأنجلـو المصرية ، ١٣٥٧هــ / ١٩٥٦م ٠

٣٣ــ طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، شرح : محمود محمد شاكر ، القاهرة : مطبعة المدني ٠

٣٤ــ فجر الإسلام ، أحمد أمـين ، بيـروت : دار الكتـاب العربـي ، ١٩٦٩م ، ط/١٠ ٠

٣٥ــ فن الشعر ، إحسان عباس ، عمان : دار الشروق ، ١٤٠٧ هــ / ١٩٩٦م ٠

٣٦ــ الفن والإنسان ، عز الدين إسماعيل ، القاهرة : مكتبة غريب ، بلا تاريخ ٠

٣٧ــ كتاب الأمالي (وذيله والنوادر) ،لأبي علي إسماعيل بـن القاسـم القالي ، بيروت : دار الكتب العمية ، ١٤١٦هــ ، ط/١ ٠

٣٨ــ كتاب الصناعتين ، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري ، تـح : البجاوي ومحمد أبو الفضل ، بيروت : صـيدا : المكتبـة العصـرية ، ١٤٠٦هــ / ١٩٨٦م ٠

٣٩ــ لفظ المرجان في أحكام الجان ، جلال الدين السيوطى ، تح : مصطفى عبد القادرعطا ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م .

٤٠ــ المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها ، عبد الله الطيب ، الخرطوم : جامعة الخرطوم ، ١٩٩١م ، ط/٣ .

٤١ــ معجم الشعراء ، محمد بن عمران المرزباني ، تح : عبد الستار فراج ، دمشق : مكتبة النوري ، بلا تاريخ .

٤٢ــ المعلقة العربية الأولى ، أو عند جذور التاريخ ، نجيب محمد البهبيتي ، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م .

٤٣ــ مقدمة في نظرية الأدب ، عبد المنعم تليمة ، بيروت : دارالعودة، ١٩٧٩م ، ط/٢ .

٤٤ــ مكائد الشيطان في الوسوسة وذم الموسوسين ، ابن قيم الجوزية ، تعليق : خليل محمد الشبراوي ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .

٤٥ــ من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده ، محمد خلف الله أحمد ، الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٤هـ .

٤٦ــ النقد الأدبي الحديث ، محمد غنيمى هلال ، القاهرة : نهضة مصر ، بلا تاريخ ، وبلا طبعة .

٤٧ــ الهجاء والهجاؤون في صدر الإسلام ، محمد محمد حسين ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧١ .

٤٨ــ هواتف الجنان ، أبو بكر محمد جعفر الخرائطي ، تح : إبراهيم صالح ، دمشق : دار البشائر ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

***

الاستشهاد النحوي بأمثال العرب

د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي
قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب والعلوم
جامعة الشارقة

الاستشهاد النحوي بأمثال العرب

يسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مصدر مهم جداً من مصادر التقعيد النحوي ، والاستدلال على المسائل النحوية ، ألا وهو الأمثال التي نطقت بها العرب ، لما لها من تقديس عندهم ، ولما لها من أهمية بلاغية وفصاحية ، فهي تزيد المنطق تفخيماً وطلاوة ، وتكسوه رونقاً وبهاء . وقد عني بها النحاة واللغويون أيما عناية في دراساتهم النحوية والمعجمية ، فجعلوها من أهم ما يستشهد به على القاعدة النحوية أو التفسير اللغوي للألفاظ .

وقد تكون هذا البحث من :

الفصل الأول : للحديث عن الأمثال ومكانتها في الاستشهاد النحوي واشتمل على : تعريف الأمثال ونشأتها وتوثيقها وأنواعها ، ومكانتها في الاستشهاد النحوي ، وموازنتها بالشعر .

والفصل الثاني : عقد لبيان بعض المسائل والقواعد النحوية التي استشهد لها بالأمثال.

والله الموفق والمعين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ضرب للناس الأمثال ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي آتاه الله الحكمة وألهمه حسن المثال ، وعلى آله وأصحابه الذين بلغوا في المثل غاية الكمال .

أما بعد :

فإن من فضل الله على العرب أن أكرمهم بلسان يستطعيون من خلاله التعبير عما يكمن في ذات صدورهم بأبهى الكلام ، وأدق التعبير ، وأفضل التصوير .

فتلوّن نطقهم ، وتعددت أساليب حديثهم : فمنهم من وهب الله له نظم الكلام ، ومنهم من أسبغ عليه فنون نثره ، فهذا خطيب مسقع ، وذاك معبر بحكمة ومثل موجز مقنع ، وآخر شاعر مبدع ، إلى غير ذلك من تعدد المواهب اللغوية والأدبية .

وكان من بين ما جادت به قرائح العرب ـ في أيام عز لغتها وشموخها ـ الأمثال التي صيغت بلفظ وجيز ، حاملة معاني ومقاصد ودلالات كثيرة لا تخفى على اللبيب العزيز .

وقد كان لهذه الأمثال من المكانة العظمى عندهم ما جعلهم يحتفون بها أيما احتفاء ، ذلك لأنهم يعتبرونها رافداً ثـرّاً من روافد الوجوه المشرقة للغتهم التي طاولوا البشر بفصاحتها وبلاغتها في مختلف فنونها ، فحفظوا تلك الأمثال ((في الصدور ، ووعوها في القلوب ، وزين الكُتـَّاب بها كتاباتهم ، ووشَّح الخطباء بها خطبهم ، وضمَّنها الشعراء أشعارهم ، وتداولها

الناس في أحاديثهم ومحاوراتهم ، وتمثلوا بها في أقاصيصهم قبل الإسلام وبعده))[1]

وقد وجدنا علماءنا الأجلاء أولوا هذا الجانب التعبيري من لغة العرب قصارى اهتمامهم ، شأنه في ذلك لديهم شأن بقية الجوانب المتعلقة بعلوم العربية ، وقد بلغ من اهتمام بعض المعنيين باللغة أن جعلوا من الأمثال علماً مستقلاً وفناً منفرداً من فنونها ، فلم يجانب أبو هلال العسكري الصواب حين قال : ((والأمثال أيضاً نوع من العلم منفرد بنفسه ، لا يقدر على التصرف فيه إلا من اجتهد في طلبه حتى أحكمه ، وبالغ في التماسه حتى أتقنه))[2]

فحين رأى هؤلاء العلماء أن العرب قد بلغوا في نظرتهم إلى الأمثال أن أعلوها إلى مقام النص المقدس ((من جهة وجوب تصديقها ، والحفاظ على لفظها كما سمعت عن العرب من غير إصلاح غلط قائلها في بناء ألفاظها وأصواتها ونحوها وإعرابها))[3] أكثروا فيها التأليف والتصنيف قديماً ، وحذا المحدثون من علماء اللغة - على قلة - حذوهم في ذلك التصنيف ، وبنمط يختلف عن متقدميهم ، فقد بلغ التصنيف في الأمثال ما يربو على (٧٠) سبعين مؤلفاً قديماً وحديثاً .[4]

ولما أصبحت الأمثال بهذا الموقع من الأهمية كان حرياً بي في هذه المقدمة أن أتلمس وجوه أهميتها من خلال بعض معطيات فوائدها ، ولا أروم - هنا - ذكر جميع فوائدها فإنها ((مرآة صادقة لحضارة الشعب العربي ، وضروب تفكيره ، وعاداته ، وتقاليده ، ومناحي فلسفته ، ومثله الأخلاقية

---

[1]) باشا : خير الدين - معجم الأمثال العربية - نشر مركز الملك فيصل - الرياض - ط١ - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م - ١٧/١ .

[2]) العسكري : أبو هلال - جمهرة الأمثال . تحقيق : أحمد عبدالسلام -دار الكتب العلمية -بيروت - ط١ - ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م - ١٠/١ .

[3]) حسين : عبد الكريم محمد - الأمثال عند العرب - نشر مركز المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت - ط١ - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م - ص١١

[4]) ذكرت بعض الكتب المؤلفة في الأمثال حديثاً بعض الاحصائيات لما ألف فيها .

والاجتماعية))[1] ولكني أقتصر على ما تدرّ به من فوائد على الجانب اللغوي لدى العرب :

١. إن شغف العرب برصانة الكلام ، وفخامة المنطق جعلهم يخرجون تعابيرهم بأقصى ما لديهم من مكنة في هذه السبيل ، فجاء المثل ليزيد ((المنطق تفخيماً، ويكسبه قبولاً ، ويجعل له قدراً في النفوس ، وحلاوة في الصدور))[٢]

٢. إن الأمثال أكثر سهولة في الحفظ ، وأدعى للقلوب إلى وعيها وفهمها ، ولا شك أن الإكثار من حفظ النص العربي الأصيل واستظهاره يمنح الإنسان ملكة تعبيرية تقف له الوقفة المشرفة في المواقف التي يراد منه فيها حسن الكلام وفصاحة المنطق ، فإن المثل كما قال أبو هلال العسكري : ((يدعو القلوب إلى وعيه ، ويبعثها على حفظه ، ويأخذها باستعداده لأوقات المذاكرة ، والاستظهار به أوان المجاولة في ميادين المجادلة ، والمصاولة في حلبات المقاولة))[3]

٣. إن المثل يمد باعه إلى مختلف فنون القول العربي ، فالخطيب يحتاجه ، والشاعر يزين به شعره ، والحكيم يوشي به حكمته ، والقاص يروض به قصته ، وكاتب المقالة يضفي به على مقالته معالم الجمال ، ذلك لأن المثل قد نطق في أقوى لفظ ، وأسمى تركيب ، فإن العرب لما عرفت ((أن الأمثال تتصرف في أكثر وجوه الكلام ، وتدخل في جُلِّ أساليب القول أخرجوها في أقواها من الألفاظ ، ليخف استعمالها ، ويسهل تداولها ، فهي من أجلِّ الكلام وأنبله ، وأشرفه وأفضله))[٤]

---

[1]) توما : جان عبد الله ـ مقدمة تحقيق مجمع الأمثال للميداني ـ دار صادر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢ م ـ ١/٥ .

[2]) العسكري : أبو هلال ـ جمهرة الأمثال ـ ١ / ٩ ـ ١٠ .

[3]) المصدر نفسه : ص ١٠ .

[4]) المصدر نفسه : ص ١٠ .

٤ . إن الأمثال من الوجوه المشرقة المعبرة عن متانة النص فصاحة وبلاغة ، فهي تمثل مبدأ الإيجاز والإطناب في آن واحد ، فلفظها موجز ، ومعناها مطنب ، وقلّ للغة غير لغة العرب أن يتهيأ لها التعبير عن المعنى الكثير باللفظ الوجيز .

ولقد كان لترتيب اللغة على نحو ما كانت مرتبة في ذهن قائل المثل أكبر الأثر في تقريب الدارس ((من روح النص في تمثل جوهر نظرية النظم التي أرسى قواعدها إمام النقاد العرب عبد القاهر الجرجاني)) [١]

٥ . إن المثل يربط بين القول والفعل في حياة الناس ، ومما لا شك فيه أن دقة الكلام وحلاوته لهما أكبر قوة في التأثير ، فمتى ما انتشر المثل بين الناس ((واشتد عوده غدا فاعلاً ومؤثراً في أعمال الناس وأقوالهم ، مع بقائه متأثراً بأخلاقهم وعقائدهم ، فهو مؤثر ومتأثر معاً)) [٢]

٦ . إن أعلى ما يمثل أهمية الأمثال وفائدتها للفظ المفرد ، وللتراكيب و الأساليب أن القرآن الكريم قد استخدمها بصيغ متنوعة ،ومما هو مقطوع به أن القرآن لا يستعمل لفظا أو تركيباً إلا ويكون له السبق الأعلى في الفصاحة والبلاغة ، فقد ((جاء بالأمثال للناس إثارة للعقل ، و تحريكا للفكر ، وموعظة للمؤمن)) [٣] ، ومعلوم أن الفكر والعقل العربي لا يثاران ولا يحركان إلا بالتركيب الذي علا أسلوبه ، وقوي حبكه .

وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديثه الشريفة ، إذ كان كثيراَمّا يستعمل الأمثال لإيصال مايريد إيصاله إلى الناس ، وهو المعروف بأنه أفصح من نطق بالضاد . وحسبنا دلالة على أن القرآن والحديث النبوي قد أوليا للأمثال اهتماما كبيراً أن لفظ المثل والأمثال قد ورد في القرآن

---

[1]) حسين : عبد الكريم ـ الأمثال عند العرب ، ص ٤٦ .

[2]) الكيلاني : عبد الرزاق ـ الأمثال العربية في خدمة الحياة الاجتماعية ـ مكتبة الرسالة الحديثة ـ عمان ـ الأردن ـ ط١ ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م ـ ص ١٨ .

[3]) حسين : عبد الكريم ـ الأمثال عند العرب ـ ص٢ .

في((٦٣)) ثلاثة وستين موضعا ، وفي الحديث في ((٤٣)) ثلاثة وأربعين موضعا ، كما جاء في إحصائية للدكتور عبد الرزاق الكيلاني[١] .

٧ . اجتمعت في الأمثال سمات تعبيرية متشعبة ، وصفات كلامية متعددة ، جعلت العربي يميل إليها ميلا عظيما ، حتى أصبح المثل ((أقرب الأنساق الكلامية إلى العربي عموما، والجاهلي على وجه الخصوص ، ففيه من السمات مايكاد يجسد مشتهى الجاهلي من القول : من جمالٍ ديباجة إلى كناية تصيب المعنى ، إلى إيجاز يختصر المسافة بين القول ومعناه))[٢]

٨) تخطت الأمثال مرحلة كونها أسلوبا نثريا إلى أن طرقت أبواب النظم ، فإن من الشعراء من حوّل النثر ((إلى نظم ذي إيقاع وقافية فعرفوا بأنهم شعراء الأمثال والحكم : كزهير وصالح عبد القدوس ، وأبي العتاهية ، والمتنبي وغيرهم))[٣]
من أجل ماتقدم عني المصنفون في الأدب و اللغة بالأمثال عناية فائقة ، وكان النحاة في مقدمة من عني بها ، فقد تناولوها استشهادا بها على المسائل النحوية ، وتحليلا نحويا لتراكيبها ، و إسنادا لرأي يتبناه بعضهم ، وتعزيزا لدليل من نص عربي آخر على قضية نحوية .
كل ماتقدم دفعني إلى التفكير بتناول دراسة الأمثال من الوجهة النحوية ، لتبيين طبيعة البحث النحوي فيها ، فكان هذا البحث الذي سميته " الاستشهاد النحوي بأمثال العرب " ،والذي سيكون بعد هذه المقدمة على وفق الخطة الآتية :

---

[1]) الكيلاني : عبد الرزاق ـ الأمثال العربية في خدمة الحياة الاجتماعية ـ من ص ٢٣ إلى ص ٣٧ .
[2]) أبو علي : محمد توفيق ـ صور العادات والتقاليد والقيم الجاهلية في كتب الأمثال العربية ـ شركة المطبوعات ـ ص٩ .
[3]) أحمد : فؤاد عبد المنعم ـ مقدمة تحقيق ((الأمثال والحكم)) للماوردي ـ دار الحرمين ـ الدوحة ـ قطر ـ ط١ ـ ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م ـ ص١٣ .

الفصل الأول

الأمثال ومكانتها في الاستشهاد النحوي و ينضوي تحته :

أ-تعريفها و نشأتها وتوثيقها .
ب-أنواعها .
ج-مكانتها في الاستشهاد النحوي وموازنتها بالشعر.
د-موقف النحاة من الاستشهاد بها.

الفصل الثاني

المسائل النحوية المستشهد لها بالأمثال

الخاتمة

بيان أهم نتائج البحث

والله أدعو أن يوفقني ويوفق كل العاملين من أجل حماية هذه اللغة العظيمة قولا
وكتابة وتعليما، إنه سميع مجيب .

الفصل الأول

الأمثال ومكانتها في الاستشهاد النحوي

من الأصول العربية التي استند إليها النحاة في أدلتهم على ما أثبتوه من قواعد ومسائل نحوية الأمثال ،إيمانا منهم ـ على اختلاف وجهات نظرهم في الاستشهاد بها اكثاراً و إقلالاً ـ بأنها من فصيح ماورد عن العرب في لغتهم ، و أنها نشأت في بيئة لم يتطرق إليها اللحن في اللسان ، وأنها وصلت بطريق لايمكن لأحد نفي الثقة به وهو طريق التواتر ، وأن لها شأنا في دلالة التركيب النحوي و أسلوب البيان .

وكان لكل نحوي موقف من الاستشهاد بها موازنة بالاستشهاد بالشعر . و في هذا الفصل أتناول الحديث عنها من خلال النقاط الآتية :

أ-تعريفها ونشأتها وتوثيقها.
ب-أنواعها.
ج-مكانتها في الاستشهاد النحوي وموازنتها بالشعر.
د-موقف النحاة من الاستشهاد بها.

تعريفها ونشأتها وتوثيقها :

١ . تعريفها :

الأمثال **لغة** : جمع ـ مِثل ـ بكسر الميم وسكون الثاء ، و ـ مَثَل ـ بفتح الميم والثاء ، و ـ مَثيل ـ على وزن ـ أمير ـ .

ومعناه : الشِبْه و الشَبَه و الشَبيه ، فهو من المماثلة وهي المساواة بين شيئين متفقين .[1]

واصطلاحا:

عرف المبرد المثل فقال : ((هو قول سائر شبه به حال الثاني بالأول ، والأصل فيه التشبيه))[2]

وقال عنه أبو هلال العسكري : ((كل حكمة سائرة))[3]

والتهانوي عرفه بقوله : ((في الأصل بمعنى النظير ثم نقل منه إلى القول السائر، أي : الفاشي الممثل مضربه بمورده))[4]

وهو عند المرزوقي : ((جملة من القول مقتضبة من أصلها أو مرسلة بذاتها فتتسم بالقبول ، وتشتهر بالتداول ، فتنتقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها ، وعما يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني))[5]

والربط والتناسب قائم بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ، لأن المشابهة التي هي المعنى اللغوي متحققة في المعنى الاصطلاحي ، إذ المثل كما قال ابراهيم أنيس : ((جملة من القول مقتطعة من كلام أو مرسلة بذاتها ، تنقل ممن وردت فيه إلى مشابهه بدون تغيير))[6]

نشأتها وتوثيقها :

---

[1]) ابن منظور : محمد بن مكرم ـ لسان العرب ـ تحقيق : أمين عبد الوهاب ومحمد العبيدي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ ط٣ ـ ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م . مادة مثل .
والفيروزآبادي : محمد بن يعقوب ـ القاموس المحيط ، تحقيق مؤسسة الرسالة ـ ط٧ ـ ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م ـ مثل ص ١٠٥٦ .

[2]) نقله عن المبرد الميداني في مجمع الأمثال ١ / ٦٩ .

[3]) العسكري : أبو هلال ـ جمهرة الأمثال ـ ١١/١ .

[4]) التهانوي : محمد علي ـ كشاف اصطلاحات الفنون ـ تحقيق : علي دحروج ـ مكتبة لبنان ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٦ م ـ ١٤٤٩/٢ .

[5]) المرزوقي : شرح الفصيح . نقله عنه : باشا : خير الدين ـ معجم الأمثال العربية ـ ١/ ٩ .

[6]) أنيس : إبراهيم ورفقاؤه ـ المعجم الوسيط ـ نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ ط٢ ـ ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م ـ مثل .

الكلام في نشأة الأمثال يكون في نقطتين :
الأولى : تأصيل نصوصها
الثانية: حركة التأليف فيها

أما تأصيل نصوصها :
فإن الأمثال على المستوى الإنساني العام قديمة قدم الإنسان ، إذ كان لكل قوم أمثالهم الخاصة بلغتهم وأعرافهم ، فقدمها مرتبط بقدم الإنسان [1] . قال سميع عاطف الزين : " ليست الأمثال ـ على كثرة المواضيع التي تناولتها ـ حديثة النشأة ، بل هي عريقة في القدم ، وقد رافقت الثقافات الإنسانية في مختلف مراحلها ، وعبر تفاعلاتها مع بعضها البعض ، واستمرت في هذا التفاعل على الرغم من الصراعات الفكرية والمادية التي عرفها الناس على امتداد التأريخ البشري الذي حفل بشتى أنواع تلك الصراعات . [2]

وعلى المستوى العربي تعد الأمثال من أقدم ما وصل إلينا من النثر الجاهلي وأصدقه في الرواية ، فإن العرب في أقدم عصورهم لم يختلفوا عن غيرهم من الشعوب التي عرفت الأمثال ((بل على العكس ، فقد شكل المثل عندهم فنا ثقافيا قديما يستمد عراقته من الجذور المشتركة بينه و بين الثقافات السامية القديمة ، ولعله من أجل ذلك كان أقدم فنون الأدب العربي على الإطلاق)) [3]

ومن أبرز مايدل على قدم أمثال العرب تلك الأمثال البدوية التي كانت تحكي صورة الحياة التي عاشها العرب في الصحارى ، ولا شك أن حياة البداوة كانت ضاربة في جذور القدم لدى العرب ((ففي أمثال البداوة تتمثل بيئة الصحراء ، فهي تتحدث عما يدب فيها مما استوحش من الحيوان كالضب والذئب و السبع و الحية ، وما استأنس منها كالشاة و البعير والكلب والفرس ، فالعرب تعايشوا معها ، واتصلت حياتهم بها .... ومن طول

---

[1]) الكيلاني : عبد الرزاق ـ الأمثال العربية في خدمة الحياة الاجتماعية ـ ص١٢ .
[2]) الزين : سميح ـ الأمثال والمثل والتمثل والمثلات في القرآن الكريم ـ دار الكتاب المصري ـ القاهرة ـ دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م ـ ص١١ .
[3]) الزين : سميح ـ الأمثال والمثل ـ ص ١٢ ـ ١٣ .

معايشتهم للبهائم وجدوا أن الله سبحانه أودع فيها من الفطنة والمعرفة ، ووهب لها من الغرائز و العواطف ما يشبه غرائز الإنسان وعواطفه ، فضربوا الأمثال على ألسنتها ، وهم إنما يريدون إرشاد الإنسان " [١] .

إن أكثر الأمثال التي صارت محط الاستشهاد النحوي و اللغوي هي التي نطق بها سكان البوادي الذين لم يعرف اللحن إلى ألسنتهم سبيلا . ولذلك قال الميداني : " وإن أعلى تلك المراقي و أقصاها ، و أوعر تلك المسالك و أعصاها هذه الأمثال التي هي لماظات حرشة الضِّباب ، ونفاثات حَلَبَة اللِّقحاح وحملة العِلاب - من كل مرتضع درَّ الفصاحة يافعاً ووليداً ، ومرتكض في حجر الذلالقة توأما ووحيداً)) [٢]

وأما حركة التأليف فيها :
فإن تدوين الأمثال يرجع إلى العصر الأموي ، إذ روي أن عبيد بن شرية الجرهمي استقدمه معاوية ابن أبي سفيان من الرقة إلى دمشق ليقص عليه قصص الأولين ، فكان أول من صنف في الأمثال نحو خمسين ورقة [٣] . ومع التناقل المتعدد لهذه الرواية فإنه لم تصل أخبار مؤكدة عن كتب الأمثال و مؤلفيها إلا في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري حيث استقر سلطان الدولة العباسية ، فنشأت حركة المدارس في البصرة والكوفة ، ، وأخذ علماؤها بتأليف كتب في الأمثال ، وقد عد كتاب " الأمثال " للمفضل الضَّبي (١٧٠هـ) أول مؤلف وصلنا في هذا المجال . [٤]

أما توثيق الأمثال فإنها تعد من أوثق ما وصلنا من نثر العرب ، إذ إنها سارت على ألسنة الناس ، وشاعت بينهم فتناقلتها الألسن من غير تحريف ، وإن من خصائص المثل المقبول سيرورته بين الناس ، وأنه ينقل مشافهة ،

---

[1]) باشا : خير الدين ـ معجم الأمثال العربية ـ ص ١٩ ـ ٢٠ .
[2]) الميداني : أحمد ـ مجمع الأمثال ـ ١ / ٦٥ ـ ٦٦ .
[3]) باشا : خير الدين ـ معجم الأمثال العربية ـ ص ٢٣ .
[4]) أبو صوفة : محمد ـ الأمثال العربية ومصادرها في التراث ـ مكتبة الأقصى ـ عمان ـ الأردن ـ ط١ ـ ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م ، ص ٢٦ .

و إذا كانت الأمثال تعتمد على النقل مشافهة فإن هذا النقل الذي " يضع حدا لأي ظن أو شك هو ضمانة مصداقية الأمثال "[1]

ب ـ أنواعها :

الحديث عن أنواع الأمثال يتركز في ثلاثة أمور :

الأول : أنواعها من حيث التركيبَ النصي الذي وردت فيه.
الثاني : أنواعها من حيث دلالتها اللغوية .
الثالث : أنواعها من حيث السماع والقياس .

الأمر الأول : أنواعها من حيث النص الذي وردت فيه :
والمثل حيال هذا الأمرعلى نوعين:
ـ إما أن يرد نصا نثريا على صورة حكمة ، أو أن تتضمنه خطبة في مناسبة من المناسبات ، أو على أثر قصة حكيت ، أو في أثناء حوار يدور في قضية معينة ، وهذا هو الاغلب في ورود الأمثال .
ـ وإما أن يرد المثل في الشعر :
كما في قول الشاعر:

ومن يصنعِ المعروفَ في غير أهله   يُلاقي الذي لاقَى مُجيرَ أم عامر

وقول الآخر :

وعدتَ وكان الخُلفُ منك سجيّةً   مواعيدَ عَرقوبٍ أخاه بيَثرَبِ

وقول الآخر:

تسائل عن حُصَيْن كلَّ ركب   وعندَ جهينةَ الخبرُ اليقينُ

فقوله: ((مجير أم عامر)) و ((مواعيد عرقوب أخاه بيثرب)) و ((عند جهينة الخبر اليقين)) سارت أمثالا تقال عند الأحداث التي تشابه أحداث قصتها وقد ذكرها السيوطي في المزهر.[1]

---

[1]) أبو علي : محمد توفيق : الأمثال العربية والعصر الجاهلي ـ دار النفائس ـ ص ١٠٣ .

الأمر الثاني : أنواعها من حيث دلالتها اللغوية :
قد تكون دالة على التضاد ، وهي في هذا المجال تنفرد بشيء جوهري مختلف عن المألوف الشائع ، ((فالمعروف ان مفهوم الأضداد محصور في الألفاظ المفردة ،التي يتضح معناها في تركيب الكلام ، بيد أن الأمثال تبرزلنا هذا المفهوم متجاوزا حدود اللفظ المفرد ليشمل التراكيب نفسها))[2]

مثال ذلك قوله في المثل ((هَوَتْ أمّـه)) [3] هذا المثل كله يعد جملة تقال في مقام التعجب و الاستحسان ، فظاهر المثل دعاء على الإنسان ، ولكن المراد به الدعاء له من خلال دلالة التعجب .

وقد تأتي الأمثال حاملة بذاتها دلالة متناقضة تفضي ((إلى التعبير عن شيئين متضادين متنافيين نعني بهما التحقير والتعظيم))[4] كما هي الحال في التصغير الذي يحمله المثل ((أنا جُذَيْلُها المُحكّكُ ،وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ))[5]

وقد تأتي الأمثال دالة على لغة قوم استأثروا بها دون غيرهم ، كما ورد في قولهم : ((أتَـى عليهم ذُوْ أتَـى)) [6] ، فإنه مثل جاء في لغة طيء ، لأن الطائيين يستعملون ـ ذو ـ بمعنى ـ الذي ـ[7]

وقد تكون الأمثال دالة على الوجوه البلاغية ، إذ قد يكون المثل تشبيهاً أو استعارة أو كناية ، فضلاً عما يحمله من محسنات بديعية ، ويمكن تلمس ذلك بتفصيل من خلال استشهاد البلاغيين في كتبهم بالأمثال .

---

[1]) السيوطي : عبد الرحمن ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد عبد الرحمن ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط١ ـ ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م ـ ص ٦٥ ـ ٣٦٨ .
[2]) أبو علي : محمد توفيق : الأمثال العربية ـ ص ١٠٥ .
[3]) العسكري : أبو هلال ـ جمهرة الأمثال ـ ٢ / ٢٧٩ .
[4]) أبو علي : محمد توفيق : الأمثال العربية ـ ص ١٠٥ .
[5]) المصدر نفسه .
[6]) الميداني : أحمد ـ مجمع الأمثال ١ / ٢٠٩ .
[7]) أبو علي : محمد توفيق : الأمثال العربية ـ ص١١٠ .

ويرى الدكتور عبد الكريم محمد حسين : أن حسن التشبيه والكناية في المثل سبب من أسباب سيرورته وتناقل الناس له ، لأن تلك السيرورة خصيصة من خصائص المثل أهلته لتبوّء هذه المنزلة عند العرب .[1]

والمعروف عنهم أنهم كانوا يتخيرون من الألفاظ والتراكيب ما يبرز قوة فصاحتهم وبلاغتهم ، والمثل في مقدمة ما يحقق لهم ما يريدون ، قال الدكتور محمد توفيق أبو علي:
((لعلّ النسق المثلي هو أقرب الأنساق الكلامية إلى العربي عموماً ، والجاهلي على وجه التخصيص ، ففيه من السمات ما يكاد يجسد مشتهى الجاهلي من القول ، من جمال ديباجة إلى كناية تصيب المعنى ، إلى ايجاز يختصر المسافة بين القول ومعناه ، والمثل بجمعه لهذه الخصال يكون قد استوفى حاجة الجاهلي إلى البيان))[2]

الأمر الثالث : أنواعها من حيث السماع والقياس :
وهي بهذا الاتجاه نوعان :
١. أمثال سماعية يوقف فيها عند حد السماع ، كقولهم : ((تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيْ خيرٌ مِنْ أنْ تَرَاه)) بنصب - تسمع - الذي - يستدل به على حذف - أن - الناصبة وبقاء عملها في الفعل المضارع ، فإن هذا الحكم مقتصر على السماع ولا يقاس عليه .

٢. أمثال قياسية : تستنبط منها قاعدة مطردة يقاس عليها ، كقولهم : ((شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ)) الذي استدل به على جواز الابتداء بالنكرة لأنها موصوفة بصفة مقدرة أي : شرٌّعظيم ، أو شرٌّ أيُّ شرٌّ[3] ، وقد جعل النحاة هذا الجواز في كل نكرة جاءت مشابهة للنكرة في هذا المثل .

---

[1]) حسين : عبد الكريم - الأمثال عند العرب - ص ٥٣ .
[2]) أبو علي : محمد توفيق - صورة العادات والتقاليد والقيم الجاهلية في كتب الأمثال العربية ، ص ٩ .
[3]) حسانين : عفاف - في أدلة النحو - المكتبة الأكاديمية - القاهرة - ط١ - ص ١٢٣ - ١٢٤ .

أ- مكانتها في الاستشهاد النحوي وموازنتها بالشعر.

أولاً : مكانتها في الاستشهاد النحوي :

القاعدة أو المسألة النحوية لا بد من أن ترتكز على نص عربي وصل إلى النحاة بطريق صحيح موثوق به عن العرب ، و ((تعد الأمثال من أصح ما وصل إلينا من النثر الجاهلي وأصدقه رواية ، وذلك لإيجازها ولقوالبها التي يسهل حفظها ، فاستمر تواترها وسيرها على الألسنة إلى أن وصلتنا نموذجاً صادقاً سليماً للغتنا الشريفة)) [١]

وكما جعلها النحاة شاهداً صحيحاً على سلامة المسألة النحوية ، أو دليلاً على آرائهم ، جعلها اللغويون من أصحاب المعاجم حجة على معاني مفردات لغوية حوتها معاجمهم ، إذ إنها تعد ((مصدراً من مصادر اللغة الغنية بغريبها ، ولذلك اتجهت أنظار اللغويين وأصحاب المعاجم إليها للاستشهاد بها على ألفاظ اللغة وغريبها)) [٢] ، لأن تلك الأمثال حملت من المفردات وغريب اللغة ما ألزم أصحاب تلك المعاجم ((ألا يغفلوها وهم يستشهدون على ألفاظ اللغة وغريبها)) [٣] ، ((وحسبك النظر إلى فهارس الأمثال في كتب المعاجم لتجد صدق القول وبرهانه)) [٤] .

---

[1]) باشا : خير الدين - معجم الأمثال العربية - ص ١٧ .

[2]) الحسين : قصي - مقدمة تحقيق ((الفاخر في الأمثال)) للمفضل بن سلمة الكوفي - مكتبة الهلال - بيروت - ط١ - ٢٠٠٣م - ص ١٩ .

[3]) قطامش : عبد المجيد - الأمثال العربية - دراسة تأريخية تحليلية - دار الفكر - دمشق - ط١ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م ، ص٢٢٧ .

[4]) حسين : عبد الكريم - الأمثال عند العرب - ص ٧٦ - ٧٧ .

إذن فالأمثال ((تقوم بوظيفة كبرى في تفسير مفردات اللغة ، ولاسيما الغريب والنادر منها ، كما تقوم بوظيفة أخرى في تحليل التراكيب وإعرابها)) [1]

أما في المجال النحوي فإنها اكتسبت أهمية كبرى في الاستشهاد والتدليل ، ويمكننا أن نتلمس تلك الأهمية في بعض الوجوه التي منها :

١. أن تعدد الوجوه النحوية في تركيبٍ مّا قد يكون مبنياً على اختلاف اللهجات العربية ، فتكون الأمثال شاهدة على ذلك الاختلاف اللهجي ، مثال ذلك :

ـ ذو ـ تستعملها سائر لغات العرب استعمال الأسماء الستة لأنها بمعنى ـ صاحب ـ . وقد جاء لها استعمال آخر وهو أن تكون موصولة بمعنى ـ الذي ـ ، يؤيد هذا أنها جاءت في لغة هذيل بهذا الاستعمال ، وقد ورد المثل في لغتهم فقالوا : ((أتَـى عليهم ذُوْ أتَـى)) [2]

وعلى هذا جاء قول شاعرهم :

فإن الماءَ ماءُ أبي وجدّي وبئري ذُوْ حفرْتُ وذُوْ طويْتُ

ومثال ذلك أيضاً : ((ليت)) تستعملها العرب عامة حرفاً ناسخاً مثل ـ إنّ ـ ، في حين أن لغة تميم تعملها إعمال ـ ظنّ ـ ، وجاء المثل على لغتهم : ((ليت القسيّ كلّها أرجلاً)) بالنصب . [3]

٢. إن ظاهرة الإعراب في اللغة أجلى الظواهر النحوية ، وذاك ما ذهب إليه جمهور علماء النحو واللغة القدامى ، وأكده جمع كبير من المحدثين . وقد كان للأمثال أثر قوي في إثبات هذه الظاهرة حتى غدت أمراً حتمياً عند العرب ، فالأمثال ((التي وصلتنا كلها دون تمييز تنبئ بها ، ومن غير المعقول أن تحرف جميعاً عند الرواة

---

[1]) قطامش : عبد المجيد ـ الأمثال العربية ـ ص ٢٢٨ .
[2]) الميداني : أحمد ـ مجمع الأمثال ـ ١ / ٢٠٩ .
[3]) أبو علي : محمد توفيق : الأمثال العربية والعصر الجاهلي ـ ص ١١٠ ـ ١١٣ .
وينظر : لسان العرب ـ ليت ـ ، ومريخ : عادل ـ العربية القديمة ولهجاتها ـ المجمع الثقافي ـ أبو ظبي ـ ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م ـ ص ١٢١ .

.... واعتماداً على تراكيب الأمثال نلحظ وجود ظاهرة مميزة تفسر حتمية الإعراب وتزيدها وضوحاً)) [1]

وقد أفاضت كتب شروح الأمثال بالإشارات إلى الاختلاف في إعمال بعض الأدوات ، وإلى بعض التقلبات الإعرابية لبعض التراكيب كما مرَّ بنا في الفقرة (١) من إعمال ـ ليت ـ إعمال ـ إنَّ و ظنَّ ـ ، وهذا يقطع بأن العرب ـ على اختلاف لهجاتهم ـ كانوا يعنون بالإعراب ويقيمون له وزناً كبيراً في كلامهم . [2]

وقد أكد هذا المفضل بن سلمة الكوفي حين ضمن كتابه ((الفاخر في الأمثال)) مسائل نحوية كثيرة اعتمد فيها على أبي عمرو بن العلاء ويونس والأصمعي والفراء والكسائي وغيرهم [3]
وكانت الأمثال خير مادة لتلك المسائل .

٣. من الظواهر التي اتسمت بها العربية الحذف ، وهي ظاهرة نحوية إلى جانب كونها بلاغية . وتعتبر الأمثال من أفصح الكلام الذي يستدل به على هذه الظاهرة ، وقد توصل الدكتور عبد الفتاح الحموز إلى أن ((موضوع الحذف في الأمثال تعد رائدة في دراسة هذه الظاهرة التي تعد من أهم الظواهر اللغوية لاشتباك النظام النحوي بالبلاغي)) [4]

فمما ورد من الأمثال فيه الحذف قولهم :

- ((إنْ كَذِبٌ نجَّى فصِدْقٌ أخْلَقُ)) وفيه حذف الفعل ، لأن التقدير : إن نجّى كذب ، فصدق أجدر وأولى بالنتيجة . [5]

---

[1]) أبو علي : محمد توفيق : الأمثال العربية ـ ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .
[2]) المصدر نفسه ـ ص ١٠٤ .
[3]) الحسين : قصي ـ مقدمة تحقيق الفاخر في الأمثال ـ ص ٢٠ .
[4]) حسين : عبد الكريم ـ الأمثال عند العرب ـ ص ٥٥ .
[5]) الميداني : أحمد ـ مجمع الأمثال ـ ١ / ٢١١ .

- ((أحَشَفا وسُوْءَ كَيْلَةٍ)) ، ((كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حُرٍّ)) ، ((الكلابَ على البَقَر)) وفيها حذف ناصب المفعول ، لأن التقدير : أتعطيني حشفاً وتسيء الكيل ، وائتِ كلّ شيء ولاترتكب شتيمة حر ، وأرسل الكلاب على البقر .[1]

- ((تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيْ خيرٌ مِنْ أنْ تَرَاه)) بنصب - تسمع - ، وفيه حذف - أن - الناصبة مع بقاء عملها[2] ، التقدير : أن تسمع .

- ((ضعيفٌ عَاذ بقرْمَلَةٍ)) وفيه حذف الموصوف وبقاء صفته ، والتقدير حيوان أو إنسان ضعيف .[3]

٤. استخدم النحاة الأمثال مسلكاً من مسالك التعليل النحوي في المحاجاة النحوية ، فقد يعمد بعض النحاة إلى تقوية القياس على السماع إذا جاء السماع بعلة قاصرة لا تحتمل الاطراد ، كما فعل ابن جني حين قال :

((ومما يقوى به القياس ويضعف في الاستعمال مفعول - عسى - اسماً صريحاً ، نحو قولك : عسى زيد قائماً ..... هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ها هنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، وعسى الله أن يأتي بالفتح - ، وقد جاء عنهم شيء من الأول ، أنشدنا أبو علي :

أكثرتَ في العذلِ مُلِّحاً دائِماً لا تَعْذُلاً إني عسَيْتُ صائِمَاً

منه المثل السائر : عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤسَاً))[4]

---

[1]) الميداني : أحمد - مجمع الأمثال - ١ / ٥١٢ ، ٣ / ٥٢٩ .
والسيوطي:عبد الرحمن - همع الهوامع ٣ تحقيق:عبد العال مكرم - عالم الكتب - القاهرة - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م - / ١٨ - ٢٠

[2]) الميداني : أحمد - مجمع الأمثال - ١ / ٣٤٢ - ٣ / ٦١٥ .
والسيوطي : عبد الرحمن - همع الهوامع - ١ /٩٠ .

[3]) السيوطي : عبد الرحمن - همع الهوامع - ٢ / ٢٩ .

[4]) ابن جني : عثمان - الخصائص - تحقيق : محمد علي النجار - الهيئة المصرية للكتاب - ط٤ ، ٨٨/١ - ٩٩ .

والتعليل بعلة قاصرة محط خلاف بين النحاة[1] ، ليس من مهمات بحثنا الخوض فيه .

٥. تأتي الأمثال ـ أحياناً ـ معززة الاستشهاد بدليل آخر ، إذ قد يستدل النحوي على رأيه بنص ثم يأتي بالمثل مقوياً الاستدلال بذلك النص ، كما فعل ابن خروف في استدلاله على جواز مجيء المبتدأ نكرة إذا أفادت بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : ((خمسُ صلواتٍ في اليومِ والليلةِ))[٢] وعزز استدلاله بهذا الحديث بالمثل : ((أمْتٌ في الحَجَر لا فيكَ))[٣] ومن قبل ابن خروف استدل سيبويه بهذا المثل أيضاً على جواز الابتداء بالنكرة .[٤] كما استدل سيبويه أيضاً بقوله تعالى : ((وإنْ كانَ ذو عُسْرةٍ فنظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ)) البقرة : ٢٨٠ ، على جواز مجيء ـ كان ـ تامة مكتفية بالمرفوع غير محتاجة إلى الخبر المنصوب ، وعزز هذا الاستدلال بقول العرب : ((إن لاحظيـةً فلا أليـةٍ)) ، والمعنى : إن كنت ممن لا يحظى عنده ، فإني غير أليةٍ .[٥]

ثانيا : موازنتها بالشعر في الاستشهاد :

اعتمد النحاة في استشهادهم النحوي على الأمثال باعتبارها جزءاً من أفصح النثر للعرب ، إلا أنهم قدموا الاستشهاد بالشعر على الاستشهاد بها .

---

[1]) الشاوي : يحيى ـ ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ـ تحقيق: عبد الرزاق السعدي ـ دار الأنبار ـ بغداد ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠ م ـ ص ٧٤ .

[2]) البخاري : محمد ـ صحيح البخاري ـ تحقيق : أحمد زهوة وأحمد عناية ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤ م ـ ص ٥٣٩ .

[3]) الاشبيلي : ابن خروف ـ علي بن محمد ـ شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : سلوى عرب ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ ط١ ـ ١٤١٩ هـ ـ ١ / ٣٨٨ .

[4]) سيبويه : عمرو ـ الكتاب ـ تحقيق : إميل يعقوب ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩ م . ١ / ٣٩٤ .

[5]) سيبويه : الكتاب ١ / ٣٩٤ .

فالنحاة الأوائل ((كعيسى بن عمر و الخليل و يونس كانوا يعيشون في محيط كانت الأمثال فيه شائعة متداولة ، إلا أنها - على كثرتها - لم تكن عند النحاة تعدل الشواهد الشعرية و القرآنية))[1]

وإذا وازنا بين أنواع النص العربي فإننا نستطيع عدّ الأمثال فناً أدبياً مستقلاً يوازي الشعر والخطابة والنثر[2] ، وقد تقابل في بنيتها بالشعر وحده ((لأن المثل فن قولي يقابل الشعر وهو جزء من النثر))[3]
فكما كان للشعر تلك الرتبة في الاستشهاد النحوي فقد احتلت الأمثال أهمية مشهودة لدى أولئك النحاة على الرغم من قلة الاستشهاد بها عندهم .[4]
وقد شاع بين دارسي النحو أن المادة التي قُعّد عليها هذا العلم إنما هي الشعر ، وأزاء هذا الأمر قال الدكتور حسام أحمد قاسم : ((والحق أن هذا يحتاج - على الأقل - إلى إعادة نظر ، إذ ليس لنا دليل سوى كثرة استشهاد النحاة بالشعر ، وليس في هذا دليل .... على أن القول بغلبة الشواهد الشعرية لا يعني عدم وجود غيرها))[5]
والحق فيما ذهب إليه الدكتور حسام ، فقد صنف جمع من فقهاء اللغة وآدابها النصوص العربية إلى ذات ((لغة أدبية تشمل الشعروالقرآن الكريم والأمثال ، ولغة عادية تشمل ما أثر منثوراً عن العرب في غير هذه الأنواع))[6]

وإذا كان النحاة الأقدمون قد قدموا الاستشهاد النحوي بالشعر على الاستشهاد بالأمثال فإنني أرى - كما رأى بعض الدارسين - أن الأمثال مقدمة على الشعر في هذا المجال لما يأتي :

---

[1]) الزبيدي : سعيد - القياس في النحو العربي - نشأته وتطوره - دار الشروق - عمان - الأردن - ط١ - ١٩٩٧ - ص ١٢٩ .
[2]) حسين - عبد الكريم - الأمثال عند العرب ص ٢ - ٣ .
[3]) المصدر نفسه ص ٤٨ .
[4]) الخليفي : عبد العزيز - مقدمة تعليقه على الحلة السندسية في الأمثال العربية - المطبعة الأهلية - الدوحة - قطر - ط١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . ص ٤ .
[5]) قاسم : حسام - الأسس المنهجية للنحو العربي - دار النصر - القاهرة - ٢٠٠٥ م . ص ١٣٥ - ١٣٦ .
[6]) المصدر نفسه ص ١٧٦ .

١. إنها تمثل خلاصة اللفظ العربي وحلاوة معناه ، ولذلك تخيرتها العرب حتى سارت بينهم أكثر مما سار غيرها ، ونص مثل هذا يكون أقوى ضبطاً ، وأكثر حبكة لغوية ، وأكثر تناقلاً ، قال ابن عبد ربه : ((ونحن قائلون بعون الله وتوفيقه في الأمثال التي هي وشي الكلام ، وجوهر اللفظ ، وحلي المعاني ، والتي تخيرتها العرب ، وقدمتها العجم ، ونطق بها في كل زمان ، وعلى لسان ، فهي أبقى من الشعر ، وأشرف من الخطابة ، لم يسر شيء مسيرها ، ولا عمّ عمومها ، حتى قيل : أسْيَرُ مِنْ مَثَلٍ))[1]

٢. إن احتمال الخطأ في رواية الشعر أكثر من احتماله في رواية المثل ، لأن لفظ المثل أوجز ، ورواته أكثر من رواة الشعر ، وهذان سببان كفيلان بقلة احتمال الخطأ في المثل ، فضلاً عن إمكانية الانتحال في الشعر دون المثل ، قال ابن سلام الجمحي : ((لما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها استقل بعض العشائر شعر شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم ، وكان قوم قلت وقائعهم وأشعارهم ، وأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسن شعرائهم ثم كانت الرواة بعد فزادوا في الأشعار))[2] .

٣. إن صورة معالجة الاستشهاد في النحو واللغة تحتاج إلى دراسة جديدة عميقة ، لأنها لا تعبر بدقة عما عليه اللغة العربية شعراً ونثراً ، ذلك أن من سيعيد النظر في دراسة الاستشهاد النحوي في كتب الأقدمين سيسلم ((إلى حد بعيد بما ذهب إليه ولفنسون من أن حالة اللغة العربية عند ظهور الإسلام يجب أن تبحث في القرآن أولاً ، ثم

---

[1]) ابن عبد ربه : أحمد ـ العقد الفريد ـ نشر : إبراهيم الأبياري ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ٦٦/٣ .

[2]) الجمحي : محمد بن سلام ـ طبقات الشعراء ـ تحقيق : محمد سويد ـ دار إحياء العلوم ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م . ص ٣٢ .

في الأحاديث ثانياً ، ثم في الأمثال ثالثاً ، ثم في الشعر الجاهلي على تحفظ))[1]

٤. إنّ الشعر ـ بحكم ارتباطه بالوزن والروي والقافية ـ قد تعرض فيه للشاعر عوارض تدفعه إلى ارتكاب ما هو مخالف لنطق العرب ، وذاك الذي سماه النحو((الضرورة)) وينتج عن هذا أن إنكار قاعدة نحوية استشهد عليها بمثل أصعب من إنكار قاعدة استشهد عليها ببيت من الشعر ، وعلى هذا جاء رأي الدكتور حسن الملخ الذي أيَّد به رأي الدكتور عبد الحميد السيد حين قال : ((يجب علينا ـ كما قال الدكتور عبد الحميد السيد طلب ـ أن نفرق بين الاستشهاد بالشعر والاستشهاد بالنثر ، فليس من العدل أن نسوي بينهما في استنباط الأصل ، أو الاستشهاد على القاعدة ، فإن طبيعة الشعر تخالف طبيعة النثر ، إذ الناثر يملك حرية أكبر في تأليف الكلام وتركيب الجمل ، أما الشاعر فكثيراً مّا تلجئه الضرورة أو طبيعة النظم من وزن وقافية إلى مخالفة القواعد المشهورة ، ولذا كان من السهل على من أراد إنكار قاعدة استشهد عليها بشاهد شعري دون مثال من النثر أن يقول : إن ذلك كان لضرورة الشعر ، كما فعل البصريون في الرد على الكوفيين في كثير من مسائل الخلاف التي استدل بها الكوفيون على رأيهم بالشعر))[2]

والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد قد قرر هذا قبل الملخ والسيد حين قال : ((قوانين العربية وقواعدها إنما تؤخذ من الكلام وهو النثر ، وذلك بسبب أن الشعر ـ لضيق العبارة فيه بسبب الوزن والروي والقافية ـ تعرض للشاعر فيه عوارض تدفعه إلى أن يرتكب ما لا يرتكبه لو أنه في فسحة من أن يقول ما يشاء))[3]

---

[1]) الأفغاني : سعيد ـ في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ـ بيروت / دمشق ـ ١٩٨٧ م ، ص ٧٦ .
[2]) الملخ : حسن ـ نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ـ دار الشروق ـ عمان ـ الأردن ـ ط١ ـ ٢٠٠١م ـ ص١٤٩ .
[3]) عبد الحميد : محمد ـ هـ (١) ص ٧٨ ج ٢ من تحقيق الانصاف للأنباري ـ دار الطلائع ـ القاهرة ـ ٢٠٠٥ م .

د. موقف النحاة من الاستشهاد بالأمثال :

سبق القول إن النحاة استشهدوا بالأمثال على قلة ذلك الاستشهاد ، وقد تفاوتوا في الكمية التي استشهدوا بها من الأمثال :

فسيبويه استشهد بالأمثال ضمن استشهاده بالأقوال العامة الواردة نثرا عن العرب ، وقد تعددت طرائق اعتماده على ذلك المنثور ، فمنه ما اعتمد به على شيوخه وفي مقدمتهم أبو الخطاب الأخفش ، والخليل ، ويونس ، ومنه ما سمعه بنفسه عن العرب ، ومنه ما اعتمد به على السماع من غير أن ينسبه إلى ناقل[1] ، وكان مقلاً من الأمثال ضمن الإطار العام في إقلاله من الاستشهاد بالنثر بالقياس إلى استشهاده بالشعر .

والمبرد حذا حذو سيبويه في قلة استشهاده بالأمثال وكثرته بالشعر ، قال الدكتور سعيد الزبيدي : ((أما المبرد فنجده يحذو كسيبويه في استدلاله بالأمثال ، وليس في استدلاله مايميزه عنه))[2]

والفراء كان يستشهد بالأمثال ويقيس عليها ظواهر نحوية ولغوية ، إلا أنه كان قليل الاستشهاد بها أيضاً .[3]

وكذلك فعل الزمخشري وابن مالك وابن هشام ، واستمرت ظاهرة الإقلال من الاستشهاد بالأمثال أزاء الاستشهاد بالشعر إلى أن جاء بعض المتأخرين من النحاة فاكثروا من الاستشهاد كما فعل السيوطي في همع الهوامع والمزهر ، ومع تلك الكثرة تبقى نسبة الاستشهاد بها أقل من نسبة الاستشهاد بالشعر .

---

[1]) الحربي : رشيد ـ المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه ـ دار المجمع ـ جدة ـ السعودية ـ ١٤٢٤ هـ ـ ص ٣٥ ـ ٣٨ .

[2]) الزبيدي ـ سعيد ـ القياس في النحو العربي ـ ص ١٣١ .

[3]) المصدر نفسه ص ١٣٢ .

الفصل الثاني

مسائل نحوية استشهد لها بالأمثال

يجدر بي - وأنا أتحدث عن الاستشهاد بالأمثال - أن أسوق بعض المسائل النحوية التي استدل لها النحاة بالأمثال ، ولا أروم ذكر جميع المسائل التي قامت على أساس المثل ، ولكني سأقتصر على نماذج منها استكمالاً للبحث فيها ، وإعطاء لفكرة عامة عن طبيعة استشهاد النحويين بها . وسأرتبها على وفق الحروف :

المسألة الأولى :

((تنزيل الفعل منزلة المصدر))

استشهد بعض النحاة بالمثل : ((تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيْ خيرٌ مِنْ أنْ تَرَاه)) [1] على أن الفعل قد يُنَزَّل منزلة المصدر المؤول في الإسناد إليه ، فقوله - تسمع - منزل منزلة - سماعك - ليكون - خير - خبراً عنه ، وعللوا هذا التنزيل بأن المصدر أحد جزأي الفعل ، لأن الفعل يدل على الزمن والحدث الذي هو المصدر ، فإذا نزل منزلة المصدر يكون قد خص بأحد مدلوليه وهو الحدث . قال أبو علي الفارسي : ((وأبْيَنُ من ذلك أن الفعل قد وقع موقع الاسم وسد مسده في مواضع ، ألا ترى أنهم قالوا : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، و تسمع بالمعيدي لا أن تراه)) [2] وقال ابن يعيش : ((وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، وكقوله تعالى : - سواءٌ عليهم

---

[1]) الميداني : أحمد - مجمع الأمثال ١ / ٣٤٢ - ٣ / ٦١٥ .

[2]) الفارسي : أبو علي - المسائل الشيرازيات - تحقيق : حسن هنداوي - كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط١ - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م - ٥٦٣/٢ .

أأنذرتهم أم لم تُنذرهم ـ البقرة : ٦ ، والمراد : الانذار وعدم الانذار سواء))[1]

وقد قوى هذا الفريق استشهاده بهذا المثل على وقوع الفعل موقع المصدر بشواهد أخرى :
منها : قول الشاعر :

فقالوا ما تشاءُ ؟ فقلتُ : ألْـهَوْ   إلى الإصباح آثرَ ذي أثير

فقوله : ـ ألهو ـ فعل منزل منزلة المصدر ـ اللّهْو ـ ، ولابد من هذا التنزيل في مثل هذا البيت ((ليكون مفرداً مطابقاً للمسؤول عنه المفرد وهو ـ ما ـ في ـ ما تشاء ـ ، ولم يحمل على حذف ـ أن ـ .... لأن قوله : ـ ما تشاء ـ سؤال عما يشاء في الحال لا الاستقبال ، ولو حمل على حذفها لكان مستقبلاً فلا يطابق السؤال))[2]

المسألة الثانية :

((جواز تثنية المفرد مع اتفاق لفظه واختلاف معناه))

اشترط النحاة ـ بالإجماع ـ لتثنية المفرد اتفاق لفظ المفردين ، لكنهم اختلفوا في اشتراط اتفاق المفردين في المعنى على النحو الآتي :

١. يرى أكثر متأخري النحاة اشتراط اتفاق دلالة المفردين اللذين يراد تثنيتهما ، فمنعوا تثنية ما كانا مختلفي المعنى مثل لفظ ـ عين ـ في دلالتها على الباصرة والنابعة .[3]

---

[1]) ابن يعيش : يعيش ـ شرح المفصل ـ تحقيق : إميل يعقوب ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، ٢/ ١٨٠ .

[2]) الفارسي : أبو علي ـ السائل الشيرازيات ٢ / ٥٦٣ . والسيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع ١ / ١٣ .

[3]) السيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع.١/١٤٣ .

٢. أجاز آخرون ومعظمهم من متقدمي النحاة تثنية المختلفين في المعنى والدلالة ، منهم الحيدرة اليمني[١] ، وابن مالك الذي قال : ((والأصح الجواز لأن أصل التثنية والجمع العطف ، وهو في القبيلين جائز بالاتفاق ، والعدول عنه اختصار ، وقد أوثر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياساً)) [٢] ، والبعلي ونقله عن ابن الأنباري[٣] ، ونقله الرضي عن الجزولي والأندلسي[٤] ، واحتجوا لذلك بأدلة كان في مقدمتها قول العرب : ((القلم أحد اللسانَيْن)) [٥] و ((خِفّةُ الظهْر أحدُ اليَسارَيْن)) [٦] ونحوذلك .

فقد جمع هذان المثلان بين الحقيقة والمجاز ، لأن اللسان يطلق على الجارحة حقيقة وعلى القلم مجازاً ، واليسار يطلق على الغنى حقيقة وعلى قلة العيال مجازاً . ومع اختلاف دلالتهما فقد ثناهما المثلان .
قال البعلي: ((ومما يؤيد ذلك قولهم : القلم أحد اللسانين ، والخال أحد الأبوين ، و قلة العيال أحد اليسارين ، أنشدني شيخنا ـ رحمه الله ـ :

عينانِ إحداهُما عارَتْ وثانيةٌ غارَتْ فدَمعي على العينَيْنِ مَسكوبُ

عارَتْ العين : لغة في عَورَتْ ، أخبر أن العين الناظرة عارت ، والنابعة غار ماؤها ، فهذا من الألفاظ المشتركة ، والمشترك هو المقول حقيقة على شيئين مختلفين بالحقائق)) [7]

---

[1]) اليمني : علي ـ كشف المشكل في النحو ـ تحقيق : هادي الهلالي ـ دار عمار ـ عمان ـ الأردن ـ ط١ ـ ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م ـ ص ١٨٣ .
[2]) ابن مالك : محمد ـ شرح التسهيل ـ تحقيق : محمد عطا و طارق السيد ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، ١ / ٦٢ .
[3]) البعلي : محمد ـ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ـ تحقيق : ممدوح خسارة ـ ط١ ـ السلسلة التراثية ٢٤ ـ الكويت ـ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢ م ـ ١/ ٧٥ .
[4]) الاسترابادي : رضي الدين ـ شرح الكافية ـ تحقيق : عبد العال سالم مكرم ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م ـ ٤/ ٣٠٩ .
[5]) جاء هذا المثل في مجمع الأمثال بلفظ ((القلم أحد الكاتبين)) ٦٢٤/٢ .
[6]) جاء هذا المثل في مجمع الأمثال بلفظ ((قلة العيال أحد اليسارين)) ٢/ ٦٢٤ .
[7]) البعلي : محمد ـ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ـ ١ / ٧٦ .

وقد اشترط بعض المجيزين أن ((يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شخص واحد في شيء كتماثل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فقالوا : العمران ، وكذا القمران ، والحسنان ، وينبغي أن يغلب الأخف لفظاً)) [1]
وممن اشترط ذلك الحيدرة اليمني ونقله السيوطي عن ابن عصفور . [2]

المسألة الثالثة :
((جواز حذف المفعولين))

يجوز حذف المفعولين ، وقد قسم النحاة هذا الحذف إلى قسمين :

١. ما يحذف مع وجود دليل ، وسماه بعضهم الحذف الاختصاري ، وهو جائز بالاتفاق ، كقول الشاعر :

بـأيِّ كِتـاب أم بأيَّـةِ سُنَّة   تَرَى حُبَّهم عاراً عليَّ وتحسَبُ

٢. ما يحذف من غير دليل ، وسموه الحذف الاقتصاري ، لاقتصاره على بعض الأمثال ، ولهم في هذا الحذف مذاهب :

الأول : عدم الجواز مطلقاً .
الثاني : الجواز مطلقاً .
الثالث : الجواز في ـ ظنَّ ـ وما في معناها .

وقد استدل أصحاب الرأي الثاني الذين هم أكثر النحويين بأدلة كان من بينها قول العرب : ((مَنْ يَسْمَع يَخَلْ)) [3] وتقديره : من يسمع يخل مسموعه صادقاً [4] .

---

[1]) الاسترابادي : رضي الدين ـ شرح الكافية ٤ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ .
[2]) اليمني : علي ـ كشف المشكل ص ١٨٣ . و السيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع ١ / ١٤٤ .
[3]) جمهرة الأمثال ٢/١٢٠ ، ومجمع الأمثال ٣/٣٦٣ .
[4]) السيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع ٢/٢٢٥ مع هامش (٩) .

قال الزمخشري : ((فأما المفعولان معاً فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين ، قال الله تعالى - وظننتُمْ ظنَّ السَّوْءِ - الفتح : ١٢ ، وفي أمثالهم : مَنْ يَسْمَع يَخَلْ))[1]

المسألة الرابعة :
((الحال المركبة))

تجيء الحال مركبة ، وقد شبه النحاة الحال المركبة بالظروف ، لأن هناك توافقاً بينها في المعنى من حيث تقدير - في - لكل منهما ، ولما وردت بعض الظروف مركبة مثل : أتيته صباحَ مساءَ ويومَ يومَ ، جاءت بعض الأحوال مركبة أيضاً .

وهذه الأحوال المركبة بعضها يكون متعاطفاً في أصل تركيبه ، واستشهد لهذا النوع بقول العرب : ((تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ)) وقولهم : ((تَفَرَّقُوا شَذَرَ مَذَرَ))[2] وأصل هذين المثلين : شَغَرٌ وبَغَرٌ ، وشَذَرٌ وَمَذَرٌ ، فحذف حرف العطف وبني الجزءان كبناء خمسة عشر ونحوه .

ولا تستعمل مثل هذه الألفاظ إلا مركبة[3] ، وهي ملازمة للحالية[4] .

وتأتي بعض هذه الأحوال المركبة مضافة في أصلها مثل قول العرب : ((تَفَرَّقُوا أيادِيَ سَبَأ))[5] فـ - أيادي سبأ - منصوب على الحالية لكن على

---

[1]) الزمخشري : جار الله - المفصل في علم العربية - تحقيق : فخر قدارة - دار عمار - عمان - الأردن - ط١ - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م - ص ٢٦٢ .

[2]) معنى شغر : خلا ، يقال : شغر البلد إذا خلا من الناس ، وبغر : سقط ، أي : فارقوا أماكنهم وخلت منهم إلى جهات شتى وتفرقوا إلى نواح سقطوا فيها .

ومعنى شذر : من الشذر وهو اللؤلؤ ، ومذر : فسد ، أي أصبحوا في تفرقهم كالشذر المتناثر ففسدت أحوالهم .

ابن يعيش : يعيش - شرح المفصل ١٥٢/٣ - ١٥٣ .

والأندلسي : أبو حيان - ارتشاف الضرب من لسان العرب - تحقيق رجب محمد - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط١ - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م - ١٦١٠/٣ .

[3]) الأندلسي : أبو حيان - ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٥ .

[4]) الاسترابادي : رضي الدين - شرح الكافية - ٧٩/٤ .

[5]) الميداني : أحمد - مجمع الأمثال ٢ / ٦ :

حذف مضاف إذ أصله : تفرقوا مثل أيادي سبأ ، [1] ويقتصر في هذه الحال على السماع . [2]

المسألة الخامسة :
((حذف ـ أن ـ الناصبة وبقاء عملها))

أجاز النحاة [3] حذف ـ أن ـ الناصبة وإبقاء المضارع منصوباً ، واستشهدوا لذلك بالمثل :

((تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيْ خيرٌ مِنْ أنْ تَرَاه)) [4] ، والأصل : أن تسمع .

وقد روي ـ تسمعُ ـ بالنصب والرفع ، أما نصبه فعلى تقدير ـ أن ـ مضمرة ، والمضمر محذوف في قوة المذكور ، قال السيوطي : ((وذهب أبو العباس إلى أنه إذا حذفت ـ أن ـ بقي عملها ، قال : لأن الإضمار لا يزيل المذكور العمل كما في ـ ربَّ ـ وأكثر العوامل .... وحكى من كلامهم : خُذْ اللصَّ قبلَ يأخذَك)) ٩٨ ، وحينئذ يتحصل من ـ أن ـ المضمرة والفعل مصدر ـ سماعك ـ يكون مبتدأ مخبراً عنه بـ ـ خير ـ كما مرَّ . وقد جعل الرضي هذا الإضمار غير مقيس ، وعدّ إبقاء علمها وهي مضمرة ضعيفاً ، لأن هذا المثل ليس من المواضع التي يطرد فيها إضمار ـ أن ـ [5] . لكن رأيه مردود بما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين من صحة القياس عليه . [6]

وأما رفعه فعلى حذف ـ أن ـ من غير تقدير لها ، لكنها ـ مع حذفها ـ تعامل معاملة المقدرة ، ليبقى الفعل في تأويل المصدر ، ورفع الفعل بعد حذفها

---

[1]) السيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع ٤/ ٥٨ .
[2]) الأندلسي : أبو حيان ـ ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٦٥
[3]) الفارسي : أبو علي ـ السائل الشيرازيات ـ ١/ ٣٨١ ـ ٢ / ٤٧٨ . وجامع العلوم النحوي : علي ـ شرح اللمع ـ تحقيق: محمد خليل الحربي ـ رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة مجازة من جامعة بغداد ـ سنة ١٩٩٨ م ـ ص ٦٢ . والاسترابادي : رضي الدين ـ شرح الكافية ٣/ ١٩٢ ـ ٥/ ٨٣ـ ٢٣٧ . و السيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع ١٢/١ .
[4]) السيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع ٤/ ١٤٢ .
[5]) الاسترابادي : رضي الدين ـ شرح الكافية ٥/ ٨٣ .
[6]) السيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع ٤/ ١٤٣ .

لأنه عاد في اللفظ إلى ما كان عليه في الأصل قبل دخولها ، وحذف ـ أن ـ ورفع الفعل بعدها وارد في كلام العرب في أكثر من موطن ، وقد جاء أيضاً في القرآن الكريم كما في قوله تعالى : ((قُلْ أفغيرَ اللهِ تأمرونّي أعبُدُ أيُّها الجاهِلونَ)) الزمر : ٦٤ ، والأصل : أن أعبد . وكما في قول الشاعر :

ألا أيُّها الزاجريُّ أحضُرُ الوَغَى   وأنْ أشهدَ اللذاتِ هَلْ أنتَ مُخلِدِيْ

قال ابن يعيش : ((وقولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، رفع الفعل لما حذفت ـ أن ـ ومثل ذلك في أكثر الإنشاد : ألا أيها الزاجري أحضر الوغى ....))[1]

المسألة السادسة :

((حذف ناصب المفعول به وجوباً))

قسم النحاة حذف عامل المفعول به إلى جائز وواجب ، وجعلوا الحذف الواجب في مواطن منها الحذف في الأمثال التي وردت عن العرب محذوفة العامل ، على اعتبار أن الأمثال لا تغير عن حال موردها .

مثال ذلك : ((أَحَشَفاً وسُوءَ كَيْلَةٍ))[2]

((كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ))[3]

((كِلاهُما وتَمْراً))[4]

((هَذا ولا زَعَمَاتِكَ))[5]

((الكلابَ عَلَى البَقرِ))[6]

---

[1]) الفارسي : أبو علي ـ المسائل الشيرازيات ١ / ٣٨١ .

[2]) العسكري : أبو هلال ـ جمهرة الأمثال ١ / ٨٥ .

[3]) السيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع ٣ / ١٩ .

[4]) وروي : كليهما وتمراً ، سيبويه ـ الكتاب ـ ١ / ٣٣٨ وينظر هـ (٢) ، والميداني : أحمد ـ مجمع الأمثال ٣ / ٤٧ .

[5]) ابن يعيش : يعيش ـ شرح المفصل ١ / ٣٩٤ .

[6]) السيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع ٣ / ٢٠ ، وينظر هـ (٢) .

والتقدير : ـ أتعطيني حشفاً
ـ ائتِ كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حر .
ـ وكلاهما لك وأزيدك تمراً أو وكلاهما ثابتان لي وزدني تمراً على تقدير سيبويه .
ـ هذا ولا أتوَّهَمُ زعماتك .[1]
ـ أرسل الكلاب على البقر .[2]

وقد علل سيبويه حذف الناصب في هذه الأمثال بكثرتها في كلام العرب[3] ، وكثرة استعمال الشيء تدعو إلى تخفيفه ، ويرى ابن يعيش أن علة حذف الفعل فيها هي أن ظهور عامل النصب يعد تغييراً لها والأمثال لا تغير فلذلك وجب حذف العامل[4] .

المسألة السابعة :
((القصر في بعض الأسماء الستة))

ذكر النحاة في لفظ ـ أبو و أخو ـ لغات ثلاثاً منها :
ما سموه بالقصر وهو : استعمالها بالألف كالاسم المقصور في مختلف المواقع الإعرابية ، ومن بين ما استشهدوا به على ذلك قول العرب : ((مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ))[5]
وعززوا ذلك بقول الشاعر :

إنّ أباهَـــــا وأبَـــــا أباهَـــا قَدْ بلغَا في المَجدِ غايتَاهَـــا .[1]

---

[1]) سيبويه : الكتاب ١ / ٣٣٧ .
[2]) السيوطي : عبد الرحمن ـ همع الهوامع ٣ / ٢٠ .
[3]) سيبويه : الكتاب ١ / ٣٣٧ .
[4]) ابن يعيش : يعيش ـ شرح المفصل ١ / ٣٩٤ .
[5]) جاءت رواية هذا المثل في جمهرة الأمثال ومجمع الأمثال بلفظ (أخوك) وعلى هذه الرواية لا شاهد به على هذه المسألة ، لكن محقق مجمع الأمثال قال في ـ هـ ـ (١) ٣/ ٤٠١ :(في ـ ج ـ أخاك) وفي جمهرة الأمثال تحقيق أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، والأمثال لأبي عبيد تحقيق : قطامش أيضاً ((مكره أخاك لا بطل)) ينظر هـ (٢) من مغني اللبيب ٣/ ١٨٩ ولذلك روى جميع النحاة هذا المثل بلفظ (أخاك) .

المسألة الثامنة :

((وجوب تقديم الخبر على المبتدأ))

لوجوب تقديم المبتدأ على الخبر أسباب ، وقد جعل النحاة [٢] من تلك الأسباب وروده في المثل : ((فِيْ كلِّ وادٍ بَنُوْ سَعْدٍ)) [٣] ، معللين ذلك بأن الأمثال لا تغير في حال مضربها عن حال موردها .

المسألة التاسعة :

((وجوب حذف عامل الحال))

استشهد لهذه المسألة بالمثل : ((حَظِيّيَن بناتٍ صَلِفين كَنّاتٍ)) [٤]
إذا انتصب قوله - حَظِيّيَن و صَلِفين - على أنهما حالان لعامل محذوف وجوباً تقديره : وجدوا أو أصبحوا [٥] أو على تقدير : عرفتهم . [6]

المسألة العاشرة :

((وقوع - ما - صفة))

تأتي - ما - دالة على الوصفية ، قال بذلك جمع من النحاة منهم ابن السيد البطليوسي ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والمرادي . [٧]

والوصف بها يكون على ثلاثة أنواع :

---

[1]) الأنصاري : ابن هشام - مغني البيب عن كتب الأعاريب - تحقيق : عبد اللطيف الخطيب - السلسلة التراثية ٢١ ، الكويت - ط١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م - ٣ / ١٨٩ . و السيوطي : عبد الرحمن - همع الهوامع ١/ ١٢٩ .

[2]) السيوطي: عبد الرحمن - همع الهوامع ٢ / ٣٥.

[3]) العسكري : أبو هلال - جمهرة الأمثال ١ / ٥٤ ، و الميداني : أحمد - مجمع الأمثال ١/ ١٧٤ و ٢/ ٥٣٠ .

[4]) الميداني : أحمد - مجمع الأمثال ١ / ٥١٧ .

[5]) المصدر نفسه .

[6]) الأندلسي : أبوحيان - ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٩٨ .

[7]) المرادي : الحسن - الجنى الداني في حروف المعاني - تحقيق : فخر الدين قباوة - ومحمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م - ص٣٣٥ .

١) للتعظيم والتهويل ، واستشهدوا لذلك بقول العرب : ((لأمرٍ مَّا جَدَعَ قَصَيْرٌ أنفَهُ)) [1]
لأن معناه : لأمرعظيم . وقد جعلوا من ذلك أيضاً قول الشاعر :

عَزمتُ على إقامةِ ذي صَبَاح لأمرِمَّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ

٢) التحقير : مثل أن يقال لمن يفاخر في عطائه : هل أعطيتَ إلا عطية مّا .
أي : عطية قليلة لا تذكر .

٣) قد يكون الوصف بها لا لتعظيم ولا لتحقير ، إنما لبيان نوع شيء ، مثل ضربته ضرباً
مّا ، أي : نوعاً من الضرب . [2]

المسألة الحادية عشرة :
((وقوع المبتدأ نكرة))

أجاز النحاة وقوع المبتدأ نكرة في مواضع ، وجعلوا من تلك المواضع :

١. إذا وقعت النكرة وصفاً لموصوف محذوف ، واستشهدوا لذلك بالمثل: ((ضعيفٌ عَاذَ بقرْمَلَةٍ)) [3] على تقدير : إنسان ضعيف . أو رجل ضعيف أو حيوان ضعيف . [4]

وابن هشام يرى أن المبتدأ في الحقيقة هو المحذوف ، فيكون عنده الصواب أن الموصوف هو المبتدأ وليست الصفة النائبة . إذ قال :

---

[1]) الميداني : أحمد ـ مجمع الأمثال ٣ / ١٤٣ .
[2]) المرادي : الحسن ـ الجنى الداني ـ ص ٣٣٤ . و السيوطي: عبد الرحمن ـ همع الهوامع ١ / ٣٨ .
[3]) العسكري : أبو هلال ـ جمهرة الأمثال ١ / ٣٧٩ ، و الميداني : أحمد ـ مجمع الأمثال ٢ / ١٣ ـ ٢٧ .
[4]) الأندلسي : أبوحيان ـ ارتشاف الضرب ٣ / ١١٠٠ ، و الأنصاري : ابن هشام ـ مغني البيب ٥/ ٤٤٠ . وابن عقيل : بهاء الدين ـ المساعد على تسهيل الفوائد تحقيق : محمد كامل بركات ـ نشر جامعة أم القرى ـ ط٢ ـ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م ـ ٢١٧/١ .

((والمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف وهو الموصوف ، والنحويون يقولون : يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوف ، والصواب ما بنيتُ)) [1]

وقد علل رأيه بأنه ليست كل صفة تحصل بها الفائدة ، إذ لو قيل : رجل من الناس جاءني لم يجز الابتداء به مع أنه وصف ، إذ هذه الصفة غير مفيدة ، لأن كل رجل من الناس .

٢. إذا كانت النكرة مثلاً كقول العرب :

((ليس عَبدٌ بأخ لكَ)) [٢]

ويبدو أن الاستشهاد بهذا المثل على جواز الابتداء بالنكرة لكونه مثلاً ضعيف ، إذ بالإمكان أن يكون السبب تقدم النفي بـ ـ ليس ـ على النكرة ، ولذلك قال السيوطي ، بعد أن نقله عن ابن الطراوة : ((وهذه زيادة غريبة)) [٣]

٣. إذا وقعت النكرة بعد فاء الجزاء ، واستشهدوا لذلك بقول العرب : ((إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فعَيْرٌ في الرِّبَاطِ)) [٤]

[1]) الأنصاري : ابن هشام ـ مغني البيب ٥/ ٤٤٠ .

[2]) العسكري : أبو هلال ـ جمهرة الأمثال ١ / ٢١٨ .

[3]) السيوطي: عبد الرحمن ـ الأشباه والنظائر في النحو ـ تحقيق : عبد العال مكرم ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ ط٣ ـ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣ م ـ ٣ / ١١٣ .

[4]) الميداني : أحمد ـ مجمع الأمثال ١ / ١١١ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١١٠١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٩/١ .

الخاتمة

تلخيص أهم نتائج البحث :

١ . نظر العرب إلى الأمثال نظرة النص المقدس من حيث وجوب تصديقها ، والحفاظ على لفظها كما سمعت من غير تغيير لها أو تبديل .

٢ . اعتبر العرب الأمثال رافداً ثراً من روافد الوجوه المشرقة للغتهم فصاحة وبلاغة ، فحفظوها في الصدور ووعوها في القلوب - ووشح الخطباء بها خطبهم ، والشعراء شعرهم - وتداولها الناس في محاوراتهم وأقاصيصهم .

٣ . للأمثال فوائد لغوية كثيرة منها : أنها تزيد المنطق تفخيماً ، وتكسبه قبولاً وتجعل له قدراً في النفوس وحلاوة في الأذهان ، ومنها أنها تمنح حافظها ملكة كلامية أدبية ، ومنها أنها تمثل مبدأ الايجاز والإطناب في آن واحد ، ومنها أنها تربط بين القول والفعل في حياة الناس لأنِ دقتها تدعو إلى التأثير في نفوس الناس .

٤ . الأمثال من أقدم ما وصلنا من النثر الجاهلي وأصدقه في الرواية ، وبدأت حركة التأليف بها منذ العصر الأموي ، لكن استقامة عود المؤلفات فيها إنما كانت في أوائل أيام الدولة العباسية .

٥ . تأتي الأمثال لتدل على لهجات قبائل ، أو للدلالة على نواحٍ بلاغية كالاستعارة والتشبيه والكناية .

٦ . عني النحاة واللغويون بالأمثال لأنها حملت تراكيب ومفردات لغوية جعلتهم يولون لها اهتماماً مشهوداً فجعلوها من الأدلة التي يستدل بها على تقعيد القاعدة النحوية أو التفسير اللغوي للمفردة .

٧ . للنحاة مواقف من حيث كمية الأمثال التي استشهدوا بها ولكنهم يجتمعون على أمر واحد هو قلة استشهادهم بها في مقابل استشهادهم بالشعر .

٨ . توصل الباحث إلى أن الأمثال ينبغي تقديمها على الشعر في الاستشهاد النحوي لأسباب : منها لأنها أقوى ضبطاً وأكثر حبكة وأكثر تناقلاً ، ومنها أن احتمال الخطأ في روايتها أقل من احتماله في الشعر ، ومنها أن الشاعر قد تلزمه الضرورة إلى مخالفة كلام العرب ولا يجوز ذلك مع الأمثال .

المصادر والمراجع :

١ . ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ أبو حيان الأندلسي ـ تحقيق : رجب عثمان محمد ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ .

٢ . ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ـ يحيى الشاوي ـ تحقيق : عبد الرزاق السعدي ـ دار الأنبار ـ بغداد ـ ط١ ـ ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م .

٣ . الأسس المنهجية للنحو العربي ـ حسام قاسم ـ دار النصر ـ القاهرة ـ ٢٠٠٥ م .

٤ . الأشباه والنظائر في النحو ـ عبد الرحمن السيوطي ـ تحقيق : عبد العال مكرم ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ ط ٣ ـ ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م .

٥ . الأمثال عند العرب ـ عبد الكريم محمد حسين ـ نشر : مركز المخطوطات والتراث والوثائق ـ الكويت ـ ط١ ـ ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .

٦ . الأمثال العربية في خدمة الحياة الاجتماعية ، عبد الرزاق الكيلاني ـ مكتبة الرسالة الحديثة ـ عمان ـ الأردن ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٧ . الأمثال العربية والعصر الجاهلي ـ محمد توفيق أبو علي ـ دار النفائس .

٨ . الأمثال والمثل والتمثل والمثلات في القرآن الكريم ـ سميح عاطف الزين ـ دار الكتاب المصري ـ القاهرة ـ دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م .

٩ . الأمثال العربية ومصادرها في التراث ـ محمد أبو صوفة ـ مكتبة الأقصى ـ عمان ـ الأردن ـ ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

١٠ . تحقيق الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري - محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الطلائع - القاهرة - ٢٠٠٥ م .

١١ . جمهرة الأمثال - أبو هلال العسكري - تحقيق : أحمد عبد السلام - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٢ . الجنى الداني في حروف المعاني - الحسن المرادي - تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٣ . الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق : محمد علي النجار - الهيئة المصرية للكتاب - ط٤ .

١٤ . شرح التسهيل - محمد بن مالك - تحقيق : محمد عطا وطارق السيد - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

١٥ . شرح جمل الزجاجي - علي بن محمد بن خروف - تحقيق : سلوى عرب - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ط١ ، ١٤١٩ هـ .

١٦ . شرح الكافية - رضي الدين الاسترابادي - تحقيق : عبد العال مكرم - عالم الكتب - القاهرة - ط١ - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٧ . شرح اللمع - جامع العلوم النحوي - تحقيق : محمد خليل الحربي - رسالة دكتوراه مجازة من جامعة بغداد - سنة ١٩٩٨ م .

١٨ . شرح المفصل - يعيش بن يعيش - تحقيق : إميل يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

١٩ . صحيح البخاري ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق : أحمد زهوة وأحمد عناية ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٢ م .

٢٠ . صور العادات والتقاليد والقيم الجاهلية في كتب الأمثال العربية ـ شركة المطبوعات .

٢١ . طبقات الشعراء ـ محمد بن سلام الجمحي ـ تحقيق : محمد سويد ـ دار إحياء العلوم ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .

٢٢ . العربية القديمة وهجاتها ـ عادل مريخ ـ المجمع الثقافي ـ أبو ظبي ـ ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م

٢٣ . العقد الفريد ـ أحمد بن عبد ربه ـ نشر : إبراهيم الأبياري ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت .

٢٤ . الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ـ محمد البعلي ـ تحقيق : ممدوح خسارة ـ السلسلة التراثية ٢٤ ـ الكويت ـ ط١ ـ ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م .

٢٥ . في أدلة النحو ـ عفاف حسانين ـ المكتبة الأكاديمية ـ القاهرة ـ ط١ .

٢٦ . في أصول النحو ـ سعيد الأفغاني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ دمشق ـ ١٩٨٧م .

٢٧ . القاموس المحيط ـ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ـ تحقيق : مؤسسة الرسالة ـ ط٧ ـ ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م .

٢٨ . القياس في النحو العربي ـ نشأته وتطوره ـ سعيد الزبيدي ـ دار الشروق ـ عمان ـ الأردن ـ ط١ ـ ١٩٩٧ م .

٢٩ . الكتاب : سيبويه عمرو بن عثمان - تحقيق : إميل يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .

٣٠ . كشاف اصطلاحات الفنون - محمد علي التهانوي - تحقيق : علي دحروج - مكتبة لبنان - بيروت - ط١ - ١٩٩٦ م .

٣١ . كشف المشكل في النحو - علي الحيدرة اليمني - تحقيق : هادي الهلالي - دار عمار - عمان - الأردن - ط١ - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٣٢ . لسان العرب - محمد بن مكرم بن منظور - تحقيق : أمين عبد الوهاب ومحمد العبيدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ٣ - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

٣٣ . مجمع الأمثال - أحمد الميداني - تحقيق : جان عبد الله توما - دار صادر - بيروت - ط١ - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

٣٤ . المزهر في علوم اللغة وأنواعها - عبد الرحمن السيوطي - تحقيق : محمد عبد الرحمن - دار الفكر - دمشق - ط١ - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م .

٣٥ . المسائل الشيرازيات - أبو علي الفارسي - تحقيق : حسن هنداوي - كنوز إشبيليا - الرياض - السعودية - ط١ - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .

٣٦ . المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين في كتاب سيبويه - رشيد الحربي - دار المجمع - جدة - السعودية - ١٤٢٤ هـ .

٣٧ . المساعد على تسهيل الفوائد - بهاء الدين بن عقيل - تحقيق : محمد كامل بركات - نشر : جامعة أم القرى - ط٢ - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٣٨ . معجم الأمثال العربية - خير الدين باشا - نشر : مركز الملك فيصل - الرياض - السعودية - ط١ - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٣٩ . المعجم الوسيط - إبراهيم أنيس ورفقاؤه - نشر : مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ط٢ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .

٤٠ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام الأنصاري - تحقيق : عبد اللطيف الخطيب - السلسلة التراثية ٢١ - الكويت - ط١ - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م .

٤١ . المفصل في علم العربية - جار الله الزمخشري - تحقيق : فخر قدارة - دار عمار - عمان - الأردن - ط١ - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

٤٢ . مقدمة تحقيق : الأمثال والحكم للماوردي - فؤاد عبد المنعم أحمد - دار الحرمين - الدوحة - قطر - ط١ - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٤٣ . مقدمة تحقيق : الفاخر في الأمثال - المفضل بن سلمة الكوفي - قصي الحسين - دار ومكتبة الهلال - بيروت - ٢٠٠٣ م .

٤٤ . مقدمة تحقيق : مجمع الأمثال للميداني - جان عبد الله توما - دار صادر - بيروت - ط١ - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

٤٥ . مقدمة التعليق على الحلة السندسية في الأمثال العربية - عبد العزيز الخليفي - المطبعة الأهلية - الدوحة - قطر - ط١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٤٦ . نظرية الأصل والفرع في النحو العربي - حسن خميس الملخ - دار الشروق - عمان - الأردن - ط١ - ٢٠٠١ م .

٤٧ . همع الهوامع شرح جمع الجوامع - عبد الرحمن السيوطي - تحقيق : عبد العال مكرم - عالم الكتب - القاهرة .

الصفة المشبَّهة بين القاعدة والاستعمال اللغويّ

دراسة صرفية دلالية

د/ المتولي محمود المتولي عوض حجاز(*)

المقدمة:

* إنَّ المتأمِل في تراثنا اللغوي يلحظ أنَّ بعض النحاة يخلطون بين القاعدة والاستعمال اللغوي، إذ يَعُدُّون القاعدة أصلاً والنصوص اللغوية فرعًا عليها، ولكنَّ الحقيقة هي أنَّ اللغة العربية بنصوصها يجب أن تكون أصلاً وموضوعًا للدراسات اللغوية، أما القواعد فما هي إلا تنظير لسمات تلك النصوص وخصائصها، ومِن المعلوم أنَّ تلك القواعد المُستنبطة يُشترط فيها صفات منها: الاطراد، والإطلاق، والمعيارية... إلخ[1]، ولمَّا فرغ النحاة مِن وضع قواعد اللغة العربية الفصحى وجدوا نصوصًا صحيحة مِن القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي تُخالف أقيستهم وقواعدهم، وحينئذٍ لجؤوا إلى تأويل تلك النصوص الفصيحة التي خالفت قواعدهم المستنبطة، وعملوا جاهدين على تأويلها وتخريجها وَفق أقيستهم وقواعدهم بوسائل متعددة، ولم يجنحوا إلى تغيير قواعدهم لتوافق هذه النصوص الصحيحة، مـ ا أدَّى إلى تضخم كتب التراث بالشاذ والنادر، والواجب والجائز... إلخ، وكذا إدخال النقص والغبن على تراثنا العظيم.

* ومِن ثَمَّ أدى هذا الاستقراء غير الدقيق لنصوص اللغة العربية إلى الاستنباط الخاطئ، مما عمَّق الفجوة بين الواقع اللغوي والقواعد المستنبطة في التراث العربي، ومَرَدُّ ذلك أنَّ النحاة لم يدرسوا نصوص اللغة العربية كلها، بسبب ضياع كثير من نصوص العربية بموت الحفَظة وهلاكهم، قال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ»[2]،

(*) معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها. جامعة أم القرى.

أو بسبب تلك الشروط الزمانية والمكانية التي افترضها النحاة فيما يُحتج به؛ ولذا جاءت قواعده المستنبطة غير مُمَثِّلة للاطراد الكامل للظواهر اللغوية في العربية.

* ولعل مِن أبرز آفات البحث العلمي قديمًا وحديثًا تسليم اللاحق للسابق بكل ما قال، وعدم إعمال الفكر في التراث اللغوي مما أدَّى إلى الجمود في الدراسات اللغوية عند أصحاب الحواشي والشروح، ومَنْ نهج سبيلهم مِن المحدثين، إلا أننا لا نعدم في تراثنا الحافل علماء قديمًا وحديثًا قد أدركوا هذه الآفات، وذلك واضح في قول العلامة مجد الدين الرُّوذراوِري: «والناس لفرط جمودهم على ما ألِفوه يظنون أنَّ ما قاله سيبويه هو الحق الساطع، وأنَّ قوله المُنتهى في معرفة كلام العرب، ولا خفاء في أنه الجواد السابق في هذا المضمار، فأما أنْ يُعتَقد أنه أحاط بجميع كلام العرب وأنه لا حقَّ إلا ما قاله فليس الأمر كذلك، فما مِن أحد إلا ويُقبل قوله ويُردُّ منه»[٣]، فإمام النحاة سيبويه يحتمل كلامه الصواب والخطأ، بل قد يكون كلامه صوابًا ويُنقل عنه بطريقة مغلوطة أو بفهم سقيم مخالف لمقصده، وهذا واضح بكثرة في تراثنا اللغوي، وسأشير لاحقًا إلى نماذج تؤيد ذلك في معالجتي للصفة المشبهة عند القدماء والمحدثين.

*إن التراث العربي بحاجة ماسة إلى قراءات مُتعدِّدة ومُتجدِّدة، ونظرات فاحصة للكشف عن كنوزه، وعلينا ألا نركن إلى المتخاذلين ممن يدَّعون أنَّ النحو العربي قد قُتل بحثًا، فإنَّ القراءة المتأنية والنظرات الفاحصة لن تغير شيئًا من تراثنا المحفوظ في نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي، ولكنها تهدف إلى نَفْض الغبار المتراكم على جواهره، وإعادة صياغة قواعده وَفق أسس علمية ارتضاها الأوائل، وفصَّلها المحدثون، وأخفق في صياغتها بعض المتأخرين مِن النحاة في عدد من أبواب العربية، «وعلى هذا فإنَّ أيّ محاولة لإصلاح النحو العربي أو استبدال نحوٍ آخر به لا يمكن أن تعني هدمًا للعربية بقرآنها وتراثها وتاريخها العميق. إنَّ استحداث المجهر بدلاً من العين المجردة في فحص الأشياء –على سبيل المثال– لم يغير من طبيعة المرئيات، ولكنه كشف عن

خصائص وعلاقات كانت خارجة على سلطان الملاحظة والتسجيل، ومِن ثَمَّ كان على الباحث أن يُرجِع البصر كرتين ليُعيد تقويم الظاهرة المدروسة، ويصوغ قوانينها من جديد»[٤].

*ومِن ثَمَ اخترت باب الصفة المشبهة قارئًا ومتفحصًا لأقوال العلماء قديمًا وحديثًا، وأعدت النظر فيه مرارًا محاولاً رفع الغموض واللبس الذي يشوب هذا الباب في أذهان الدارسين قديمًا وحديثًا، ومظاهر هذا الغموض كثيرة منها: تجاوز بعض نحاة القرن الخامس والسادس لمسألة تعريف الصفة المشبهة[٥]، والولوج مباشرة إلى بيان أحكام إعمالها دون وضع حدٍ مميز لها، ومما هو معلوم أنَّ الحكم على الشيء فرع على معرفته، بل لم يُصرِّح العلماء بحدود وضوابط وتعريفات للصفة المشبهة إلا في أواخر القرن السابع الهجري[٦].

*ومِن مظاهر الغموض في الصفة المشبهة أيضًا تعدد الأبنية الصرفية التي تَرِد عليها في العربية وتداخلها مع نظائرها مِن المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية نحو: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول. وهذا التعدد للأبنية الصرفية في باب الصفة المشبهة، وكذا التعدد في الدلالة الوظيفية للمبنى الواحد في العربية نحو: صيغة (فعيل) التي يَرِد عليها اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم المفعول يؤول إلى طبيعة النظام الصرفي في العربية واختلاف لغات العرب، وطريقة الجمع والاستقراء للتراث اللغوي... إلخ، بل إنَّ بعض الصرفيين جعل الصفة المشبهة مقابلة لاسم الفاعل، يقول الرفاعي في حاشيته: «والرحمن، اسم فاعل بناءً على أنَّ الصفة المشبهة عند الصرفيين اسم فاعل، وفي بعض كتب الصرفيين أنها مقابلة له كما عند النحاة»[٧].

* إنَّ الدارسين للصفة المشبهة قديمًا وحديثًا قد لزموا في الغالب أحد اتجاهين هما: اتجاه نحوي، واتجاه صرفي دلالي، أما أصحاب الاتجاه الأول فقد اهتموا بالحديث عن عمل الصفة المشبهة وشروط إعمالها، والفرق بينهما وبين اسم الفاعل، وحصروا الأوجه الإعرابية التي تَرِد عليها في التراكيب اللغوية. ولقد

جمعها السيوطي في الهمع فصارت نيفًا وثلاثين وجهًا[٨]، وأما أصحاب الاتجاه الثاني فقد شُغلوا بحصر الأوزان التي تصاغ عليها الصفة المشبهة، وتحديد القياسي والسماعي منها، وأضاف بعضهم حديثًا عن دلالة تلك الأوزان[٩].

أما دراستي هذه فلن تتناول دراسة الجانب النحوي التركيبي الذي سُوِّدت به صفحات كتب النحو قديمًا وحديثًا، ولن تعرض لحصر الصيغ وبيان دلالتها؛ والقياسي والسماعي منها كما هو الحال في معظم الدراسات الصرفية الحديثة، وإنما تهدف هذه الدراسة إلى وضع ضوابط مُمَيِّزة للصفة المشبهة تتميز بها عن سواها من المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية.

* أما خطة هذا البحث ومنهجه فتشتمل على:- مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

أولاً: **المقدمة**: وفيها بيان للخلط بين القاعدة والاستعمال اللغوي، والحاجة إلى قراءات جديدة لتراثنا اللغوي، وسبب اختيار الصفة المشبهة موضوعًا للدراسة، وأخيرًا بيان لوجهة الدراسة بأنها دراسة صرفية دلالية للصفة المشبهة.

ثانيًا: المبحث الأول: (الضوابط الصرفية والدلالية للصفة المشبهة عند القدماء والمحدثين).

ثالثًا: المبحث الثاني: (الضوابط الصرفية والدلالية للصفة المشبهة عند القدماء والمحدثين بين القاعدة المستنبطة والواقع اللغوي).

ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب هي:

١- مناقشة ضابط الثلاثي في فعل الصفة المشبهة.

٢- مناقشة ضابط اللزوم في فعل الصفة المشبهة.

٣- مناقشة ضابط دلالة الثبوت والدوام في فعل الصفة المشبهة.

رابعًا: المبحث الثالث: (ضوابط جديدة للصفة المشبهة تمتاز بها عن غيرها من المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية).

ويشتمل هذا المبحث على ستة مطالب هي:

١- دلالة الأفعال الصالحة لصوغ الصفة المشبهة.

٢- نوع المسند إليه في جملة الفاعل.

٣- الصفة المشبهة واسم الفاعل اجتماع وافتراق.

٤- مبالغة اسم الفاعل ومبالغة الصفة المشبهة.

٥- الصفة المشبهة واسم المفعول اجتماع وافتراق.

٦- الصفة المشبهة بين التنظير اللغوي والاعتقاد الشرعي في الأسماء والصفات

خامسًا: الخاتمة، وفيها ذِكرٌ لأهم نتائج البحث.

سادسًا: هوامش البحث.

سابعًا: فهر المصادر والمراجع.

* * *

المبحث الأول

الضوابط الصرفية والدلالية للصفة المشبهة عند القدماء والمحدثين

*تكاد تنحصر الضوابط الصرفية الدالة على الصفة المشبهة عند القدماء والمحدثين في الحديث عن الفعل الذي تُشتق منه، وذلك مِن حيث عدد حروف الفعل ونوعه، أما عدد حروف الفعل فلعل أقدم مَن نصَّ على أنَّ الصفة المشبهة تُشتق من الثلاثي هو: السكاكي في القرن السابع الهجري حيث قال: «والصفة المشبهة تَخُصُّ الثلاثيات المجردة»[١٠]، وتبعه في ذلك علاء الدين القوشجي الذي حدَّها بقوله:- «وهي ما اشتُقَّ مِن مصدر لازم ثلاثي مجرد للدلالة على ما قام به معناه على وجه الثبوت »[١١]، ولا أجد أحدًا مِن المحدثين نصَّ على ثلاثية الفعل المصوغ منه

الصفة المشبهة إلا الدكتور: عبد الله درويش بقوله:- «الصفة المشبهة -إذن- هي ما اشتقت مِن الثلاثي اللازم ودلت على وصف وصاحبه وأفادت الثبات والدوام»[١٢]، إلا أنَّ جمهور النحاة قد أغفلوا الحديث عن ثلاثية الفعل في حد الصفة المشبهة لجواز اشتقاقها من غير الثلاثي عند بعضهم، أو للعدول عن الإقرار باشتقاقها من غير الثلاثي إلى القول بأنها من نظيره الثلاثي، وإن لم يكن مُستخدَمًا مِن نظائر هذه الصيغة.

* أما نوع الفعل الذي تشتق منه الصفة المشبهة فيكاد يُجمِع النحاة قديمًا وحديثًا على بنائها من الفعل اللازم[١٣].

* أما الضابط الدلالي للصفة المشبهة عند القدماء والمحدثين فهو دلالتها على الثبوت والدوام «وعلى الجملة فهذه قاعدة مُتفق عليها عند أهل اللسان، فاشتراط الثبوت للصفة المشبهة لا بد منه»[١٤]، بل لقد عَمَد أبو حيان إلى تضمين هذا الجانب الدلالي للصفة المشبهة في عنوان المبحث الذي عقده لها حيث قال:- «باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل»[١٥]، وغني عن البيان أنَّ لفظة (اللازم) في هذا العنوان تحتمل دلالة الثبوت وهو الراجح لدلالة ما بعدها من الشرح، وتحتمل أن يقصد بها لزوم الفعل، وهو احتمال ضعيف لجواز صياغتها من المتعدي عنده.

* * *

المبحث الثاني

الضوابط الصرفية والدلالية للصفة المشبهة عند القدماء والمحدثين بين القاعدة المُستنبطة والواقع اللغويّ

* لعل السبب الرئيس الذي حدا بالنحاة المتأخرين إلى الجزم بتلك الضوابط الثلاثة الواجب توافرها في الفعل أو المصدر الذي تشتق منه الصفة المشبهة يرجع إلى ما لاحظوه من ظاهر أمثلة سيبويه في الباب الذي عقده لها، إلا أنَّ الحقيقة بخلاف ما زعموا، وتفصيل ذلك يبدو في المطالب الثلاثة الآتية وهي:-

* **المطلب الأول: (مناقشة ضابط الثلاثي في فعل الصفة المشبهة):-**

هذا الضابط صاغه النحاة وَفْق ما لاحظوه من طبيعة الأمثلة التي أوردها سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم مِن أعلام النحاة، تلك الأمثلة التي يغلب عليها أنها لأفعال دالة على الألوان والعيوب والحُليِّ الظاهرة، وكذا الأفعال الدالة على الأدواء الباطنة والخلو والامتلاء والخفة والطيش... إلخ، فهذه الأفعال يَغلُب عليها أنها ثلاثية الأصل، ويقل ورودها من أصل رباعي، إلا أنَّ الواقع اللغوي للنصوص الفصيحة قديمًا وحديثًا يَرُدُّ هذا الزعم، فقد أورد سيبويه نحو: (مُطَرِّق)[١٦] صفة مشبهة من غير الثلاثي، بل قد نَصَّ ابن الخشاب - من نحاة القرن السادس الهجري- على جواز صياغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي بقوله:- «قال ابن الخشاب... وهي -أي: الصفة المشبهة- تكون مجارية له -أي: لاسم الفاعل في الوزن والحركات والسكنات- كمنطلِق اللسان، ومطمئِن القلب»[١٧] وَصَرَّح ابن مالك بجواز صياغتها من غير الثلاثي دون تقييد ذلك الجواز بالقلة كما يُظَنُّ، حيث قال:- «وموازنتها -أي: الصفة المشبهة- للمضارع قليلة، إنْ كانت من ثلاثي... ولازمة إنْ كانت مِن غيره نحو: مُنطلِق اللسان، ومُطمئِن القلب، ومستسلم النفس، ... ومُنحلّ العزائم»[١٨]، وأضاف ابن مالك في "شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ" صيغًا أخرى للصفة المشبهة المشتقة من غير الثلاثي نحو: «مُحْمَرًّا ومنبسطًا ومعتدلاً»[١٩]، وأضاف الإمام الشاطبي إلى ما سبق في شرحه للخلاصة الكافية قوله:- «ومتناسب الخَلْق»[٢٠]، وزاد الشيخ الأزهري على ما سبق قوله:- «معتدل القامة»[٢١].

* وقد نصَّ على نحو هذه الصيغ للصفة المشبهة مِن غير الثلاثي نفر مِن المحدثين، منهم الغَلاييني في جامعه بقوله:- «تجيء الصفة المشبهة مِن غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل، كمعتدل القامة، ومستقم الأطوار، ومُشتد العزيمة» [٢٢]، ومن ذلك أيضًا قول الأعشى: (متماسكًا) فيما صَرَّح به الدكتور/ شعبان صلاح، حيث قال:- «أما الصفة المشبهة التي وردت على وزن... اسم

الفاعل من غير الثلاثي كما في قوله -أي: الأعشى:

فَتىً يَحملُ الأعباءَ لَو كـانَ غَيـرُهُ مِنَ الناسِ لَم يَنهَض بِها مُتَماسِكا"[٢٣]

*** المطلب الثاني: (مناقشة ضابط اللزوم في فعل الصفة المشبهة):**

اشترط جمع مِن النحاة لزوم فعل الصفة المشبهة، وتأولوا ما ورد مخالفًا لذلك، ولعل الباحث في مصنفات النحاة قديمًا وحديثًا يجد هنا وهناك أمثلة عديدة لصوغ الصفة المشبهة من الفعل المتعدي، لكنها لا ترقى إلى الكثرة المُلاحَظة لما صِيغ مِن الفعل اللازم فمن ذلك تلك الشواهد التي أوردها سيبويه والمبرد وغيرهما نحو: (الأخسرين) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[٢٤]، ونحو (العَقور) في قول رؤبة: «الْحَزْنُ باباً وَالعَقُورُ كَلْبا»[٢٥]، ومنه أيضًا (أجبٌ) في قول النابغة:[٢٦]

وَنَأْخُـذُ بَعـدَهُ بِـذِنابِ عَـيشٍ أَجَبَّ الظَهـرِ لَـيسَ لَـهُ سَنامُ

* ولقد أشار سيبويه في سياق حديثه عن أبنية الصفة المشبهة إلى أنَّ (فاعِل) يَرِد من باب (فَعِل) المتعدي، ويكون من أبنية الصفة المشبهة يقول:- «هذا باب ما جاء مِن الأدواء على مثال وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعًا وهو وَجِعٌ لتقارب المعاني... وقالوا: خشيته خشية وهو: خاشٍ، كما قالوا: رَحِمَ وهو: رَاحِم، فلم يجيئوا باللفظ كلفظ ما معناه كمعناه، ولكن جاءوا بالمصدر والاسم على ما بناء فِعْله كبناء فِعْله»[٢٧]، وقد جاءت الصفة المشبهة على وزن (فعيل) من غير الثلاثي بكثرة، ذكر سيبويه بعضها في قوله:- «وقد جاء شيء مِن هذه الأشياء المتعدية التي هي على فاعل على فعيل، حين لم يريدوا به الفعل، شبهوه بظريف ونحوه، وقالوا: ضريبُ قِداح، وصريمٌ للصارم»[٢٨]، وأضاف إلى ذلك أيضًا قوله:- «عريف»[٢٩]، وذكر الأشموني[٣٠]، على هذا الوزن أيضًا «رحيم، عليم»، وأضاف المحدثون كلمات أخر نحو: (سميع، حفيظ، فقيه، خطيب ... إلخ).

* ومن شواهد صوغ الصفة المشبهة من الفعل المتعدي ما استشهد به ابن أبي

الربيع في البسيط [٣١] نحو: (مُفَتَّحة) على وزن (مُفَعَّلَة) في قوله تعالى:- ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ. جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾[٣٢]، ومما جاء من الفعل المتعدي صفة مشبهة على وزن (فعلان) من غير الثلاثي ويحتمل تأويله على أنَّه من (رَحُم) اللازم ما ذكره الدكتور/ شعبان صلاح نحو قوله: (الرحمن) في شعر الأعشى:[٣٣]

وَإِنَّ تُقى الرَحمَنِ لا شَيءَ مِثلُهُ فَصَبراً إِذا تَلقى السِحاقَ الغَراثِيا

وأضاف الدكتور/ فخر الدين قباوة في هذا السياق أيضًا قوله:- «مُعَرِبِد الخُلق، مُصَلصِل السلاح»[٣٤].

* من خلال السرد السابق ذكره يتضح بجلاء أنَّ ضابط اللزوم ليس حدًا مناسبًا ولا مُقيِّدًا ومخصِّصًا للفعل الذي تصاغ منه الصفة المشبهة، إذ قد وردت صفات مشبهة من أفعال متعدية على أوزان متعددة نحو: (الأخسرين، العقور، أَجَبَّ، مُفَتَّحة، خاشٍ، راحم، ضريب، صريم، عريف، الرحمن، رحيم، سميع، عليم، حفيظ، فقيه، خطيب، ... إلخ)، ولم أجد أحدًا من النحاة الأوائل قد نعت مثل هذه الصفات المشبهة من أفعال متعدية بالشذوذ، بل لقد مالوا إلى القول بأنها مقصورة على السماع[٣٥]، أو بتضمين الفعل المتعدي وتنزيله منزلة الفعل اللازم، وكأنَّ أحدهم «يريد به كون الفعل لازمًا بالوضع أو بالقصد، فإنَّ الفعل المتعدي إذا قُصد فيه ترك ذكر المفعول أشبه اللازم، فكأنه موضوع وضعًا ثانيًا للزوم لا للتعدي»[٣٦]، وذهب آخرون إلى القول بالتحول في الصفات إلى (فَعُل) الدالة على اللزوم، يقول الدكتور/ فاضل السامرائي:- «ومما يدل على أنَّ الضمة من أقوى حركات التحول في الصفات، أن يكون على (فَعُل) بضم العين أيضًا، ومعنى التحول في الصفات أن تتحول الصفة لتفيد الثبوت في صاحبها، أو على وجه قريب من الثبوت كما في خَطَب وخَطُب، وبَلَغ وبَلُغ، وصلَح، وصلُح، فخَطُبَ أبلغ خَطَب،و... ثم إنَّ أفعال السجايا والغرائز في الغالب مما يكون عينه مضمومة في الماضي نحو: قَبُح، وحَسُن، وبَطُل، وشَجُع، وعَظُم»[٣٧]، ورجَّح الدكتور/ عبد

الفتاح الحموز تأويل ما سبق في ضوء أسلوب المغالبة في العربية[٣٨]، وخالف بعضهم كل مـ سبق من تأويل إذ زعموا أنها صفات مبالغة لا غير.

* يبدو لي أنَّ توجيه النحويين والصرفيين لهذه المسألة يدور حول الحمل على المعنى؛ لأنهم عقدوا صلة وثيقة بين اللزوم والمعنى الواجب دلالة الصفة المشبهة عليه عندهم وهو: الثبوت والدوام، وهذا التوجيه لا أراه صوابًا لما يلي: إنَّ القول بلزوم الفعل في الصفة المشبهة لا يلزم معه صوغ صفة مشبهة مِن كل فعل لازم، فهناك أفعال لازمة لا يصح اشتقاق الصفة المشبهة منها، وذلك نحو: ذهب، مشى، جلس، انطلق،... إلخ، «وذلك قول: مررت برجل ماشٍ أبوه، وجالس أخوه، ومتجاهل ابنه، ومنطلق غلامه، ونحو ذلك... فليست هذه مِن الصفات المشبهة؛ لأنه لا يُستحسن أن يُجَرَّ بها الفاعل فتقول: ماشي الأبِ، وجالسُ الأخِ، ومتجاهلُ الابن، ومنطلقُ الغلامِ، فمثل هذا لا يقال لوجود معنى الفعل العلاجي»[٣٩]، والفعل العلاجي عند الشاطبي وغيره هو: الفعل الذي يحتاج في وجوده إلى جارحة ونحوها لإحداثه نحو: ضربت زيدًا، وكأنَّ الشاطبي قد حَمَل تلك الأفعال اللازمة التي لا يصح صوغ الصفة المشبهة منها على الأفعال المتعدية إلى غيرها؛ لأنه: «لا يجوز أن تصاغ أي: تشتق، مِن الفعل المتعدي لتضاد العلاج والثبوت، إذ كان التعدي يقتضي العلاج والفعل في الغير، والصفة المشبهة من لوازمها الثبوت، فلا يجتمعان ...»[٤٠].

* ومِن ثَمَّ فإنَّ التوجيه الذي ذهب إليه الشاطبي في تفسيره لعدم استحسان صوغ الصفة المشبهة مِن مثل هذه الأفعال اللازمة قد لفت نظري إلى ما أعتقد أنه السبب الرئيس والضابط المميز للصفة المشبهة في العربية، ألا وهو: طبيعة الفعل ونوع الفاعل الذي تُسند إليه تلك الأفعال التي تصاغ منها الصفة المشبهة، وليس الضابط هو: عدد حروف الفعل ولا لزومه ولا دلالة الثبوت كما سيأتي، هذا الضابط هو: أنَّ الفاعل إذا كان غير حقيقي أو شكلي فإنه يجوز حينئذ صوغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي وغيره ،وسيأتي تفصيل ذلك في الصفحات التالية -إن شاء الله- فإذا قلنا: مررت برجلٍ ماشٍ أبوه، فـ(أبوه) فاعل حقيقي قام بالفعل

وأحدث ذلك الفعل باختياره ولم يوصف يه، أما إذا قلنا: «مررت برجل طاهر ثوبه» فـ(ثوبه) حينئذٍ فاعل نحوي فقط، والحقيقة أنه فاعل شكلي غير حقيقي، بل هو مُسند إليه وُصف به الفعل، فالثوب موصوف بالطهارة، وليس السبب كما ذهب إليه الشاطبي من حَمل الفعل اللازم نحو: (ذهب، مشى) على الفعل المتعدي الذي لا تشتق منه الصفة المشبهة لتضاد العلاج والثبوت كما قال.

*** المطلب الثالث: (مناقشة ضابط دلالة الثبوت والدوام في الصفة المشبهة):**

دلالة الثبوت في الصفة المشبهة مِن الضوابط المتفق عليها عند علماء العربية قديمًا وحديثًا، إلا أنني أزعم أنَّ هذا الاتفاق يجب إعادة النظر فيه، وذلك في ضوء قراءات جديدة لتراثنا الحافل بالعطاءات المتجددة، بل أكاد أجزم بأنَّ دلالة الثبوت لا تصلح أن تكون ضابطًا مميزًا للصفة المشبهة في العربية، وتفصيل هذا المجمل كما يلي:-

* دلالة الثبوت تكاد ترجع في أغلب أمثلة الصفة المشبهة إلى طبيعة بعض الأفعال التي يكثر صوغ الصفة المشبهة منها، وهي الأفعال الدالة على الألوان والعيوب الظاهرة والحُليِّ مما جاء على وزن (أفعل) نحو: أحمر، وأعمى، وأهيف، وأجدع، وهي أوصاف دالة على الثبوت بالنظر إلى طبيعة الدلالة المعجمية لأفعالها في العربية، وليست تلك الدلالة نابعة من الصفة المشبهة نفسها.

*ولقد جاء في شذا العرف قوله: «ومنها -أي من الصفات الواردة من باب فَرِحَ- ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائر بين الألوان، والعيوب، والحلي، كالحُمرة، والسُّمرة، والحُمق، والعمى، والغِيد، والهَيف»[٤١]، وكذا الصفات المشبهة التي فعلها على وزن (فَعُل) صفات دالة على الثبوت أيضًا، وتكون تلك الصفات في الأغلب للغرائز مِن الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح، وما يجري مجراها من غير الغريزة مما دلّ على المُكث نحو: بَرُع وكَرُم[٤٢]، وتلك الصفات من (فَعُل) تصاغ منها الصفات المشبهة على وزن (فعيل) دالة على الثبوت، جاء في الصاحبي قول ابن فارس: «وتكون الصفات اللازمة للنفوس على (فعيل) نحو: شريف وخفيف، وعلى أضدادها نحو: وضيع وكبير وصغير»[٤٣].

* أما الصفات المشبهة التي تأتي على وزن (فَعلان) نحو: عطشان وشبعان وجوعان فلا شك أنها دالة على أمور عارضة غير ثابتة لأنها تَرِد في: «أمور تحصل وتزول لكنها بطيئة الزوال كالرِّيّ والعطش والجوع والشبع»[٤٤]، بل يمكن الجزم بأنّ غالب الصفات المشبهة التي تصاغ على وزن (فَعِلْ) من الأدواء الباطنة نحو: (وَجِع)، والعيوب الباطنة نحو: (نَكِد)، والخفة والطيش والهياج نحو: (فَرِح)، صفات دالة على الأعراض والحوادث وليست دالة على الثبوت وذلك: «لأنّ (فَعِل) لازمه أكثر من متعديه، والغالب في وصفه أن يكون للأعراض مِن الوجع وما يجري مجراه كـ(حزن)... ومن الهيج كبَطِرٍ وفَرِحٍ»[٤٥].

* يبدو للباحث من خلال استعراض ما سبق أنّ النحاة القدامى ومَن تابعهم مِن المحدثين قد قالوا باطراد دلالة الثبوت والدوام الثابتة في أغلب الصفات المشبهة الواردة على وزن (أفعل) و(فعيل) وطردوا تلك الدلالة على أبنية الباب كلها، حيث قالوا: «الصفة المشبهة لا توجد إلا حالاً... لأنها دالة على معنى غريزي ثابت»[٤٦]، ولعمري إنّ هذه الإطلاقات والتعميمات للأحكام في النحو العربي مما يثقل كاهل النحو قديمًا وحديثًا، بل ما لبث النحاة أن وجدوا نصوصًا فصيحة صحيحة تخالف ما صاغوه من قاعدة الثبوت في الصفة المشبهة، وحينئذٍ أخذوا يؤولون ويقولون بتحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل، وتحويل اسم الفاعل واسم المفعول إلى الصفة المشبهة.

* وقد تنازع النحاة في دلالة الثبوت في الصفة المشبهة، وتساءلوا قائلين: هل دلالة الثبوت في الصفة المشبهة دلالة عقلية أم دلالة وضعية؟ «قال يس نقلاً عن غيره، ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لأنها لمّا لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل، إذ الأصل في كل ثابت دوامه»[٤٧]، ولعل الراجح في تلك المسألة أنّ دلالة الثبوت في الصفة المشبهة دلالة عقلية بالدرجة الأولى ،وهي دلالة مستفادة مِن السياق اللغوي وغير اللغوي، وتلك الدلالة قد يصاحبها قرائن لفظية ترشح تلك الدلالة وتؤكدها مِن نحو: أبنية بعض الأفعال في

العربية الدالة على الدوام والثبوت بطبيعة دلالة أفعالها المعجمية نحو: (فَعُل، فَعِل) وقد تكون القرينة الدالة على الثبوت قرينة غير لغوية نحو: اعتقاد المسلم في ثبوت الصفات الذاتية التي وصف الله بها نفسه ودوامها، نحو: (سميع، عليم، خبير... إلخ).

* ومِن ثَمَّ فإنّ دلالة الثبوت في الصفة المشبهة -إنْ وُجِدت- لا تتحدد بمجرد الصيغة التي وردت عليها الصفة المشبهة، بل يرجع ثبوتها وعدمه غالبًا إلى القرائن والسياقات اللغوية وغير اللغوية المصاحبة لتلك الصيغ الصرفية، فالصيغة أحيانًا تدل بذاتها على الثبوت في باب الصفة المشبهة نحو: (أسود)، إلا أنَّ تلك الصفة إذا وردت في سياقين مختلفين فإنها قد تكون دالة على الثبوت الدائم إذا كان هذا اللون ونحوه خِلْقة جُبِل عليها صاحبها نحو قولنا: بلال بن رباح ﷺ صاحبي جليل أسود اللون. وقد تَرِد الصيغة نفسها في سياق آخر لا تدل على الثبوت والدوام ، بل تكون عَرَضًا مُتجددًا وحادثًا، وذلك إذا قلنا: خرج محمد بعد إخماد الحريق أسود اللون، فلا شك أنَّ هذا السواد المُتَّصِف به (محمد) حينئذٍ سواد عارض لا دلالة فيه على الثبوت والدوام مطلقًا.

* دلالة الثبوت في الصفة المشبهة دلالة مطلقة مِن كل قيد عند أغلب النحاة، إلا أنني وجدت في ثنايا التراث ما يدل على أنها دلالة غير مطلقة، بل قد تكون غير ظاهرة، مما يوحي بأنها غير لازمة لها، فالصفة المشبهة عند ابن مالك:- «هي الملاقية فعلاً لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا»(٤٨)، بل قد عَبّر الرضي عن شعوره بنسبية تلك الدلالة من خلال انتقائه لألفاظ نحو: «في الأغلب، ظاهرها الاستمرار، ليس الأغلب فيه، ليس بمستمر، حيث قال: «إنما يكثر الصفة المشبهة في (فَعِل)؛ لأنه غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلي، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها، والصفة كما مَرّ في شرح الكافية لازمة، وظاهرها الاستمرار، وكذا (فَعُل) للغرائز، وهي غير متعدية ومستمرة، وأما (فَعَل) فليس الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازمًا أيضًا ليس بمستمر»(٤٩)، وهذا الثبوت درجات، فقد يكون ثبوتًا أبديًا، إذا تعلّق بالصفات الدالة على الخِلقة مما لا دخل

للإنسان فيه، وقد يزول سريعًا أو يتأخر زواله؛ ولهذا فإنّ الصفة المشبهة «سواء أكانت وصفًا لازمًا لا يمكن انفكاكه كـ(طويل الأنف) و(عريض الحواجب) و(واسع الفم)، أم يمكن انفكاكه كـ(حَسَن الوجه) و(نقي الثغر) و(طاهر العِرض) فإنّ الحُسن والنقاوة والطهارة مما يُوجد ويُفْقَد»(٥٠).

* هذه النسبية في دلالة الثبوت المزعوم في كل صيغ الصفة المشبهة جزم بها جَمْعٌ من المحدثين أيضًا، فالحملاوي قد قسّم الصفات الواردة في باب الصفة المشبهة إلى ثلاثة أقسام هي:-(٥١) ما يحصُل ويسرع زواله كالفرح، وما هو موضوع على البقاء والثبوت مما يدل على الألوان نحو: أسود، والعيوب، نحو: العمى، والحلي، نحو: أهيف، وآخرها ما يحصل ويزول لكنها بطيئة الزوال. نحو: عطشان ... إلخ، ووافقه الدكتور/ فاضل السامرائي حيث قال:- «والظاهر أنَّ الصفة المشبهة على أقسام منها ما يفيد الثبوت والاستمرار، نحو: أبكم، وأصم... وقد تدل على وجه قريب من الثبوت في نحو: نحيف وسمين وبليغ وكريم وجواد، وهي لا تدل على الثبوت في نحو: ظمآن، وغضبان، وريان»(٥٢).

* بل لقد مال ابن مالك في "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، و"الخلاصة الكافية" إلى تعريف آخر للصفة المشبهة قد خلا مِن النص على ثبوت دلالتها، واكتفى بالقول أنها: ما اطردت إضافته إلى الفاعل من أصل فعل لازم(٥٣)، وأوضح من هذا ما نصّ عليه ابن مالك نفسه في شرحه للكافية الشافية(٥٤)، وهو مِن أواخر مؤلفاته على أنّ دلالة الصفة المشبهة على الثبوت غير لازمة، حيث جزم بأنّ «ضبطها بصلاحيتها للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى أولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت... لأنّ دلالتها على معنى ثابت غير لازم لها»(٥٥)، ولعلي أصيب الحقيقة إذا قلت إنَّ الصفة المشبهة قد تَدُل دلالة أصيلة على الحدوث والتجدد وليس الثبوت نحو: غضبان وعطشان ونحوها.

* يتضح مما سبق طرحه أنَّ الثبوت غير مطلق في باب الصفة المشبهة، بل هو ثبوت نسبي في أكثر الصيغ، ولا دلالة حقيقية على الدوام والثبوت الاستمراري في باب الصفة المشبهة إلا فيما دلَّ فعله على خِلْقة ونحوها مِن الطباع، بل قد تدل

الصفة المشبهة على الحدوث لا غير دون حاجة إلى تأويل، أليس هذا وغيره دليلاً على أنَّ الثبوت ليس ضابطًا مميزًا للصفة المشبهة، وبَعْد نقض تلك الضوابط الثلاثة لزم حينئذٍ عليّ التأسيس والتأصيل لضابط جديد تمتاز به الصفة المشبهة ويجليها مِن بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، وهذا ما سيتم تفصيله في المبحث التالي.

* * *

المبحث الثالث

{ضوابط جديدة للصفة المشبهة تمتاز بها عن غيرها من المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية}

يشتمل هذا المبحث على ستة مطالب مُعَبِّرة عن تلك الضوابط الجديدة تفصيلاً وذلك كما يلي:

* المطلب الأول: (دلالة الأفعال الصالحة لصوغ الصفة المشبهة):

للكشف عن ضوابط مُمَيِّزة للصفة المشبهة عن غيرها مِن المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية يلزم أن نستعرض تلك الشواهد والأمثلة التي لم يَعُدَّها أغلب النحاة صفات مشبهة بغية الاهتداء إلى ضابط يجمع تلك الأمثلة المختلف في تصنيفها في باب المشتقات، وللوصول إلى هذا الهدف يَحْسُن بنا تحليل هذه الأمثلة التي جمعتها مِن بطون كتب الأوائل إلا المجموعة الأخيرة مجموعة (هـ) فهي مُمَثِّلة لما ارتضاه بعض المحدثين في هذا الشأن(٥٦).

رقم المجموعة	الصفة	الفعل	رقم المجموعة	الصفة	الفعل
	- مُطَرَّق	طرّق		- الأخسرين	خسِر
	- منطلق	انطلق		- العقور	عقَر
	- مطمئن	اطمأن		- أجَبّ	جبّ
	- مُستَسلم	استسلم		- خاشٍ	خشِي

رقم المجموعة	الصفة	الفعل	رقم المجموعة	الصفة	الفعل
	– مُنحَل	انحل		– رَاحِم	رَحِمَ/ رَحُم
(أ)	– مُحْمَرّ	احمرّ	(ب)	– ضَرِيب	ضَرَب
	– مُنْبَسِط	انبسط		– صريم	صَرَم
	– معتدل	اعتدل		– عريف	عَرَف
	– متناسِب	تناسب		– عليم	عَلِم
	– مستقيم	استقام		– سميع	سَمِع
	– مُشْتَدّ	اشتدّ		– حفيظ	حَفِظ
	– متماسك	تماسك		– فقيه	فَقِه/ فَقُه
	– مُتَدحرِج	تدحرج		– خطيب	خَطَب/ خَطُب
رقم المجموعة	الصفة	الفعل	رقم المجموعة	الصفة	الفعل
	– مُفَتّحة	تفتّح		– حبيس	حَبَس
	– ضائق/ ضيّق	ضاق		– جريح	جرح
(ج)	– عَمين/ عامين	عَمِي		– قتيل	قَتَل
	– ميِّت/ مائت	مات		– كحيل	كَحَل
				– حبيب	حَبَّ
	– قادر	قَدَر	(هـ)	– طريح	طَرَح
	– عَالِم	عَلِم		– أسير	أَسَر
	– آثم	أَثِم		– عزيز	عَزّ
(د)	– تائب	تاب		– شديد	شدّ
	– خائف	خاف		– حفيظ	حَفِظ
	– قاعد	قَعَد		– رفيع	رَفَع
				رحيم	رَحِم/ رَحُمَ
				أمين	أَمِن

* إذا تأملنا الأفعال الواردة في القائمة السابقة بمجموعاتها الخمس نلحظ أنَّ سمةً عامةً تجمع تلك الأفعال، ألا وهي: أنها أفعال علاجية، «والعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو: ضربت زيدًا، وقتلت بكرًا، وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك بل يكون مما يتعلق بالقلب، نحو: ذكرت زيدًا، وفهمت الحديث»[٥٧]، هذا المصطلح عُرِف عند النحاة في باب التعدي واللزوم خاصة، وقد

شرحه ابن السراج بقوله:- «والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خِلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له، أو فعلاً مِن أفعال النفس غير مُتشبث بشيء خارج عنها، أما الذي هو خِلقة فهو: أسود، وأحمر،وأعور،وأشهب،وطال،وما أشبه ذلك،وأما حركة الجسم بغير ملاقاة لشيء آخر فنحو: قام وقعد، وسار وغار. ألا ترى أنَّ هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته... وأما أفعال النفس التي لا تتعداها فنحو: كَرُم، وظَرُف... وأما الفعل الذي يتعدى فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك مِن أفعال النفس، وأفعال الحواس مِن الخمس كلها متعدية ملاقية نحو: نظرت، وشممت، وسمعت، وذقت، ولمست... وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئًا كان الفعل من ذلك متعديًا نحو: أتيت زيدًا، ووطئت بلدك ودارك»(٥٨).

* مصطلح الأفعال العلاجية وغير العلاجية الذي خَصَّه النحاة بباب التعدي واللزوم أراه مصطلحًا مناسبًا وأساسًا يمكن أن يُبنى عليه ضابط مُمَيِّز للصفة المشبهة، فالأفعال غير العلاجية عندي هي:- كل فعل لا يفتقر إلى جارحة لحدوثه نحو: فهم، ذكر، خاف، تاب، حاض، استقام، اعتدل، نام، قام، قعد، سواء أكان هذا الفعل مِن أفعال القلوب كما عند ابن يعيش نحو: فَهِم، أم كان فعلاً دالاً على أخلاق وأوصاف ثابتة نحو: عَوِر، أم كان دالاً على حركة وهيئة ذاتية للجسم نحو: قام وقعد، أم كان دالاً على صفات للنفوس نحو: فَرِح، كَرُم... إلخ كما عند ابن السراج، ولا يشترط في الأفعال غير العلاجية كما هو مُشَاهد مِن الأمثلة السابقة أن تكون ثلاثية أو لازمة أو دالة على الثبوت والدوام.

* ومِن ثَمَّ فإنَّ الأفعال الواردة في القائمة السابقة جميعها أفعال لصفات مشبهة لا غير عندي؛ لأنها أفعال تصف الذات المسندة إليها، نحو: انكسر الزجاج، اعتدل محمد، فهم محمد السؤال، ولا دلالة فيها على أنَّ هذا المسند إليه ذات فاعلة لتلك الأحداث المسندة إليها، بل المسند إليه مع هذه الأفعال لا يعدو أن يكون ذاتًا وُصِفت بتلك الأحداث فقط على جهة اللزوم والدوام أو الحدوث والتجدد حسب السياق

المصاحب لتلك الصفات، وهذه الذوات غير الفاعلة للأحداث والمسند إليها أفعال غير علاجية ذوات صورية بل شكلية وغير حقيقية، ولا اختيار لها، وسيأتي بيان لنوعي الفاعل في التراكيب العربية في المطلب التالي.

* لقد كان النحاة الأوائل على دراية كاملة بطبيعة الأفعال التي تصاغ منها الصفة المشبهة، ولهم في ذلك لمحات دالة مبثوثة في جنبات تراثنا، فسيبويه كان يدرك أنَّ مثل هذه الأفعال يجب أن تكون أوصافًا دالة على صفات في الذوات المسندة إليها، وأنها ليست عملاً ولا علاجًا، ولا أفعالاً صدرت من ذوات فاعلة أسندت لها، نُدرك هذا جليًا مِن خلال تلك المقارنة التي عقدها سيبويه بين تلك الأفعال وأفعال المطاوعة في أواخر باب الصفة المشبهة حيث جاء قوله:- «ولا يُقَدَّم المفعول به فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقَدَّم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل، وذلك لأنه فعلٌ لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هي بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول، نحو: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع، فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء»[٥٩]، ونحو ذلك تجده عند ابن السراج في قوله:- «أما إذا قلت: زيد حسن الوجه وكريم الحسب، فأنت ليس تخبر أنَّ زيدًا فعل بالوجه ولا بالحسب شيئًا والحسب والوجه فاعلان»[٦٠].

* هذا الضابط الذي ألمح إليه سيبويه وتابعه ابن السراج فيه لم يُعِره النحاة بعدهما اهتمامًا، ولا سيما في باب الصفة المشبهة، والملاحظ أنه قد عُمِّق، وتم تأصيله في باب اللزوم والتعدي على وجه الخصوص، ثم ما لبث أن ارتبط باللزوم والتعدي، وسيطرت على أذهان النحاة في استنباطهم لِحَدٍّ تُعرف به الصفة المشبهة شروط لا تُعَبِّر عن الواقع اللغوي الصحيح؛ حتى إنهم اشترطوا في الأفعال التي تصاغ منها الصفة المشبهة شروطًا، نحو: الثلاثي، واللزوم، والثبوت، وهي شروط غير مُعَبِّرة عن طبيعة الصفة المشبهة في العربية مما جعلها أكثر غموضًا وإبهامًا في باب المشتقات بسبب مِن النزعة المنطقية التي سيطرت على النحاة عند استنباط القواعد والحدود.

ولقد كان للنزعة المنطقية وتلك الشروط أثرهما في التحليل اللغوي لشواهد الصفة المشبهة في تاريخ النحو العربي قديمًا وحديثًا، أكتفي في هذا السياق بنموذج واحد لمعالجة تلك الشواهد، وذلك نحو قول الشاطبي: «فلا يجوز أن تصاغ، أي: تشتق، من الفعل المتعدي لتضاد العلاج والثبوت، إذ كان التعدي يقتضي العلاج والفعل في الغير، والصفة المشبهة مِن لوازمها الثبوت فلا يجتمعان»(٦١)، هذا التصور الذي فرضه النحاة من خلال بعض الشواهد اللغوية جعلهم يفترضون في اسم الفاعل دلالته على الحدوث والتجدد، أما الصفة المشبهة عندهم فهي بخلاف اسم الفاعل، ولذا كانت دالة على الثبوت والدوام، وكذا الحال عندما اشترطوا في الصفة المشبهة أن تكون مِن الفعل اللازم الثلاثي، وهو لعمري تصور مبتور كانت له آثاره السلبية على النحاة المتأخرين والدارسين للنحو العربي بل في النحو نفسه.

* لعلي لا أعدو الحقيقة وقدري المتواضع إذا ذهبت إلى أنَّ الضابط المُمَيِّز للصفة المشبهة في العربية يجب أن يُبنى على أساس طبيعة الأفعال، وما أسندت إليه من ذوات غير فاعلة، فالصفة المشبهة عندي هي:– «الوصف الذي يدل علي معني وُصِف به المسند إليه في ذاته وهيئته وأفعاله النفسية ونحوها مما لم يكن عملاً وتصرفًا منه»، ومن العجيب حقًا أنني بعد الوصول إلى هذا الضابط للصفة المشبهة عثرت على تعريف يُقاربه في الشكل دون المضمون عند السخاوي– من علماء القرن السابع الهجري– وهو قوله:– «والصفة المشبهة بالفاعل هي: الأوصاف التي تكون خِصالاً، أو ألوانًا، أو خِلقًا في الموصوفين، ولا تكون أعمالاً لهم، نحو: كريم، وكريمة، ولئيم ولئيمة، وأحمر وحمراء، وأعرج وعرجاء، والفاعل الذي هذا مشبه به، نحو: ضارب، وقاتل، ومُكرِم، ومستمع؛ والأول غير عمل يعمله الموصوف، ولا يقع باختياره، والثاني عملٌ يعمله الموصوف ويقع باختياره»(٦٢).

* إنَّ تعريف السخاوي للصفة المشبهة لا يعدو أن يكون صورة أخرى لتعريفات النحاة للصفة المشبهة وإنْ خالفتها في الشكل ووافقتها في المضمون. فلقد

أبرز السخاوي في تعريفه أنواع الأفعال التي تصاغ منها الصفة المشبهة، لكنّ أمثلته كشفت عن اشتراطه الشروط نفسها التي ذكرها النحاة من الثلاثي واللزوم والثبوت، أما الحد والضابط الذي وضعتُه سابقًا فلا يقوم على اشتراط ثلاثية الفعل ولزومه وثبوته؛ ولذا يدخل في نطاق الصفة المشبهة عندي الصفات المشتقة مِن الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية، والأفعال اللازمة والمتعدية، والصيغ الدالة على الثبوت والدوام، والصيغ الدالة على الحدوث والتجدد كما هو واضح في مفردات القائمة السابق ذكرها، فقولنا: (حائض، ضائق، معتدل، رحيم،... إلخ) صفات مشبهة لأنها أوصاف لذوات غير فاعلة، وفواعلها غير حقيقية، نحو: (محمدٌ معتدلُ القامةِ) فـ(معتدل) وصف مشتق مِن فعل غير ثلاثي وهو: (اعتدل) والتقدير: (اعتدلت قامة محمد)، والاعتدال لا يعدو أن يكون وصفًا لمحمد فقط، و(محمد) ذات غير فاعلة الفعل (اعتدل) بل هي ذات موصوفة بالاعتدال لا غير، والاعتدال وصف مِن فعل غير ثلاثي ولا دلالة فيه على الثبوت، بل دلالة الوصف المشتق تتبع مِن السياق اللغوي وغير اللغوي المصاحب لهذا الوصف أو ذاك.

* **المطلب الثاني: (نوع المسند إليه في جملة الفاعل)**[٦٣]:

* أدرك النحاة العرب الفرق بين إعراب المسند إليه في جملة الفاعل ونوع الفاعل فيها، نحو: قرأ محمد الآية، ومات إبراهيم، فالفاعل في الجملتين السابقتين (محمد، وإبراهيم) فاعل نحوي، إلا أنه في الجملة الأولى فاعل حقيقي صدَر عنه فعل القراءة، أما الفاعل في الجملة الثانية فواضح أنه فاعل غير حقيقي غير مختار للفعل قبله، بل هو موصوف بالحدث قبله، وهو: الموت، وشواهد النحاة في هذا الباب نحو: (ضرب زيد، وقام عمرو) شواهد دالة على نوعي الفاعل في العربية، وهما: الفاعل الحقيقي نحو: (زيد) إذ هو فاعل مُحْدِث للفعل (ضرب)، أما (عمرو) ففاعل موصوف بالفعل (قام) غير مُحْدِث له على الحقيقة، بل هو فاعل شكلي، وقد استقر في أذهان النحاة أنَّ: «كل فعل لا بد له من اسم يرفعه بأنه فاعله، وصفته أن يكون مسندًا إليه ذلك الفعل مُقَدَّمًا عليه، كقولك: ضرب زيد، وقام عمرو، فقام

وضرب رافعان للاسمين اللذين بعدهما بأنهما فاعلاهما»[٦٤]، وليس من الغريب حينئذ تقسيم النحاة للأفعال إلى أفعال حقيقية وأخرى غير حقيقية، وهو تقسيم يقوم على مراعاة طبيعة دلالة الفعل وعلاقته بالفاعل الذي أسند إليه، وإنما قلنا: «كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن؛ لأنّ الفعل ينقسم إلى قسمين: فمنه حقيقي، ومنه غير حقيقي»[٦٥].

* ومن ثَمَّ فإنَّ الفاعل في اصطلاح النحاة هو المسند إليه فعل على جهة الوقوع منه او الوصف به، وهذا المعنى للفاعل بنوعيه نجده واضحًا في أمثلة النحاة الأوائل وشواهدهم، وقد صاغه ابن هشام بقوله:- «اعلم أنَّ الفاعل عبارة عن اسم صريح، أو مؤول به، أُسند إليه فعلٌ أو مؤول به، مقدَّم عليه بالأصالة، واقعًا منه، أو قائمًا به»[٦٦]، فالفاعل إذن -وَفْق هذا التعريف- قد يكون فاعلاً حقيقيًا وقع منه الفعل باختياره، وهو تصرفٌ وعملٌ له، وقد يكون فاعلاً شكليًا صوريًا غير حقيقي لم يقم بالفعل حقيقة، ولكنه وُصِف به لا غير؛ لأنه «ليس من شرط الفاعل أن يكون مُوجِدًا للفعل أو مُؤثِّرًا فيه»[٦٧]، ويختم ابن يعيش حديثه عن الفاعل بقوله:- «وفي الجملة الفاعل في عرف أهل الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام»[٦٨]، فالفاعل إذن -عند النحاة- فاعل حقيقي وآخر غير حقيقي، بل المسند إليه (الفاعل) قد يكون غير موجود كما هو الحال في جملة النفي، فلا فاعل في تراكيب النفي، إذ لم يقع حدث أصلاً، فالفاعل قد يُذكر، وقد يُستغنى عنه ويطوى ذكره... إلخ.

* لقد كان لعبد القاهر الجرجاني رأي سديد في المسند إليه في جملة الفاعل، إذ أجاز تسمية المسند إليه عامة فاعلاً سواء أسند إليه (فَعَل) أم (فُعِل)، فالفاعل عنده هو ما أُسنِد إليه فعل مُقَدَّم عليه سواء أحدث الفعل أم وُصِف به: «فلا فصل بين ضُرِب زيدٌ، وضَرَب زيدٌ، في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً. وإذا جاز أن يُسمَّى نحو: مات زيدٌ فاعلاً مع أنه عارٍ من الفعل، ومفعول في المعنى من حيث أنَّ

الله تعالى أماته، جاز أن يُسمَّى (زيدٌ) في قولك: ضُرِب زيدٌ فاعلاً، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وذاك لما ذكرنا مِن أنَّ الاعتبار بأن يكون الفعل مسندًا إليه مُقدَّمًا عليه»[٦٩]، فالنائب عن الفاعل في العربية فاعل لم يَصدر عنه الفعل اختيارًا، بل هو موصوف به، وهو فاعل نحوي، أي: مسند إليه وله سمات الفاعل تمامًا، ونائب الفاعل فاعل مِن النوع الثاني مِن أنواع الفاعل التي نصَّ عليها النحاة بقولهم: «واقعًا منه، أو قائمًا به» فقولنا: (انهدم الحائط) تقابل قولنا: (هُدِم الحائط)، إذ (الحائط) في الجملتين مسند إليه، وهو فاعل لم يَصدُر عنه الفعل، بل وُصف به بلا اختيار منه، فالدلالة واحدة، والإسناد واحد، إلا أنَّ النحاة في مصنفاتهم قد أطلقوا على (الحائط) في الجملة الأولى ونظائرها فاعلاً، وهو في الجملة الثانية عندهم نائب فاعل، وقالوا حينئذٍ بوجوب حدوث تغيير في بنية الفعل بضم أوله... إلخ.

* وعلى الرغم مِن أنَّ أغلب النحاة في مصنفاتهم خَصوا نائب الفاعل بباب مستقل فإنَّ الحقيقة التي توافق الواقع اللغوي السليم هي: أن نائب الفاعل مسند إليه، وهو فاعل غير حقيقي، وحينئذٍ لا يكون هناك فرق مُعتَبر بين الفاعل بنوعيه ونائب الفاعل، إذ كلها تقع مسندًا إليها في الجملة الفعلية، بل نائب الفاعل فاعل موصوف بالحدث، وهو ما ارتضيه في هذه الدراسة، وهو مفهوم مُعتَبر عند الجرجاني وغيره، حيث تساوت الجملتان في التركيب عند الجرجاني[٧٠] في نحو: ضُرِب زيدٌ، ومات زيدٌ، يبدو في الجملتين السابقتين أنَّ (زيدًا) فاعل غير حقيقي بل هو فاعل شكلي لم يُحْدِث الفعل ولم يَصدُر عنه، بل هو مجرد وصف أُسند إليه، وكأنَّ الفاعل غير حقيقي يتطلب نوعًا خاصًا مِن الأفعال تصلح أن تكون وصفًا للذات المسندة إليها، وأخيرًا وبعد هذا التأصيل لحقيقة المسند إليه في جملة الفاعل يمكن لنا الاستفادة منه في وضع ضوابط وحدود فارقة بين الصفة المشبهة وما سواها من المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية.

* <u>المطلب الثالث: (الصفة المشبهة واسم الفاعل اجتماع وافتراق):</u>

اهتم النحاة قديمًا وحديثًا ببيان أوجه الاجتماع والافتراق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل في صدر باب الصفة المشبهة، وقد انحصرت أوجه الشبه بين الصفة

المشبهة واسم الفاعل عندهم فيما يلي[٧١]:- دلالتهما على الحدث وصاحبه، وكونهما يقبلان التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث وما أشبه ذلك. أما أوجه الافتراق بينهما فهي[٧٢]:الصفة المشبهة تُصاغ من الفعل اللازم،ويصاغ اسم الفاعل من اللازم والمتعدي،ودلالة الصفة المشبهة تكون للثبوت والدوام،أما اسم الفاعل فدلالته هي الحدوث والتجدد، والصفة المشبهة لا تقع إلا في الماضي المتصل بالحاضر، وما خالف ذلك يكون بقرينة دالة، أما اسم الفاعل فيكون للأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، والصفة المشبهة قد تجاري الفعل المضارع في حركاته وسكناته، وقد لا تجاريه، وهو الغالب نحو: ظريف، أما اسم الفاعل فيكون مجاريًا للمضارع في حركاته وسكناته مطلقًا، وأضاف ابن هشام في المغني، والسيوطي في الأشباه والنظائر فروقًا أخر، وهي جملة فروق تتعلق بتركيب الصفة المشبهة وعملها نحو: امتناع تقدم معمولها عليها، وأنها لا تعمل إلا في السببي... إلخ، وقد فصَّلها ابن هشام في مغني اللبيب مِن الرقم (٤-١١)[٧٣].

* يبدو مِن خلال العرض السابق لما سَطَّره النحاة القدامى والمحدثون في مواضع الاجتماع والافتراق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أنّ حديثهم لا يعدو أن يكون أوصافًا للمشتق نفسه مِن جهة اللزوم والتعدي والثلاثي وغير الثلاثي، والحدوث والثبوت... إلخ، ولم يُلْقِ النحاة اهتمامًا كافيًا للحديث عن طبيعة الفعل الذي صِيغَ منه الصفة المشبهة واسم الفاعل، وعلاقته بالمسند إليه من حيث الدلالة،وليس من حيث الإعراب والأوجه الجائزة والممتنعة التي أفاضوا في شرحها في كتب النحو قديمًا وحديثاً، ولذا وغيره أرى أن يُخصّ اسم الفاعل بالشق الأول من تعريفهم للفاعل وهو:- (واقعًا منه)، ويصبح حدّ اسم الفاعل عندي هو:- «الوصف الذي يدل على معنى وقع مِن الموصوف وكان تصرفًا وعملاً له، ولم يكن وصفًا له في ذاته وهيئته وأفعاله النفسية ونحوها»، أما الصفة المشبهة فتختص بالشق الثاني من تعريفهم للفاعل وهو قولهم: (أو قائمًا به) وقد سبق تعريفها بقولي: «الوصف الذي يدل على معنى وُصِف به المسند إليه في ذاته وهيئته وأفعاله النفسية وغيرها، ولم يكن عملاً وتصرفًا منه».

*إن قصة المشابهة المزعومة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أطلقها النحاة ثم شحذوا أذهانهم للتدليل على صحتها، وهي مشابهة لا تثبت في ضوء ضوابط البحث العلمي، فتلك المشابهة بينهما في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع مشابهةٌ في الطريقة فقط، ولعل الصواب أنَّ تلك المشابهة وُجِدت نتيجة لِتَحكُّم قضية الإعراب في أذهان النحاة عند استنباط قواعد المشتقات عامة، فإعراب المرفوع والمنصوب بعد الصفة المشبهة والعامل فيها كان الدافع الرئيس للقول بتلك المشابهة المنقوصة، بل لقد تحكّمت عوامل أُخَر غير العامل والإعراب في تأصيل تلك المشابهة المزعومة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل عند النحاة قديمًا وحديثًا منها: مسألة الأصل والفرع التي تظهر بوضوح في صدر حديث سيبويه عن الصفة المشبهة في قوله:- «ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبِّهت بالفاعل فيما علمت فيه...»[٧٤]، وأوضح مِن هذا قول ابن يعيش في سياق ردِّه على تساؤل مَنْ اعترض على عمل الصفة المشبهة وهي في معنى الماضي مُجيبًا عليه بقوله:- «فما بالكم تعملونها واسم الفاعل الذي شُبِّهت به إذا كان ماضيًا لا يجوز أن يعمل، وهل هذا إلا إعطاء الفرع فوق مرتبة الأصل»[٧٥].

* ومن تلك العوامل المؤثرة في زعم المشابهة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل تلك النزعة المنطقية الملحوظة في استنباط النحاة لقواعدهم، حيث ذهبوا إلى أنَّ:- «دلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية؛ لأنها لمّا لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ الأصل في كل ثابت دوامه»[٧٦]، وأظهر تلك العوامل في القول بهذه المشابهة هو: مبنى الصيغ الصرفية في باب المشتقات، إذ جزم أغلب النحاة بأنَّ صيغة (فاعل) من الصيغ الخاصة باسم الفاعل، وأنها تلزمه عند صوغه مِن الثلاثي، فإذا وردت صفة مشبهة على وزن (فاعِل) ذهبوا يلتمسون كل طريقة لتأويل ورود الصفة المشبهة على وزن (فاعِل) أو نفيه، حتى يصح لهم ما افترضوه في أذهانهم مخالفًا للواقع اللغوي، ونحو ذلك أيضًا نجده في صيغة (فعيل) وغيرها مِن الصيغ التي سيأتي تفصيل الحديث عنها في الصفحات التالية.

* إذا ثبت لدينا أنَّ تلك المشابهة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل مشابهة مزعومة في أغلب مظاهرها لزم حينئذٍ صياغة تعريفين جديدين للصفة المشبهة واسم الفاعل، ثم يتم اختيار صحة مضمونهما من خلال تطبيقهما على الشواهد والأمثلة الواردة في التراث اللغوي، وحينئذٍ يحصل القبول لهذين التعريفين أو رفضهما، ومِن ثم نصل إلى الثمار العملية لإنشاء هذين التعريفين ألا وهي: تعميم استخدامهما وإحلالهما محل التعريفات التراثية التي يشوبها التعميم وعدم الاطراد والميل إلى المنطق أكثر مِن وصف الواقع اللغوي للصفة المشبهة واسم الفاعل.

* بعد صياغة تعريفين جديدين للصفة المشبهة واسم الفاعل جاء دور اختبار مضمون هذين التعريفين للوصول إلى أنّ هذين التعريفين تعريفان منضبطان ولا سيما فيما يتعلق بأبرز سمات القاعدة وهو:- الاطراد، ودليل ذلك أننا في ضوء هذا الضابط المُمَيِّز للصفة المشبهة عن اسم الفاعل يَسْهُل علينا فك رموز الغموض الذي سيطر على باب الصفة المشبهة قديمًا وحديثًا، ولعل أفضل ميادين هذا الاختبار صيغ الصفة المشبهة المختلف فيها، والتي جمعتها في القائمة السابقة في صدر هذا المبحث، وتفصيل ذلك كما يلي:-

* استقر الرأي عند أغلب النحاة على أنَّ صيغة (فاعِل) صيغة خاصة باسم الفاعل لا غير، وأنَّ ما جاء على هذا الوزن مِن المشتقات ليس على أصله، ولزم تأويله لأنَّ «صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف أنواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل أو لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، فلا تجيء صيغة مِن صيغها على هذا الوزن قطعًا»[٧٧]، هذا الرأي يُعَدُّ من الآثار السلبية للنزعة المنطقية في صياغة قواعد النحو العربي، حيث ذهبوا إلى القول بتخصيص صيغ معينة لكل مشتق، وإذا وجدوا ما يخالف هذا التخصيص انبروا يؤولونه لتسلم قواعدهم، وقالوا في نحو: (قائم،قاعد) أنهما دالان على الحدوث، ولذا لزم كونهما اسمي فاعل، أما نحو: (ضامر، شازب، طالق) فهي مِن أسماء الفاعلين عندهم أيضًا، وإن دلت على معنى الثبوت: «لأنه-أي: اسم الفاعل- في الأصل للحدوث، وذلك لأنَّ صيغة الفاعل موضوعة للحدوث، والحدوث فيها أغلب، ولهذا اطّرد

تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل، كحاسن وضائق، عند قصد النص على الحدوث»[٧٨]، والحق أنه: «لا التفات لقول مَنْ زعم أنها -أي: الصفة المشبهة- لا تجيء على فاعل، فلا تجري على المضارع، بل يكون كحسن وشديد، وقد جاءت على (فاعل) ومنه: ضامرُ الكشح، وساهم الوجه، وخاملُ الذكر، وحائل اللون، وظاهر الفاقة، وطاهر العِرض»[٧٩].

* لا صحة إذن في قول مَن زعم أنَّ صيغة (فاعِل) تختص بما أُطلق عليه اسم الفاعل في العربية، إذ يَرِد على هذه الصيغة اسم الفاعل والصفة المشبهة بل وصيغ المبالغة دون حاجة إلى تأويل وتسويد الصفحات الطوال في إثبات هذا الزعم، وذلك في ضوء التعريفين السابقين لاسم الفاعل والصفة المشبهة، فقول النحاة:- (ضامر، ساهم، خامل، حائل، ظاهر، طاهر، قائم، قاعد) كلها صفات مشبهة لا غير، وقد وردت تلك الصفات كلها على وزن (فاعل) وتلك الصفات كلها ذوات أفعال غير علاجية إذ لا تحتاج إلى ذات تقوم بها، بل هي أوصاف أسندت إلى المسند إليه، والمسند إليه معها ما هو إلا موصوف بها، وهو فاعل غير حقيقي للفعل، وقد أُسندت إليه تلك الصفات على وجه الوصف به، وليس على وجه عملها والتصرف بها، فقولنا: (ضامر البطنِ) أصلها: (ضَمَر بطنه)، وهذا الضمور لا يعدو أن يكون وصفًا أُسنِد للبطن، ولم تقم بفعله وتحقيقه، ولكنْ إذا قلنا: (أنت ضارب اللص)، فقولك (ضارِب) هنا اسم فاعل لا غير؛ لأنَّ فعله الذي صِيغ منه فعلٌ علاجي دال على تصرف، ويحتاج إلى فاعل حقيقي يقوم بفعله... وهكذا.

* بل قد وردت في التراث اللغوي ألفاظ في باب اسم الفاعل جاءت على وزن (فاعِل) من غير الثلاثي نحو: (عاشِب، يافع، وارس، باقل، وارق) والقياس فيها أن تأتي على وزن (مُفْعِل) وحينئذٍ ذهب النحاة إلى القول:- «وربما استُغني عن مُفْعِل بفاعل، نحو: أعشب، فهو عاشب، وأورس فهو وارس، وأيفع فهو يافع...»[٨٠]، ولم يُسمَع فيها نحو: (مُعْشِب)، يبدو مما سبق أنَّ هناك خلطًا بين بابي الصفة المشبهة واسم الفاعل مما جعل النحاة يقولون بما اصطلحوا عليه مِن الاستغناء ونحوه تفسيرًا لمثل هذه الصيغ، ولو أنهم تدبروا هذه الصفات ولم تأسرهم صيغة (فاعِل)

لقالوا إنها صفات مشبهة؛ لأنها صفات وُصِف بها فواعل غير حقيقية،وهذه الذوات لا تصلح أن يَصدر عنها فعل أو تصرف، فقولنا: (يفع الغلام) أصلٌ لقولهم: (الغلام يافع) فقولنا (يافع) وصف أُسند لفاعل لم يحدثه، ولكنه وُصف به فقط، وبهذا التخريج الذي يتسق مع الواقع اللغوي لا نحتاج إلى الولوج فيما خاض فيه النحاة من القول بالاستغناء والتبادل بين الصيغ.

* ومما يؤكد صحة ما أشرت إليه سابقًا مِن مظاهر الغموض في باب الصفة المشبهة بسبب من اشتراط صيغة (فاعل) لِما وَرد مِن الفعل الثلاثي في باب اسم الفاعل قولهم: «وقد يستغنون عن صيغة (فاعِل) مِن (فَعَل) –بالفتح– بغيرها من الصيغ، فيتركون القياس المُطَّرِد، ويستعملون غيره (كشَيْخ، وأشيب، وطيِّب، وعفيف) ولم يقولوا: شايخ، وشائب، وطايب، وعافٍ –بالتشديد»[٨١]، يبدو من خلال عرض تلك الصفات على المفهوم الجديد للصفة المشبهة الذي أفصحت عنه هذه الدراسة أنَّ تلك الصفات كلها صفات مشبهة لا غير، فقولنا (عفيف) صفة مشبهة لأن فعلها الذي صيغت منه لا يحتاج إلى فاعل حقيقي لإحداثه، وإنما هو مجرد وصف مُسْند إلى فاعل غير حقيقي، والذي أراه أنَّ الفيصل في تصنيف المشتقات في العربية يجب أن يكون الدلالة والسياق المصاحب للصيغ الواردة فيه، وليس الصيغة المجردة، ولعل هذا الجمود لدى النحاة قديمًا وحديثًا حول صيغ معينة وجعلها مختصة بباب دون آخر هو السبب الرئيس في هذا الغموض الواضح في تناولهم لها، ولست مع مَنْ ذهب إلى أنَّ « المُعَوَّل في نسبة الكلمة إلى قسمها مِن المشتقات على مبنى الصيغة بالدرجة الأولى، وتستخدم الدلالة عونًا حين يكون المبنى مشتركًا بين أكثر مِن قسم مِن المشتقات»[٨٢].

* إنَّ المُدَقِّق في بطون تراثنا يجد لمحات دالة على اختصاص الصفة المشبهة بأفعال مسندة إلى ذوات غير فاعلة ومتصرفة في إنجاز الفعل، وإنما هي مجرد أوصاف أسندت إلى تلك الأفعال سواء دلت على الثبوت والدوام أو الحدوث والتجدد.

* ومِن ذلك ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال: «والمغاربة يقولون: اسم الفاعل من غير المتعدي كنائم وجالس ودائم يدخل في هذا الباب، وكذا اسم المفعول من المتعدي إلى واحد نحو: مضروب الظهر»[83]، حقًا إنَّ (نائم وجالس ودائم) وما شابه مما جاء على وزن (فاعِل) من الصفات التي وردت في القائمة السابقة مجموعة (د) نحو: (قادر، عالم، آثم، تائب، خائف، قاعد) كل هذه الأوصاف صفات مشبهة لا غير لاشتقاقها مِن أفعال غير حقيقية مُسندة إلى ذوات غير فاعلة للفعل، بل هي موصوفة بهذه الصفات، وعلى هذا يمكن لنا تخريج قوله تعالى: ﴿ضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ على أنّ (ضائق) صفة مشبهة، والتقدير: (ضاق صدرك)، فالضيق هنا وصف أُسنِد إلى (الصدر)، وهذا المسند إليه ما هو إلا فاعل نحوي فقط، ولذا فهو فاعل شكلي غير حقيقي لا دَخْل له في إنجاز الفعل، وإنما وُصِف بها، وهذه اللفظة (ضائق) في هذه الآية صفة مشبهة دالة على الحدوث لا لأنها على وزن (فاعِل) وليس لأنها اسم فاعل كما يزعم القوم، ولكنّ دلالة الحدوثِ هنا ليست نابعة من الصيغة الصرفية، ولكنها مُستنبَطة مِن دلالة السياق غير اللغوي الذي يقوم على ما يعتقده كل مسلم في خاتم الأنبياء محمد ﷺ ، وهو اعتقاد قائم على أنه ﷺ رؤوف رحيم، وأنّ هذا الضيق عارض وحادث، وهو دالٌ على بشريته وتأثره باستهزاء الكافرين به، وسخريتهم منه، ثم ما لبث أن عاد ﷺ إلى سيرته الأولى التي جَبَله الله عليها، ولا حاجة حينئذ لما خاض فيه النحاة حيث ذهبوا إلى القول بأنَّ الله –سبحانه وتعالى– عَدَل عن (ضَيِّق) صفة مشبهة دالة على الثبوت إلى (ضائق) اسم فاعل دال على التجدد والحدوث عندهم للدلالة على أنَّ هذا الضيق حدث عارض لرسول الله ﷺ، والصواب أنّ كلا الوصفين (ضائق، ضيِّق) من الصفات المشبهة، ولعل استخدام (ضائق) في هذا السياق للمجانسة بها عطفًا على (تارك) نظيرتها في الوزن، وهذا التخريج أرى أنه يغنينا عن الخوض في تأويلات بعيدة عن الواقع اللغوي، وأقرب ما تكون إلى المنطق والفلسفة الكلامية، وليت النحاة صَفُّوا التراث مِن مثل هذه التأويلات في نحو قولهم:– «ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾[84]، أي: بلِّغ ما أنزل إليك بصدر فسيح من غير

التفات إلى استكبارهم واستهزائهم، وعَدَل عن ضَيِّق إلى ضائق ليدل على أنه ضيق عارض في الحال غير ثابت، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً عَامِينَ﴾[٨٥]، عَدَل عن عَمِين إلى عامين لهذا المعنى»[٨٦].

* إنَّ الأخذ بهذا المفهوم الجديد الذي أراه منضبطًا يزيل الخلط ويمحو القلق والغموض اللذين يبدوان في كثير مِن تحليلات النحاة لما جاء على وزن (فاعِل) في العربية، فكثيرًا ما نجدهم يقولون في سياق حديثهم عن اشتراط الحدوث في اسم الفاعل والثبوت في الصفة المشبهة:- «ويخرج بهذا القيد، أيضًا، ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث، نحو: فرسٌ ضامرٌ، وشازب،... وعُذره أن يقال: إنَّ قَصْدَ الاستمرار فيه عارضٌ، ووضعها على الحدوث، كما في قولك: الله عالم، وكائن أبدًا، وزيد صائمٌ النهار، وقائمٌ الليل»[٨٧]، إذا تحررنا مِن القيود المزعومة في هذا الباب وهي: الحدوث والثبوت ونحوها، وأعملنا الضابط الذي ارتضيته في هذا البحث صحّ لنا الحكم على قولهم: (ضامر، شازب، الله عالمٌ، وكائن أبدًا) بأنها صفات مشبهة، وليست أسماء فاعلين، إذ هي مجرد صفات مسندة لفواعل غير مُنجزة للفعل، وإنما وُصفت بها، أما قولهم:- (زيد صائمٌ النهارَ، وقائمٌ الليلَ) فيدخل في نطاق اسم الفاعل؛ لأن فعلهما من الأفعال الحقيقية التي تحتاج إلى فاعل حقيقي يقوم بها، وحينئذٍ يتضح لنا أنه لا عبرة للشروط المزعومة في هذا الباب.

* تلكم هي أوجه الاجتماع والافتراق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل تم مناقشتها وتفنيد مزاعم النحاة في هذا الباب، وثبت لدينا أنَّ تلك المشابهة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل مشابهة مزعومة، وأنها لا تعدو أن تكون مشابهة في العمل والمعمول وشروط العمل لا غير، ومِنْ ثَمَّ فإن هذين البابين بابان مستقلان في التراث اللغوي، لكل منهما سماته الدالة عليه، وحينئذٍ يزول الغموض والإبهام واللبس الملحوظ فيما سطَّره النحاة.

* ومِن ثَمَّ فقد حان الوقت لأن نوضح طريقة صوغ اسم الفاعل والصفة المشبهة من الفعل الحقيقي وغير الحقيقي الثلاثي وغير الثلاثي وَفْق الضابط الذي

اقترحته في هذا البحث، وذلك كما يلي: أما الفعل الحقيقي المبني للمعلوم الثلاثي الدال على تصرف وحركة مُؤَثِّرة في الغير فلا يأتي منه إلا اسم الفاعل ومبالغة اسم الفاعل فقط، ولا تأتي منه الصفة المشبهة ولا اسم المفعول نحو: (ضَرَب) اسم الفاعل منه (ضارب) ومبالغة اسم الفاعل منه هي: (ضَرَّاب، ضروب، ضريب) وما شابه ذلك من صيغ المبالغة ،ولا يجوز صياغة الصفة المشبهة منه مع أنه ثلاثي لدلالة الفعل على حدث حقيقي صادر عن فاعل متصرف ومُنْجِز لهذا الفعل، ولا يجوز بناء اسم المفعول مِن مثل هذه الأفعال إلا إذا بُنِيت للمجهول، فإذا صار الفعل (ضُرِب) صار الموصوف به (مضروب) على وزن (مفعول) وحينئذٍ تصلح هذه الصيغة أن تكون اسم مفعول أو صفة مشبهة وبينهما ضابط يُمَيِّز بينهما سأذكره في المطلب الذي يدور حول اسم المفعول والصفة المشبهة.

* وأما الفعل غير الحقيقي الثلاثي المبني للمعلوم وكذا المبني للمجهول الدال على وصف في ذات المسند وهيئته... إلخ فلا يأتي منه إلا الصفة المشبهة ومبالغة الصفة المشبهة[٨٨] فقط نحو: (عَلِم، كَبِر) فالصفة المشبهة منهما هي: (عالم، كبير) أما مبالغة الصفة المشبهة منهما فهي: (كُبَّار، عليم، عُلاَّم) وما شابه ذلك، ونظير ذلك الصفات المشبهة التي وردت بالقائمة السابقة مجموعة (ب) نحو: (الأخسرين، العَقور، أجبَّ، خاشٍ، راحمٍ، ضريب، صريم، عريف، عليم، سميع، حفيظ، فقيه، خطيب) هذه الصفات أفعالها على الترتيب هي: (خَسِر، عَقَر، جَبَّ، خَشِي، رَحِم، ضَرَب، صَرَم، عَرَف، عَلِم، سَمِع، حَفِظ، فَقِه، خَطَب)، وهي أفعال مسندة إلى فواعل غير حقيقية لم تقُم بالفعل، وإنما أُسْنِد إليها الوصف فقط وإن كانت متعدية.

* أما إذا كان الفعل غير ثلاثي لفاعل غير حقيقي فإنه لا يأتي منه أيضًا إلا الصفة المشبهة نحو الفعل: (انكسر)، الصفة المشبهة منه هي: (مُنْكَسِر) على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل آخره، ونظير ذلك كل الصفات المشبهة التي وردت بالقائمة السابقة مجموعة (أ) نحو: (مُعتَدِل، مُستقيم، متماسِك، مُنطلِق، مُطمئِن،... إلخ) أما إذا فُتِح ما قبل آخره فكان نحو: (مُنْكَسر) فهو اسم مفعول لا غير لوقوع الفعل عليه وليس فيه.

* وإذا كان الفعل غير ثلاثي لفاعل حقيقي يصدُر عنه الفعل ويقوم به فإنّ اسم الفاعل منه يأتي على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل آخره نحو الفعل: (دحرج) اسم الفاعل منه هو: (مُدَحرِج)، والصفة المشبهة منه تأتي على الوزن نفسه مع فتح ما قبل آخره نحو: (مُدَحْرَج)، وهي صيغة مشتركة بين الصفة المشبهة واسم المفعول، فإنْ كانت الدحرجة واقعة على الشيء فهي حينئذٍ اسم مفعول نحو:- (المقتول مُدَحْرَج أمام الناس)، وإذا كانت الدحرجة واقعة في الشيء وعليه فهي حينئذٍ صفة مشبهة نحو قولنا:- (قَلْبُ الخائف مُزَلْزَلٌ ومُدَحْرَجٌ من شدة الرعب)، وسيأتي تفصيل ذلك في المطلب الخاص بالصفة المشبهة واسم المفعول.

* لا تخلو العربية مِن وجود نمط من الأفعال ذات الوجهين[٨٩]، أي أن بها أفعالاً وردت بصيغة واحدة في الماضي إلا أنه يصح أن يقع معها المسند إليه فاعلاً حقيقيًا مُحْدِثًا للفعل، ويصح أن يقع معها المسند إليه فاعلاً غير حقيقي موصوفًا بالفعل لا غير، وهذه الأفعال منها:- (أَمِن- عَزَّ- حَفِظ)[٩٠] فالفعل (أَمِنَ) مثلاً يأتي مسندًا إلى فاعل غير حقيقي بمعنى: اطمأن ولم يخف، ويَرِدُ أيضًا مُسندًا إلى فاعل حقيقي بمعنى: وثق به واطمأن إليه، وجعل شخصًا أمينًا على غيره، والفعل (عَزَّ) يأتي بمعنى: قوي وبرئ مِن الذُل، وبمعنى: غَلَب وقَهَر غيره، وكذا الفعل (حَفِظَ) يأتي أيضًا مُسندًا إلى فاعل غير حقيقي بمعنى: ضبط ووعَى، ويأتي مسندًا إلى فاعل حقيقي مُحْدِث له بمعنى: صان وحرس.

إنَّ الأفعال الثلاثة السابقة إذا أُسندت إلى فاعل غير حقيقي نحو: (أَمِن الخائف، عَزّ السلم، حَفِظ محمد السؤال) فالصفة المشبهة منها تكون (آمِن، أمين/ عازّ، عزيز/ حافظ، حفيظ)، وحينئذٍ لا يأتي منها إلا الصفة المشبهة فقط، أما إذا كان السياق الذي وردت فيه دالاً على أنها مُسندة لفواعل حقيقية مُحدِثة لما أُسنِد إليها نحو: (أَمِن الجارُ جاره على أهله، عَزَّ المسلمُ الكافرُ، حفظ الأمين الأمانة) فإنه لا يأتي منها إلا اسم الفاعل فقط، ويأتي على الصيغ السابقة نفسها نحو: (آمِنَ، أمين/ عازّ، عزيز/ حافظ، حفيظ).

* يتضح مما سبق ذكره أنَّ وزني (فاعل) و(فعيل) يصلح كلاهما اسمًا للفاعل وصفة مشبهة للفعل الواحد إذا كان من الأفعال ذات الوجهين في العربية، ومما ورد في القرآن الكريم دالاً على ذلك قوله تعالى: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[٩١]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[٩٢]، فقوله تعالى: (حفيظًا) في الآية الأولى اسم فاعل وليس صفة مشبهة؛ لأنَّ الفعل (حَفِظ) ورد في الآية بمعنى: (صان وحرس)، ودليل ذلك اختيار ابن عطية لهذا المعنى وتقديمه على غيره، إذ قال: «حفيظًا يحتمل معنيين، أي: ليحفظهم حتى لا يقعوا في الكفر والمعاصي ونحوه، أو ليحفظ مساويهم وذنوبهم ويحسبها عليهم»[٩٣].

* أما قوله تعالى: (حفيظ) في الآية الثانية فصفة مشبهة وليس اسم فاعل؛ لأنها وردت بمعنى: (ضبط ووعى)، إذ الحفظ في هذه الآية صفة أُسندت إلى المسند إليه وهو: يوسف عليه السلام، ويشهد لصحة هذا الاختيار أنَّ أبا حيان قد رَجّح هذا المعنى وضعَّف ما عداه في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾، حيث قال: «أحفظ ما تستحفظه، عليم بوجوه التصرف، وَصَفَ نفسه-أي:يوسف عليه السلام- بالأمانة والكفاءة، وهما مقصود الملوك ممَّن يُولُّونه إذ هما يَعُمَّان وجوه التثقيف والحياطة ولا خلل معهما لقائل، وقيل: حفيظ للحساب عليم بالألسن، وقيل حفيظ لما استودعتني عليم بِسِنِيِّ الجوع، وهذا التخصيص لا وجه له»[٩٤].

* إنَّ استعمال الصفة المشبهة واسم الفاعل وتحليلهما في ضوء التعريف المنضبط الذي اقترحته لهما في هذه الدراسة يُنقِّي تراثنا العظيم مما أُلحِق به من تأويلات لا طائل منها ولم تفرضها طبيعة اللغة، وما هي إلا محاولات لتفسير ما خالف القاعدة التي بنوها وَفق بعض الشواهد وتأويلها دون استظهار لجميع الشواهد اللغوية، ومن مظاهر التأويل في هذا الباب أنَّ النحاة ألزموا أنفسهم بأن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا مِن الفعل اللازم، وعندما وجدوا شواهد صحيحة للصفة المشبهة قد صيغت مِن أفعال غير لازمة نحو: (مُفَتَّحَة، راحم، رحيم، رفيع، ...إلخ)

لجأوا إلى القول بالتضمين ومعاملة الفعل المتعدي معاملة اللازم، أو بالقول بأنَّ اللازم يكون بالوضع أو بالقصد، معللين لذلك بقولهم: «يريد به كون الفعل لازمًا بالوضع أو بالقصد، فإنَّ الفعل المتعدي إذا قُصد فيه ترك ذكر المفعول أشبه اللازم فكأنه موضوع وضعًا ثانيًا للزوم لا للتعدي، ويدل على ذلك أمران، أحدهما: الاعتبار بالفعل المبني للمجهول، فإنَّه قد عُومل معاملة اللازم... والثاني: وجود السماع بذلك، وإنْ كان قليلاً، فهو تنبيه على معاملة المتعدي معاملة اللازم، فمن ذلك ما أنشد في «الشرح» مِن قول الشاعر:

ما الرَّاحِمُ القَلبِ ظَلاَّمٌ وإنْ ظُلِمـــا ولا الكريمُ بمنَّاعٍ وإنْ حُرِمَـــا»[٩٥]

* ولقد ذهب بعض النحاة إلى القول بأنَّ: (الراحم) في البيت السابق ونظائره في المعنى صفات مشبهة لأنها مصوغة من (رَحُم) اللازم؛ وذلك لأنَّ هذه الصيغة «لازمة بالتنزيل أو بالنقل إلى فَعُل بالضم»[٩٦]، والصواب عندي أنَّ الصيغ الآتية (الراحم، رحيم، الرحمن) صفات مشبهة لا غير؛ ذلك لأنها أوصاف لفواعل غير حقيقية، وليست مُحدِثة للفعل في عُرْف النحاة، وإنما وصفت به، ولا اعتداد هنا بمسألة اللزوم والتعدي، فتلك الصيغ صفات مشبهة سواء اشتقت مِن أفعال لازمة أو متعدية، فقولنا: (رحيم) وَفق هذا التخريجِ ليست صيغة مبالغة لاسم الفاعل، وإنما هي صفة مشبهة كما ذكرت لأنها مُسْنَدة لفاعل غير مُحْدِث للفعل، وإنما هو موصوف به، ويجوز اعتبار (الراحم) صفة مشبهة و(الرحيم) مبالغة للصفة المشبهة، ثم (الرحمن) مبالغة أعلى في المرتبة مِن(رحيم) للصفة المشبهة (الراحم)، وذلك إذا كانت في سياقٍ دال على المبالغة في الوصف، ونحوه يُقال في قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو العَرْشِ...﴾[٩٧]، حيث: «احتمل أن يكون رفيع للمبالغة على فعيل مِن رافع فيكون الدرجات مفعولة، أيِ: رافع درجات المؤمنين ومنازلهم في الجنة... واحتمل أن يكون رفيع فعيلاً من رَفُع الشيء علا فهو رفيع، فيكون من باب الصفة المشبهة... أضيفت إليه دلالة على عزه وسلطانه»[٩٨]، فالراجح أنَّ (رفيع) صفة مشبهة في الآية السابقة سواء أكانت من فعل لازم أو متعدٍ لكونها صفة أسندت إلى المسند إليه على جهة الوصف به.

وفي ضوء ما سبق لا حاجة بنا إلى ما خاض فيه النحاة قديمًا وحديثًا مِن الكلام حول[99]: تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل نحو: (وضائق به صدرك)، وتحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾[100]، وقول الشاعر: (ما الراحم القلب)، وتحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة نحو: ممدوح الخصال، معمور الدار.

* ولقد تَحَدَّث بعض النحاة عن وجود فارق مُرَشِّح للصفة المشبهة ومُمَيِّز لها عن اسم الفاعل، وهو فارقٌ مبني على أنَّ المضاف إليه بعد اسم الفاعل هو المفعول به، أما المضاف إليه بعد الصفة المشبهة فهو الفاعل في المعنى، وهذا الفارق ضابط تركيب في المقام الأول، ويُعدُّ ابن مالك مِن أبرز النحاة الذين حرَّروا هذا الضابط بقوله: «وإنما يضبطها –أي: الصفة المشبهة– ضبطًا جامعًا مانعًا ما ذكرته مِن أنَّ الصلاحية للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى»[101]، وأصل هذا الضابط أشار إليه سيبويه بقوله: «فالمضاف قولك: هذا حَسَنُ الوجه وهذه حَسَنَةُ الوجه، فالصفة تقع على الاسم الأول ثم توصلها إلى الوجه، وإلى كل شيء من سببه على ما ذكرتُ لك، كما تقول: هذا ضاربُ الرجلِ، وهذه ضاربة الرجلِ، إلا أنَّ الحُسن في المعنى للوجه، والضرب ههنا للأول»[102]، فقولنا: (هذا حسن الوجه، هذا ضارب الرجُل) يلحظ فيهما أنّ الصفة المشبهة (حَسَن) واسم الفاعل (ضارب) واقعان على الاسم الأول، أي: كلاهما خبر للمبتدأ قبله، وكلا الوصفين (حسن، ضارب) مضاف إلى ما بعده (الوجه، الرجُل)، لكنَّ الصفة المشبهة تقع على (الوجه) بعدها، على حينِ يقع اسم الفاعل على الاسم قبله، وهو: مَنْ قام بالضرب، إذن فالصفة المشبهة لا تُطلق إلا بعد تحقق مضمونها، ولهذا وغيره يظهر لنا جليًا فساد قول النحاة الذين قالوا في نحو: (وضائق به صدرك، هذا قائم أبوه، وقاعد أخوه) أنها مِن باب اسم الفاعل، والصواب أنها صفات مشبهة لوقوع الوصف على الفاعل غير الحقيقي فيها، وهو: (صدرك، أبوه، أخوه)، ثم إنَّ هذا الضابط لا أراه جامعًا مانعًا كما وصفه صاحبه ابن مالك، إذ اشترط في الصفة المشبهة أن تصاغ من الفعل اللازم فقط، وذلك واضح في تعريفه للصفة المشبهة بقوله: «هي

المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى... فيخرج بذلك اسم الفاعل المتعدي مطلقًا»[١٠٣].

وخلاصة القول أنني أزعم أنَّ الضابط والحد الذي وضعته في هذه الدراسة هو الضابط الجامع المانع الذي يميز الصفة المشبهة عن المشتقات الأخرى الدالة على الفاعلية والمفعولية نحو: اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول.

*** المطلب الرابع: مبالغة اسم الفاعل ومبالغة الصفة المشبهة:**

يكاد يجمع النحاة على أنَّ صيغ المبالغة صيغ مشتقة من الفعل للدلالة على الحدث وفاعله مع إفادة معنى التكثير والمبالغة، وقد ذهب سيبويه إلى أنَّ العرب قد «أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحَدِّث عن المبالغة»[١٠٤]، فصيغ المبالغة عندهم مُحَوَّلة عن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن (فاعِل) غالبًا، إلا أنَّ بعض النحاة أجاز صياغتها من غير الثلاثي، «والمُطَّرد الكثير الاستعمال بناء هذه الأمثلة مِن الثلاثي، وقد يُبنى من (أفعل): فَعَّال كـ(أدرك فهو دَرّاك)... و(فعيل) كـ(أنذر فهو نذير)»[١٠٥]، ومما دَرَج عليه النحاة أيضًا في هذا السياق إلصاق صيغ المبالغة باسم الفاعل في مصنفاتهم، وكأنه لا مبالغة إلا مِن اسم الفاعل الثلاثي خاصة ومِن غيرِ الثلاثي تجوزًا، والحق أنَّ باب المبالغة والتكثير أوسع مِن أن يُحصر في صيغ معدودة أجمع عليها النحاة في باب اسم الفاعل، بل لقد أثبت أحد الباحثين أنه قد «بلغ عدد الصيغ التي فاتَ الصرفيين حصرها مما له أمثلة كثيرة في كلام العرب خمسًا وثلاثين صيغة، واثنتي عشرة صيغة مما له أمثلة قليلة في كلامهم»[١٠٦].

* ومِن ثَمّ فإنَّ باب المبالغة في العربية أوسع وأشمل مشن أن يحصر في مبالغة اسم الفاعل فقط، ودليل ذلك ما ذهب إليه ابن السراج بجواز وقوع المبالغة المحوّلة عن اسم المفعول بقوله: «ومما يجري مجرى (فاعل) مُفَعِّل نحو: قَطَّع فهو مُقَطِّع، وكَسَّر فهو مُكسِّر، يراد به المبالغة والتكثير، فمعناه معنى: (فاعل) إلا أنه

مرة بعد مرة، وفَعَّال يجري مجراه، وإن لم يكن موازيًا له؛ لأنَّ حق الرباعي وما زاد على الثلاثي أن يكون أول (اسم) الفاعل ميمًا، فالأصل في هذا (مُقَطِّع) وألحق به قطَّاع لأنه في معناه»[١٠٧]، بل قد تحصل المبالغة في المصادر نحو: (تَفعال) فإنها تكثير لمصدر الفعل الثلاثي، قال سيبويه: «هذا باب ما يُكَثَّر فيه المصدر من فَعَلت، فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر، كما أنك قلت في: فَعَلْتُ حين كثَّرت الفعل، وذلك قولك في الهذْر: التَّهْذَار، وفي اللعب: التَّلعاب، وفي الصَّفق: التَّصفاق... وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلْتَ على فَعَّلْتُ»[١٠٨].

* لا يصح قَصْر النحاة للمبالغة على باب اسم الفاعل؛إذ ثبت وقوع المبالغة من اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والصفة المشبهة -كما سيأتي- ولعل هذا السلوك من النحاة يرجع إلى قضية العمل في المقام الأول، إذ لمَّا شُغِل النحاة بإعراب ما بعد صيغ المبالغة ربطوا حينئذٍ بينها وبين اسم الفاعل دون غيره من المشتقات، وخلطوا بين مبالغة اسم الفاعل ومبالغة الصفة المشبهة كحالهم في الخلط بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أول الأمر، وإذا تحاكمنا إلى مضمون التعريفين اللذين أخذت بهما هذه الدراسة حَقَّ لنا القول بأنَّ هناك مبالغة لاسم الفاعل وأخرى للصفة المشبهة، فكل ما كان اسم فاعل وَفْق الحد الذي أشرت إليه سابقًا تكون المبالغة منه مبالغة اسم الفاعل لا غير، نحو الفعل: (ضَرَب) اسم الفاعل منه هو (ضارب) ومبالغة اسم الفاعل منه هي: (ضَرَّاب، ضروب، ضريب)، وما أشبه ذلك، أما الصفة المشبهة نحو: (كبير) مِن الفعل (كبر) فتكون المبالغة منها مبالغة الصفة المشبهة، وهي: (كُبَّار) ونحوها: (عالم) من الفعل (عَلِم)، ومبالغة الصفة المشبهة منها هي: (علاّم- عليم)... إلخ.

* ومبالغة الصفة المشبهة درجات نحو: (طويل) مبالغة للصفة المشبهة (طائل) مِن الفعل (طال)، ويعلوها (طُوال) وأعلاها جميعًا (طُوَّال)[١٠٩]؛ وذلك لأنَّ «فعيل جائز فيه ثلاث لغات، فعيل وفُعَال وفُعَّال: رجل طويل، فإذا زاد طوله قلت: طُوَال، فإذا زاد قلت طُوَّال، وفي القرآن: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[١١٠] وعُجَّاب، وفيه

أيضًا: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾[١١١]، وكُبارا»[١١٢]. وبهذا فإنّ كل فعل حقيقي مبني للمعلوم يحتاج في حدوثه إلى ذات فاعلة مُحدِثة للفعل لا يؤخذ منه إلا اسم الفاعل ومبالغة اسم الفاعل نحو: الفعل (شَرِب) اسم الفاعل منه (شارب)، ومبالغة اسم الفاعل منه هي: (شَرَّاب، شروب، شريب) ونحوها، أما إذا كان الفعل غير حقيقي ولا يحتاج في إحداثه إلى ذات فاعلة، بل هو مسند إلى فاعل غير حقيقي على جهة الوصف للذات أو الهيئة ونحوهما فإنه لا يُصاغ منه إلا الصفة المشبهة ومبالغة الصفة المشبهة سواء أكان مبنيًا للمعلوم أو للمجهول نحو: الفعل (فَهِم) الصفة المشبهة منه هي: (فاهِم) ومبالغة الصفة المشبهة منه هي: (فَهَّام، فَهَّامة، فهوم، فهيم) وما أشبه ذلك.

* إنَّ خلط النحاة بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة نبع من التداخل الحاصل لديهم بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، واعتمادًا على ضوابط غير مُنضبطة اصطنعها النحاة المتأخرون خاصة، ومن أمثلة ذلك أنَّ سيبويه[١١٣] يرى أنَّ (قدير، عليم، رحيم، سميع، بصير) صفات مبالغة في الفعل، على حين ذهب الأشموني[١١٤] إلى أنَّ (رحيم، عليم) صفات مشبهة مقصورة على السماع، والصواب أنها صفات مشبهة ولا مبالغة فيها من اسم الفاعل.

* ومن مظاهر هذا الاضطراب والخلط ما نجده في تحليل اللغويين الأوائل لبعض الآيات القرآنية نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ﴾[١١٥]، وقوله تعالى: ﴿وكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾[١١٦]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ البَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾[١١٧]، حيث ذهبوا إلى أنَّ: (حكيم، حسيب، بصير) على وزن (فعيل)، ولا دلالة فيها على المبالغة؛ لأنَّ (فعيل) التي تأتي للمبالغة من اسم الفاعل تكون معدولة عندهم عن (فاعِل) للتكثير والمبالغة، ولذا فإنها أسماء فاعلين على قياس: ظَرُف فهو ظريف، يترجم هذا الاضطراب بوضوح أبو حيان في تعليقه على الآية الأخيرة بقوله: «ففي الكلام ما يُشعِر أنَّ بصره عاد أقوى مما كان عليه وأحسن لأنَّ فعيلاً من صيغ المبالغة، إذ فعيل الذي جاء للمبالغة هو معدول عن

فاعل لهذا المعنى، وأما (بصيرًا) هنا فهو اسم فاعل من بَصُر بالشيء فهو جارٍ على قياس فَعُل نحو: ظَرُف فهو ظَرِيف»[118]، والحق الذي أرتضيه هنا أنَّ مثل: (حكيم، حسيب، بصير) صفات مشبهة لكونها مصوغة مِن أفعال غير حقيقية ومسندة إلى ذات موصوفة به، ولا يصح أن تكون صفات مبالغة أو أسماء فاعلين.

* ومن أظهر الأدلة على الخلط الواضح بين مبالغة اسم الفاعل ومبالغة الصفة المشبهة ما نجده في أمثلة النحاة قديمًا وحديثًا في باب صيغ المبالغة نحو[119]: (شكور، منحار، شرَّاب، قوَّام، ضروب، هَيُوج، سميع، بصير، عليم، قدير، رحيم) يبدو من استعراض الصفات السابقة أنها تدخل في نطاق مبالغة الصفة المشبهة، إلا (منْحار، ضروب) فقط، فإنهما من باب مبالغة اسم الفاعل؛لأنهما يرجعان إلى أفعال حقيقية تحتاج في إحداثها إلى ذوات فاعلة متصرفة ومُحْدِثة لأفعالها، وغني عن البيان أنَّ الصيغة ليست أصلاً في التفريق بين مبالغة الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل، وبينهما وبين الصفة المشبهة... إلخ، إذ مَرَدّ ذلك كله إلى الضابط الدلالي الذي اقترحته في نوع الفعل المُصاغ منه هذه المشتقات، وإلى ارتباطه بنوع خاص من المسند إليه، ولم يخالف النحاة المحدثون في ذلك ما ألفوه في كتب الأوائل إلا ما وجدته عند الشيخ الغلاييني الذي ذهب إلى أنَّ «صيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة، لأنَّ الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس»[120]، هذا القول للغلاييني ليس بجديد، إذ لا يعدو أن يكون ترجمة لما يعتقده من وجوب دلالة الثبوت في الصفة المشبهة، تلك الدلالة التي لا تصلح أن تكون ضابطًا مميزًا للصفة المشبهة عندي.

<u>* المطلب الخامس: الصفة المشبهة واسم المفعول اجتماع وافتراق:</u>

* عقد النحاة صلات وثيقة بين اسم المفعول واسم الفاعل، ولا سيما في العمل وشروطه حيث قالوا: «اسم الفاعل: الصفة الجارية على الفعل المبني للفاعل في حركاته وسكناته، واسم المفعول: الصفة الجارية على الفعل المبني للمفعول، في حركاته وسكناته، ولا تجد هذا ينكسر إلا في اسم المفعول من الفعل الثلاثي وهو

مفعول، فإنه ليس بجار على الفعل»(١٢١)، فاسم المفعول يصاغ من الفعل المتعدي المبني للمجهول دالاً على الحدث ومفعوله نحو: مضروب، ويشترك اسم المفعول مع اسم الفاعل في دلالته على الحدوث والتجدد، وقد سُوِّدت صفحات عديدة في النحو العربي بالحديث عن صوغه من المتعدي أصالة ومن اللازم جوازًا بشرط أن يصحبه ما يصلح للنيابة عن الفاعل من الجار والمجرور نحو: مررت به، ثم ما لبث النحاة أن تحدثوا عن صوغه من المعتل بأنواعه، وتأويل ما يطرأ على صيغه من إعلال وإبدال، والحديث عن لغة تميم في صوغه، وما ينوب من صيغ عن (مفعول) لكنهم لم يعقدوا مقارنة بين اسم المفعول والصفة المشبهة سوى حديثهم عن خروج اسم المفعول عن معناه ليؤدي المعنى الذي تفيده الصفة المشبهة من الثبوت والدوام.

* ربط عبد القاهر الجرجاني وغيره بين الفاعل في نحو: (مات زيد) ونائب الفاعل في نحو: (ضُرب زيدٌ)(١٢٢)، فنائب الفاعل عنده فاعل غير حقيقي مثل الفاعل في جملة (مات زيد) وإنْ أطبق النحاة على إعراب (زيد) في الجملة الأولى فاعلاً نحويًا لـ(مات)، وفي الجملة الثانية نائب فاعل لـ(ضُرِب)، والحقيقة أنَّ (زيدًا) في الجملتين السابقتين فاعل شكلي غير حقيقي، ولا يعدو أن يكون مسندًا إليه الوصف السابق عليه لا غير، ودلّ على ذلك قولهم: «أنه –أي الفعل المبني للمفعول– قد عُومل معاملة اللازم، فجرت منه الصفة المبنية للمفعول المقام فيها المفعول الصريح مجرى الصفة المشبهة»(١٢٣)، ولذلك فإنَّ «اسم المفعول كالصفة المشبهة تجوز إضافته إلى فاعله لأنه في الأصل مفعول، مثل: (خالدٌ مجروحُ اليد)، والأصل (مجروحة يَدُه)»(١٢٤).

* يبدو مما سبق عرضه أنَّ فكرة العمل وشروطه أساس قوي في الرابطة التي عقدها النحاة بين اسم الفاعل واسم المفعول، وكذا فكرة الثبوت والحدوث المزعومة في الفرق بين المشتقات، حيث حَمَلوا اسم المفعول على اسم الفاعل في دلالته على الحدوث والتجدد، نحو قول أحد المحدثين مُعَرِّفًا باسم المفعول: «هو صفة تشتق من

الفعل المبني للمفعول، وتكون دالة على وصف وقع في الموصوف بها دلالة حادثة متجددة، ومثال ذلك: ممدوح، مُكْرَم، مُستخرج»(١٢٥)، هذا التعريف كما هو واضح يُعدُّ نموذجًا لما آل إليه الاضطراب والغموض واللبس في إدراك ماهية المشتقات في النحو العربي، حيث اشترط صاحبه دلالة اسم المفعول على الحدوث والتجدد مثل النحاة الأوائل، بل لقد اشترط وقوع الوصف في الموصوف به وليس عليه، وهذا لعمري تعريف لا أجد له نظائر في كلام النحاة الأوائل، وإن مَثّلوا بأمثلة تؤيده، نحو: مهزول، مجروح، محزون، وعلى النقيض من ذلك الشرط الأخير في التعريف السابق نجد أنَّ ابن الحاجب وغيره يرون أنَّ «اسم المفعول ما اشتق من فِعل، لمن وقع عليه»(١٢٦)، ومع هذا فقد فَسَّره الرضي بما يَدُلّ على أنَّ اسم المفعول عنده – وهو كذلك عند معظم النحاة الأوائل والمتأخرين- يشتمل على ما وقع عليه الفعل، وما دلّ عليه وصف وقع في الموصوف، حيث قال: «(وقع عليه) يعني: جرى عليه أو جرى مجرى المرفوع عليه ليدخل فيه نحو: أوجدتَ ضربًا، فهو مُوجَد، وعلمتُ عدم خروجك، فهو مَعلوم»(١٢٧)، فقولهم: (مهزول، مجروح، محزون، موجَد، معلوم) أسماء مفاعيل عند النحاة قديمًا وحديثًا، وهذا خطأ بَيِّن، إذ كل هذه الأسماء لا تعدو أن تكون صفات مشبهة لا غير، بخلاف (مضروب) فإنها اسم مفعول حقًا وفق الضابط الذي سأفصله في الصفحات التالية.

* إنَّ المتأمل في تراثنا العظيم يلحظ حيرة النحاة الأوائل وقلقهم في باب المشتقات، إذ سيطرت عليهم النزعة المنطقية والقواعد المستنبطة من استقراء منقوص، وقضية العامل وشروطه، وإن كان يبدو في كلامهم بين الحين والآخر لمحات دالة على المنهج الأصوب في تناول تلك المشتقات، إلا أنَّ هذه اللمحات والومضات سريعًا ما يخبو ضوؤها بأثر من العوامل السابق ذكرها، وحينئذٍ تشعر في تناولهم بخلط بَيْن ما يعتقدونه صوابًا وبَيْن ما انبروا للدفاع عنه مِن قواعد وحدود مستنبطة من هنا وهناك، ومثال ذلك ما حكاه ابن مالك عن بعضهم حيث قال: «والمغاربة يقولون: اسم الفاعل من غير المتعدي كنائم وجالس ودائم يدخل في هذا الباب –أي: باب الصفة المشبهة– وكذا اسم المفعول من المتعدي إلى واحد نحو

مضروب الظهر»[١٢٨]، ثم ما لبث ابن مالك أنْ قال: «وإن قُصِد ثبوت معنى اسم الفاعل عُومل معاملة الصفة المشبهة... والأصل أن يُجْعَل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقًا»[١٢٩]، والصواب أنَّ اسم المفعول يدخل في باب الصفة المشبهة، بل هو: صفة مشبهة إذا كان وصفًا لفاعل غير حقيقي وأسند إليه هذا الوصف على جهة الوقوع والولوج فيه وليس عليه.

* إنَّ أصل هذا الاضطراب وهذا الغموض يرجع إلى فكرة الثبوت والحدوث التي افترضها النحاة في باب المشتقات، ولذلك نراهم عندما وجدوا نصوصًا فصيحة لصيغ جاءت على وزن اسم المفعول ولم تدل على الحدوث كما زعموا قالوا بأن اسم المفعول يجري مجرى الصفة المشبهة إذا دلت صيغته على الثبوت والدوام، وأظهر مَنْ شرح ذلك الشيخ خالد الأزهري بقوله: «(وينفرد اسم المفعول) المتعدي إلى واحد إذا أُريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث، كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت (عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث، (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة»[١٣٠]، وحينئذٍ فإنَّ اسم المفعول الجاري مجرى الصفة المشبهة يرفع السببي بعده على الفاعلية، وينصبه على التشبيه بالمفعول به، أو يجري على الإضافة كحال الصفة المشبهة مع معمولها، ولا يعرب ما بعد اسم المفعول في هذه الأنماط نائب فاعل، إذ هو عندهم ليس اسم مفعول حقيقة، وإنما هو منقول ومُحَوَّل عنه إلى الصفة المشبهة، ولهم في ذلك شواهد ثلاثة هي على الترتيب كما يلي: [١٣١]فمن شواهد الرفع قوله:

بثـــوبٍ ودينـــارٍ وشـــاةٍ ودرهـــمٍ   فهل أنت مرفوعٌ بما ههنـــا راسُ

ومن شواهد النصب قوله:

لو صُنْتَ طَرْفَكَ لم تُرَعْ بـــصِفاتِها   لَمَّـــا بَـــدَتْ مَجْلُـــوَّةً وجناتِهـــا

ومن شواهد الجر قوله:

تَمَنَّى لقائي الجونُ مغرورُ نَفْـــسِه   فلمّا رآني ارتـــاع ثُمَّـــتَ عَـــرَّدا

في الأبيات السابقة نجد أن النحاة قد عَدّوا نحو: (مرفوع، مَجْلُوَّة، مغرور) أسماء مفاعيل أُجريت مجرى الصفة المشبهة لدلالتها على الثبوت واللزوم عندهم في الصفات المشبهة، وهذا تأويل أراه غير صحيح وبعيدًا عن الحقيقة اللغوية، فتلك الأسماء ما هي إلا صفات مشبهة لا غير، إذ إنها صفات لذوات غير فاعلة ولا محدثة للفعل، بل وصفت به، والحدث واقع بها وموجود فيها على جهة الوصف المجرد وليس على جهة الحدوث والتصرُّف من فاعل حقيقي، فقولهم: (مرفوع) هو وصف واقع في الرأس وموصوفة به،ونحوها: (مبطون، مجروح، محزون... إلخ).

* يتضح مما سبق عرضه أنّ الصفة المشبهة واسم المفعول يتفقان في اختصاصهما بالذات الموصوفة بالفعل المشتق منه الصفة المشبهة واسم المفعول، فتلك الذات ما هي إلا فاعل شكلي صوري وغير حقيقي، ولا دخل له في إحداث الفعل، فحقيقة الموصوف بهما واحدة، إذ هو فاعل شكلي، أما مَدار الخلاف بينهما في حقيقة الحدث، فإذا كان الحدث واقعًا بالمسند إليه وموجودًا فيه دون إيقاعه من ذات فاعلة للحدث فهو حينئذٍ صفة مشبهة نحو:(زيد مهزول الجسم، مجروح اليد، معمور الدار، ممدوح الخِصال،...إلخ)أما إذا كان الحدث واقعاً على المسند إليه بإحداث فاعل حقيقي أو ذات فاعلة فهو حينئذ اسم مفعول نحو : (الكافر مضروب الرجْل، مركوب الظهر، مذبوح الرأس، مُحتلٌ الأرض،...إلخ)، وغني عن البيان أنَّ الصيغة واحدة في الأمثلة السابقة، إذ صيغة (مفعول) تصلح أن تكون صفة مشبهة وأن تكون اسم مفعول بالضابط الذي وضّحته آنفًا، وكذا فإنَّ صيغة (فعيل) التي قال النحاة إنها بمعنى (مفعول) في نحو: (جريح، صريع، دقيق... إلخ) فإنها في مثل هذه الأمثلة ونظائرها صفات مشبهة وليست أسماء مفاعيل جارية مجرى الصفة المشبهة، وعلى العكس من ذلك نجد أنَّ (نبيح، أسير، قتيل، ... إلخ) أسماء مفاعيل وليست صفات مشبهة وَفْق الحد الذي ارتضيته في هذه الدراسة، وليست كل هذه الأمثلة من باب واحد كما زعم النحاة قديمًا وحديثًا حيث قال أحد المحدثين: «وينوب (فعيل) بكثرة عن (مفعول)... ومن أمثلته ذبيح، أي: مذبوح، أسير، أي: مأسور، جريح، أي: مجروح، صريع، أي: مصروع، قتيل، أي: مقتول»[١٣٢].

* بعد هذا البيان للضابط المُمَيِّز للصفة المشبهة مِن اسم المفعول يَحْسُن بي أن أُقدِّم بين يدي القارئ مجموعة من الأمثلة التي جمعتها من مصنفات النحاة قديمًا وحديثًا مما جاء على وزن (مفعول) وخلط النحاة بينهما، وحينئذٍ جعلوها كلها من باب اسم المفعول، بينما يمكن للمتأمل فيها أن يلحظ أنّ معظم هذه الأمثلة صفات مشبهة لا غير وفق الضابط السابق ذكره، وذلك نحو(١٣٣):

(مكتوب، مقصود، مدعوّ، معنيّ، مقول، مبيع، مُؤدَّب، معمور، مبطون، مجروح، مُدَحرَج، مأكول، مختار، مُنقاد، مُستعان، مسلوب، مضروب، مركوب، مرموق، مسموع، مُكْمَل، مغرور، مرفوع، مَجْلُوّ، مهزول، مزكوم، محموم، محزون، مُكْرَم، مُستخرَج، مقبوض، ملفوظ، ملحوظ، ملفوف، ملقوم، ممضوغ، مُنتَظَر، مُنْطَلَق إليه، مُستمسَك به، مُتطاوَل عليه، مذهوب به، موثوق به، مُتدحرَج عليه، ... إلخ).

* وختامًا أُحِبُّ أن أشير إلى أنَّ هذا البحث كان فكرته الأولى دراسة تطبيقية بعنوان «الصفة المشبهة في صحيح البخاري بين القاعدة والاستعمال اللغوي- دراسة صرفية دلالية-»، إلا أنني عدلت عن هذا التطبيق لَمَّا رأيت خلطًا كبيرًا في تراثنا بين الصفة المشبهة وغيرها من المشتقات، ولذا آثرت أن أُحرِّر هذا المصطلح مِن خلال استعراض أصول النحاة وشواهدهم، وآمل أن أُردف هذا البحث بآخر يكون تطبيقًا لهذا التنظير الجديد على صحيح الإمام البخاري – رحمه الله – وإلى هذا الحين أقدم بين يدي القارئ الكريم نماذج حية في سياقاتها للصفة المشبهة من أحاديث رسول الله ﷺ الواردة في صحيح الإمام البخاري، أكتفي في هذا الموضع بذكر نيفًا وثلاثين موضعًا اخترتها من أكثر من ثلاثة آلاف موضع في صحيح البخاري، وهي كلها صفات مشبهة أو مبالغة الصفة المشبهة، وَفق الضوابط التي حرّرتُها في هذا البحث، وإنْ صنف النحاة نظائرها في أبواب اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، أعرض هذه النماذج دون تعليق آملاً أن يُطبِّق القارئ بنفسه الضوابط الجديدة للصفة المشبهة عليها كي يدرك صحة ما ذهبت إليه، وهذه المواضع التي تحتها خط هي على الترتيب كما يلي(١٣٤):

قال رسول الله ﷺ[١٣٥]: «أصبح يومًا خبيث النفس»، وقوله: «بينما أنا نائم»، وقوله: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس»، وقوله: «وإنما أنا قاسم»، وقوله: «فقلت وأنا قائم»، وقوله: «فربّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة»، وقوله: «فإنّ أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه»، وقوله: «لقيني رسول الله ﷺ وأنا جُنب... ثم جئتُ وهو قاعد»، وقوله: «كانت – أي: عائشة رضي الله عنها– تُرَجّل رسول الله ﷺ وهي حائض»، وقوله: «يا رسول الله هو في المسجد راقد»، وقوله: «الشهداء خمسة، المطعون، والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله»، وقوله: «إنّ أبا بكر رجل أسيف»، وقوله: «يعين ذا الحاجة الملهوف»، وقوله: «خمس مِن الدواب لا حرج على مَن قتلهن... والكلب العقور»، وقوله: «فجاء مِن الغد محمومًا»، وقوله: «إنّ أبا سفيان رجل شحيح»، وقوله: «آيبون، تائبون، عابدون، ساجدون، لربنا حامدون»، وقوله: «فانطلقت وأنا مهموم على وجهي»، وقوله: «صدقك، وهو كذوب»، وقوله: «وهل بي جنون»، وقوله: «الكريم ابن الكريم، ابن الكريم، ابن الكريم»، وقوله: «زوجي رفيع العماد، طويل النجاد، عظيم الرماد، قريب البيت من الناد»، وقوله: «أنا وكافل اليتيم في الجنة»، وقوله: «ما من مكلوم يُكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة وكَلْمُه يدمي»، وقوله: «كانت عائشة رضي الله عنها تقول: هو البغيض النافع»، وقوله: «أصبح بحمد الله بارئًا»، وقوله: «أنت المُقَدِّم، وأنت المؤخِر»، وقوله: «إنك أنت الغفور الرحيم»، وقوله: «إن الله هو السلام»، وقوله: «اللهم مُنزِل الكتاب، سريع الحساب»، وقوله: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل»، وقوله ﷺ: «وإني أنا النذير العريان».

*** المطلب السادس: الصفة المشبهة بين التنظير اللغوي والاعتقاد الشرعي في الأسماء والصفات:**

* إنّ الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته أحد أركان الإيمان بالله تعالى، وقد جمع العلماء قواعد تبين ما يجب على المسلم اعتقاده في أسماء الله وصفاته منها[١٣٦]: أسماء الله تعالى كلها حسنى، وأسماء الله تعالى أعلام وأوصاف، أعلام

باعتبار دلالتها على الذات وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، أسماء الله إن دلت على وصف مُتعدٍ تضمنت ثلاثة أمور هي: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل، وثبوت الصفة التي تضمنها ذلك الاسم، وثبوت حكمها ومقتضاها نحو: السميع، أما إذا دلت على وصف غير مُتعدٍ فإنها تتضمن أمرين هما: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجلّ، وثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل، نحو: الحي، ومنها أيضًا: صفات الله تعالى كلها صفات كمال وجلال لا نقص فيها، ويلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين هما: التمثيل والتكييف، وكل اسم يثبت لله عز وجلّ فهو متضمن لصفة ولا عكس، نحو: اسم الله (الرحمن) متضمن لصفة الرحمة، لكنّ صفة الاستواء لا نشتق منها اسمًا لله تعالى، ولذا فإنّ باب الصفات أوسع من الأسماء، وصفاته سبحانه وتعالى ذاتية وفعلية، والصفات الفعلية متعلقة بأفعاله وأفعاله لا منتهى لها، ومنها أيضاً قولهم: إنَّ الكلام في الصفات كالكلام في الذات، وهو سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[١٣٧].

*إنَّ اعتقاد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات هو الأسلم والأحكم، حيث يثبتون لله سبحانه وتعالى ما أثبته لنفسه في كتابه وما أثبته له رسول الله ﷺ من الأسماء والصفات على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى مِن غير تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تأويل، وهو ما أعتقده على وجه اليقين، إلا أنّ القارئ لِما سَطّرت في هذا البحث عن الفاعل الحقيقي وغير الحقيقي والفعل الحقيقي وغير الحقيقي في سياق تنظيري وتحليلي للصفة المشبهة في العربية قد يظن بي السوء، ويفهم كلامي على غير مرادي، ولذا لزمني أن أُحرِّر هذه المسألة كي تُفهَم فهمًا صحيحًا، فمن المعلوم بالضرورة عند كل مسلم أنَّ الله فعَّال لما يريد كيف يريد، وهو سبحانه الخالق والمدبر لهذا الكون بما فيه، وإرادته سبحانه لا راد لها، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[١٣٨]، وحين وجدت في تراثنا اللغوي اضطرابًا في تحليل صيغ عديدة في باب المشتقات عزمت على تحرير ضوابطَ جديدة للصفة المشبهة آملاً في تنقية تراثنا مِن تعليلات وتأويلات لا طائل منها نحو قولهم: يُحَوّل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة في نحو قوله تعالى:

﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ المَغْفِرَةِ﴾(١٣٩)، كي يسلم لهم ما زعموا مِن وجوب دلالة اسم الفاعل على الحدوث والتجدد، وحينئذٍ ألفيناهم يقولون: قوله تعالى (واسع) اسم فاعل حُوِّل إلى الصفة المشبهة للدلالة على الثبوت والدوام، كي لا يقعوا في المحظور الشرعي بدلالة أسماء الله وصفاته على وزن (فاعل) نحو: (واسع) على الحدوث والتجدد، وكذا الحال مع قوله تعالى: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾(١٤٠)، حيث زعموا أن الله سبحانه وتعالى -معاذ الله- عَدَل عن (ضَيِّق) الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل (ضائق) للدلالة على أنّ الضيق الذي أصاب رسول الله ﷺ ضيق عارض وغير ملازم ولا ثابت له، ونظائر ذلك كثيرة في التراث، ومن هنا ذهبت في بحثي إلى القول بأنَّ (ضائق، ضَيِّق، واسع) صفات مشبهة ولا دلالة في صيغ الصفة المشبهة نفسها على الثبوت والدوام، إذ قد تدل الصفة المشبهة على الحدوث أو على الثبوت وَفق ما أثبته في هذا البحث، وبهذا يسلم لنا تراثنا العظيم من تلك التأويلات والمماطلات الممقوتة، والتي ملأت جانبًا كبيرًا جدًا من تراثنا.

* اقتضى التنظير اللغوي لضوابط جديدة للصفة المشبهة في العربية إلى الأخذ بتقسيم تراثي للأفعال في العربية إلى أفعال حقيقية وأخرى غير حقيقية، وأنّ قوله تعالى: (ضائق، واسع) صفتان مشبهتان لأنهما اشتقتا من فعلين غير حقيقيين، وقد أُسند هذان الوصفان إلى ذوات غير فاعلة للفعل ولا مُنجِزة له، بل هي ذوات موصوفة بها، ومقصدي مِن ذلك أنَّ تلك الصفات أفعالها غير علاجية أي أنَّ أفعالها لا تحتاج إلى جارحة لإحداثها، وحينئذٍ جزمت بأنَّ صفات الله تعالى وأسمائه نحو: (سميع، بصير، رحيم، عليم، قدير، رفيع... إلخ) صفات مشبهة؛ لأن أفعالها التي اشتقت منها غير حقيقية، أي أنها أفعال غير علاجية لعدم حاجتها إلى جارحة كجوارح المخلوقين لإحداثها، والله عز وجل مُنَزَّه عن التشبيه بالمخلوقات وما يلزمهم مِن جوارح إلا ما ثبت له سبحانه مِن اليد والقدم ونحوهما مِن الصفات، وهذه الأفعال لا تحتاج إلى ذوات لإحداثها، بل هي صفات أُسندت إلى الذات العليا جلَّ وعلا، وهذا التخريج لعله يتفق مع مذهب أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات، فأسماؤه وصفاته وأفعاله سبحانه وتعالى ليست كصفات المخلوقين

وأفعالهم وإنْ تشابهت في اللفظ، فصفة (البصير) للمخلوق تستلزم أداة يُبصر بها وهي العين، وهذا الإبصار يَحدّه مكان وزمان وحيز مناسب للإبصار البشري، ويحتاج أيضًا إلى عوامل خارجية تساعد على الإبصار نحو: الإضاءة، وصحة العين... إلخ، أما الله سبحانه وتعالى فلا يحد بصره زمان أو مكان أو حيز... إلخ، فصفاته سبحانه وتعالى تتسم بالسعة والشمول، ولا يحدها زمان أو مكان، وإلا كان سبحانه وتعالى كما عند الأشاعرة جسمًا أو مُفتقرًا إلى جسم وجوارح لازمة له كالبشر -معاذ الله- وصفات الله معلومة لنا باعتبار معناها ومجهولة لنا باعتبار الكيفية كما قال بعض السلف: «الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة»؛ولذا فإنَّ قولي في صفة الله تعالى: (السميع) أنها صفة مشبهة لأنَّ فعلها غير علاجي وهي مسندة إلى الموصوف بها على جهة الوصف لا يفهم منه -معاذ الله- نفي إثبات هذه الصفات وتعطيل مقتضاها، فقولنا (سميع) يعني: أنَّ هذا الوصف اسم علَم على الذات الإلهية، وهي أيضًا صفة وَصَف الله سبحانه وتعالى بها نفسه، ومقتضى هذا الاسم وتلك الصفة ثبوت حكمها ومقتضاها، فالله رب كل شيء ومليكه، وهو سبحانه موصوف بكل صفات الجلال والكمال التي تليق به جل وعلا.

* إنَّ تحرير ماهية الصفة المشبهة في العربية وَفق الضوابط الجديدة التي طرحتها في هذا البحث يغنينا عن هذه التأويلات التي لا طائل منها، تلك التأويلات التي ابتدعها النحاة فَشَقوا بها وَشَقُّوا على غيرهم، وكانت عاملاً رئيسيًا في غموض هذا الباب على الدارسين له، فهذه التأويلات التي لجأ إليها النحاة لتأويل ما جاء من أسماء الله تعالى وصفاته التي وردت على وزن (فاعِل) نحو: (الظاهر، الباطن، البارئ، الآخر، الحافظ، الخالق، الشاكر، العالم، القادر، القاهر، الواحد، الوارث، الواسع، الشافي، القابض، الباسط)تأويلات غير سديدة؛ إذ كل هذه الصفات صفات مشبهة عندي، وهي دالة على الثبوت الأبدي إذا قُصِد بها أنها أعلام على الذات الإلهية،وقد تدل معظم هذه الصفات على الحدوث والتجدد باعتبار تجدد عطاءات الله سبحانه وتعالى للمخلوقين إلا فيما نصَّ عليه العلماء مِن نحو: (عليم، سميع، قدير... إلخ) مِن الصفات التي لا دلالة فيها على التجدد والحدوث مطلقاً، ودلالة الأسماء والصفات على الثبوت دلالة سياقية نابعة من اعتقاد المسلم في ثبوت كل

صفات الجلال والكمال لله سبحانه وتعالى، وليس منبع هذه الدلالة الصيغة الصرفية لهذه الأسماء كما زعم بعضهم، وقِس على ذلك بقية أسماء الله تعالى وصفاته مما جاء على وزن (فعيل)، نحو: (البصير، الحسيب، الحفيظ، المُبين، الحفيّ، الحكيم، الحليم، الحميد، الحيّ، الخبير، السميع، الرقيب، الرحيم، الشهيد، العزيز، العظيم، العلي، العليم، الغني، القدير، القريب، الكبير، اللطيف، المتين، النصير،الوكيل، الوليّ، الجميل، الرفيق،الحيّ، المليك، المقيت) أو على وزن (فعول) نحو: (الرءوف، الغفور، الودود، العفوّ)، أو على وزن (أفعل) نحو: (الأكرم، الأول، الأعلى) أو على وزن (فَعَّال) نحو: (التواب، الجبار، الخلاق، الرزاق، الغفار، الفتاح، القهار، الوهاب، المنان)، أو على وزن (فعلان) نحو: (الرحمن)، أو على وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي نحو: (المؤمِن، المتعالي، المتكبِر، المحيط، المجيب، المصور، المقتدِر، المهيمِن، المقدِّم، المؤخِر، المحسِن، المعطِي)، وأخيرًا يحتمل عدّ بعض هذه الصفات صفات مبالغة للصفة المشبهة وليست مبالغة اسم الفاعل إذا ثبت أنّ من أسماء الله تعالى وصفاته (راحم)، وحينئذٍ يمكن القول أن (رحيم، رحمان) مبالغة للصفة المشبهة (راحم) سواء أكانت (راحم) مشتقة من فعل لازم (رَحَم) أو من فعل متعدي نحو: (رحيم).

* وختامًا قد يُقال: لماذا عقدت هذا المطلب؟ والجواب: عقدت هذا المطلب إبراءً للذمة وبيانًا للعقيدة الصحيحة في أسماء الله وصفاته، وتوضيحًا لمقتضيات التحليل اللغوي الذي اعتمدته في هذه الدراسة وأنه لا يتعارض مع ما يجب الإيمان به من أسماء الله وصفاته، وليس هذا الأمر بدعة ابتدعتها مِن غير مثال سابق، فكثيرًا ما عُرف عن النحاة الأوائل تحريرهم للعقيدة الصحيحة، فهذا هو الشاطبي ينقل عن شيخه أبي القاسم الحسن قوله: «إنّ من عادة ابن مالك التأدب مع القرآن، والاعتماد على ما جاء فيه، فيقيسه، وإن لم يُجز غيره ذلك على الإطلاق»[١٤١]، ومع هذا فإننا نجد جمهور النحاة قد عَدُّوا مِن دلالات الباء في العربية باء الاستعانة، ولم يخالف في ذلك إلا ابن مالك، إذ يرى أنّ الباء في قوله تعالى ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾[١٤٢] هي باء السببية عنده في التسهيل، وإنْ وافق الجمهور على أنها للاستعانة في شرح الكافية الشافية، لكنه عدَل إلى السببية قائلاً: «والنحويون

يُعبِّرون عنها – أي: عن الباء في الآية السابقة – بالاستعانة، واخترت السببية لأجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى، إذ يجوز فيها السببية دون الاستعانة»[١٤٣].

* * *

الخاتمة

أهم نتائج البحث

* الحاجة ماسة إلى قراءات جديدة لتراثنا العربي مع الحفاظ على المقومات الأصيلة للتراث وإعادة صياغة قواعده وَفْق أسس علمية ارتضاها الأولون، وأخفق في صياغتها بعض المتأخرين.

* توجيه نظر الباحثين إلى الاهتمام بالدرس الدلالي لأبواب العربية والعكوف عليه وتحجيم الدراسات الكثيرة في عصرنا التي تقوم على حصر الصيغ الصرفية والحديث عن العمل والعامل وشروط العمل وتعدد الأوجه النحوية، إذ النحو قرين المعنى تنظيرًا وتطبيقًا.

* آفة الدرس اللغوي العربي قديمًا وحديثًا تسليم اللاحق للسابق في معظم ما قال دون إعادة النظر في ما ورثنا مِن تراث عظيم مما أدى إلى الجمود والدوران في حلقة مُغْلَقة لا ننفك منها، والواجب علينا التماس الكنوز الدفينة في تراثنا، وإعادة صياغتها مع الحفاظ على أصولنا وثوابتنا ومعرفة الفضل للسابقين.

* بعض النحاة المتأخرين مثلهم كمثل مَنْ رأى بيتًا مِن جهة واحدة ثم ما لبث أن حكم عليه بأحكام وقواعد ارتضاها مَنْ بعده وأخذوا يُفَصِّلون ما أجملوا ويلتمسون التعليلات المنطقية وغير المنطقية لتلك الأحكام دون التفكير في رؤية جديدة للبيت من جوانبه الثلاثة الأخرى، وأوضح ما يدل على تلك الرؤية ما نجده من شروط اشترطها النحاة للصفة المشبهة نحو: الفعل الثلاثي اللازم الدال على الثبوت، وتَلَقَّى النحاة جيلاً بعد جيل تلك الشروط بالقبول، وقد أثبتنا انتقاض هذه الشروط وعدم صلاحيتها لتمييز الصفة المشبهة عن بقية المشتقات.

* الصلة مبتورة بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي في عدد من أبواب العربية بسبب من الاستقراء غير الدقيق لنصوص الفصحى، وجمود بعض العلماء على تصورات افترضوها دون دليل مُطَّرِد يؤكد صحتها، وهذا البحث محاولة لتقوية تلك الصلة بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي بناءً على استقراء شامل لمفردات الصفة المشبهة في التراث العربي.

* الفعل الثلاثي اللازم الدال على الثبوت والدوام ضوابط غير مُنْضبطة اشترطها النحاة فيما يصح صوغ الصفة المشبهة منه، ولذا جاءت قواعدهم مبتورة وغير مُعَبِّرة بصدق عن الواقع اللغوي السليم.

* المُعَوَّل عليه في تحديد ماهية المشتقات في العربية هو الجانب الدلالي والسياق اللغوي وغير اللغوي، وقد يستعان بالصيغ الصرفية كقرينة لفظية لتحديد ماهية المشتقات، ولا ينعكس، وغني عن البيان القول بأنّ استمساك النحاة بصيغ معينة لازمة لكل نوع من أنواع المشتقات أدَّى إلى الخلط والغموض والاضطراب في التحليل النحوي، وأمثلة ذلك كثيرة نحو: صيغة (فاعل) وتخصيصها باسم الفاعل... إلخ.

* في تراثنا العظيم لمحات وومضات دالة على براعة الأوائل في فهم العربية إلا أنَّ المتأخرين حجبوا عنا هذه اللمحات بقواعد صمّاء صاغوها وَفق استقراء غير دقيق، ثم ما لبثوا يدافعون عنها دون محاولة إعادة الصياغة لتلك القواعد وَفق استقراء يتسم بالاطراد... إلخ.

* الصفة المشبهة عندي هي: «الوصف الذي يدل على معنى وُصف به المسند إليه في ذاته وهيئته وأفعاله النفسية ونحوها مما لم يكن عملاً وتصرفًا منه»، نحو: (ضامر، ساهم، خامل، حائل، طاهر، قائم، قاعد، ضائق، الراحم، رفيع، سميع، حفيظ، الآخرين، عقور، حليم، خاشٍ، مستقيم، مُطمئِن... إلخ).

* مَيَّز النحاة بين الفاعل النحوي والفاعل المعنوي، وقسّموا الفاعل المعنوي إلى فاعل حقيقي وَقَع منه الفعل نحو: (ضَرَب محمد اللصَّ)، وفاعل غير حقيقي

موصوف بالفعل نحو(مات زيدٌ)، وأدخلوا في النوع الثاني ما يُطلَق عليه عند النحاة (نائب الفاعل)، إذ هو فاعل غير حقيقي، وعقدوا موازنة بين هاتين الجملتين،(مات زيدٌ، ضُرب اللص).

* اهتم النحاة ببيان أوصاف المشتق (الصفة المشبهة) من جهة اللزوم والتعدي والثلاثي وغير الثلاثي والثبوت والحدوث، ولم يُلقوا بالاً للحديث عن طبيعة الفعل الذي تصاغ منه الصفة المشبهة، وعلاقته بالمسند إليه من حيث الدلالة.

* اسم الفاعل عندي هو: «الوصف الذي يدل على معنى وقع من الموصوف، وكان تصرفًا وعملاً له، ولم يكن وصفًا في ذاته وهيئته وأفعاله النفسية ونحوها» نحو: (ضارب، قاتل، قارئ، راكب... إلخ).

* المشابهة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل مشابهة مزعومة لا تثبت بحال، وهذه المشابهة لا تعدو أن تكون مشابهة لفظية في العامل والمعمول وشروط العمل.

* أطبق النحاة على القول بأنَّ صيغة (فاعِل) خاصة بما يسمى اسم الفاعل، ولا تَرِد صيغة مِن صيغ الصفة المشبهة على هذا الوزن مطلقًا، وهو حكم أفسد على النحاة عملهم وصرف أنظارهم إلى ما لا طائل منه، وقد أثبتُ أنَّ هذه الصيغة ليست خاصة باسم الفاعل بل كثيرًا ما يَرِد عليها صفات مشبهة، وأحيانًا يَرِد عليها اسم الفاعل مِن غير الثلاثي.

* وزنا (فاعل) و(فعيل) يصلحان لاسم الفاعل والصفة المشبهة لطائفة من الأفعال أطلقتُ عليها أفعال ذوات الوجهين نحو: (حافظ، حفيظ)... إلخ.

* المبالغة في العربية أوسع وأشمل من أن تُحصر في مبالغة اسم الفاعل، فهناك مبالغة لاسم المفعول، وأخرى للمصدر، ولذا فإنَّ كل ما كان اسم فاعل وأردنا المبالغة والتكثير منه فإنَّ المبالغة منه تكون مبالغة اسم الفاعل نحو: (ضارب) اسم فاعل، ومبالغة اسم الفاعل منه هي: (ضرّاب، ضروب، ضريب)، وإنَّ كل ما كان صفة مشبهة وأردنا المبالغة والتكثير منها فإنَّ المبالغة منها تكون مبالغة الصفة المشبهة، نحو: (عالم) صفة مشبهة، ومبالغة الصفة المشبهة منه هي: (علاَّم، عليم).

* الصفة المشبهة واسم المفعول يتفقان في اختصاصهما بالذات الموصوفة بالفعل المشتق منه الصفة المشبهة واسم المفعول، فهذه الذوات فواعل شكلية غير حقيقية، أما وجه الخلاف بينهما فهو حقيقة الحدث، فإذا كان الحدث واقعًا بالمسند إليه وموجودًا فيه دون إيقاعه من ذات فاعلة للحدث فهو صفة مشبهة نحو: (زيد مهزول الجسم، مجروح اليد، معمور الدار، ممدوح الخصال،٠٠٠إلخ)، أما إذا كان الحدث واقعًا على المسند إليه بإحداث فاعل حقيقي أو ذات فاعلة فهو حينئذ اسم مفعول لا غير، نحو: (الكافر مضروب الرجْل، مركوب الظهر، مذبوح الرأس، مُحْتَلّ الأرض،٠٠٠إلخ)٠

* الدعوة إلى إعداد دراسات تطبيقية للمشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية في العربية نحو: اسم الفاعل، الصفة المشبهة، واسم المفعول، والمبالغة منها في ضوء الضوابط والحدود التي اقترحتها هذه الدراسة في نصوص مِن القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي٠

* تطبيق الضوابط الجديدة للصفة المشبهة على نصوص فصيحة مِن القرآن الكريم وصحيح البخاري أثبت صحة هذه الضوابط واتساقها ووصفها بالاطراد الواجب توافره في القواعد اللغوية.

* الضوابط الجديدة للصفة المشبهة تكفينا مؤونة التأويل والتعليل في باب الأسماء والصفات ونسبتها إلى أنواع المشتقات، إذ تُعَدّ الأسماء والصفات الإلهية صفات مشبهة عندي، وقد تصلح أن تكون من باب مبالغة الصفة المشبهة، أما دلالتها على الثبوت فهي دلالة ملازمة للصفات الذاتية له سبحانه وتعالى، ومنبع تلك الدلالة هو السياق والاعتقاد الشرعي وليس الصيغة الصرفية.

تم بحمد الله تعالى في مكة المكرمة يوم الأحد ١٤٢٩/٢/٣هـ.

سادساً: هوامش البحث

١) انظر في هذه الصفحات: نحو الجملة ونحو النص: د/ تمام حسان صــ١، ٢.
٢) طبقات فحول الشعراء، ١/٢٥، وانظر نحوه في: الخصائص ١/٣٨٦، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٢٤٨-٢٤٩.
٣) الأشباه والنظائر في النحو ٣/٢٦٢.
٤) من نحو الجملة إلى نحو النص: د/ سعد مصلوح ٤٢٣.
٥) انظر: المرتجل لابن الخشاب ٢٣٩، وكشف المشكل في النحو لابن حيدرة اليمني ٢٧٤، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/٨٨٥.
٦) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، المجلد الأول ٧٤٥، المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك ٢/٢١٠.
٧) حاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال لابن مالك صــ ٧.
٨) همع الهوامع ٥/٩٢-١٠٦، وانظر: الكتاب ١/١٩٤-٢١١، المقتضب ٤/١٥٨، الأصول في النحو ١/١٥٣-١٥٤، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٣٢-٥٥١، والمفصل في علم العربية ٢٩٧-٢٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٨١-٩١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، المجلد الأول ٧٤٥-٧٦٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٠-٢٢٥، وارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ٥/٢٣٤٧-٢٣٦١، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٠-١٤١، ومن المحدثين د/محمد محمود بندق في: «الوظائف النحوية للصفة المشبهة في تراكيب الجملة الشرطية القرآنية».
٩) انظر: الكتاب ١/١٩٤-٢١١، ٤/١٧-٢١، شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ١٤٣-١٥٠، شذا العَرف في فن الصرف ٩٧-١٠٠، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٧٥-٢٧٩، جامع الدروس العربية ١/١١٥-١٢٠، تصريف الأسماء ٧٥-٨١، معاني الأبنية في العربية ٧٨-١٠٤، تصريف الأسماء والأفعال ١٦٩-١٧٣، الوصف المشتق في القرآن الكريم ١٢١-١٣٩، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٩٨، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية ٥٥-٥٨.
١٠) مفتاح العلوم ٢٥.
١١) عنقود الزواهر في الصرف ٣٧١.
١٢) دراسات في علم الصرف ٥٢.
١٣) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، المجلد الأول ٧٤٥، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٠، عنقود الزواهر في الصرف ٣٧١، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٠٣، شذا العَرْف في فن الصرف ٩٧، جامع الدروس العربية ١/١١٥، تصريف الأسماء ٧٦، محاضرات في علم الصرف ٥٨، الضياء في تصريف الأسماء ١٠٤.
١٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٣٩٩.
١٥) ارتشاف الضَرَب من لسان العرب ٥/٢٣٤٧.
١٦) الكتاب ١/١٩٥.

١٧) مغني اللبيب ٥/٣٩٨-٣٩٩، ولقد رجعت إلى (المرتجل) لابن الخشاب فلم أجد قوله هذا في باب الصفة المشبهة. انظر ٢٣٦، ولعله جاء في بعض كتبه المفقودة.
١٨) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١١، ووافقه ابن عقيل في شرحه للتسهيل.
١٩) شرح عمدة الحافظ وعُدة اللافظ ٢/٦٨٦.
٢٠) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٣٩٧.
٢١) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٣٤٧.
٢٢) جامع الدروس العربية ١/١١٩، وتصريف الأسماء والأفعال ١٦٩، والتبيان في تصريف الأسماء ٧٦.
٢٣) أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى ٢٩، وأصل البيت في الديوان ١٣١.
٢٤) سورة الكهف الآية (١٠٣).
٢٥) من شواهد سيبويه، انظر: الكتاب ١/٢٠٠، وأصل الشاهد في مجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ١٥.
٢٦) انظر: الكتاب ١/١٩٦، وانظر أصل هذا البيت في ديوان النابغة ١٠٦، وفي صدره (ونمسك) بدلاً من (ونأخذ).
٢٧) الكتاب ٤/١٧-١٩.
٢٨) السابق ٤/٧.
٢٩) السابق ٤/٧.
٣٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٣.
٣١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٩٥، ونحوه في: شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٨٠.
٣٢) سورة ص الآيات ٤٩-٥٠.
٣٣) أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى ٢٤، وانظر البيت في ديوان الأعشى ٢١٨.
٣٤) تصريف الأسماء والأفعال ١٧٢.
٣٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٣.
٣٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٣٩٨، وانظر نحوه في: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٠٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/٣٤٥.
٣٧) معاني الأبنية في العربية ١٠١.
٣٨) انظر: ظاهرة التغليب في العربية ١٤٧.
٣٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٣٩١.
٤٠) السابق ٤/٣٩٦.
٤١) شذا العرف في فن الصرف ١٠١.
٤٢) انظر: شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ١/٧٤.
٤٣) الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ٣٧٥.
٤٤) شذا العرف في فن الصرف ١٠١.

٤٥) شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ٧٢/١.
٤٦) ارتشاف الضَّرب مِن لسان العرب ٢٣٤٨/٥.
٤٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٣-٤.
٤٨) المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٠/٢.
٤٩) شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ١٤٨/١-١٤٩.
٥٠) التصريح بمضمون التوضيح ٣٤١/٣.
٥١) انظر: شذا العرف في فن الصرف ١٠١.
٥٢) معاني الأبنية في العربية ٧٦، وانظر نحوه في: تصريف الأسماء والأفعال ١٦٨-١٦٩.
٥٣) انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٦٨٥/٢، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٩٩/٤.
٥٤) يُعَدُّ "شرح الكافية الشافية" لابن مالك من أواخر مؤلفاته، وقد سبقه "عمدة الحافظ وعدة اللافظ" وتلاه بــ"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، ولا شك أنَّ "الخلاصة الكافية" قد تلت "الكافية الشافية"، وسبقت شرحه للكافية. انظر: مقدمة المحقق لشرح الكافية الشافية ٤٣/١، ٤٦، ٥٠.
٥٥) شرح الكافية الشافية ١٠٥٥/٢.
٥٦) الصفات المشار إليها في القائمة التالية قد أثبتُ نسبتها إلى أصحابها في المبحث الثاني.
٥٧) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧.
٥٨) الأصول في النحو ١٦٩/١-١٧٠.
٥٩) الكتاب ٢٠٥/١.
٦٠) الأصول في النحو ١٣١/١-١٣٢، وانظر نحوه في: شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٦-٨٢.
٦١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٩٦/٤.
٦٢) سِفر العادة وسفير الإفادة ٦١٣/٢-٦١٤.
٦٣) جملة الفاعل عندي تعني: الجملة التي صُدِّرت بفعل أو ما يقوم مقامه من المشتقات دون اشتراط لزوم الفعل أو تعديه أو بنائه للمعلوم أو بنائه للمجهول، وسواء أكان الفاعل حقيقيًا متصرفًا مُحْدِثًا للفعل أم كان غير حقيقي وُصِف بالفعل ولم يَقُم به، والمسند إليه في هذه الجملة يشتمل على: الفاعل بنوعيه ونائب الفاعل أيضًا. ومما يجدر بالإشارة هنا أيضًا أنَّ قولي (النحاة) يشمل علماء العربية بالمفهوم الواسع فيدخل فيه علماء النحو والصرف والأصوات.
٦٤) المرتجل ١١٧.
٦٥) الأصول في النحو ٧٣/١.
٦٦) شرح قطر الندى وبل الصدى ١٨٠.
٦٧) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١، وأصل هذا الكلام تجده في: المقتصد في شرح الإيضاح٣٢٧/١، وذلك في قوله:- «وليس الشريطة أن يكون أحدث شيئًا»، وانظر نحوه في: شرح قطر الندى وبل الصدى ١٨١-١٨٢.
٦٨) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١.

٦٩) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٦/١، وانظر نحوه في: شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١.
٧٠) انظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٦/١.
٧١) انظر: الكتاب ١٩٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٦، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٩٥/٤، التصريح بمضمون التوضيح ٣٤١/٣، الأشباه والنظائر في النحو ٤٦٣/٢-٤٦٦، وجامع الدروس العربية ١١٥/١، والتبيان في تصريف الأسماء ٧٢-٧٣.
٧٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٢/٢، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٩٧/٥-٤٠٧، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٩٥/٤، التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٥/٣-٣٥٠، الأشباه والنظائر في النحو ٤٦٣/٢-٤٦٨، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٣-٣، جامع الدروس العربية ١١٩/١-١٢٠، الضياء في تصريف الأسماء ١٠٧-١٠٨.
٧٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٩٩/٥-٤٠٧، ونحوه في: الأشباه والنظائر في نحو ٤٦٣/٢ - ٤٦٨
٧٤) الكتاب ١٩٤/١.
٧٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٦.
٧٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٣-٤.
٧٧) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٢٠٣/٢.
٧٨) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني، المجلد الأول ٧٤٥.
٧٩) ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب ٢٣٤٧/٥.
٨٠) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، المجلد الأول ٧٢٣، وانظر نحوه في: المساعد في تسهيل الفوائد ١٩٠/٢
٨١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٢/٣.
٨٢) أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى ٢٩،وانظر نحوه في:اللغة العربية معناها ومبناها٩٩-١٠٠
٨٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٠/٢، وانظر نحوه في: ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب ٢٣٥٨/٥- ٢٣٥٩، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٢٠٩/٢.
٨٤) سورة هود الآية (١٢).
٨٥) سورة الأعراف الآية (٦٤)، قوله (عامين) في شرح المفصل بإثبات الألف قراءة لبعض السلف، ونحوه قراءة بعضهم بإثبات الألف في قوله تعالى: "إنك مائت وإنهم مائتون" الزمر (٣٠).
٨٦) شرح المفضل لابن يعيش ٨٣/٦، وانظر نحوه في: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٢١/٢، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٩٩/٤، والأشباه والنظائر في النحو ٤٦٤/٢.
٨٧) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني، المجلد الأول ٧٢٢، وانظر: تفسير البحر المحيط ٣٢٣/٤.
٨٨) سيأتي الحديث عن هذا المصطلح في المطلب التالي- إن شاء الله-.
٨٩) يقول ابن أبي الربيع:«أن يكون بناؤه يوجد على وجهين هو على أحدهما يتعدى، وعلى الآخر لا يتعدى" البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤١٥/١.

٩٠) انظر في معاني هذه الأفعال ونظائرها: المعجم الوسيط مادة (أ م ن)، (ع ز ز)، (ح ف ظ).
٩١) سورة النساء الآية (٨٠).
٩٢) سورة يوسف الآية (٥٥).
٩٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/٦١٠، ونحوه في تفسير البحر المحيط ٣/٣٠٤.
٩٤) تفسير البحر المحيط ٥/٣١٩.
٩٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٣٩٨- ٣٩٩، وانظر نحوه في: ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب ٥/٢٣٥٨، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢٢- ٢٢٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥/١٠٥.
٩٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٣.
٩٧) سورة غافر الآية (١٥).
٩٨) تفسير البحر المحيط ٧/٤٥٤- ٤٥٥، وانظر نحوه في: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٧/٤٢٨.
٩٩) انظر: التبيان في تصريف الأسماء ٧٧-٧٩، الضياء في تصريف الأسماء ١١٣-١١٥.
١٠٠) سورة النجم الآية (٣٢).
١٠١) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٦.
١٠٢) الكتاب ١/١٩٥.
١٠٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٤- ١٠٥٦.
١٠٤) الكتاب ١/١١٠، وانظر نحوه في: المقتضب ٢/١٠٢، الأصول في النحو ١/١٢٣- ١٢٤.
١٠٥) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٤، وانظر نحوه في: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٩٤.
١٠٦) في صيغ المبالغة وبعض صورها في العربية ١٣٧.
١٠٧) الأصول في النحو ١/١٢٣، وانظر: معاني الأبنية في العربية ٧٢- ٧٣.
١٠٨) الكتاب ٤/٨٣- ٨٤.
١٠٩) يجوز اعتبار (طويل) صفة مشبهة من الفعل (طال) إن لم نقصد التكثير والمبالغة.
١١٠) سورة ص الآية (٥). قال أبو حيان: «وقرأ الجمهور (عُجَاب)، وهو بناء مبالغة كرجل طُوال وسُراع في طويل وسريع، وقرأ عليٌّ والسلمي وعيسى وابن مُقَسّم بشد الجيم، وقالوا رجل كُرَّام وطعام طُيَّاب وهو أبلغ من فَعَال المخفف، وقال مُقاتل عُجَّاب لغة أزد شنوءة» تفسير البحر المحيط ٧/٣٨٥، وانظر نحوه في معجم القراءات ٨/٨٠.
١١١) سورة نوح الآية (٢٢). قال أبو حيان: «وقرأ الجمهور كُبَّار بتشديد الباء، وهو بناء فيه مبالغة كثير، قال عيسى بن عمر:هيٍ لغة يمانية... ويقال: حَسَّان وطُوَّال، وجُهَّال، وقرأ عيسى وابن محيصن وأبو السَّمال بِخَفِ الباء وهو بناء مبالغة» ٨/٣٤١، وانظر نحوه في معجم القراءات١٠/١٠٤، حيث قال: «قرأ عيسى بن عمر، وابن محيصن، وأبو السَّمال، وأبو رجاء، ومجاهد، وحميد، وابن عمران كُبَّارًا بتخفيف الباء،وهو بناء مبالغة».
١١٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/٨٣.

١١٣) الكتاب ١/١١٠، ١١٥.
١١٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٣.
١١٥) سورة البقرة (٣٢).
١١٦) سورة النساء (٦).
١١٧) سورة يوسف (٩٦).
١١٨) تفسير البحر المحيط ٥/٣٤٦.
١١٩) انظر: الكتاب ١/١١٠- ١١٥، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣١، ١٠٣٣، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٢٧٨.
١٢٠) جامع الدروس العربية ١/١٢٠.
١٢١) البسيط في شرح جمل الزجاجي٢/٩٩٧،وانظر نحوه في:الأشباه والنظائر في النحو ٢/٤٦١- ٤٦٢.
١٢٢) انظر تفصيل ذلك في المطلب الثاني في هذا المبحث بعنوان (نوع المسند إليه في جملة الفاعل).
١٢٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٣٩٨.
١٢٤) جامع الدروس العربية ١/١٢٠.
١٢٥)المستقصى في علم التصريف ١/٤٧٨.
١٢٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، المجلد الأول ٧٤١.
١٢٧) المرجع السابق ٧٤١.
١٢٨) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٠.
١٢٩) المرجع السابق ٢/٢٢٢-٢٢٣، وانظر نحوه في: ارتشاف الضرَب مِن لسان العرب ٥/٢٣٥٩، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٠٩، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥/٩٠.
١٣٠) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٢٩٥.
١٣١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣/٢٩٥- ٢٩٦، وأصل هذه الشواهد في: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٨.
١٣٢) المستقصي في علم التصريف ١/٤٨٤.
١٣٣)انظر أصول هذه الأمثلة في: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢٢- ٢٢٣، ارتشاف الضرَب مِن لسان العرب ٥/٢٣٥٩، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٠٢- ٢٠٣، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٣٨٣- ٣٨٨، التصريح بمضمون التوضيح ٣/٢٩٣- ٢٩٨، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥/٩٠- ٩١، جامع الدروس العربية ١/١١٣- ١١٥، التبيان في تصريف الأسماء ٦٤-٧١، الضياء في تصريف الأسماء ٩٢-١٠٣، المستقصي في علم التصريف ١/٤٧٨- ٤٩١، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية ٥٩-٦٣.
١٣٤) انظر صحيح البخاري حديث رقم٧، ٢٣، ٤٦، ٧١، ٨٩، ١١٥، ٢١٢، ٢٨٥، ٢٩٦، ٤٤١، ٦٥٣، ٦٦٤، ١٤٤٥، ١٨٢٨، ١٨٨٣، ٢٢١١، ٢٩٩٥، ٣٢٣١، ٣٢٧٥، ٣٢٨٢، ٣٣٨٢، ٥١٨٩، ٥٣٠٤، ٥٥٣٣، ٥٦٩٠، ٦٢٦٦، ٦٣١٧، ٦٣٢٦، ٦٣٢٨، ٦٣٩٢، ٦٤١٦، ٦٤٨٢.
١٣٥) قولي قال رسول الله ﷺ باعتبار أن أغلب هذه المواضع هي أقوال الرسول ﷺ وقليل منها أقوال لبعض الصحابة رضي الله عنهم.

١٣٦) انظر: القواعد المُثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ٦-٢٩، صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة ١٩- ٢٥.
١٣٧) سورة الشورى الآية (١١).
١٣٨) سورة النحل الآية (٤٠).
١٣٩) سورة النجم الآية (٣٢).
١٤٠) سورة هود الآية (١٢).
١٤١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٢٧/٤.
١٤٢) سورة العلق الآية (٤).
١٤٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٢/٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ٨٠٦/٢.

* * *

سابعاً: فهرس المصادر والمراجع

* أحمد إبراهيم هندي (دكتور).
– **في صيغ المبالغة وبعض صورها في العربية**، مجلة علوم اللغة، المجلد السابع، العدد الثالث، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٤م.

* أحمد حسن كحيل.
– **التبيان في تصريف الأسماء**، مطبعة السعادة، ط. السادسة، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

* الأعشى، ميمون بن قيس (ت ٧هـ= ٦٢٩م).
– **ديوان الأعشى**، دار صادر، بيروت (بدون تاريخ).

* البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المغيرة بن بردزبة (ت٢٥٦هـ).
– **صحيح البخاري**، مطبوع مع فتح الباري لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

* تمام حسان (دكتور).
– **نحو الجملة ونحو النص**، محاضرة ألقيت ضمن النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.
– **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط. الثانية، ١٩٧٩م

* الجامي، نور الدين عبد الرحمن (ت٨٩٨هـ).
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق د/ أسامة طه الرفاعي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
* الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ).
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط ١٩٨٢م.
* ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ).
- **الخصائص**، تحقيق، محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
* الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد (ت١٣١٥هـ).
- **شذا العَرف في فن الصرف**، شرحه وفهرسه د/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.
* أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (ت٧٤٥هـ).
- **ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب**، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.
- **تفسير البحر المحيط**، دار الفكر، ط٠الثانية، ١٤٠٣ هـ=١٩٨٣م
* الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت٥٩٩هـ).
- **كشف المشكل في النحو**، دراسة وتحقيق د/ هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عَمَّان، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.
* خديجة الحديثي (دكتورة).
- **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥م.
* ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت٥٦٧هـ).
- **المرتجل**، حققه وقدم له ،علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م.
* ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي (ت٦٨٨هـ).
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة د/ عياد بن عيد الثبيتي،

دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.
* الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٨هـ).
- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق د/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، د/ يحيى بن بشير المصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
- **شرح الرضي لشافية ابن الحاجب**، تحقيق، محمد نور الحسن وزميليه، مطبعة حجازي، القاهرة (بدون تاريخ).
* الرفاعي، أحمد بن محجوب (ت١٣٢٥هـ).
- **حاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح بحرق اليمني على لامية الأفعال لابن مالك**، تحقيق، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الأولى، ١٩٨١م.
* رمضان عبد التواب (دكتور)، رجب عثمان عيسى (دكتور).
- **محاضرات في علم الصرف**، القاهرة، ١٩٩٠م.
* رُؤبة بن العَجَّاج (ت١٤٥هـ= ٧٦٢م).
- **مجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رُؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الأولى، ١٩٧٩م.
* الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي (ت٥٣٨هـ).
- **المُفَصَّل في صنعة الإعراب**، تحقيق ودراسة د/ خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.
* الأزهري، خالد زين الدين بن عبد الله (ت٩٠٥هـ).
- **التصريح بمضمون التوضيح**، دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط. الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
* السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٤٣هـ= ١٢٤٥م).
- **سِفر السعادة وسفير الإفادة**، تحقيق، محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

* ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ).
- **الأصول في النحو**، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
* سعد مصلوح (دكتور).
- **من نحو الجملة إلى نحو النص**، بحث منشور في الكتاب التذكاري عن الأستاذ عبد السلام هارون، جامعة الكويت، ١٩٨٩م= ١٩٩٠م.
* السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت٦٢٦هـ).
- **مِفتاح العلوم**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط. الأولى، ١٣٥٦هـ= ١٩٣٧م.
* ابن سلام الجمحي، محمد (ت٢٣١هـ).
- **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (بدون تاريخ).
* سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ).
- **الكتاب**، تحقيق وشرح، عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جـ١، ط. الثانية ١٩٧٧، جـ٤، ط. الثالثة ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
* سيف الدين طه الفقراء (دكتور).
- **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، دراسة صرفية دلالية إحصائية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
*السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ).
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصحّحه، محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، بيروت، (بدون تاريخ).
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، جـ٢، تحقيق، غازي مختار طليمات، جـ٣،

تحقيق، إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.
* الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ).
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**،جـ٤، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، د/ عبد المجيد قطامش، مطبوعات معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط. الأولى، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
* شعبان صلاح (دكتور).
- **أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى**، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
* الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت٦٥٤هـ).
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
* الصبّان، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ).
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، مكتبة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بدون تاريخ).
* عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل (دكتور).
- **الوصف المشتق في القرآن الكريم- دراسة صرفية**، مكتبة التوبة، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.
* عبد الله درويش (دكتور).
- **دراسات في علم الصرف**، مكتبة الشباب، القاهرة، (بدون تاريخ).
* عبد اللطيف محمد الخطيب (دكتور).
- **المستقصي في علم التصريف**، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.
- **معجم القراءات**، دار سعد الدين، دمشق، ط. الأولى، ٢٠٠٢م.
* عبد الفتاح الحموز (دكتور).
- **ظاهرة التغليب في العربية**، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٣م.

* ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن عطية (ت٥٤١هـ).
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق وتعليق، الرحالة الفاروق وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط. الثانية، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
* ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت٧٦٩هـ).
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط. الأولى، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
- **شرح ابن عقيل**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٨٦هـ= ١٩٦٧م.
* علوي بن عبد القادر السقاف.
- **صفات الله عز وجلّ الواردة في الكتاب والسنة**، دار الهجرة، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.
* عليّ أبو المكارم (دكتور).
- **تصريف الأسماء**، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
* ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ= ١٠٠٤م).
- **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن كلام العرب في كلامها**، تحقيق، السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بدون تاريخ).
* فاضل صالح السامرائي (دكتور).
- **معاني الأبنية في العربية**، مطبوعات جامعة بغداد، ط. الأولى، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.
* فخر الدين قباوة (دكتور).
- **تصريف الأسماء والأفعال**، مطبوعات كلية الآداب، جامعة حلب، ط. الثانية، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

* القوشجي، علاء الدين علي بن محمد (ت٨٧٩هـ).
- **عنقود الزواهر في الصرف**، دراسة وتحقيق د/ أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط. الأولى، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.
* ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ).
- **شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ**، تحقيق، عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٧٩هـ= ١٩٧٧م.
- **شرح الكافية الشافية**، حققه د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
* المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ).
- **المقتضب**، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
* مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- **المعجم الوسيط**، ط. ثالثة، (بدون تاريخ).
* محمد صالح العثيمين.
- **القواعد المُثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٥هـ.
* محمد محمود بندق (دكتور).
- **الوظائف النحوية للصفة المشبهة في تراكيب الجملة الشرطية القرآنية**، مكتبة زهراء الشرق، ط. الأولى ٢٠٠١م.
* مصطفى أحمد النماس (دكتور).
- **الضياء في تصريف الأسماء**، ط. الثالثة، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٣م.
* مصطفى الغلاييني.
- **جامع الدروس العربية**، دار الفكر، عَمَّان، ط. الأولى،١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

* النابغة الذبياني، زياد بن عمرو بن معاوية... من ذبيان (ت قبل البعثة).
- **ديوان النابغة الذبياني**، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ط. الأولى، (بدون تاريخ).
* ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت٧٦١هـ).
- **مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب**، تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، المكتبة التجارية، القاهرة، ط. الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ= ١٩٦٣م.
* ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ).
- **شرح المفصل**، مكتبة المتنبي، القاهرة، (بدون تاريخ).

* * *

مفهوم اللحن
دراسة في المعرفة اللغوية

د. رضوان منيسي عبد الله
مدرس بكلية الآداب جامعة بني سويف

اللحن: مصطلح لغوى تعددت دلالته في المعجم، كما تنوعت آثاره المعرفية قديماً وحديثاً ولكون المصطلح يرتبط بقضايا لغوية مباشرة؛ فإن التعرض له بالتحليل اللغوي دون الوقوف على أصلية الاستعمال المعرفي "الابستمولوجي" يعد ضربا من التكرار لجهود السابقين ـ نحاول أن نتحاشاه قدر الطاقة ومما يجعل ذلك المصطلح اللغوي بعيد المنال صعب المأخذ عند التأويل والتفسير؛ اعتمادنا على اللغة واللغة عصية في تأويل ذاتها وتحليل عناصرها وأدواتها وقد يكون الأمر على غير ذلك إذا استخدمنا اللغة في تفسير ما يكون خارج اللغة، ولكن ماذا نعنى بأصلية الاستعمال؟ إننا نتطلع بهذا التحقيق إلى استكشاف المعايير التي تحتكم إليها اللغة في وضع أعرافها وسن قوانينها وتشكيل بنيتها.

(وأصلية الاستعمال على ضربين: أصلية بالزمن، وأصلية بالنظر والاعتبار[1] وكلاهما يؤسس لإيجاد المعيار)[2] والوصول إلى المعيار ليس هدفاً، بل وسيلة للمعرفة، تلك المعرفة يمكن أن تحدد من خلالها المصطلحات في إطارها الزمني (التتبعي) وكذلك في إطارها الآني

---

(١) أريد بالنظر والاعتبار هنا التأليف وإعادة التأليف والتصنيف وإعادة التصنيف لما سيجد من ضرورات . انظر: محمد مفتاح أوليات منطقية رياضية في النظرية السميائية - عالم الفكر - عدد ٣ مجلد ٣٥ يناير مارس ٢٠٠.

(٢) انظر : عبدالسلام المسدي، اللسانيات وأساسها المعرفية. ص ٣٧ - تونس - ١٩٨٦.

التزامني[٣] وبعبارة أخرى في إطار النظرة الثقافية التاريخية والنظرة التزامنية الوصفية[٤] وقبل أن نتناول (اللحن) اصطلاحاً معرفياً نعرض للفظ المفرد الدال من خلال دلالته المعجمية وصيغته الصرفية ولطبيعة الدراسة (بالنظر إلى أنها دراسة معرفية) سيكون التناول الإجرائي متكلاً على تحديد نقطة الانطلاق من خلال المصادر اللغوية : القران الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر وآثارها المعرفية المتبادلة مع حركية المصطلح تحديدا أو توليدا وفى الدراسة المعرفية يكون المنطلق الفكري هو المدخل الأساس، لكن المظاهر الإجرائية والتحليلية هي التي تضع أيدينا على الأنساق الفكرية والعلاقة القائمة عبر الزمن من خلال ثبات اللفظ وتغير المعنى والبيئة التي أفرزت التغير وآثار التغير ومن قبل ذلك أسبابه وعوامله ومظاهره ، فعلاقة المصطلح داخل بيئة القراء تختلف عن علائقه في بيئة " النحاة " وقد يتلبس أحدهما بالآخر ويشتبك إلى حد التوافق التام (الترادف) أو التضاد والتقاطع الحاد وينمو المصطلح في اتجاه لغوى معين لأسباب وتموت مع هذا النمو عناصر من المعنى أو تضعف لأسباب أخر وتكون محصلة مختلفة من المعنى الذى يختزن تراكميًّا الفكر والتاريخ والحياة ليولدّ دلالة جديدة تنتج بدورها أثرا جديداً في لغة زاخرة بالحياة والفكر والتاريخ في علاقة تداولية جديدة نحن لا نسعى إلى الوصول إلى المعنى الأصلي لنعرف الناس به بل نسعى للبحث في تطوره وسيرورته المعرفية إنا ننظر إلى المعنى على أنه واقعة ثقافية تحتاج إلى تعبئة كل المعارف الملائمة لإعادة بنائها وبتعبير النظرية السيميائية: **الدلالة ليست كما مودعاً في المعجم وإنما سيرورة مرتبطة بنسق كيان مرتبط بعلائقه**[٥]، إن إعادة تعيين ـ وبشكل خطي ـ كل

(٣) انظر عبدالسلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية ط٢ ص٣٨،١٣٠ بتصرف طرابلس١٩٨٢م

(٤) انظر: كلاوس هيشن: القضايا الأساسية في علم اللغة، ترجمة سعيد بحيري ص٣٦-٣٧. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

(٥) انظر : سعيد بنكراد السميائيات: النشأة والموضوع عالم الفكر عدد٣ مجلد ٣٥ يناير – مارس ٢٠٠٧م.

الآثار لتكرار ما ؛ يقود إلى تعيين نقاط الافتراق الخاصة، حيث تلتقي في وحدة معجمية صغرى منفردة اتجاهات متعددة للمعنى(٦).

ونرتب على تلك الفكرة دراسة القيمة الدلالية للألفاظ فقد يكون للدلالة الاصطلاحية معنى عام لكنه ليس على درجة واحدة من القيمة المعرفية(٧)، وقد يصبح للاصطلاح دلالة أساسية في بيئة لغوية ما وفى ظرف تاريخي محدد؛ ثم تتحول هذه القيمة إلى قيمة هامشية أو ثانوية الدلالة في البيئة ذاتها ولكن في ظروف مختلفة فاللحن (بمعناه عند النحاة) في المجتمع البدوي في القرن الأول الهجري يمثل ظاهرة فردية ثانوية بينما الفصاحة والبيان تمثل ظاهرة جماعية وعامة في المجتمع نفسه .

واللحن في تلك الحقبة يمثل في الحواضر العربية (مكة – المدينة – والطائف) ظاهرة نوعية عند فئات محددة وكذلك الفصاحة تمثل ظاهرة نوعية عند فئات أخرى والاصطلاح ملتبس في هذه الحقبة بكل عناصره الدلالية والمكونات متشابهة ومتقاربة واللحن في مرحلة الجمع والتأليف اللغوي يختلف في دلالته الاصطلاحية والمعرفية عنه في مرحلة التنظير النحوي المعياري وكذلك تتعقد علاقاته في مرحلة النقد والتحليل حيث تتداخل اللغة بالتاريخ والبيئة بالقيمة لتصنع أطرا معرفية جديدة(٨)، وعلى حد تعبير " آن إينو " (لكي نتعرض لخصائص دراسة الدلالات فإنه من المهم إعادة دائمة للنظر بكل المفاهيم المقدمة ولجوء مستمر إلى التجربة التطبيقية، التي هى تحليل الأحاديث والنصوص) (٩).

والبحث يتتبع دلالة المصطلح في إطاره الأفقي كسيرورة تطورية منتجة للدلالة مع التركيز على نقاط التقاطع مع نقطة التعامد الرأسي الذى

---

(٦) آن إينو: مراهنات دارسة الدلالة اللغوية ص٩١.

(٧) انظر في مفهوم القيمة، كارل ديتر بونتنج: المدخل إلى علم اللغة ترجمة سعيد بحيري ص٤٥، القاهرة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

(٨) أطلقت على تلك المرحلة قبل قليل مصطلح النظر والاعتبار.

(٩) انظر آن إينو – مرجع سابق – ص١٢٢.

يمثل قطاعًا محدداً من السياق اللغوي "فاللحن" وحدة دلالية semantic umit ذات عناصر، وبروز عنصر منها على غيره يخضع لعوامل وأسباب معرفية قد لا تكون بالضرورة تصورات فكرية مثل التحولات الاجتماعية أو التطور اللغوي المحض أو التراكم المعرفي لكل ذالك ومن ثم يرصد البحث حركة التطور الدلالى " لمفهوم اللحن " وعلاقاته التداولية والبحث اللغوي خاصة و في الثقافة العربية عامة.

والقراءة التي نقدمها لمصطلح " اللحن " تنطلق لتعيين عناصر متماثلة أو متقاربة لمعنى ما ومن ثم وصل تلك العناصر ويتطلب ذلك أن تقوم بعملية جمع تتخللها عمليات من الفصل والتميز للمتعارض من الأطياف والظلال الدلالية ويستتبع هذا الأمر الاستعانة بما سماه علماء الدلالة ((الشعور اللغوي)) أو الحس الداخلى للغة حيث الطبيعة الفردية تتعلق بالإدراك الفردي لجزء خاص من المعنى القائم أو المعنى الدوار الذي له طبيعة اجتماعية تتعلق بجماعية المعنى وتسمى عند علماء الدلالة بـــ (وعي علم الدلالات) [١٠].

وعند استعراض دلالة المصطلح نضع هذين المجالين في التحليل الدلالي: مجال الطبيعة الخاصة لإدراك جزء من المعنى ومجال الطبيعة الجماعية الموضوعية لإدراك جزء آخر مختلف.

وفى إطار استعراض الدلالة لا نستطيع إغفال الوظائف العملية التي يؤديها المصطلح في البيئة اللغوية الخاصة " فاللحن " عند النحاة داء لا يداويه إلا الإعراب والتصحيح والقياس؛ فوظيفته ترتبط بالإصلاح والتقويم ،وعند البلاغيين أسلوب فيه لطف وكناية وتعريض وتورية؛ فوظيفته جمالية ،أما عند القراء و المحدثين فذو وظيفة مزدوجة فمن روى القراءة أو الحديث باللحن كما سمعه ؛ يوظف اللحن دليلاً على أمانة الرواية فقد يكون للحن وجه في العربية أو له دلالة لا يدركها . والراوى وظيفته النقل واللحن في القراءة والحديث جزء من إيصال هذه الرسالة

---

(١٠) انظر: آن إينو – المرجع السابق – ص٣٤.

الدلالية أما من روى القراءة على المشهور الذائع والحديث على المعروف الشائع من لغة العرب فهو ينظر إلى وحدة اللسان العربي على أصل مصدره من عرب قريش ونجد من خلال ذلك مميزا دلالياً وثقافياً يضيف للدراسة البعد المعرفي الذي نتوخاه .

ولا يعني الاهتمام بالمقياس الثقافي أننا نهمل المقياس النحوي والصرفي والمعجمي فأثر البناء الصرفي بين في المثال التالي:صيغة أفعل التفضيل في القول المأثور " ألحن بحجته " أمدّت اللفظة بأشعة دلالية من اسم التفضيل تبين المهارة والتفوق حيث أدت إلى توليد دلالي في اتجاه مختلف ....

وترتيبا على هذا التقديم، نعرض لاصطلاح اللحن ومفهومه من خلال أربعة محاور ،كل محور يمثل عنصرا دلاليا ونحسب تلك العناصر كافية لبيان عملية التوليد الدلالي الحاصل في هذا النموذج، من خلال القراءة المعجمية والسياقية في آن.

وقد قمت بعملية جرد العناصر الدلالية للمصطلح وتصنيفها على أساس من التطور الدلالي وكذلك دلالته الأساسية في المصادر اللغوية، حيث قدمت اللحن في دلالته على **التورية والفطنة** لوروده أصالة بتلك الدلالة في القرآن الكريم وأتبعته بدلالة **اللغة واللهجة** حيث هي الدلالة الأقدم المستعملة بكثافة(من خلال قراءة النصوص) في القرن الأول الهجري وقرنت دلالة **الأداء الصوتي** (وهي تمثل العنصر الثالث) بهما لشدة الارتباط بينهما أما **دلالة اللحن على الخطأ** (في النحو والإعراب والقواعد...) فقد جعلتها العنصر الأخير لكون ميلادها الدلالي وقع متأخرا ولكونها الدلالة التي غلبت في جانبين : التداول الجمعي عامة والتداول اللغوي خاصة.

وأحسب أنني أقدم بذلك الجرد الإجرائي والتصنيف الدلالي قراءة علمية جديدة لمفهوم اللحن وتطور عناصره وعلاقاته الدلالية وكذلك تحرير الاصطلاح وإزالة التباسه.

أولا :اللحن بمعنى التورية بالقول والكناية بالعبارة (لحن القول)

قال تعالى ﴿ وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِ ﴾ [سورة محمد: ٣٠]،

ومعنى " لحن القول " أى مضمونه ومحتواه وفحواه وليس المعنى المستفاد من ظاهره، فاللحن الميل بالكلام عن وجهه الظاهر الجلي إلى وجه آخر خفي لا يدركه إلا ذو فطنة .

قال القرطبي ــ وقد نبه الله نبيه بهذه الآية الكريمة إلى بعض مكائدهم بأنهم يستخدمون المواراة في القول ولكن البصير المتأمل يعرف ذلك في فحوى الكلام ومعناه[١١].

وفى الغريب المصنف: لحنت له إذا قلت له قولاً يفقهه منك ويخفى على غيره .. ولاحنت الناس فاطنتهم[١٢].

وجاء في الحديث: (إنكم لتختصمون لديّ . . . ولعلّ أحدكم ألحن في حجته من بعض ...الحديث) أى أقوى وأكثر إقناعا وفى رواية (إنكم لتحتكمون إليّ، لعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته ....) أى ذهب بها في الجهات لقوته على تصريف الكلام[١٣].

وفى رواية أخرى : إنكم تختصمون إلى رسول الله ﷺ وإنما أنا بشر، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض وإنما أقضي بينكم على نحو مما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه..... [١٤]، وعلق على دلالة اللحن بقوله: (ألحن) أى أفطن وأعرف، ويجوز إن يكون معناه أفصح تعبيراً وأظهر احتجاجاً فربما جاء بعبارة تُخَيِّل إلى السامع أنه محق وهو في الحقيقة مبطل والأظهر أن يكون معناه أبلغ كما في رواية في الصحيحين " أي أحسن، يريد الكلام، وأصل اللحن : الميل عن جهة الاستقامة يقال لحنت لفلان : إذا قلت له قولا يفهمه ويخفى على غيره، لأنه بالتورية يميل كلامه عن الواضح المفهوم وفى رواية أم سلمة التي في الصحيحين مثل ذلك وفسر النووي قوله(ألحن) قال: أي أعلم[١٥].

---

(١١) انظر: الزبيدي: تاج العروس (لحن) .
(١٢) أبو القاسم عبيد بن سلام: الغريب المصنف ٦١٨/٢.
(١٣) انظر: الشوكاني، نيل الأوطار ٤٥٩/٨.
(١٤) انظر: المرجع السابق ٤٦٠/٨.
(١٥) انظر: النووي، رياض الصالحين ٢٢٩.

قال مرار الأسدي[١٦]:

ولحنت لحناً فيه غش ورابني . صدودك ترضين الوشاة الأعاديا

وفى تفسير الخازن[١٧]: (فأحسب أنه صادق)، من اللَّحن (بفتح الحاء) وهو الفطنة وقال الراغب الأصفهاني[١٨]: (أى ألسن وأفصح وأبين كلامًا وأقدر على الحجة) فهو معرفة وجوه الكلام وتصرفه والحجة به[١٩]. أما النيسابورى فبين معنى " لحن القول " في الآية أي: نحوه وأسلوبه وفحواه ،ما معناه النفاق كقولهم ﴿لئن رجعنا إلى المدينة﴾ [المنافقون/ ٨] ﴿إن بيوتنا عورة﴾ الأحزاب /١٣، ولتعرفنهم في فحوى كلام الله حيث قال ما يعلم حال المنافقين كقوله تعالى ﴿ومن الناس من يقول...﴾ [البقرة /٨) وقوله: ﴿ومنهم من عاهد الله..﴾ (التوبة ٧٥). فالنيسابوري يوضح أن الآيات تعالج أسلوب المنافقين اللذين يستخدمون ذكاءهم وفطنتهم اللغوية في خداع المسلمين والكيد لهم وحقيقة اللحن ذهاب كلامك إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال:

لقد لحنت لكم لكيما تفهموا واللحن يعرفه ذوو الألباب

وقال الكلبي: لحن القول، كذبه وعن ابن عباس رضي الله عنه هو قولهم ما لنا إن أطعنا من الثواب ولا يقولون ما علينا إن عصينا من العقاب ﴿والله يعلم أعمالكم سورة محمد/ ٣٠﴾ فيميز خيرها من شرها وإخلاصها من نفاقها[٢٠].

وفسروا اللحن بالتورية والتعريض كما قال العنبري :حطوا عن جملي الأصهب واركبوا ناقتي الحمراء أي: ارتحلوا عن الصمّاء والحقوا بالدهناء[٢١]، وقد التبس هذا المعنى اللذي كان بارزاً في القرن الأول

---

(١٦) الماوردي : النكت والعيون ١٣٥/٤.
(١٧) انظر: الخازن ١٦٣/١.
(١٨) غريب القران ٤٤٩/١.
(١٩) انظر: ابن عبد البر: جامع البيان وفضله ٢٤٩/٣.
(٢٠) انظر: النيسابوري (التفسير) ٢٠/٧..
(٢١) جمهرة اللغة (ح ل ن) ، وانظر ابن دريد: الملاحن ص١٦.

الهجري في أذهان بعضِ ممن حضر مجلس معاوية ﷺ عندما أوصى زياداً الخطيب البارع بإصلاح لسان ابنه فذكروا له لحن عبيدالله مع أنه ظريف! فأجاب بأنه يجد لحنه على التورية أظرف! [٢٢].

وعن عيسي ابن عمر أنهم قالوا عن ابن زياد ظريف لأنه يلحن ! قال معاوية فذاك أظرف له ! وقال أبو على القالي معلقاً : ذهب معاوية إلى اللحن الذى هو الفطنة وذهبوا إلى اللحن الذي هو الخطأ وعلق الدكتور فايز الداية مبيناً أن دلالة اللحن بمعنى الخطأ لم تكن قد تمت لها الغلبة والبروز على سائر المعاني [٢٣]، ومن ذلك قول القتال الكلابي :

ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا ووحيت وحياً ليس بالمرتاب

قال الكلبي : في معنى المداراة وقال الصولي: في الحث على استخدام الفطنة والتورية في الحديث، تأتي بالشئ تريد غيره وتميل ظاهره عن باطنه مثل قول مالك بن أسماء الفزاري:

منطق رائع وتلحن أحيانا وأحلي الحديث ما كانا لحناً [٢٤]

وقد عارض العلماء تفسير الجاحظ [٢٥] لهذا البيت عندما قال : تعجب من الجارية أن تكون غير فصيحة وأن يعترى كلامها لحن ، فجاء في مجمع الأمثال [٢٦]، إنما تعرض في حديثها فتزيله عن جهته من ذكائها وفطنتها واحتج بالآية الكريمة وبيت القتال الكلابي السابق.

وقد جاء هذا المعنى في النثر في غزوة الخندق عندما أرسل سعد بن معاذ وسعد بن عبادة إلي بني قريظة ليتبينوا أمرهم من نكث العهد أو

---

(٢٢) انظر: ابن دريد: الملاحن ص١٦، ١٧، ويوهان فك – مرجع سابق – ص٤٥.

(٢٣) انظر:فايز الداية: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق ص١٢٨.

(٢٤) انظر في ذلك: الصولي، أدب الكاتب ٣٢/١.

(٢٥) قال الميداني: غلط بعض كبار العلماء في تفسير بيت الفزاري وأودعه البيان والتبيين. انظر الميداني، مجمع الأمثال ٣٠٩/١، وكذلك كان موقف الصولي من كلام الجاحظ، مرجع سابق، وعلى بن يحيى المنجم (توفى ٢٥٧هـ) وابن دريد وابن الأنباري، وقد تابع الجاحظ على فهمه ابنُ قتيبة وأبو حيان التوحيدي. انظر يوهان فك العربية ص٢٤٥، ٢٤٦.

(٢٦) الميداني – المرجع السابق ٣٠٩/١.

إنفاذه ، فقال ﷺ: ((فإن كان حقًا فـالحنوا لـي لحنًا أعرفـه، فلما رجعوا ذكروا للرسـول ﷺ لفظـي: (عـضل والقـارة..!)، وهمـا قبيلتـان غـدرتا بأصـحاب النبي ﷺ[٢٧].

وقد رتب ابن قتيبة على فهمه لقول الجاحظ دلالـة ظنهـا صـحيحة فـذهب إلى أن العرب تستحسن اللحن في كـلام النـساء؟[٢٨]. وقـال ابـن الأنبـاري: قوله عندنا من المحال؛ لأن العرب لم تزل تـستقبح اللحـن مـن النـساء كمـا تستقبحه من الرجال، وقدّم ابن الأنبـاري الأدلـة والبـراهين التـي تـرد هـذا التأويل الخاطئ للبيت[٢٩].

وابن قتيبة يخلط هنـا بـين قيمتـين مختلفتـين للحـن وهـو مـا تظهـره الجارية من تدلل وترضخ فـي مواضـع ومواقـف مـع زوجهـا فـي أوقـات الملاطفة والمداعبة و بين ما يجرى علـى العـرب فـي حيـاتهم الجـادة وقـد وفر التباس الدلالة عند الجاحظ هذا الخطأ عند ابن قتيبة.

وقد شاعت تلك الدلالة (الفطنة وسـرعة البديهـة) وجـرى لهـا تـصريف خاص بها في بناء الكلمة فقالوا " اللاحـن " العـالم بعواقـب الكـلام واشـتقوا لها صيغة مبالغة علـى وزن فَطِـن فقـالوا لَحِـنٌ كفَـرِح وفطـن، ولاحـنهم ملاحنة أى فاطنهم ومنه قـول عمـر بـن عبـدالعزيز : عجبـت لمـن لاحـن الناس ولاحنوه كيف لا يعـرف جوامـع الكلـم ؟! أي فـاطنهم وجـادلهم قـال الطرماح:

وأدت إلى القول عنهن زولة   تلاحن أو ترنو لقول الملاحن

أي: تكلم بمعنى كلام لا يفطن له ويخفى على الناس غيري[٣٠].

وقد فسر الطبري بعـض الأسـاليب القرآنيـة بأنهـا نـوع مـن التوريـة والتعريض والمفاطنة في الكلام وقـال وهـذا مـن لحـن الكـلام ... تعريـضا

---

(٢٧) يوهان فك – المرجع السابق – ٢٤٧.
(٢٨) السابق نفسه ٢٤٦.
(٢٩) انظر: ابن دريد الملاحن ص٧٠ – ٧٢.
(٣٠) الزبيدي، تاج العروس، مادة (لحن) .

بالجميل من الخطاب ولحن بما عرفوا معناه من الكلام بأحسن اللحن[٣١]، كما في قوله تعالى: ﴿قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله﴾ المائدة/ ٦٠ وقوله تعالى ﴿قل يا أيها الناس إن كنتم في شك من ديني فلا أعبد الذين تعبدون ... ﴾ [الآية يونس/ ١٠٤] قال وهذا تعريض ولحن من الكلام لطيف، وإنما معنى الكلام إن كنتم في شك من ديني فلا ينبغي لكم أن تشكوا في اللذي أنتم عليه من عبادة الأصنام[٣٢].

وأورد الزمخشري[٣٣]: ولَحِنَ ذلك (بكسر الحاء) فهمه وألحنته إياه وهو لحن بحجته : فَهِمٌ فَطِنٌ بها يصرفها إلى أي وجه شاء و فلان لَسِنٌ لَقِنٌ لَحِنٌ قال لبيد :

متعود لَحِنٌ يعيد بكفه قلما على عسب ذبلن وبان[٣٤]

ولا عجب بعد ذلك أن يقول القرطبي واصفاً العرب بأنهم أرباب البلاغة واللحن وعنهم تؤخذ الفصاحة واللسن[٣٥]، فاللحن قرين البلاغة والفصاحة وطلاقة الحديث .

ومن خلال العلاقات التداولية في النصوص السابقة نتبين دلالة اللحن على النحو التالي :

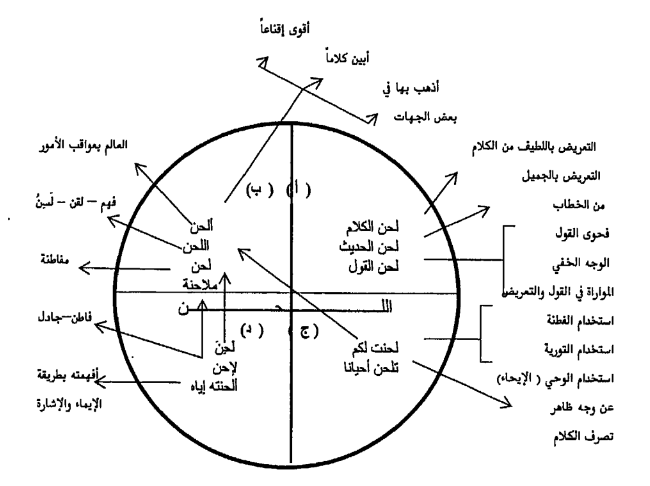
١- اللحن (الميل عن المعنى الظاهر للكلام إلى معنى خفيّ يدركه ذو فطنة) .

قصدية الشر (قيمة سلبية)	قصيدة فنية (قيمة إيجابية)
عالجها القرآن الكريم بالتنبيه إلى الحيطة والحذر من أساليب؛ المنافقون في الخدع و المراوغة	مستحبة ومرحب بها في الشعر والنثر لما فيها من التعريض بالجميل من الخطاب واللطيف في الكلام

(٣١) الطبري (التفسير) ١٠/٤٤٣، ٤٤٤.
(٣٢) الطبري السابق ١٥/٢١٧.
(٣٣) الزمخشري، أساس البلاغة (لحن) ١/٤٢١.
(٣٤) يوهان فك ، المرجع السابق ، ٢٤١.
(٣٥) القرطبي(التفسير) ١/٧٧.

والشكل التوضيحي التالي (الدائرة الدلالية) يوضح عملية التوالد الدلالي المستمرة من خلال كثرة الاستخدام ومن خلال العلاقات الشبكية ويمكن ملاحظة التغير الدلالي في إطارين:الإطار الداخلي على مستوى بنية الكلمة، والإطار الخارجي على مستوى بيئة الكلمة.

شكل توضيحي يبين عملية التوالد الدلالي



ولحن القول: نحوه وأسلوبه المؤدى إلى النفاق (عن النيسابوري)، كذبه (عن الكلبي)

ملحوظة : داخل الدائرة التطور الداخلي للكلمة ذاتها

خارج الدائرة المحيط الدلالي المتوالد

١- اللحن مركز الدائرة والجزء الأعلى المصادر والمشتقات والأسفل الأفعال، يتقاطع الجزء الأعلى مع الأسفل في تكوين الدلالة المركزية للحن .

٢- صنفت الدلالة المشار إليها محيطا مولداً من العلاقات المعجمية نعده من الآثار التداولية بين الملقى والمتلقي[٣٦].

٣- تزامن مع التوليد الدلالي توليد اشتقاقي مثل: (لَحِنَ ــ لَحِنٌ) (لَحَنَ ــ اللاحن).

وتوليد تراكيب مثل: ــ فعل + حرف جر / ــ فعل + مفعول / ــ تركيب إضافي ــ توليد دلالي

٤- ارتبطت الدلالة في القرآن الكريم والحديث الشريف بقيمة أخلاقية بينما ارتبطت في الشعر والنثر بقيمة فنية وأسلوبية.

وقد أنتجت هذه الدلالة مضامين فكرية وأسلوبية مبكرة بدأها بشكل ملموس أبو بكر بن دريد (٢٢٣ ــ ٣٢١) في كتابه المعروف بـ (الملاحن)[٣٧] حيث يستعمل اللفظ ضمن التركيب المستعمل بدلالة مزدوجة إحداهما قريبة غير مقصودة وأخرى بدلالة بعيدة مقصودة لا تدرك إلا بعد تأمل قد يتطلب عودة إلى أصلية الاستعمال أو أصلية المعنى أو تلك التي في سياق مناسبة اجتماعية ونحو ذلك وعرض ابن دريد بضع مئات من الكلمات التي لها دلالات مزدوجة، ولكن بينها بُعدٌ في الدلالة على المشترك اللفظي[٣٨].

---

(٣٦) انظر الشكل المبين على الدائرة الدلالية.

(٣٧) انظر كتاب الملاحن لابن دريد ، تحقيق إبراهيم أطفيش الجزائري ــ القاهرة ١٣٤٧هـ.

(٣٨) انظر النبهاني (عبد الإله أحمد النبهاني) ، مجلة التراث العربي العدد ١٠١ السنة السادسة والعشرون،دمشق.المحرم ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

تسمية الكتاب بالملاحن:

قال أبو بكر: معنى قولنا: الملاحن اشتققنا له هذا الاسم من اللغة العربية الفصيحة التي لا يشوبها كدر، ولا يستولي عليها التكلف؛ لأن اللحن عند العرب الفطنة، ومنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((لعل أحدكم ألحن بحجته عن بعض)) أي أفطن لها وأقدر عليها، وذلك أن أصل اللحن أن تريد شيئاً فتورّي عنه بقول آخر[٣٩].

وجاء في تذييل كتاب الملاحن: والملاحن طرق من الكلام، كانت العرب تتعمدها إذا أرادت التعمية والتورية وهي من باب إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر[٤٠].

وقال الخفاجي في شفاء العليل[٤١]: ملاحن العرب إلغازها وهي المحاجاة؛ لأنها تظهر الحجى والمعاياة والرمز المعمى، والمتأخرون من الأدباء اصطلحوا على التفريق بينها وهو ليس بأمر لغوي، وقد تطلق على كناياتهم لقولهم للخمر أشقر،و للماء أشهب.

وبعد أن قدم ابن دريد رؤيته لمفهوم اللحن بدأ في سرد الملاحن، تقول: والله ما سألت فلانا حاجة قط: والحاجة ضرب من الشجر له شوك.....

والله ما رأيت فلانًا قط ولا كلمته، فمعناه: أي ما ضربت رئته وما جرحته[٤٢].

وعلى هدي ابن دريد جاءت ملاحن ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في حواره الفقهي المعروف بـ (فتوى فقيه العرب)، وقدم فيها جملة من الملاحن بالمفهوم السابق نفسه عند ابن دريد، ولكنها في إطار الفتوى

(٣٩) ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن بن دُريد الأزدي، الملاحن تحقيق إبراهيم اطفيش الجزائري — بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(٤٠) المرجع السابق ص٧٤.

(٤١) السابق نفسه.

(٤٢) ابن دريد المرجع السابق ص١٨، ١٩.

التي فيها إلغاز دلالي أو تورية دلالية، واعتمد على الكلمات التي أوردها ابن دريد لكنه لم يستخدم المعاني التي سُبِق إليها[٤٣]، وأفاد من التعدد الدلالى الموجود لتلك الألفاظ وعلى غرار ذلك تأتي مؤلفات المعاريض والكنايات (يراد بها الملاحن) وقد اعتمد على ذلك من جاء بعدهم في هذا الفن اللغوي وقد بينوا أن الغرض من ذلك له بعدان أحدهما: تعليمي لغوي، والآخر ثقافي سياسي بأن يتجنب الحنث في اليمين عند الحاكم الظالم وكذلك قد يتجنب الكذب[٤٤]، فالملاحن والمعاريض نوع من الفطنة والذكاء وقد جعلوا أصل الدلالة عندهم القول المأثور (لعل أحدكم ألحن في حجته من بعض).

العنصر الدلالي الثاني : اللحن بمعنى اللغة واللهجة

جاء في الأثر عن عمر بن الخطاب ﷺ: تعلموا الفرائض والسنن واللحن كما تتعلمون القرآن، قال الأزهري: معناه تعلموا لغة العرب[٤٥]، وفى رواية أخرى عن عاصم عن مورق قال: قال عمر ﷺ: (تعلموا اللحن والفرائض فإنه من دينكم) [٤٦]، وفى رواية أخرى قال : تعلموا اللحن كما تعلمون حفظه[٤٧] وورد عنه أيضاً في بعض المصادر في وصف قراءة " أبيّ " ((أبيّ أقرؤنا وإنا نرغب عن كثير من لحنه)) وجاء عن عبدالله بن مسعود ﷺ[٤٨]: تعلموا اللحن كما تتعلمون حفظه ،

---

(٤٣) النبهاني (عبد الإله النبهاني) المرجع السابق نفسه. ومن الأمثلة التي قارنها النبهاني: الآس بمعنى الرماد (عند ابن فارس) ، بمعنى العسل (عند ابن دريد) ، والعجوز : بمعنى السيف (ابن فارس) ، وبمعنى الجعبة (ابن دريد) .

(٤٤) انظر: عبد الإله نبهان ، المرجع السابق نفسه.

(٤٥) ابن منظور ، لسان العرب (لحن) ٣٧٩/١٣.

(٤٦) ابن أبي شيبة (المصنف) ١٥١/٧.

(٤٧) ابن بطال (الشرح) ١٩٥/١.

(٤٨) انظر، أبو عبيد الله القاسم بن سلام كنز العمال ٦١٨/١.

وعن أبي بن كعب (تعلموا اللحن في القرآن كما تعلمون القرآن) [٤٩]، وقال ابن حزم[٥٠]: اللحن اللغة ولحن فلان بلحنه إذا تكلم بلغته . قال الشاعر :

وما هاج هذا الشوق إلا حمامة تبكت على خضراء سمر قيودها
صدوح الضحى معروفة اللحن لم تزل تقود الهوى من مسعد ويقودها

وقال أبو زيد الأنصارى :(اللحن :تكلم الرجل بلحنه يلحن لحناً إذا تكلم بلغته)[٥١].

وعلق "يوهان فك" على هذا العنصر الدلالي بقوله: على أن الغالب استعمال اللحن في معنى الطريقة غير المألوفة في التعبير[٥٢].

وجاء في الأثر: إن القرآن نزل بلحن قريش؛ أي بلغتهم[٥٣]، وعن ابن مهدية الأعرابي ليس هذا من لحني ولا لحن قومي[٥٤]، أي ليس من لغتي ولا من لسان قومي .

وجاء في مناسبة نزول قوله تعالى : (ومكروا مكراً كُبَّاراً)[٥٥]، لم يعرف هذا اللحن " يريد كلمة كُبَّاراً " الحاضرون ولا عرفوا معناه فبينما هم كذلك إذا أتى أعرابيٌ قد أقبل غريبا فدخل على رسول الله ﷺ، فسلم عليه وقال : يا محمد إني رجل من كبار قومي (بضم الكاف وتشديد الياء) فعلم الحاضرون أن هذه اللفظة نزلت بلحن ذلك الأعرابي[٥٦].

---

(٤٩) البيهقي، شعب الإيمان ٣١٤/٥.

(٥٠) الإحكام ٢٠٨/٢.

(٥١) أبو عبيد القاسم ، الغريب المصنف ٦١٨.

(٥٢) انظر: يوهان فك ، العربية ص٢٤٤.

(٥٣) الزبيدي ... تاج العروس (فصل اللام) ..

(٥٤) ابن منظور ، لسان العرب (لحن) ٣٧٩/١٣ والزمخشري ، أساس البلاغة ٤٣٢/١.

(٥٥) سورة نوح /٢٢.

(٥٦) ابن عربي الفتوحات المكية ٢٩٢/٢.

وأورد السمرقندي في بحر العلوم[٥٧] في قوله تعالى: ﴿يوم يأتِ﴾ هود/١٠٥ بغير ياء في الوصل والقطع، وبالياء عند الوصل قراء آخرون، قال أبو عبيدة : القراءة عندنا على حذف الياء في الوصل والوقف، قال: رأيت في مصحف الإمام عثمان ﷺ (يوم يأتِ) بغير ياء، وهي لغة هذيل، وروى عن عثمان أنه عرض عليه المصحف فوجد حرفاً من اللحن فقال لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف، فكأنه قدم هذيلاً في الفصاحة. وجاءت عن عثمان بن عفان ﷺ رواية أخرى مفادها: أن في المصحف لحناً ستقيمه العرب[٥٨]، بألسنتهم فقيل له أفلا تغيره ؟ فقال دعوه فإنه لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً[٥٩].

ويتضح من هذا النص أنه يريد " اللحن " بمعنى الميل اللهجي وهو الميل الذي سيقيمه كل عربي بلسانه وقد التبس على كثير من الناس هذا القول وظنوه من اللحن الذي اشتهر عند النحاة بمعنى الانحراف عن الأسلوب العربي السليم! واستعظم كثير من العلماء كلمة اللحن في نص عثمان ! وبعضهم طعن في السند وبعضهم تعرض للمتن والعجيب أن العبارة واضحة تماماً من خلال قوله ستقيمه العرب بألسنتهم ولعل مصدر الخطأ هنا هو أن بعض الرواة في وقت لاحق لعهد الراشدين قد فسروا كلمة عثمان ﷺ واستبدلوا لفظة اللحن بلفظة الغلط أو الخطأ ومثّل بعضهم ببعض الآيات فازداد الالتباس وكلمة الغلط والخطأ إنما جاءت في راويات تفسيرية عن عثمان ﷺ فيقولون وحكي عن عثمان ﷺ وعن عائشة رضي الله عنها وهي صيغة من صيغ التضعيف المعروفة عبارة في كونها محكية وليست نصا منقولاً عن عثمان ﷺ أما نص عثمان بن عفان ﷺ فواضح وظاهر كما رأينا وقد استدعى هذا اللبس العلماء للرد من أمثال

---

(٥٧) السمرقندي، بحر العلوم ٣٥٥/٢.

(٥٨) انظر: عبدالخالق عضيمة ، دراسات لأسلوب القران ٤٥/١.

(٥٩) الخازن (التفسير) ٢٠٨/٢.

ابن الأنباري والزمخشري وفى التحرير والتنوير[٦٠]: ((وهذا نص متقول على عثمان، ولو صح، لكان يريد باللحن ما رسم في المصحف من إشارات مثل كتابة الألف في صورة الياء إشارة إلى الإمالة، ولم يكن اللحن يطلق على الخطأ)).

وقد لحظ الطبري تلك الدلالة ويبدو أنها كانت لا زالت سائدة في زمانه فيقول في بعض الأخبار (فدعاه بلحن الشيخ يا شماويل) ثم يقول واللحن اللغة واللهجة، وفى التاريخ شمويل وظاهر هذا الخبر يدل على أن شمعون هو شماويل، وأنهما لغتان بمعنى واحد[٦١]، فالطبرى هنا يجعل اختلاف النطق بين شماويل وشمويل نوعا من الميل اللهجي ويذهب إلى ما هو أبعد من ذلك كاختلاف لغتين أصلهما واحد فتصير كل واحدة بالقياس إلى الأخرى لحنا .

والملاحظة الجديرة بالتأمل عند صاحب التحرير والتنوير نظره إلى "اللحن" في نهاية حديثه على أنه في ذلك الوقت لم يكن قد شاع بمعنى الخطأ في الإعراب وهذا هو مصدر الالتباس فمن فسر قول عثمان ﷺ تكون خلفيته عن دلالة اللحن الدلالة الشائعة في عصره وبالتالي يصطدم مع حقائق معرفية في نقل المصحف الشريف بالتواتر ومع أن صاحب التحرير لحظ هذه القضية إلا انه لم يجعلها أصلاً في الرد بل دفع بها في نهاية رده .

وهناك نص يبين ملاحظة ابن هشام المصري (من النحاة) عن الإمام أبى عبدالرحمن النسائي من (المحدّثين)ويبين أن اللحن بمعنى اللغة واللهجة قد أحدث أثراً معرفيًا في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي يقول النسائي : لما سأله ابن هشام عن اللحن في الحديث، قال: (إن كان شيئا تقوله العرب، وإن كان غير لغة قريش فلا يغيّر ؛ لأن النبي ﷺ كان

(٦٠) ابن عاشور التحرير والتنوير ، ١١٤/٢

(٦١) الطبري المرجع السابق ٥/ ٢٩٨.

يكلم الناس بلسانهم، وإن كان لا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن)[٦٢].

وهذا الفهم يحل لنا مشكلاً عند المحدثين في دلالة المصطلح فهناك من كان يروى الحديث الشريف بلحنه أى بطريقة اللهجة التي رواها النبي ﷺ حتى ولو كانت على غير اللغة المشهورة لقريش وهناك من كان يروى الحديث على اللغة المشهورة لتعم الفائدة فلو قال النبي ﷺ (ليس من امبر امصيام في امسفر) هناك من يتمسك برواية الحديث على تلك الرواية ولو كان قرشيًا وهناك من كان لديه الرواية على اللغة المشهورة أو يشرح الرواية التي فيها الميل اللهجي على اللغة المشهورة مادامت الرواية بالمعنى جائزة لتعم الفائدة ليس من البر الصيام في السفر، وهذان المنهجان واضحان عند الرعيل الأول من الصحابة والتابعين ثم اختلط ذلك على الجيل التالي لهم بسبب تداخل اصطلاح اللحن بمعنى الخطأ في الإعراب وبالتالي وقعت مشكلة معرفية أدت ببعض النحاة إلى عدم الاحتجاج بالحديث النبوي لأنه في زعمهم يروى بالمعنى ! وكذلك وجود فريق يجيز الرواية باللحن!

قال سليمان الخطابىٌ وجماعة: إن لفظ الحديث تناقلته أيدي العجم حتى فشا فيه اللحن وتلاعبت به الألسن اللكن حتى حرفوا بعضه من مواضعه، وما هذه سبله فلا يحتج بألفاظه المختلفة لأن النقلة لم ينقلوا الحديث بضبط الحفاظ حتى يحتج بها بل بمعانيها فإنهم أجازوا نقل الحديث بالمعنى ولهذا تختلف الألفاظ للحديث الواحد اختلافاً كثيراً[٦٣].

و دلالة اللحن بمعنى اللهجة انسحبت على القراءات القرآنية فقالوا "ولغير القراءات السبع حكم اللحن" ولا شك أن اللحن غير المغير للمعنى لا يبطل الصلاة ولا القراءة.

---

(٦٢) ابن بطال المرجع السابق ١٩٥/١

(٦٣) الشبراملسي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٣٧/١٠.

هذا التعليق الأخير يبين لنا أن المقصود هنا(حكم اللحن) أى أنها في حكم اللهجات التى لم يكتب لها الذيوع والانتشار فهي قراءات غير متواترة أي: شاذة[٦٤].

وقولهم في التعليق على اختلاف القراءة :((اللحن الشامل للإبدال ليس المراد به اللحن المتعارف عند النحاة))[٦٥]، وتلك التعليقات والتنبيهات دليل آخر على إدراك العلماء للقضية دون أن ينعكس ذلك على حل المشكلات المعرفية المرتبطة بها .

ومن تلك الجوانب احترازهم في لغة القسم فلو قال: بالله (بحذف الألف بعد اللام المشددة) قال المصنف (مصنف مغني المحتاج): ينبغي ألا تكون يميناً وإن نواها قال : لأنها لا تكون إلا باسم الله تعالى أو صفته، والقول بأن هذا لحنٌ ممنوع ؛ لأن اللحن مخالفة صواب الإعراب، بل هذه كلمة أخرى وقال الزجاجيُ: وهذه شائعة فينبغي أن تكون يميناً عند الإطلاق قال الأَذرَعيُّ: ولو استحضر النووي ما قاله ابن الصلاح لما قال ما قاله[٦٦].

ووجود ذلك المشكل القديم الجديد حول دلالة " اللحن " عند المحدثين في رواية الحديث وعند النحاة وبعض اللغويين في القراءات القرآنية والحديث النبوي على حد سواء ــ وكذلك ما دار بين النحاة والنقاد واللغويين من حوار حول ما يجوز للشاعر من وجوه تصريف للأساليب ...فوجود ذلك المشكل الدلالي في كل الدوائر اللغوية السابقة يدفعنا أن نقدّم عرضاً تحليليا للمشكل الدلالي للمصطلح في مجال القراءات، ورواية الحديث، وكذلك الضرورات الشعرية مما يتيح لنا رؤية التداخل الدلالي بشكل مباشر.

---

(٦٤) انظر: الشروانى (الحاشية على المنهاج ٣٩/٢.

(٦٥) الجمل (الحاشية على المنهاج) ٤٧١/٤.

(٦٦) الشربيني : مغنى المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج ٢٩٧/١٨.

أولاً: في مجال القراءات:

(ونكتفي في قراءة دلالة اللحن في هذا المجال بما جمعه الدكتور عبدالخالق عضيمة)

صدّر الدكتور عبدالخالق عضيمة كتابه، دراسات لأسلوب القرآن الكريم بدراسة شاملة حول قضية تلحين القراء من قبل النحاة وقدّم لها باستهجان ما سماه " الحملة الآثمة " التى حمل لواءها نحاة البصرة وتابعهم اللغويون والمفسرون ومصنفو القراءات[٦٧]، وبيّن ما اعتمد عليه النحاة في تلحين القراء من احتكام إلى ما وضعوه من قواعد وما سنوه من قوانين[٦٨]، ونظرهم إلى الشائع من اللغات وإغفال غيره[٦٩]، وكذلك افتقارهم إلى الاستقراء الشامل للظاهرة النحوية أو الصرفية فإذا خفي عليهم توجيه القراءة سارعوا إلى تلحينها[٧٠]، وقد عرض تفاصيل هذه القضية بطريقتين:

- الأولى: بيان نصيب كل قارئ من القراء من التلحين[٧١].
- الثانية: عرض الطوائف التى لحنت القرّاء[٧٢].

وقد أتاح هذا العرض جمعا وافرا لتراث تلحين القرّاء وقامت رؤية " عضيمة " تجاه هذه القضية على رفض تلحين القراء[٧٣]، أيّا كان القائل بذلك بناء على ما قدم من أدلة وبراهين، وهو يتوافق مع ما قدمه أبو حيان الأندلسي من القدماء[٧٤]، من موقف صارم إزاء هذا الأمر، ونحن نتفق مع تلك الرؤية إذا أريد باللحن الخطأ والغلط والوهم ؛ انطلاقا من

---

(٦٧) عبدالخالق عضيمة ، المرجع السابق ١٩/١.

(٦٨) السابق ٢٢/١.

(٦٩) السابق ٢٢/١، ٢٣.

(٧٠) انظر أمثلة لكل ذلك المرجع السابق ١ /٢٢ و٢٤.

(٧١) المرجع السابق ، انظر الصفحات ١/ ١٩-٢٢ ، ٣٤-٤٣.

(٧٢) المرجع السابق ، انظر الصفحات ٤٤/١-٩١.

(٧٣) المرجع السابق ، انظر الصفحات ١٩/١ ، ٢٢-٢٤.

(٧٤) المرجع السابق ، انظر الصفحات ٢٨/١، ٣٢.

المجال المعرفي لعلم النحو والصرف أو أنظمة القواعد النظرية المختلفة: الصوتية والمعجمية... كما نحتفي بما قدمه من إبطال ما اعتمدوا عليه في تلحين القراء من أدلة، ولكن قراءة جديدة لتراث اللحن في مجال القراءات القرآنية نحسبها ممكنة وربما منتجة نرتب عليها استخلاص جوانب معرفية وثقافية وتاريخية جديدة تساعدنا في استجلاء الظلال والأطياف الدلالية المشكلة المتعلقة باصطلاح اللحن في القراءة وتمثل تلك الجوانب المعرفية مصادر إمداد وتوليد دلالي لها ويمكن أن نقارب الجوانب المعرفية حول هذه القضية في إطارين[٧٥]:ـ

- الأول: يتعلق بوصف إجمالي لتراث التلحين(من خلال جمع الشيخ عضيمة) .
- الثاني: تحليل تلك الظاهرة وفق ما قدمنا من معطيات .

وفى الإطار الوصفي نرصد النقاط التالية:

١- وجود مواقف متناقضة مروية عن كثير من العلماء في تلحين القراءات فنجد العالم يلحّن قراءة في مؤلف ثم في مؤلف آخر نجده يدافع عن القراء ويهاجم من يلحنهم! [٧٦].

٢- التلحين لبعض القراءات ورد عن فئات متعددة ابتداء من طبقة الصحابة والتابعين والمفسرين وانتهاء بطبقة اللغويين والنحاة وليس مختصا بنحاة البصرة بل شارك فيه نحاة البصرة والكوفة وغيرهم وهذا يؤكد وجود مشكل دلالي .

٣- نصوص تلحين القراءة شملت المتواتر والشاذ وعموم القراء السبعة

٤- نصوص التلحين يرد فها اللحن مقرونا بالوهم أو بالضعف والخطأ، ويرد أيضا غير مقترن بذلك .

---

(٧٥) هذه المقارنة من خلال ما جمعه الدكتور عضيمة من تراث تلحين القراء ومن خلال التحليل الدلالي الذي نقوم به حول مصطلح اللحن.

(٧٦) مثال ابن جني انظر عبدالخالق عضيمة ١/٣٢-٣٣ ومثال الزمخشري انظر المرجع السابق ١/٢٥، ٢٦.

وفى الإطار التحليلي نرصد النقاط التالية:

١- اقتصار العلماء الذين لحنوا القراءات و الذين هاجموا من لحن القراءات على عنصر دلالي واحد هو محل الجدل والخلاف وهو الاتجاه بدلالة " اللحن " إلى المعنى المنطلق من المجال المعرفي لعلم النحو والصرف والقواعد بشكل عام أى بمعنى الخطأ أو الغلط وغياب شبه كامل للعنصر الدلالي الذي يحل لنا هذا الإشكال وهو اللحن بمعنى اللهجة واللغة .

٢- هناك روايات عدة نقلت نصوصاً لتلحين القراءات تبين للعلماء عند التحقيق، أنها لا تثبت ومثال ذلك ما نقل عن الشافعي وأحمد بن حنبل من كراهة قراءة حمزة وتبين للعلماء من أمثال أبي حيان الأندلسي أن ذلك محمول على قراءة من سمع ناقلا عن حمزة و كان حمزة نفسه يعترض على طريقة أداء بعض تلاميذه في أنواع من المدّ(٧٧).

٣- ارتباط بعض الروايات في التلحين والغلط والوهم بمسائل لغوية وقواعد نظرية ليس للقراء فيها نظر(٧٨)، فليس كل القراء من النحاة واللغويين وهذا أمر لا يعيبهم ولا يقلل من شأنهم فهم يؤدون كما سمعوا وتخطئتهم في وزن الكلمات انسحب عند آخرين على القراءة وهما أمران مختلفان .

---

(٧٧) المرجع السابق ، ٣٢/١.

(٧٨) نريد بذلك عموم القراء مثل ما ذكره المازني عن أحكام ياء المتكلم وكيف أن القراء ليست لهم قياسات يعتصمون بها ! والموضوع تحليل الإدغام والإمالة والقدرة على وزن كلمة (قوة) ! وكل هذا لا يعيب القارئ فى شئ لأنه كما قال المازني نفسه إنما يخلدون إلى طبائعهم وكما قال ابن جني ليس عن أمانة الأداء وإنما ضعف دراية والدراية هو أن يعرف الوزن الصرفي كلمة قوة ؟ انظر المرجع السابق ٢٠/١-٢١ والمصادر هناك.

٤- قول بعض العلماء بتلحين القراءة أو القارئ في مؤلف ودفاعه عن القراءة في مؤلف آخر، واستهجانه لمن يلحن القراءة مرده في رأيي إلى أمرين :

- إما أنه يستخدم " اللحن " بدلالتين مختلفتين أى اللغة واللهجة في سياق والخطاء النحوي أو القاعدي في سياق أخر .
- وإما أن يكون قد رأى رأيا في بداية حياته ثم تبين له الأمر بعد ذلك .

ونخلص من هذه القضية إلى إن دلالة المصطلح في موضوع القراءات وتوزعها بين دلالتين مختلفتين أحدثت إشكالا في هذه القضية لا يقل أثره عن الخصومات المدرسية والشخصية والمبالغات التى نجدها عند ابن قتيبة وأبي حاتم السختياني وفى هذا التلحين، لكن كثيرا من العلماء ناقش هذه القضية بعيدا عن احتمال دلالة " اللحن " للغة أو اللهجة في النقول وانصبت دفوعهم على أدلة أخرى(٧٩).

ولقد توارت هذه الحملة من التلحين بعد التبحر في علوم العربية وجمع الروايات وتمحيصها واستقرّ الرأي عند أهل العلم فالقراءة سنة متبعة ويوجد فيها الفصيح والأفصح وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر (كما قال أبو حيان) وصار القصد تصحيح العربية بالقراءة وليس تصحيح القراءة بالعربية.

وقالوا عن ابن عامر القارئ الذي نسب إليه اللحن في بعض الروايات (يريدون اللحن بمعنى الخطأ) ونسبته إلى اللحن افتراء وبهتان كما قال ابن الجزري . وحسم ابن جني الأمر في المحتسب بقوله ليس ينبغى أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم، وإن كان غيره أقوى منه، أنه غلط(٨٠).

---

(٧٩) راجع مجموع الآراء والنقول والردود فى المرجع السابق ١/١٩-٩١.

(٨٠) انظر تفاصيل تلك الآراء . المرجع السابق ١/٣٠-٣٣.

ثانيا: في مجال رواية الحديث

في بداية الرواية للحديث الشريف وجد منهجان في الرواية: منهج يروى اللفظ كما سمعه، وهناك من يروى معناه ومضمونه، ويأتي مصطلح " اللحن " ليؤدى وظيفة ثقافية مزدوجة في الرواية والدراية فالفريق الأول يروى الحديث بلحنه، أي بلغته ولهجته التي روى بها كما سمعه دلالة على أمانة الرواية، فقد يكون له وجه في لغة العرب، أو له تفسير لا يدركه والراوي وظيفته النقل والأداء كما سمع وعلى رأس هؤلاء نافع وربيعة الرأي ومالك بن أنس وكذلك ابن أبي شيبة[٨١]، وقد رتب "يوهان فك" على ذلك تساهل أهل المدينة في إقامة القواعد النحوية والإعراب[٨٢]، وفى ظني أن الأمر ليس كذلك فهؤلاء كانوا حريصين على طريقة الأداء واللحن عندهم معناه اللغة واللهجة وهو جزء من السياق العام لذلك المنهج ومن الوظائف التي يؤديها اللحن، أي رواية الحديث باللغة التي تحدث بها النبي ﷺ ولو كانت غير مشهورة، هي بيان ذلك المنهج الصارم في نقل الحديث الشريف . *(انظر الملحق الأول في نهاية البحث)*.

وتلك وظيفة معرفية يؤديها مصطلح اللحن في منهج الرواية وهذا الفريق كان غالبا في مرحلة التدوين الأولى لأن الدلالة كانت أقرب إلى هذا المعنى وهو الميل اللهجي ولم تكن دلالة الخطأ و الغلط أو الوهم كعناصر وظلال جديدة للكلمة قد أسست لنفسها مكانا بارزا في المجال المعرفي لعلم الحديث وانطلاقاً من هذه الوظيفة الدلالية للمصطلح التى ترتبط بمنهج رواية الحديث يمكن أن نفهم عناصر دلالة اللحن فيما روى عن ابن جريج قال كنا أن نرد نافعاً عن اللحن فلا يرجع! [٨٣].

---

(٨١) انظر: البيان الإحصائي في الملحقين الأول والثاني.

(٨٢) يوهان فك ، العربية ص٩٤ ــ ٩٥.

(٨٣) ابن أبي شيبة المرجع ٦/ ٢٣٢ .

فهذا القارئ المدني والراوي لأحاديث النبي ﷺ، وهو إحدى حلقات الإسناد ومن أعلى سلاسل الإسناد عند البخاري ﷺ وعرفت بسلسلة الذهب ، يتمسك برواية ما سمع عن النبي ﷺ سواء عل لغة قريش أو على أية لغة من لغات العرب أو لحون العرب المختلفة ولذلك يمكن أن نقرأ النصوص الواردة عن " بندار " وعن أبي شيبة من المحدثين أن من (أعرب لم ينبل) فالنبل والسمو أن تحافظ على اللحن ـ أي اللغة ـ التي سمعت بها الحديث وبينته على لغة قريش فأنت لست راويا للحديث بل شارحا من شراحه وعلى ضوء فهمنا لدلالة مصطلح اللحن يمكن إن نتفهم ما قيل عن العلامة والمحدث والقارئ الحسن البصري يقول محمد بن مسلم بن مسعدة :ثلاثة يشددون في الحروف وثلاثة يرخصون فيها وجعل ممن يترخص في الحروف الحسن البصري وكان يقول : يحكى الله تعالى عن القرون السالفة بغير لغاتها، أفكذب هو؟ وكان محمد بن منصور يؤيد ذلك بقوة ويقول : أحسن الحسن جداً والطريف هنا أن مِنْ يُعرب ويبين على اللغة المشهورة هو من المترخصين فأما من يروى اللغة ويحافظ على اللحن فهو من المتشددين!

أما الفريق الذي أصر على إصلاح اللحن(انظر الملحق الثاني) فهو ذو منهج مختلف فالحديث عنده ليس مجرد نقل ورواية بل علم ودراية ومن مقومات ذلك تحرى الدقة والصواب ؛ ووجود اللحن ـ بمعنى مخالفة الشائع المستعمل عند العرب ـ مرده إلى النقلة والرواة وليس إلى أصل مصدره وعلى رأس هذا الفريق الشعبي والأوزاعي وحماد بن سلمة والحسن الحلواني وآخرون[٨٤]، ونلحظ أن الفريق الثاني يغلب عليه المتأخرون مما يدل على بداية ظهور دلالة جديدة للحن مصدرها النحاة واللغويين وهى الدلالة التي ترادف الخطأ ويبدو أن الأمر لم يكن ذا بالٍ بين الفريقين في أول الأمر يقول زرارة بن أوفى: (لقيت عدة من أصحاب النبي ﷺ فاختلفوا في اللفظ واجتمعوا في المعنى) وهذا أمر ظاهر في

---

(٨٤) انظر الحاشية وفيها تحليل إحصائي لهذا الفريق ومنطلقاته.

طريقة أداء اللفظ الذي يختلف من بيئة لهجية إلى أخرى وهي فروق طفيفة لا تخل بجوهر المعنى قد يكون النبيﷺ خاطب بها كلا بلحنه أي بلغته ولهجته فأداها كما سمعها لفظا أو أداها كما سمعها حكما ومعنى غير متقيد باللفظ وقد اعتمد الفريقان على فهمهم للحديث: (نضّر الله عبداً سمع مقالتي فبلغها كما سمعها أو قال فوعاها ثم أداها كما سمعها).

ومع وضوح هذين المنهجين في الحديث إلا أن شيوع دلالة اللحن على الخطأ ومخالفة الفصيح في الحقبة التالية من مرحلة التدوين ؛ جعل الغلبة للفريق الثاني وكلما شاع الخطأ في النقل وكثرت السقطات كلما زاد تشدد العلماء والأئمة في ضبط الحديث وانسحبت دلالة اللحن بظلالها الجديدة المستحدثة من داخل المجال المعرفي النحوي على كل تراث اللحن عند المحدثين سواء من كان يريد به اللغة واللهجة أو من يريد منه تقويم الخطأ الواقع بالفعل في بعض الروايات من جراء التصحيف والتحريف والضعف اللغوي في العصور التالية وترتب على ذلك النظر إلى اللحن على أنه ذنب وإثم، فأبو أيوب السختياني كان يستغفر من الخطأ فإذا لحن قال استغفر الله وكذلك الأعمش ١٤٧هـ و عبد الوارث بن سعيد يتحرز جداً من اللحن ويقول: من لحن في حديثي فقد كذب عليّ، أما أبو أيوب إدريس الأودي إذا لحن في حضرته تلميذ فض الدرس وانصرف![85]، ولاشك عندي أن المتقدمين من الفريق الأول لا يريدون من اللحن ما يريده المتأخرون من الفريق الثاني ولمّا نظر العلماء من أهل الحديث في ذلك الخلاف الذي ظاهره يوحى بخلاف الحقيقة في التطور المعرفي للاصطلاح لجأوا إلى النظر في تراث السابقين من المحدثين فوجدوا أن ما قيل عن أن نافعا كان يجيز اللحن ويصر على الرواية به وكذلك مالك بن أنس و ربيعة الرأي وابن سخبرة هو إما سيق على سبيل الحكاية أو أنه من الرواية وقليل منهم رجع إلى تدبر إشكالية المصطلح فقالوا : من الحديث ما جاءت به ألفاظهم على

---

(٨٥) انظر يوهان فك ، السابق ٩٦ ، ٩٧.

غير كلام العرب كقولهم نهى عن الإقران وأحرمه العطاء ...وأشباه ذلك ومنه على وجه الحكاية مثل قولهم سئل النبي ﷺ عن (**السائحون**) فقال : (**الصائمون**) كأن من تقديره سئل عن قوله عز وجل ﴿**التائبون العابدون الحامدون السائحون**﴾ يحكى اللفظ في التنزيل[٨٦].

ونضيف ومنه ما جاء على لغة قوم من العرب بوجه من الوجوه مثل وجوه القراءات فما جاء على الحكاية أو على لغات العرب لا يغير لأنه شيء يقوله الرسول ﷺ له وجه في لغة العرب وكذلك ما كان أثر اللغات فيها واضحاً[٨٧].

ويرى يوهان فك أن الخلافات المنهجية بين المدارس وكذلك بعض الخلافات المذهبية أدت الى المبالغة في وصف المحدثين والفقهاء فخصوم ابن سخبرة ـ كما نقل الجاحظ ـيرمونه بأنه يجوز الخطأ في الرواية! ويرمون مالك بن أنس وأبا حنيفة باللحن وهم من الموثوق بهم وكذلك هناك من كان يقول أن الشعبي يغير في إعراب الحديث ! والمأثور عنه أنه لا يلحن حتى في المزاح[٨٨]، وترتب على ذلك الجدل في موضع الرواية باللحن دون النظر إلى الخلفية المعرفية للاصطلاح أن حملت بعض الشروط اللاحقة عند المحدثين على الجيل الأول وهم بعيدون عن ذلك فقالوا مثلا : ينبغى ألا يروى بقراءة لحان أو مصحّف وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم من اللحن أو التصحيف ... [٨٩] ليأتي بعد ذلك من يقول لا يجوز الاستشهاد بالحديث لأنه روى بالمعنى أو لجواز اللحن فيه ومن أمثال ذلك ابن الضائع وأبي حيان الأندلسي وغيرهم[٩٠]، وذلك لما رأوه من خلاف بين المحدثين ولما شاع

---

(٨٦) سورة التوبة/ ١٢.

(٨٧) انظر : الرامهرمزي ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ١٩٤/٢ ــ ٢١٤.

(٨٨) يوهان فك ، السابق ص٩٦ ، ٩٧.

(٨٩) النووي : التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ١٥/١.

(٩٠) انظر تفاصيل القضية عند رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية ص ٩٧ -١٠١. ط ٣ القاهرة ، الخانجي ١٩٩٤ م .

وانتشر من دلالة اللحن بمعنى الخطأ في الإعراب ومخالفة الفصيح على حساب اللحن بمعنى الميل اللهجي الذي له وجه في لغة العرب ومن الأسباب التى ساقها المانعون للاحتجاج بالحديث النبوي أن أكثر رواته من الأعاجم وهذا أوجد قدراً كبيراً من اللحن في رواية الحديث .

ثالثاً : في مجال نقد الشعر والضرورة الشعرية

توجهت المؤلفات النقدية في قسم منها[٩١] إلى ملاحظة مخالفات الشعراء على المستوى الصرفي والدلالي[٩٢]، حيث لا تفيها الجهود النحوية حقها وقد استندت تلك المؤلفات على ما قدمه العلماء المهتمين بإصلاح اللحن الواقع عند عامة المثقفين أو قل إن شئت إصلاح المنطق من اللحن وخير من قام بهذا الجانب الكسائي ١٧٢ هـ[٩٣]، والفراء ٢٠٧هـ[٩٤]، وأبو عبيدة ٢١٠هـ[٩٥]، وابن السكيت ٢٤٤هـ[٩٦]، وثعلب ٢٩١ هـ[٩٧]، وأبو بكر الزبيدي ٣٧٠هـ[٩٨]، وأبو هلال العسكري ٣٩٥هـ[٩٩]، وقد اعتمد النقاد سواء من عاصرهم أو من جاء بعدهم بملاحظات هؤلاء العلماء بشكل كبير وقد استخدمت تعبيرات إضافية في المؤلفات النقدية إلى جانب المقياس المعياري من حيث

---

(٩١) حيث توجه قسم آخر إلى الجوانب الأسلوبية والبلاغية وجوانب الذوق وليس هنا مكان عرضها أو الحديث عنها.

(٩٢) هناك مسائل نحوية أيضا ولكنا نركز على الكثير الغالب في تلك المؤلفات.

(٩٣) انظر :الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص١٢٧ ــ ١٣٠.

(٩٤) انظر : المرجع السابق ص١٣١.

(٩٥) المرجع السابق ص١٧٥.

(٩٦) المرجع السابق ص٢٠٢ ــ ٢٠٤.

(٩٧) المرجع السابق ص١٤١ ــ ١٥٠.

(٩٨) المرجع السابق نفسه.

(٩٩) المرجع السابق.

الصحة والخطأ فنجد تعبيرات **الآمدى** ٣٧٠هـ[١٠٠] في الموازنة مثل: أخطاء أبي تمام في المعاني والألفاظ أو ما غلط فيه أبو تمام في المعاني والألفاظ أو كثرة خطئه وإخلاله وإحالاته ونجد مصطلحات في الجانب الدلالي مثل الركاكة، السخافة أو ألفاظ العامة أو تعبيرات مباشرة مثل معنى غير جيد بعيد عن الصواب أو عبارة مثل القباحة والهجانة والغثاثة[١٠١]. **والقاضي الجرجاني**[١٠٢] في الوساطة يربط اللحن بالإعراب والخطأ باللغة (يريد متن اللغة في دلالة المفردات) فالمختل المعيب والفاسد والمضطرب له وجهان : أحدهما ظاهر يشترك في معرفته ويقل في علمه وهو ما كان اختلاله وفساده من باب اللحن والخطأ من ناحية الإعراب واللغة ويتبع الجرجاني أخطاء وأغاليط المتنبي ويبحث عن الصواب المفترض عند أهل الإعراب أما **قدامة بن جعفر** في نقد الشعر فيجعل مصطلح اللحن شاملا لكل عيوب اللفظ والمعيار الذي يحتكم إليه يحدده أهل صناعته (من أهل النحو والإعراب) يقول قدامة: (إن عيوب اللفظ أن يكون ملحونا وجاريا على غير سبيل الإعراب واللغة وقد تقدم من استقصى هذا الباب وهم واضعو صناعة النحو، وأن يرتكب الشاعر ما ليس يستعمل و لا يتكلم به إلا شاذا)[١٠٣].

ولا يبعد كلام ابن قدامة عن رؤية **ابن جني** في التفسير الكبير[١٠٤] للصحيح وهو ما وافق القياس والخطأ منه ما خالف القياس أو وافق كلام العامة والشق الأخير هو رأى ابن دريد كذلك وقد استدل عليه قدامة من كلام عمر بن الخطاب في حق زهير (كان لا يتبع حواشي الكلام) فحواشي الكلام) هو ما يتكلم به العامة[١٠٥].

---

(١٠٠) فايز الداية : علم الدلالة العربي ص١٣٣ – ١٣٥.

(١٠١) المرجع السابق ص١٣٦.

(١٠٢) المرجع السابق ص١٣٩.

(١٠٣) المرجع السابق ص١٤٢، ١٤١.

(١٠٤) المرجع السابق ص١٣٩.

(١٠٥) أبو هلال العسكري ،كتاب الصناعتين ، ط٢ نشرة صبيح (دون تاريخ) .

واستخدم **أبو هلال العسكري**[١٠٦] مصطلح الخطأ والغلط في فصل خاص من كتابه (الصناعتين) باسم (أخطاء الشعراء) وهو قريب مما صنعه **أحمد بن فارس** في كتابه (الصاحبي) [١٠٧] وترتب على ذلك التداول الدلالي للمصطلح أمران: **الأول**: أن المسائل النحوية[١٠٨] والصرفية[١٠٩] والدلالية[١١٠] التي ركز عليها العلماء وسميت عند بعضهم بـ اللحن، وعند آخرين بالخطأ والغلط أو بكليهما قد ظهرت في تعبيرات جائزة أو مبررة.

الثاني: ظهور مصطلح مثل لغة، وضرورة، وجائز لوجه من العربية، ومجاز؛ قد مهد الطريق لانحسار مصطلح اللحن والخطأ في الشعر ليتوارى شيئا فشيئا وتحل محله مؤلفات كتب الضرورة أو الضرائر الشعرية فعند مراجعة كتاب مثل **ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي** (**توفي ٣٦٨هـ**) ما يجوز الشاعر في الضرورة **للقزاز القيرواني** (**توفي٤١٢ هـ**) [١١١] أو **ضرائر الشعر لابن عصفور الاشبيلي** ٦١٩هـ[١١٢] **والضرائر للألوسي**[١١٣]، وكذلك مباحث ضرورة الشعر

---

(١٠٦) فايز الداية : المرجع السابق ص١٣٨.

(١٠٧) التعدية المباشرة للفعل اللازم أو التعدية بحرف الجر للفعل الذى يتعدى بنفسه وحذف حرف النون وزيادة هاء السكت فى الكلام المتصل وجعل حرف جر مكان آخر....

(١٠٨) مثل الخطأ فى استعمال المشتقات والخطأ فى الجمع ، انظر : فايز الداية ، المرجع السابق ص١٤٥.

(١٠٩) انظر المرجع السابق ص١٤٩ – ١٥٠.

(١١٠) نشر كتاب القزاز القيرواني بتحقيق المنجى الكعبي ، تونس ١٩٧١م . ونشر كتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ،بتحقيق رمضان عبد التواب وتلته نشرة عوض القوزي ١٤٠٩ /١٩٨٩م.

(١١١) ونشر الضرائر للألوسي ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٤١هـ.

(١١٢) انظر : ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ط٢ بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

بالمؤلفات المختلفة[114] نجد أن ما كان يُعدُّ لحناً أو غلطاً أو خطأً عند العلماء السابقين في بداية تطور المصطلح صار جائزا للشاعر تحت عنوان جديد هو "" الضرائر "" صحيح أنه وجدت إشارات عند هؤلاء العلماء تحاول التخفيف من وقع كلمة "اللحن " كأن يقول بأنها " لغة " أو أنها وافقت كلام العامة أو يشير بعضهم إلى وجود من يبرر ذلك ضرورة للوزن وكان ابن فارس هو الذي ألمح بشكل منهجيّ إلى حصر اللحن ـ الذي هو خطأ أو غلط ـ في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب واستبعد ظواهر أخرى من سياق اللحن مثل قصر الممدود أو مد المقصور أو الإيماء بلفظ عن أخر أو الإشارة الدالة وكذلك الاختلاس للحركة ونقل الدلالة على سبيل الإعارة أو الاستعارة[115]، فالشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ويمدون المقصور .....

وعند النظر في تلك المؤلفات للسيرافي والقيرواني وابن عصفور وغيرهم نجد التشابه الكبير على مستوى الرؤية، والأمثلة التطبيقية والاختلاف في المقدمات والتفاصيل.

ونمثل بالقيرواني من علماء القرن الرابع الهجري، وابن عصفور الإشبيلي من علماء القرن السابع الهجري.

لقد بدأ القيرواني كتابه بهجوم على كثير ممن يطلب الأدب، وأخذ نفسه بدراسة الكتب، فإذا مرّ به بيتٌ الشاعر فيه تقديم أو تأخير أو زيادة

---

(١١٣) نظر : أبو حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق رجب عثمان ، ٥/ ٢٣٧٧ ـ ٢٤٣٤.

(١١٤) انظر نص ابن فارس عند فايز الداية ص١٣٨ والمراجع هناك، ومع وجود هذه الفكرة الجديدة للتخفيف من حدة اصطلاح اللحن عند ابن فارس ف الشعر إلا أنه قد سبق وألف كتابا كاملاً يكشف فيه عن أخطأ المتنبي لابن عباد من خلال مفهوم الخطأ والغلط انطلاقاً من القواعد المعيارية التي وضعها النحاة وقد عرف هذا الكتاب (ذم الخطأ في الشعر) نشرة القدسي ١٣٤٩هـ.

(١١٥) انظر :ابن عصفور ، المرجع السابق ١٧-٨٣.

أو نقصان أو تغيير حركة عما حفظ من الأصول المؤلفة في الكتب أخذ في التشنيع والطعن على عمله والإجماع على تخطئته(١١٦).

وقد رفض القيرواني هذا التشنيع وتلك التخطئة لمبنية على حفظ بعض الأصول لسببين:

١- لو نظر (الذي يشنع ويخطئ) بعين الحق لعلم أنه جائز لعلل تغيب عنه.

٢- الوهم الذي لو نبه إليه أعاد نظره، فليس للناظر في الأصول مع تأخره عن الإحاطة بسائر الفروع الهجوم على ما لعله جائز عند المتقدمين في العلم، الناظرين بعين الحق(١١٧).

وشرع بعد ذلك التقديم في ذكر أمثلة لها اتساع في لغة العرب، وعدّها الناس من اللحن والخطأ، كأن يجري الشاعر الفعل المعتل مجرى السالم، فلا يحذف حرف العلة في حالة الجزم، وأن يذكر المؤنث اتساعًا لمعنى، أو أن يجري النون الزائدة في كلمة (بنون) مجرى الأصلية، ونحو ذلك.

مثل صرف ما لا ينصرف، وتنوين الاسم المفرد في النداء وإثبات الألف في (أنا) في الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف، وإظهار الضمير في موضع أنت مستغن فيه عنه(١١٨).

ونبه القيراوني لأنواع من عيوب المعاني لا يتضمنها كتابه مثل الفساد في المعاني والخطأ في اللغة واللحن في دقائق العربية وفساد التشبيه، واختلاف القوافي؛ لأن ذلك ليس غرضًا لكتابه(١١٩).

---

(١١٦) القزاز القيرواني ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق المنجي الكعبي تونس ١٣٣٨هـ/١٩٧١م ص ٢٣ بتصرف.

(١١٧) المرجع السابق ص٢٤ بتصرف.

(١١٨) انظر المرجع السابق ص٦٠ – ٨٠ ما بعدها.

(١١٩) انظر المرجع السابق ص٥٥ – ٥٩.

أما الإقواء والسناد والإيطاء والإجازة فهي في نظر القيرواني ظواهر لها ما يبررها في الشعر، وهي موجودة عند المتقدمين والمتأخرين.

وهو النهج الذي سار عليه ابن عصفور الإشبيلي في ضرائر الشعر حيث نجد أن الزيادة الصوتية في حركة أو صامت أو زيادة حرف من حروف المعاني[١٢٠] أو زيادة كلمة لا يُعَدُّ لحناً لا يجوز في متسع الكلام ويجوز للشاعر مضطرا إليه أو غير مضطر ومثلما جعل الزيادة ضرورة كذلك جعل النقص ضرورة للحركات والأصوات الصامتة وكذلك لحروف المعاني والضمائر وأسماء الإشارة[١٢١]، وكل هذا يدخل في معيارية الجانب النحوي أو الصرفي والقياس عليها وكذلك في الجانب الدلالى بحمل أدوات على أخرى وكذلك التغيرات التي تحدث بين الحركات مما يدخل التغيرات الصوتية أو الدلالية أو تغير الوظيفة للأدوات و ذلك خلافا لشروط النحاة أو الصرفيين أو المعجميين ولم يعد يعامل على أنه " لحن " بل هو ضرورة جائزة للشاعر والأديب والناثر وارتبطت بها دوائر أدبية متعددة ونلحظ من خلال هذه القراءة أن اصطلاح اللحن بدأ على أنه "لغة" أى لهجة تخالف ما اعتمده العرب إجماعاً فيما بينهم لغة مشتركة عرفت بالفصحى ثم اشتبكت الدلالة بدلالة اصطلاحية حادثة مصدرها مجال المعرفة النحوية والصرفية والمعجمية المبنية على قواعد الكثرة والشيوع وكذلك على قواعد زمانية وجغرافية محددة فالتبس معنى اللحن بمعنى الخطأ والغلط في الشعر وما لبث أن تحرر الشعر من دلالة " اللحن " بمفهومه النحوي القاعدي واستبدل بمصطلح "الضرورة "الذي ساد وغلب بظهور مؤلفات الضرورة نهائياً فنحن أمام تطور معرفي في نقد الشعر بدأ باللحن الذي هو الخطأ انطلاقا من مفهوم النحاة وتخصص بجوانب

---

(١٢٠) انظر :ابن عصفور ، المرجع السابق ١٧–٨٣.

(١٢١) انظر : المرجع السابق ٨٤ – ١٦١.

الإعراب في مراحل محددة ثم تحرر كليًا من ذلك ليتجه إلى النقد الأسلوبي والجمالي تحت مصطلح جديد اسمه " الضرورة الشعرية ".

اللحن (الأداء الصوتي)

وتولدت عن دلالة اللحن بمعنى اللغة والميل اللهجي دلالة فرعية هى طريقة خاصة بالأداء الصوتي حيث يري كل من الأصمعي وابن دريد أن لفظ " اللحن " يرادف لفظة " اللغة " فمعنى لحن، نطق بلغته الخاصة أما، الفيروزبادى فيرى أن لفظة " لحن " ترادف لفظة "لغة" وعن بني كلاب خاصة[١٢٢].

لقد تخصصت الدلالة في النغم الصوتي دونما سواه لما له من أثر في التميز اللهجي أكثر بروزا من غيره وصار مرادفاً للغناء والتغني وأورد ابن القيم أن عمر بن الخطاب كان يقول لأبي موسي الأشعري (ذكّرنا ربنا فيقرأ أبو موسي ويتلاحن) وقد فسر وصف أبي موسي بأنه يتلاحن أي: يقوم بتحسين الصوت وتطريب السامع في آيات الوعد والترغيب وتحزين السامع في آيات الوعيد والترهيب[١٢٣]، وجاء في الأثر اقرءوا القرآن " بلحون العرب " أى بطريقة أداء العرب لكلامها[١٢٤]، ولحن في قراءته تلحيناً ؛ أى طرّب فيها وغرّد[١٢٥]، وجاءت روايات قد تكون أقوالا لعلماء أو لتابعين معناها صحيح وسندها في رواية الحديث قد يكون ضعيفا كما جاء في الأثر : ((اقرءوا القرآن، بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الكتابين وأهل الفسق فإنه سيجيء بعدى قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم[١٢٦].

---

(١٢٢) انظر :يوهان فك : المرجع السابق ٢٤٤ والحواشي ص٤، ٥.

(١٢٣) انظر: الجوهري الصحاح ١٣٦/٢ وابن سيدة والمخصص ١٣٠/٣.

(١٢٤) انظر :الميداني ، مجمع الأمثال ٣٠٩/١.

(١٢٥) انظر : الألباني ، تخريج السيوطى صحيح الجامع الصغير ، ٤٣٩/٧.

(١٢٦) انظر التغني بالقران : ٧/١.

وجاء في وصف القراء ثناءً عليهم (هو ألحن الناس قراءة) يريدون هو أحسنهم قراءة[١٢٧]، وقد وقع جدلٌ بين العلماء في المأثور الصحيح عن النبي ﷺ أنه رجّع صوته في قراءة سورة الفتح ﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً﴾، ودار الخلاف حول صفة الترجيع هل كانت اختيارا أم كان اضطرارا لهزّ الناقة وقد عرض ابن القيم لتلك الآراء في زاد المعاد ولخصها صاحب التغني بالقرآن[١٢٨].

وقد شاعت لفظة اللحن في الاستعمال المتأخر دلالة على أنماط مختلفة من الغناء

يقول جهم بن خلف[١٢٩]: (يصف هديل حمامة):

تغنت عليها بلحن لها يهيج للعين ما قد مضى

وكذلك قول الشاعر في مصادر عدة[١٣٠]:

يرددان لحوناً ذات ألوان باتا على غصن بانٍ في ذرى فننِ

واستعملت دلالة " لاحن " أى حسن الصوت وتدل عليه رواية المثل ألحن من الجرادتين، وألحن من قينتى يزيد .

والجرادتان أفضل من غنىّ بلحنه من قيان النساء في الجاهلية والقينتان مغنيتا يزيد أفضل من غنى بلحنه من قبل النساء في الإسلام .

وصار اللحن والتلاحن من مصطلحات الموسيقى والغناء منذ أن ألف أبو الفرج الأصفهاني كتابه المشهور بـ(الأغاني) وقد بناه على اللحن الخاص أو الألحان الموسيقية المعروفة في عصره ولو نظرنا إلى لفظة " اللحن " في هذا الإطار الثقافي الخاص بالنغم والصوت وارتباطها بمجالين مختلفين ثقافيا ودلاليا : مجال القرآن الكريم طريقة أداء القراءة

---

(١٢٧) انظر التغني بالقران : ١٩/١.

(١٢٨) عن الجاحظ فى كتابه الحيوان ٦١/٣ ،و انظر يوهان فك ٢٤٢.

(١٢٩) السابق نفسه والمصادر انظر الحاشية رقم (٧) .

(١٣٠) انظر : ابن جنى ، الخصائص ١٠/٢ – ١١، وانظر : البخاري ،الأدب المفرد،٣/ ٣٠٢ و٣٠٥.

ومجال الطرب والغناء والموسيقى لأمكن أن نضع العلاقة الدلالية في القائمة التالية:

(جـ) في المجال الثقافي غير القرآني	(ب) اللحن	(أ) في الأداء القرآني
غنَّى	لحّن	زيّن
تغنّى	غنّى	طرّب
لحن	تغنّى	حزّن
لحون أهل الكتابيين	تلاحن	حسن
لحون أهل الفسق	لحون العرب	رجّع

في الأداء الصوتي المتواتر المأثور في القران الكريم

القائمة (أ) متداولة ومقبولة في كافة العصور .

القائمة (ب) مقبولة في القرن الأول والثاني الهجري

القائمة (جـ) ارتبطت بقيم ثقافية مختلفة في القرن الثالث الهجري في مجال مختلف عن الأداء الصوتي .

ولتشابه بعض الألفاظ بين القائمتين (ب)، (جـ) صارت الدلالة محظورة لكثير من مفردات القائمة (ب) عند الاستخدام المجرد لغلبة المجال الثقافي في غير القرآن على تلك الدلالة واتجاه تخصيصها .

العنصر الدلالي الرابع " اللحن بمعنى الخطأ اللغوي

تقديـــم:

رجع **ابن جنـي** بظهور تلك الدلالة إلى العهد النبـوي حيـث تـرد الآثـار بقوله ﷺ عن الرجل يلحن في كلامه " أرشدوا أخـاكم فإنـه قـد ضـل " ولمّـا وصل كتاب لعمر بن الخطاب فيه خطأ إعرابيّ كتـب للـوالي " أن قنـع كاتبـك سوطا " ولما سمع على لسان أحـدهم الـصاد تنطـق سـينا (يقـول :أسـبت ، يريد أصبت) قال عمر :سوء اللحن أشد من سـوء الرمـي ومـا سُـمِعَ مـن حديث علي ؓ لما قرئت الآية الشهيرة على وجـه خـاطئ يغيـر معناهـا (إن الله برئ من المشركين ورسوله) فكان مـا يـروى مـن أغـلاط النـاس منـذ ذاك إلى أن شاع واستمر(١٣١).

أما " **حسن عون** " فيرى أن اللحن وجـد فـي العربيـة قبـل الإسـلام ولم يكن في طبيعة العـرب الخلـص وبقـي محـصورا فـي طبقـة الأعـاجم الموجودين في المدن لكن **الرافعي** (على مـصطفى صـادق الرافعـى)يـرى أن اللحن لم يكن في الجاهلية البتة وكل ما كان في بعـض القبائـل مـن خـور الطباع وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر(١٣٢).

وانطلق أبو بكر **الزبيدي** فـي فكرتـه عـن تطـور دلالـة المـصطلح بتطور أوضاع العرب الدينيـة والـسياسية والاجتماعيـة " ولـم تـزل العـرب تنطق على سجيتها في صدر إسـلامها وماضـي جاهليتهـا، حتـى أظهـر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيـه أفواجـا، وأقبلـوا إليـه أرسـالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفـة، ففـشا الفـساد فـي اللغـة العربية واستبان منه الإعراب الذي هو حليها والموضوع لمعانيها(١٣٣).

---

(١٣١) انظر: محمد ضاري ، حركة التصحيح اللغوي، ص١١.

(١٣٢) المرجع السابق ص١٠.

(١٣٣) انظر يوهان فك المرجع السابق ص٢٤٩ – ٢٥١ وانظـر ملاحظـة ابـن عمـر في تفيـسر حقـي ٢٨٢/٣.

وحاول " يوهان فك " أن يقدم تاريخاً تقريبياً لبداية تداول دلالة " اللحن " على معنى الخطأ أو مخالفة سمت كلام العرب فرأى أن معنى اللحن نُقل إلى معنى الخطأ في الكلام عندما تنبه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون ودّلل على ظهور ذلك بشكل بين عند الأعاجم في الأصوات الحلقية وأصوات الإطباق ورجح " فك " أن نهاية القرن الأول للهجرة هي الفترة التي برزت فيها تلك الدلالة عند رؤبة ويحيى بن نوفل والحكم بن عبدل الاسدي واستشهد ببيت للأخير يقول فيه:

ليت الأمير أطاعني فشفيته   من كل من يُكفى القصيد ويلحن

ويعده من أقدم الشواهد اللغوية حيث أنشده على وجه التقريب سنة (١٠٢-١٠٣هـ)ويبدو أن مظاهر اللحن كانت ملحوظة للعرب منذ ظهور الإسلام وان لم تشع تسميتها باللحن فهذا ابن عمر ينتقد مؤذنا بشدة لكونه يزيد المد كثيرا في لفظ الجلالة ويقول: (بلغني أنك تغني) وفسرت عبارة ابن عمر بأنه يريد اللحن وهذا يؤكد وجود الظاهرة وتأخر الاصطلاح ومع التقدير لمحاولة " فك " في التحديد الزمني الصارم لظهور المصطلح إلا أننا نقول بالظهور التدريجي للاصطلاح في بيئة اللغويين والنحاة أولا ومن ثم انتشاره لدى عامة المثقفين[١٣٤].

وتعريف ابن جني لاصطلاح " اللحن " يمكن استمداده من تعريفه لاصطلاح " النحو " فالنحو : هو انتحاء سمت كلام العرب . في تصرفه من إعراب وغيره ؛ كالتشبيه والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب، والتراكيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم رُدّ به إليها[١٣٥]، ويفهم من تعريف ابن جنى للنحو أن " اللحن " عنده هو ما خالف سمت كلام العرب.

---

(١٣٤) ابن جني، الخصائص ٣٥/١.

(١٣٥) فايز الداية ، علم الدلالة ،ص١٢٨.

ولا نجد كبير اختلاف بين ما قدمه أوائل العلماء حول مفهوم اللحن في المجال المعرفي لعلم النحو، وبين ما قدمه المتأخرون.

فهذا **ابن كمال باشا** [ت ٩٤٠هـ] في رسالته القصيرة (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه)، يعرّف اللحن بقوله: اللحن كلال الكلام، ودليل القصور في الفهم والأفهام، وصحة الكلام على اللسان موطن من مواطن التأهل للقيادة، ودليل قوة فهم وحجة ومدعاة للفخر[١٣٦].

وأرجع **ابن كمال باشا** شيوع اللحن بين المثقفين (الأصحاب) لثلاثة أسباب: قلة الإلف باللغات، وميل النفوس إلى العادات أو عدم الالتفات[١٣٧].

وجعل من بين أهداف رسالته إقامة اللسان وصيانته بالاهتمام بالألفاظ وضبطها والحفاظ على سلامتها[١٣٨]

ولا عجب بعد ذلك أن يقدم لنا **ابن كمال باشا** جل شواهده من العصر الأموي[١٣٩].

وقدم الدكتور **رمضان عبدالتواب** وصفًا مختصرا كشف فيه مجمل مقالات العلماء قبله، ووافقه عليه الدكتور فايز الداية " مخالفة العربية الفصحى في الأصوات أو في الصيغ، أو في تركيب الجملة وحركات الإعراب أو في دلالة الألفاظ " وهذا هو ما كان يعنيه كل من ألف في لحن العامة من القدامى والمحدثين[١٤٠].

ويربط الدكتور **المسدي** الدلالة المعرفية للاصطلاح بالعلاقة الجدلية القائمة بين " المعيارية " التي تمثلها قواعد اللغة والنحو والإعراب والدلالة المعجمية من جهة وبين "الوصفية " التي تمثلها حركية

(١٣٦) ابن كمال باشا، التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ص٥١، ٥٢.

(١٣٧) المرجع السابق ص٤٦.

(١٣٨) المرجع السابق ص٤٨، ٤٩ بتصرف.

(١٣٩) انظر شواهد رسالة ابن كمال باشا ص٥١ وما بعدها.

(١٤٠) المسدي ، اللسانيات المعرفية، ص٤١ و ٤٢.

اللغة في المجتمع من جهة أخرى يقول : إذا كان سفير المعيارية اللغوية إلى الإنسان هو " النحو"، فإن ممثل سوسيولوجية اللغة هو " اللحن " بمعناه الأول الذي هو الخروج عن النمط وتجاوز للسطر المرسوم وعدول عن القاعدة السكونية إلى السنة المتحركة المتغايرة، ولم يكن اللحن في تاريخ التنظير اللغوي العربي إلا مراوحة الحدث اللساني في صلب الزمن بصرف النظر عن الشحن المعياري الذي فرض أن تسمى الظاهرة بالأحكام الحافة بها لا بمنظومتها الذاتية وهكذا سمي بالتهجين، كما سميت ظاهرة التحول فساداً[١٤١].

ولا نستطيع التسليم بهذه الفكرة التي يطرحها "المسدي" بسهولة لسبب مبدئي مؤداه أننا لا نضع مفهوم اللحن نداًّ ومقابلا لمفهوم النحو فنحكم على الأول بأنه متغير، والثاني بأنه ثابت، ونرتب على ذلك النظر إلى اللحن بأنه تطور وتحول لغوي سماه القدماء فسادًا، ولكن الأمر ليس كذلك فالنحو نظامٌ لغوي شامل، واللحن خروج وانحراف غير منظم عن تلك المنظومة، والجماعة اللغوية الواحدة لا تقبل الخروج عليها، أما التحول والتطور فهو سنة الحياة، ولكنه يتم وفق قوانين خاصة محكمة تقننه وتمهد له وتتفق الجماعة اللغوية على قبوله، وهذا لا يتوفر للحن، وإن توفر لبعض مظاهره.

ويربط **علماء البلاغة** من أمثال (الغزالي في معيار العلم والسكاكي في مفتاح العلوم) وظائف العلوم البلاغية بالاحتراز عن اللحن بمفهومه الشامل أي مخالفه سمت كلام العرب فكما أن النحو احتراز عن الخطأ في التعبير اللغوي؛ فإن علم المعاني يحترز به عن الوقوع في الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره، وعلم البيان الاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه[١٤٢]، ويبين لنا البغدادي[١٤٣]، أن

---

(١٤١) انظر فايز الداية ، المرجع السابق ص١١٣ ، وانظر الحاشية ١ ، ٤والمراجع هناك.

(١٤٢) المرجع السابق نفسه.

(١٤٣) انظر قول البغدادي بنصه عند فايز الداية ، المرجع السابق ص١٢٠.

التمايز الذي وقع بين العلوم البلاغية والعلوم اللغوية (بمفهومها الضيق) مستمد من التفريق بين العلوم المختصة باللفظ والعلوم المختصة بالمعنى لا بالدلالة الذهنية ؛فصورة اللفظ الصوتية ودلالته المعجمية وكذلك صيغته الصرفية والتركيب النحوي كل هذه لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب القدماء فيما يعرف بأصول الاحتجاج اللغوي ، أما العلوم البلاغية مثل البيان والمعاني والبديع فإنه يمكن الاستشهاد عليها بكلام المولدين إذ هو أمر راجع إلى العقل.

ويبدو أن الأمر في بدايته كان يرتبط بالنظر إلى ما يتعلق باللفظ المتواضع عليه على أنه علم يرتبط بالنقل والإسناد أما علوم البلاغة فهي علوم تتعلق بالنظر والتأمل والعقل ويتضح ذلك في قراءة سعيد الأفغاني لدلالة الاحتجاج اللغوي بأنه إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحيح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة[١٤٤].

وإذا كان اللحن يرادف الخلل والخطأ والفساد فإن مقابلته عند كثير من العلماء هي الإصلاح، ولقد عقد ابن جني باباً في إصلاح اللفظ[١٤٥] وبرر ذلك بأن العرب أولتها ـ أي الألفاظ ـ صدراً في التثقيف والإصلاح لأن الألفاظ للمعاني أزمّة وعليها أدلة وهي الموصلة للمعاني[١٤٦]، والأمثلة التي قدّمها تبين أن الحرف لا يدخل على الحرف فيحدث تكرارا في الصوت أو تكراراً في المعنى[١٤٧]،) فالإصلاح عنده نوع من التوازن والاعتدال بين أركان الجملة في كلام العرب، واللحن فقدان لهذا التوازن والاعتدال وربما يشير بشكل غير مباشر إلى تأثير اللغات الأجنبية في البيئات الجديدة الحاضنة للغة العربية.

---

(١٤٤) المرجع السابق نفسه.

(١٤٥) انظر ابن جني ، الخصائص ، ٣١٣/١ -٣٢٢ .

(١٤٦) المرجع السابق ٣١٣/١.

(١٤٧) قال:(تمرة) تجمع على (تمرات) كرهوا إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ واحد فحذفت وهي في النية لا لشئ إلا لإصلاح اللفظ السابق ٣١٤/١ وانظر ما بعدها.

وعقد باباً لما أطلق عليه (سقطات العلماء) [١٤٨]، والسقطة عنده معناها الغلط والخطأ والخلل والفساد والتخليط وأشار إلى ما صنعه" أبو العباس محمد بن يزيد المبرد" في تتبعه لمواضع في كتاب سيبويه سمّاها (مسائل الغلط)[١٤٩]، وكذلك ما وقع في كتاب الجمهرة من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ومرد ذلك إلى التصحيف في الكتابة والخط **ويقدر بعضه في أغلاط العرب**[١٥٠].

ولعل ذلك يكون حافزا للنظر فيما قدم العلماء القدامى منهم والمحدثون من جهود في دراسة تراث اللحن وما طرحوه من أفكار وإن كان نظرنا يتجه نحو الأطر المعرفية التي حكمت تلك الجهود من خلال رصد تراث اللحن وتحليل بعض أشكاله ومصادره وطرائق انتقاله ففي تراث اللحن القديم،ترك العلماء قدرا كبيراً من المؤلفات التي تعالج " اللحن " بالمفهوم الذي حددناه في بداية هذا الجزء وقام العلماء بحصر هذا التراث وتصنيفه في قوائم . أشار إليها الدكتور رمضان عبدالتواب في عشرة قوائم وقدم خلاصتها بعد تصحيح أوهام القوائم السابقة في قائمة قوامها اثنان وخمسون تصنيفاً[١٥١]، وقدم تلك القائمة تمهيدا لدراسة التطور اللغوي في لحن العامة وظهرت قائمة الدكتور عبدالعزيز مطر متزامنة معها ولكنها تتوقف عند القرن السادس الهجري[١٥٢]. كما قدّم الدكتور محمد ضاري تصنيفاً لتراث اللحن أطلق عليه تراث التصحيح اللغوي وقسمه على صنفين :

---

(١٤٨) المرجع السابق ص٣/٢٨٥ – ٢٩١.

(١٤٩) المرجع السابق ص٣/٢٩٠ ، وقال ابن جني معقباً وقلّما يلزم صاحب الكتاب(يريد سيبويه) منه إلا الشيء النزر.

(١٥٠) المرجع السابق ص٣٠/ ٢٩١ و ٢٩٩.

(١٥١) انظر: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ٩٧ – ١٠٠.

(١٥٢) انظر محمد ضاري ، حركة التصحيح اللغوي ١٦ ، ١٧.

الأول : تراث التصحيح الخاص وضمنه ما يتعلق بتلحين أئمة القراءات أو تلحين المحدثين أو الشعراء أو أعلام اللغويين و أغاليط الرواة وسقطات العلماء وخطأ الغريبين.

الثاني: تراث التصحيح العام وذكر أكثر من خمسة عشر علماً ومؤلفاً من أعلام المؤلفين فيه ابتدأه بالكسائي ١٨٩ هـ وختمه بابن كمال باشا ٩٤٠ هـ وابن الحنبلي ٩٧١ هـ.

ولعل الفكرة التي عالجها ابن جنى حول مفهوم اللحن وقدمها برؤية معرفية شاملة وأشرت إليها منذ قليل تجد جذورها التفصيلية فيما كتبه ابن قتيبة(٢٧٦ هـ) في " تقويم اللسان " (١٥٣) والزبيدي في" لحن العامة"وبناء على ما تقدم سنقوم بعرض تحليلي لأهم المؤلفات التي عالجت تلك الظاهرة في المستويات اللغوية المختلفة بما يبرز أهمية المصطلح ويكشف عن آثاره العلمية وجذوره المعرفية ويمهد لاستخلاص قراءة منتجة للفهم أو منتجة للدلالة أو لهما معا.

ويمكن أن نقدم لبعض الجوانب التطبيقية من خلال عرض تحليلي موجز لأهم تلك المؤلفات مبتدئين بأقدم تلك المؤلفات الذي كان عمدة لمن جاء بعده، وهو كتاب: (ما تلحن فيه العامة) للكسائي، فقد عالج مفهوم اللحن بشكل تطبيقي ارتكزت عليه جل تلك المؤلفات المشار إليها.

يُعد الكسائي من أوائل العلماء العرب القدامى، الذين اهتموا في وقت مبكر [١١٩- ١٨٩هـ]- بالتفريق بين المستوى الفصيح وغيره من مستويات اللغة، وقد قدَّم الكتاب لأهل الفصاحة(١٥٤) لئلا يتحدثوا بما يتحدث به العامة، ومع قلة المواد اللغوية التي تناولها الكتاب بالقياس إلى غيره إلا أن المنهج الذي اتبعه والمصطلحات التي رددها كان لها الأثر

---

(١٥٣) المرجع السابق ص١٨.

(١٥٤) انظر: رمضان عبد التواب، مقدمة التحقيق ص٩٩، حيث قدم الكتاب للخليفة هارون الرشيد.

الواضح فيمن جاء بعده من المؤلفين في هذا المجال، ويمكن أن نستخلص الملامح العامة لمنهج الكسائي في ملمحين أساسيين:

الأول: جعل الكسائي إبراز الاستعمال الصحيح الفصيح الأصل الذي ينبني عليه الكتاب من أوله إلى آخره، ويتضح ذلك من خلال الخطوات الإجرائية التالية:

- الاكتفاء بذكر الفصيح دون غيره والاحتجاج له، وإهمال ما يقوله العامة، وعبارته السائدة في جل مادة الكتاب يقال بكسر الياء.. بتشديد الياء.. بفتح الميم......إلى آخره.
- ذكر ما يقوله العامة وله وجه شائع في لغة العرب. مثال: ولا يقال شكرتك ونصحتك[155]، وهذا كلام العربي قبل القرآن[156].
- ذكر ما يستخدمه العامة في غير موضعه وهو فصيح في الجانب الصوتي والصرفي وغير دقيق في الدلالة مع وجود علاقة دلالية. مثال: بخصت عينه، بالصاد ولا يقال بالسين، إنما البخس والنقص أن تنقص الرجل حقَّه[157].

الثاني: جعل القرآن الكريم المعيار الذي يحتكم إليه ويقاس عليه[158]، والكلمات التي لم ترد في القرآن الكريم يقيسها على ما ورد[159]. مثال: في كلمات مثل البطريق والطنجير والحلتيت..... يردها إلى وزن فعِّيل مثل سجِّين وسجِّيل.

ويمكن أن نعرض لملحوظات الكسائي في الجانب الصوتي على النحو التالي:

---

(١٥٥) الكسائي المرجع السابق ص١٠٢.

(١٥٦) هذه العبارة وردت في إحدى النسخ، وهي تدل دلالة مباشرة على أن استخدام شكرتك ونصحتك له وجه شائع في لغة العرب. انظر: المرجع السابق ص١٠٣ والحاشية رقم ١.

(١٥٧) المرجع السابق ص١٠٥، ١٠٦.

(١٥٨) الشاهد الأول في أكثر من خمسين مادة لغوية من أصل مائة تقريبًا هو القرآن الكريم.

(١٥٩) انظر الكسائي المرجع السابق ص١١٣.

(١) الالتباس عند العوام في الاستعمال بين الكلمات المتقاربة صوتيًا ودلاليًا.

- الأصوات الصامتة

بخصت عينه صفيق الثوب

بخست حقه سفيق الوجه[١٦٠].

يخلط العامة بين السين والصاد لتقارب المخرج والصفات، فكلاهما صوت لثوي أسناني مهموس من النوع الاحتكاكي الصفيري المستمر، ويختلفان في الترقيق والتفخيم. وهناك تقارب في المعنى.

سكت عنه الغضب ، سكن عنه الغضب[١٦١]، مع أن كلتا العبارتين في مستوى واحد من الفصاحة إلا أن الكسائي رجَّح عبارة (سكت الغضب) على عبارة (سكن الغضب) لكون العبارة الأولى تتمتع بورودها في القرآن الكريم [سورة الأعراف: ١٥٤].

الحركات:

[ضِلْع] (بكسر الضاد) ضِلَعُ الإنسان.

ضَلَعَك عليَّ (بفتح الضاد) (ميلك عليَّ) [١٦٢].

(اختصت صيغة بناحية معنوية وأخرى بناحية حسية)

مَسْك الشاة: جلدها[١٦٣]، اختصت الصيغة التي بفتح الميم بمادة صلبة.

المسك: الطيب، اختصت الصيغة التي بالكسر بمادة سائلة أو طيارة.

الصُّفْر كوز صُفر[١٦٤] (تختص بشيء مادي) .

الصِّفْر الخالي من كل شيء (تختص بشيء معنوي).

مَعْدِنُ العلم بكسر الدال (في شيء معنوي).

---

(١٦٠) المرجع السابق ص١٢١.

(١٦١) المرجع السابق ص١٠٠.

(١٦٢) المرجع السابق ص١٣١.

(١٦٣) المرجع السابق ص١٣٥، ١٣٦.

(١٦٤) المرجع السابق ص١٣٠.

مَعْدَنٌ نفيس بفتح الدال (في شيء حسي).

وِقر بكسر الواو حِمْل[١٦٥]

وَقر بفتح الواو، صمم[١٦٦] استخدم القرآن الكريم.

(٢) التداخل بين صيغة وأخرى مثل الماضي وصيغة المضارع:

حَرَصَ ونَقَمَ وعَجَزَ نَفَذَ ونَفِذ[١٦٧].

حيث يقول العامة بكسر عين الفعل في الماضي لوجوده في المضارع وحدوث العكس، فقِه العلم فهمه، ونَقَه من المرض، أي برئ[١٦٨].

وتداخل اسم المرة مع اسم الهيئةجِرْية الماء والجَرْية اسم مرة[١٦٩]

(٣) تخفيف المشدد مثل: المضيّ ، والجُبُنُّ، والجُبُنَّة[١٧٠].

هو حذف للصامت الساكن، وذلك عند الوقف عليه [آية قرآنية سورة يونس٦٧].

ى ى ـُـ ← ى ـُـ / ن ن ـُـ ← ن ـُ تحت تأثير قانون المخالفة (تأثير رجعي).

وقد تحدث العكس بتشديد المخفف، وذلك في غير نهاية الكلمة

الدُّخان ← د د ـُـ خ ـَـ ـَـ ← د د ـُـ خ خ ـَـ ـَـ تحت تأثير قانون المماثلة (تأثير تقدمي).

---

(١٦٥) المرجع السابق ص١٣٣.

(١٦٦) المرجع السابق ص١١٩.

(١٦٧) المرجع السابق ص٩٩.

(١٦٨) المرجع السابق ص١٢٦.

(١٦٩) المرجع السابق ص١١٥.

(١٧٠) المرجع السابق ص١٢٧.

- فك التضعيف بأحد حروف الذلاقة مثل: إجانة وأترجة.... إجّانة وأترنجة[171].

وعبارة الكسائ:(يقال بدون نون)

ج ج ـَـ ـَـ ← ن ج ـَـ ـَـ

ج ج ـَـ ← ن ج ـَـ تحت تأثير قانون المخالفة.

الجانب الصرفي:

١- التداخل بين صيغة فعل وأفعل

- أحددتُ السكين حددت حدود الدار.

حدَّتِ المرأة (من الحداد) حددت الرجل ضربته في حد[172].

اختصت كل صيغة بدلالة من خلال المصاحبة اللغوية مع اتحاد (فعل + مفعول)

صرفت فلانا أصرفت الدابة[173]

فعل+مفعول فعل+ فاعل

(فعل متعدٍّ) (فعل لازم)

أصحت السماء إصحاء صحا السكران صحوا

(فعل لازم) (فعل لازم)

وعدته (وأوعدته) خيرًا شرًّا شغلني (وأشغلني) الأمر

دفقت (وأدفقت) الإناء هرقت (وأهرقت) الماء[174].

اتحدت صيغة (فعل وأفعل) في حالة اللزوم وحالة التعدي إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين واتحدت في الدلالة والكلمة المصاحبة.

عقدت الخيط قبسته النار صدقته الحديث صدقا بالجانب المعنوي.

---

(١٧١) المرجع السابق ص١١٦.

(١٧٢) المرجع السابق ص١٢٩.

(١٧٣) المرجع السابق ص١٠١.

(١٧٤) المرجع السابق ص١٣٥- ١٣٧.

أعقدت العسل أقبسته العلم أصدقتُ المرأة الصداق[١٧٥].

(بالشيء المعنوي)

صيغة أفعل صيغة فعل

تختص بالسائل تختص بالمفعول المادي المحسوس

أفعال متعدية والدلالة مختلفة في شيوع الاستعمال.

٢- دخول (أل) التعريف على الاسم العلم المعرفة.

وهو تسرب لعادة أجنبية في النطق دخلت لسان المستعربين، ثم دخلت الألسنة بعد ذلك.

وسجّل لنا دخولها على اسم دجلة وعرفة[١٧٦]، فقال بدون الألف واللام.

٣- تغيير حركات بعض الأبنية المعرَّبة بالحركة أو بنقص بعض الصوامت، وجعل الكسائي المقياس فيها الكلمات القرآنية على وزن فُعْلول (حُلْقوم) [الواقعة ١٣]، وعرجون [يس ٣٩] وخرطوم [نون: ١٦]، ولم تكن تلك الكلمات قد دخلها اللحن وإنما الكلمات التي دخلها الفتح هي: صندوق، وقُرْبوس وعصفور وبُهلول وقرقور وبُرغوث[١٧٧].

وكذلك وزن فِعيل مثل: سِجيل وسجين [المطففين: ٧، ٨]، وهذا لم يدخلها اللحن وإنما دخل كلماتَ مثل : بصل حريف، وخل ثقيف، ورجل سكير وعربيد وعنين[١٧٨]، ونقص أوزان بعض الصيغ مثل وزن أفعولة أحدوثة (حدّوثة) بتخفيف الهمزة، الأضحية[١٧٩] ولا يقال: الضَّحية، وتقول: (جاءت الأضحى).

---

(١٧٥) المرجع السابق ص١٣٥ – ١٣٧.

(١٧٦) المرجع السابق ص١٣٤.

(١٧٧) المرجع السابق ص ١١١.

(١٧٨) المرجع السابق ص ١١٣.

(١٧٩) المرجع السابق ص ١٣٢.

٤- صيغ الجمع النادر قليل الاستعمال

جَذى أجدٍ أو الجداء لا تقل: جدايا.

نَخيّ ألحٍ

جرو أجرٍ أو الجراء[١٨٠]

منادهن منوات أمناء كثيرة

دواة دواتان دُوْيّ (بضم الدال)[١٨١].

٥- صيغ التذكير والتأنيث

صيغة فعيل: هذه امرأة جميل ﴿عجوز عقيم﴾ [الذاريات: ٢٩].

وليلة مطير ﴿لعل الساعة قريب﴾ [الشورى: ١٧].

عين كحيل[١٨٢] لحية دهين

وعبارة الكسائي (بغير هاء) أي أن إضافة الهاء لتلك الصيغة من اللحن الذي دخل على لغة العوام.

ونلحظ في الأمثلة أنه جمع أنواعًا من المؤنث الحقيقي و المجازي، وما فيه علاقة التأنيث وما كان خاليا منها، ومعيار الاستعمال الصواب هو ما ورد في القرآن الكريم.

صيغة فعول: امرأة ولود - امرأة ودود - امرأة جموح

﴿توبوا إلى الله توبة نصوحا﴾ [التحريم: ٨].

صيغة مفعال: امرأة معطال - امرأة مكسال[١٨٣]

﴿إن جهنم كانت مرصادًا﴾ [النبأ: ٢١].

صيغة فاعل: امرأة طالق - امرأة طاهر - امرأة حائض - ريح عاصف

صيغة فعل: امرأة جنب - نسوة جنب - رجل جنب - رجلان جنب[١٨٤].

---

(١٨٠) المرجع السابق ص ١٣١.

(١٨١) المرجع السابق ص ١٣٧.

(١٨٢) المرجع السابق ص١٢٣.

(١٨٣) المرجع السابق ص ١٢٤.

(١٨٤) المرجع السابق ص ١٣٧.

صيغة (فعالة) بهاء التأنيث فعلى المبالغة

رجل علامة /جوالة/ سيارة / راوية / داهية.

برذون برذونة[185]

غلام غُلامة

شيخ شيخة

رجل رجلة.

وبعد ذلك العرض التحليلي لمادة كتاب الكسائي ومن خلال دراسة المؤلفات التي جاءت بعده نلحظ ما يلي:

١- تركيز الكسائي على إبراز الجانب الفصيح أدى إلى نشوء اتجاه لغوي يعرض جانب الفصيح ولا يتعرض للخطأ الذي على ألسنة العوام، ونجد ذلك عند أقطاب المدرسة الكوفية مثل الفصيح لأحمد بن يحيى ثعلب، ودارت حوله عدة شروح، وكذلك إصلاح المنطق لابن السكيت.

٢- الاهتمام بالجانب الصوتي والجانب الصرفي جعل السيادة لهذين المستويين في مؤلفات اللحن، فهو ما يغلب على المؤلفات التي جاءت بعده.

٣- اهتمام الكسائي بالتفريق بين فعل وأفعل، والملحوظات المنوعة التي قدّمها فتحت المجال بكثير من المؤلفات التي تفرق بينهما وتقدم دراسات وافية لحقيقة الصيغتين وطرق استعمالهما .

وقد جاء ذلك في مؤلفات مستقلة للأصمعي وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي إسحاق الزجاجي وغيرهم.

٤- المؤنث والمذكر وما يقع فيهما من لحن فتح الباب على مصراعيه للتأليف والجمع في هذا الميدان على أساس بيان الفصاحة.

استخدم الكسائي أكثر من وسيلة لتوضيح دقة الاستعمال الدلالي لكل صيغة من خلال المصاحبة اللغوية ومن خلال وضع المقارنات في

---

(١٨٥) المرجع السابق ص ١٢٨.

الاستعمال ووضع معيار ثابت ومرجعية يحتكم إليها عند الاختلاف وهي الاستعمال القرآني في المتواتر من قراءته.

أسس الكسائي لمجموعة من المصطلحات التي تداولها المؤلفون في هذا المجال المعرفي من بعده مثل : مصطلح العامة، والعوام ، لا تَقُل، لا يُقال ، يستوي فيه المذكر والمؤنث .

وكانت عبارته في اللّحن معتدلة ومخففة فلا نجد عبارات المتأخرين مثل :أنه خطأ، أو خطأ فاحش، أو غلط ؛وإنما اكتفى بعبارة مثل : لا يقال بـ..... بغير هاء بالسين.....

وبمقارنة يسيرة مع كتاب تقويم اللسان لأبي الفرج بن الجوزي من علماء القرن السادس الهجري أي بعد كتاب الكسائي بأربعة قرون، ورسالة ابن كمال باشا (٩٤٠هـ)[١٨٦].

نجد أن تلك الملحوظات التي بدأها الكسائي قد توسعت عند ابن الجوزي ودعمت بالأمثلة التي طرأت على لغة العامة، والتفريعات، لكنها لم تتجاوز الأفكار الأساسية لكتاب الكسائي[١٨٧]؛فابن قتيبة جعل من وسائل تقويم اللسان ، إدراك مصادر اللحن المختلفة وكيفية حدوثه وطرق تسربه إلى اللغة الأدبية ومما مثل به: **تقارب اللفظين صوتياً واختلافهما دلالياً** والتباس ذلك على العامة مثل الحَمْل والحِمْل فيضعون أحدهما موضع الآخر[١٨٨]، (واللحن تتجه دلالته عند ابن قتيبة إلى معنيين الأول بمعنى الفطنة[١٨٩]، والثاني بمعنى الخطأ في الكلام وهذا الأخير هو ما أولاه عنايته في أدب الكاتب) ومما يحتاج إلى تقويم اللسان **اختلاف الأبنية في الحرف الواحد لاختلاف المعاني** مثل قولهم : (رجلٌ

(١٨٦) انظر: مقدمة التحقيق عبد العزيز مطر ص٤١- ٧٠، وقارن ذلك بما جاء عند الكسائي.

(١٨٧) اسم الرسالة: التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، ضبط وتحقيق محمد سواعي، دمشق ١٩٩٤م.

(١٨٨) انظر الأمثلة التي قدّمها ٢٣٨ ـ ٢٤٣ و ٢٤٩ بالمرجع السابق نفسه.

(١٨٩) المرجع السابق ٢٤٨ قال: اللّحَن، الفطنة، واللحْن الخطأ في الكلام.

مُبَطَّن (خميص البطن) ورجل مبطان[190] (ضخم البطن من كثرة ما يأكل) وقد يلتبس المعنى بينهما عند العامة و دلل على مورد من مصادر اللحن بأمثلة من اسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم المفعول وكذلك المصادر[191] و ضرب أمثلة من اختلاف عين المضارع مثل : كَبِرَ (أسنَّ) وكبرُ (عظُم) وضرب أمثلة للاختلاف الدلالي الحاصل بين فعل وفعَّل وأفعل[192] والالتباس بين الفعل الواوي واليائي مثال: هو يحذو النعل، وشراب يحذي اللسان[193]. ومن مصادر اللحن وأسبابه ما يكون مهموزا بمعنى وغير مهموز بمعنى آخر مثل: سبأت الخمر(اشتريتها) و سبيت العدو (أسرته) [194] والتباس ذلك على العامة . ومن مصادر اللحن **زيادة التفصح** حيث يهمزون ما لا يهمز كقولهم أعزب في عَزَب أو تخطأت إلى كذا وإنما هو تخطيت[195]، وقد يشددون ما جاء خفيفاً مثل الكراهية والدخان[196]، ويحركون ما جاء ساكناً مثل جبل وَعْر ورجل سمْع وهى حلْقة الباب[197].

وقد يكون السبب التخفيف مثل تُحَقَة وتُخَمة واللُقَطة والزُّهرة (نجم) فيجعلونها ساكنة[198]، ومن مصادر اللحن الأخطاء الصوتية في الثاء وتحولها إلى تاء أو بين السين والصاد[199]، وكذلك

(١٩٠) انظر: ابن قتيبة ، المرجع السابق ٢٥٣.

(١٩١) المرجع السابق ٢٥٣ ، ٢٥٧.

(١٩٢) المرجع السابق ٢٦٧ ، ٢٨١.

(١٩٣) المرجع السابق ٢٦٥.

(١٩٤) المرجع السابق والأمثلة صـ٢٨١ -٢٨٢ وانظر ٢٨٣ – ٢٨٤.

(١٩٥) انظر: المرجع السابق ص٢٨٦ – ٢٨٩ ، ص٢٨٤ -٢٨٦.

(١٩٦) المرجع السابق ٢٩٢ – ٢٩٥.

(١٩٧) المرجع السابق ٢٩٢ – ٢٩٦.

(١٩٨) المرجع السابق ٢٩٦ – ٢٩٨.

(١٩٩) المرجع السابق ٢٩٨ – ٣٠٠.

الأخطاء المتعلقة بالحركات[٢٠٠]، ومن مصادر اللحن عند ابن قتيبة **استعمال صيغة المبنى للمعلوم** مكان صيغة المبنى للمجهول[٢٠١]، **وتعريب بعض** الكلمات الأعجمية[٢٠٢].

أما أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي ٣١٦ – ٣٧٩ هـ فبيّن مراده بلحن العامة أي اللحن المتسرب إلى جماعة المثقفين في كتاباتهم وأحاديثهم الجدية في المجال العلمي ومواقف الجد ومصدره لغة التخاطب في الحياة اليومية[٢٠٣].

وأوضح أسباب ظهور اللحن فذكر أن من أهم أسباب ذلك اختلاط العرب بغيرهم مخالطه التعايش في فتح المدائن وتمصير الأمصار وتدوين الدواوين فاختلط العربي بالنبطي والتقى الحجازي بالفارسي[٢٠٤] وربط الزبيدي بين فشو اللحن وتطور النحو، وأن الخشية من فساد اللغة ووقوع الخلل في الكلام كانت باعثا للتأليف في العلوم العربية ومثل لها بالنحو والغريب وإصلاح المنطق وكان ذلك بقدر الحاجة وبحسب الضرورة تحصيناً للغتهم[٢٠٥].

ويمكن أن نقسم ملحوظات الزبيدي حول اللحن إلى قسمين : ملحوظات تتعلق بسمات اللحن وأخرى تتعلق بمصادر اللحن .

أولا: الملحوظات المتعلقة بسمات اللحن:

١- أن اللحن يقع في كلام المستعمل أكثر من الوحشي من الألفاظ .

---

(٢٠٠) المرجع السابق ٣٠٠ – ٣٠١.

(٢٠١) المرجع السابق ٣١٠ – ٣١٢.

(٢٠٢) المرجع السابق ٣١٨.

(٢٠٣) رمضان عبدالتواب مقدمة (لحن العوام) ص٤.

(٢٠٤) الزبيدي ، لحن العوم ٩.

(٢٠٥) المرجع السابق ص٥ ، ٤.

٢- أن مادة الكتاب اللغوية يكثر عليها المستعمل[٢٠٦].

٣- أن الوحشي من الألفاظ مصون عن التغير والإحالة بقلة الاستعمال وجهل عوام الناس به[٢٠٧].

٤- أنه لم يقصد إلى إحصاء ما أفسده الدهماء والسقاط وإنما ذكر منه ما يتوقع من الخاصة فيه[٢٠٨].

٥- أن الطريقة التي يسلك اللحن بها سبيله إلى اللغة الأدبية تأتى من وضع العامة للفظ في غير موضعه، وقد يتلاقون عليه في محافلهم ثم يتسرب إلى الشعراء وجلة الكتاب وعلية الخدمة[٢٠٩].

ثانيا: ما يتعلق بمصادر اللحن:

استخدام الدلالة الاصطلاحية في الدلالة العامة للألفاظ مثل استخدامات العامة لمصطلحات أهل الكلام ومصطلحات أهل المنطق فالخطيب الذي يصف الله سبحانه وتعالى ـ بأنه " أزلي " يقع في الخطأ واللحن من وجهة نظر الزبيدي لسببين : أحدهما سبب لغوى فعبارة " لم يزل عالما " قالوا : " أزلي " حيث اشتقوا مما لا يصح منه الاشتقاق والتصريف وسبب آخر نقلى (شرعي) فلا يجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بغير ما وصف به نفسه في الكتاب والسنة الصحيحة[٢١٠].

---

(٢٠٦) الزبيدي ، لحن العوم ص٩.

(٢٠٧) المرجع السابق نفسه.

(٢٠٨) المرجع السابق ص٨.

(٢٠٩) المرجع السابق ص٧ ، ٨.

(٢١٠) الزبيدي لحن العوم ، المرجع السابق ص١١ وانظر مثال كلمة " الذات" ص١٢.

بعض أمثلة الزبيدي في ضوء التحليل اللغوي :

م	اللغة الفصحى (النموذج)	لحن العوام (اللحن)	التوصيف اللغوي	المصدر	ملحوظات
١	جخدب[٢١١]	جخطب د ← ط	فقد صفة الجهر في صوت الدال وإضافة صفة التفخيم لاتحاد المخرج	عن الزبيدي ص٦	الميل إلى التفخيم
٢	أذفر[٢١٢]	أظفر ذ + تفخيم = ظ	اكتساب صفة التفخيم	السابق ١٩٥	الميل إلى التفخيم
٣	قنفذ	قنفط ذ ←د ←ط	فقد صوت الذال الأسنانية وتحول إلى الدال ثم استبدال الجهر بالتفخيم	السابق ٦١	الميل إلى التفخيم
٤	جشيش[٢١٣]	دشيش	تحول الصوت المزدوج ج (شديد + رخاوة) إلى شديد وانتقال المخرج	السابق ٢٠و ٢١	الميل إلى فك المركب
٥	الجص[٢١٤]	الجِبْس	فك التضعيف(بحروف الذلاقة) + إضافة صفة التفخيم	السابق ١٤٤ و ١٤٥	الميل إلى فك المركب + الميل نحو التفخيم
٦	كرّاسة (الجمع كراريس، كرست الكتاب)	كرناسة كرانس كرنست الكتاب	فك التضعيف بحروف الذلاقة	صـ ٣٥	فك التضعيف
٧	العدبّس[٢١٥]	عدنبس	فك التضعيف بحروف الذلاقة	صـ ١٦	فك التضعيف
٨	قمع (الجمع قماع)[٢١٦]	قماء أقمية	انتقال مخرج العين إلى الهمزة لقرب المخرج وزيادة الجهر والقياس على الخطأ	ـ ٣٨	الميل نحو المخرج العميق
٩	نطاع[٢١٧] مفردة (نطْع)	نطا	حذف الحرف الأخير عند الوقف	ص٢٤	أثر لهجي قديم (القطعة)

---

(٢١١) الجخدب : دويبة تألف الماء.

(٢١٢) مسك أذفر : بالذال المعجمية لكل رائحة ذكية من طيب أو غيره.

(٢١٣) الجشيش : لما طُحن من البر وغيره.

(٢١٤) الجَص (ما يلاط به البيوت) أما الجِبْس فهو الرجل الضعيف..

(٢١٥) العدبس : الأسد.

(٢١٦) القُمْع : ما يصب فيه الماء فى القرب والزيت فى الزقاق ، المرجع السابق ص٣٨ – ٣٩.

م	اللغة الفصحى (النموذج)	لحن العوام (اللحن)	التوصيف اللغوي	المصدر	ملحوظات
١٠	حقّ[٢١٨] (المؤنث حقّة)	حُكّة	انتقال مخرج القاف إلى الكاف لقرب المخرج	الزبيدي ص٦٨	أثر لهجي قديم
١١	ميناء	مينة	قصر الممدود وإبدال ألفه تاء التأنيث (أو هاء سكت)	السابق صـ ١٩ و ٢٠	اتجاه في لغة العوام
١٢	كنف[٢١٩]	كيْف	حذفت النون لضعفها وعوّض عنها بإطالة الحركة كـ + - ← ك - - فتح الكاف للقياس على نموذج قائم وهما (كيف ؟)	صـ ١٢٦ و١٢٧	
١٣	الثمار ،التلاد التلاد الطحال	الثيمار، التيلاد التيلاد الطيحال	مطل الحركة القصيرة في الكلمات المكسورة (في الأصوات الفموية)	٧٦-٧٨	خصائص لهجية قديمة
	الطراز عَرْعَر[٢٢٠]	الطيراز عَرْعار	مطل الحركة القصيرة (الفتحة) في الأصوات الحلقية	السابق ٤٨	خصائص سامية قديمة
١٤	ما عدا فلان سَيْطل[٢٢١] (١٩٣)	معدا فلان سَطْل	قصر الحركة الطويلة حذف صوت اللين	السابق ١٣٩ السابق ٧٥	عكس الاتجاه السابق
١٥	إيْ فلان (في النداء)	أيُّ فلان	تشديد الياء	ص١٤٦	زيادة تفصح
١٦	مجداف[٢٢٢]	مقداف	قلب الجيم قافا توهما انه الأصل	صـ ٦٩	زيادة تفصح
١٧	كبّر[٢٢٣]	قبّار	قلب الكاف قافا زيادة في التفصح	صـ ٤٣	زيادة تفصح
١٨	فرا (كل الصيد في جوف الفرا)	فرأ	همزة الألف أو قطع الألف	صـ ٤٦	زيادة تفصح

---

(٢١٧) الجلد الذي يبسط للطعام وغيره.

(٢١٨) الحُقُّ : الظرف يوضع فيه أفواه العطر وأصناف الحُليّ . المصدر نفسه.

(٢١٩) الكَنَفُ : الوعاء الذي يجعل المسافر متاعه من سكين وغيره المصدر نفسه.

(٢٢٠) السَّيطل : الإناء المتخذ من الصُّفر وهو طاس غير . المصدر نفسه.

(٢٢١) جدف الملاح يجدف ، جدف الطائر رد جناحه خلفه ، المصدر نفسه.

(٢٢٢) العرعر شجر يكون فى الجبال والعرعر يتخذ منه القطران. المصدر نفسه.

(٢٢٣) نحو (جئت من برًّا) والتقدير السليم: جئت برًّا أو جئت من برٍّ ، فركب الجملتين على سبيل الوهم واللحن . المرجع السابق ص٦٣.

ونلحظ على تلك العينة أن اتجاه اللحن وأشكاله يعتمد في الجانب الأكبر منه على الأخطاء الصوتية الناتجة عن قرب المخرج أو الأخطاء التي يدخل للمتكلم فيها الوهم أنه يتحرى الفصيح فيخطئ زيادة في التفصح[٢٢٤].

ومع ذلك أشار الزبيدي إلى أخطاء إعرابية وصرفية و أسلوبية ولكنها قليلة مثل تأنيث كلمة (عروس)[٢٢٥] أو حذف التعريف في التركيب الإضافي الذي هو معرفة مثل: نحو الأخفش أو شعر الأخطل[٢٢٦] وهناك مجموعة لا بأس بها من طرائق النطق المتعددة للكلمات المعربة من الكلام الأعجمي[٢٢٧].

وجعل الزبيدي تخصيص المعنى بدلالة محددة ضرباً من مصادر اللحن مثل قولهم " الوادي " للنهر خاصة[٢٢٨] وريحان للآسي خاصة دون سائر الرياحين[٢٢٩] ويقولون اللحاف للذي يكون على الأسِرَّة[٢٣٠] و الإسكافي للخراز خاصة[٢٣١] وأيضاً جعل اختفاء صيغة المبنى للمجهول مثل أُستُقتِلَ واستُضحك[٢٣٢].

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكيّ الصقلي:

أوضح ابن مكيّ السبب الذي دعاه إلى تأليف هذا الكتاب وهو استشراء اللحن، حتى دخل في الحديث الشريف وتغيير أشعار العرب،

---

(٢٢٤) المرجع السابق ص١٩٣.

(٢٢٥) المرجع السابق ص٢٠٣.

(٢٢٦) الكَبَر : نبات ينبت فى القيعان وأسافل الجبال.

(٢٢٧) مثل كلمة قَلَنسوة . المرجع السابق ص٢٥ – ٢٧.

(٢٢٨) المرجع السابق ص٢٤٠.

(٢٢٩) المرجع السابق ص٢٤١.

(٢٣٠) المرجع السابق ص٢٤٢.

(٢٣١) المرجع السابق ص٢٤٦ – ٢٤٧.

(٢٣٢) المرجع السابق ص٢٥٥ – ٢٥٨.

وتصنيف الفقه ووصل الأمر ان تُعمَّد الوقف في مواضع لا يجوز الوقف عليها من كتاب الله عز وجل[٢٣٣].

ويفرق ابن مكيّ بين موقفين لأهل التدقيق والتحقيق عند المباحثة والمكاتبة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق يتميزون ويتحرون الصواب، أما عند المخاطبة والمحاورة فلا يستطيعون مخالفة ما تداوله الجمهور واستعمله الجم الغفير .

(وقد وزع الصقليّ الأصوات التي يقع فيها الخطأ واللحن فجمع الثاء والتاء[٢٣٤] والسين والشين[٢٣٥] والصاد والضاد[٢٣٦] .... إلى آخره .

ويبين زيادة التفصح الصوتي في تلك الحروف[٢٣٧] بالإضافة إلى بعض الملحوظات الصرفية كالأخطاء في التذكير والتأنيث والمفرد والجمع[٢٣٨] ولكنّ الأخطاء يغلب عليها الجانب الصوتي حيث وزّعها على حروف المعجم التي يقع بينها التبديل أو التغيير .

---

(٢٣٣) انظر ابن مكيّ ، تثقيف اللسان ٤١ ــ ٤٢ بتصريف.

(٢٣٤) انظر المرجع السابق ٤٨ ــ ٥٢.

(٢٣٥) انظر المرجع السابق ٦٧.

(٢٣٦) انظر المرجع السابق وقد سرد أكثر من ثلاثين كلمة فى الاختلاف الصوتي والدلالي بينها ف المرجع السابق ص٩٠ وما بعدها.

(٢٣٧) انظر الأمثلة ص٥٥ ــ ٦٥.

(٢٣٨) انظر الأمثلة المرجع السابق ص٥٤.

الخاتمـــــة:

قد كشفت تلك الدراسة عن الجوانب المعرفية المختلفة لدلالة مصطلح " اللحن " وكان المنطلق لتحديد تلك الجوانب هو رصد التغير الدلالي للفظ عبر الزمن من جهة وقراءة الدلالة في الإطار الثقافي الفكري وكان المنطلق الفكري الذي تتجه إليه دلالة المصطلح يعيد النظر في المفاهيم من خلال محورين .

الأول : تكوين رؤية شاملة عن اصطلاح اللحن تستخلص نتاج التراكم المعرفي والثقافي .

الثاني : تجزئة الدلالة الأساسية إلى مكونتها ومن ثم إعادة قراءة مفاهيم تلك المكونات ومحاولة تصنيفها ومن خلال تطبيق تلك المعادلة قدّم البحث النتائج التالية .

١- تقديم مقارنة منهجية في دراسة المصطلحات تراقب اللفظ في مجالات معرفية متعددة تعيد النظر بكل المفاهيم المقدمة وتتوجه نحو التجربة التطبيقية من خلال تحليل النصوص .

٢- الوقف على أصل دلالة اللحن عند المعجميين وتبين أربعة مكونات دلالية أساسية هي: (اللحن بمعنى التورية، واللحن بمعنى اللغة واللهجة، واللحن بمعنى الأداء الصوتي، واللحن بمعنى الخطأ اللغوي).

٣- قراءة كل مكوّن دلالي في إطار الحقل المعجمي الخاص به والمجال المعرفي والثقافي مع ملاحظة التطور الدلالي التاريخي .

٤- تبين من خلال قراءة اصطلاح اللحن في المجال المعرفي لعلوم الحديث والقراءات ورواية الشعر أن الدلالة الأساسية للحن تتجه في مرحلة معينة (العصر الجاهلي حتى نهاية القرن الأول الهجري) . نحو معني اللغة واللهجة ثم التبست بدلالة الخطأ اللغوي (الإعرابي والصرفي والنحوي والدلالي) . وقد أدي ذلك إلى وجود مشكل دلالي في الاحتجاج بالحديث النبوي وتلحين القراءات وتخطئه الشعراء وقد أوجدت الدلالة لنفسها مساراً جديداً يتجاوز ذلك المشكل

وقدّم البحث رؤيـــة تعتمـــد التطـــور الـــدلالي وتحليـــل النـــصوص وفـــق الإطار الزمني والمعرفي .

٥- في دلالة اللحن على الخطأ اللغوي رصـــد البدايـــة التاريخيـــة للمـــصطلح وتعريف العلماء له من خلال زوايا مختلفة متبعاً ذلـــك بدراســـة تحليليـــة لبعض مؤلفات اللحن والاهتمام بالجانـــب الفكـــري لتلـــك المؤلفـــات مـــع تقديم رؤية شاملة لجل ما دار حـــول اللحـــن مـــن دراســـات وتـــصنيفات قديماً وحديثاً.

٦- يمكن أن نستثمر الجهود و المحاولات التي قدمها السابقون في علاج ما تتعرض له اللغة العربية من مشكلات معاصرة وننطلق في وسائل العلاج من أسس معرفية تتمثل فيما يلي:

- إبراز الجانب الفصيح وتيسير تداوله بين العامة والخاصة كما فعل الكسائي وثعلب وابن السكيت
- التقريب بين أنماط الاستعمال و القواعد المعيارية؛ ينبني على أسس معرفية تتعلق ببنية اللغة الصوتية والصرفية والمعجمية والنحوية ولا يقتصر على مجرد التقريب.
- لا ينبغي الاعتماد على الجهود الفردية في بيان الأسس التي بمقتضاها يكون القبول أو الرد بل يجب اعتماد جهود المؤسسات اللغوية

الملحـــق الأول

الطرف المحافظ على الرواية بلحن الحديث

- وإني سمعت سهل بن موسى، يقول سمعت بنداراً يقــول (مــن أعــرب لــم ينبل).
- قال عبدالرازق عن جريج (كنـــا نريـــد أن نـــرد نافعـــاً عـــن اللحـــن فـــلا يرجع) ومن اللحن ما جاء على وجه الحكايـــة مثـــل قـــولهم ســـئل النبـــي ﷺ عن (السائحون) [سورة التوبـــة ١١٢]، فقـــال: (الـــصائمون) كـــأن تقديره سئل عن قـــول الله عـــز وجـــل (التـــائبون العابـــدون الـــسائحون) يحكى اللفظ فـــي التنزيـــل . (المحـــدث الفاصـــل بـــين الـــراوي والـــواعي للرامهرمزي ٢/١٩٤ - ٢١٤) .

علق شارح ابن أبي شيبة علـــى روايـــة (الرصـــغ) بـــدلاً مـــن الرســـغ قال لغته وفى الحديث دعا شفرة يريد (دعا بشفرة) ثـــم فقـــال : وقـــد تركنـــا نص الحديث على حالة؛ لأن الراوي آثر أن يـــذكره هكـــذا كمـــا ســـمعه، وهـــذا مذهب عند بعض أهل الحديث برواية الحـــديث أو الأثـــر كمـــا هـــو حتـــى لـــو خالطه اللحن. (انظر مصنف ابن أبي شيبة ٦/٢٣٢).

وممن كان يلحـــن إتباعـــا لمـــا سُـــمِعَ فـــي الروايـــة يزيـــد بـــن هـــشام التسترى. (انظر الجامع لأخـــلاق الـــراوي وآداب الـــسامع للخطيـــب البغـــدادي ٣/٢٢٤).

قال رجل للأعمش : كان ابـــن ســـيرين ليـــسمع الحـــديث فيـــه اللحـــن، فيحدث به على لحنه، فقال الأعمش : إن كان ابن ســـرين يلحـــن فـــإن رســـول ﷺ لم يلحن. (الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ٢/١٦٦).

قال أبو عمر: وكان ممـــن يـــأبى أن ينـــصرف عـــن اللحـــن فيمـــا روى عنه نافع مولى ابن عمر ﷺ، وأبو معمـــر عبـــدالله بـــن صـــخر الأزدي وأبـــو الضحى مسلم بن صـــبيح ومحمـــد بـــن ســـيرين. (انظـــر جـــامع بيـــان العلـــم وفضله لابن عبدالبر ١/٣٩٢).

الملحق الثاني

القول في تقويم اللحن بإصلاح الخطأ

١- عن الشعبي قال : لا بأس أن يقوم اللحن في الحديث.

٢- سُمع عن الأوزعي يقول : أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً.

٣- عن الأوزاعي لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث.

٤- عن حماد بن سلمة (من لحن في حديثي فليس يحدث عنى) .

٥- عن الحسن بن على الحلواني قال :

ما وجدتم في كتابي،عن عفان لحناً فعربوه فإن عفان كان لا يلحن، وقال عفان ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحناً فعربوه، فإن حماداً كان لا يلحن .

وقال حماد : ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحنا فعربوه، فان قتادة كان لا يلحن.

- عن حماد بن زيد قال : كذا عند أيوب محدثنا فلحن، وعنده الخليل بن أحمد، فنظر إلى وجهه الخليل فقال أيوب : استغفر الله .
- عن عمرو بن عثمان قال : " إذا سمعت الحديث فيه اللحن والخطأ، فلا تحدث إلا بالصواب، إنهم لم يكونوا يلحنون "
- سألت الحسن بن محمد الزعفراني عن الرجل يسمع الحديث ملحوناً أيعربه ؟ قال : نعم .
- سمعت عفان بن مسلم قال : ((قدمنا الكوفة، فأقمنا أربعة أشهر، وما رأينا لحنا مجوزاً)) .

قال القاضي: أما تغيير اللحن فوجوبه ظاهر، لأن اللحن كثيرا ما يزيل المعنى ويغيره عن طريق حكمه، وكثيرا من رواة الحديث لا يضبطون الإعراب ولا يحسنونه وربما حرفوا الكلام عن وجهه و وضعوا الخطاب في غير مضمونه وليس يلزم من أخذ عن هذه الطائفة أن يحكى ألفاظهم إذا عرف وجه الصواب، إذا كان المراد من الحديث معلوماً ظاهراً ولفظ العرب به معروفاً فاشيا،

ألا ترى أن المحدث، إذا قال: (لا يؤم المسافر المقيم) فنصب المسافر ورفع المقيم ... كان قد أحال.

قال الأوزاعي: (كانوا يعربون) وإنما اللحن من حملة الحديث فأعربوا الحديث....

(الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ٢/١٦٦).

قال أبو عبيدة: ما كتبت اللحن في كتابي، وان لحن المحدث فربما رأيت في كتابي اللحن، فأتهم أنى أنا الذي أخطأت. (السابق ٢/١٧٩).

وقال البغدادي: رأيت أحمد بن حنبل يغير اللحن في كتابه السابق ٢/ ١٨٢.

وأورد ابن بطال قال أحمد بن حنبل : يجب إعراب اللحن، لأنهم لم يكونوا يلحنون، وإنما جاء اللحن بعدهم شرح ابن بطال ١/١٩٥.

- وكذا عند عبدالله أحمد بن موسى عبدان يوماً وهو يحدثنا، وأبو العباس سريج حاضر فقال عبدان: من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ففتح الياء من قوله (يجب) فقال ابن سريج : إن رأيت أن تقول: يجب يعنى بضم الياء فأبي عبدان أن يقول وعجبت من صواب ابن سريج كما عجب ابن سريج من خطئه ؟ فهذا ونحوه يزيل المعنى فلا يقيد بألفاظ هذه الطائفة، ولا يلتفت إلى كراهيتهم الإعراب وذمهم لأهله.

الملحق الثالث

أما تراث اللحن (في العصر الحديث) فقام الدكتور " محمد ضاري" برصد حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث فبيّن الأسباب التي دعت إلى تلك الحركة من تزايد اللحن في لغة الكتابة إلى درجة هدّدت كيان اللغة الفصحى(انظر محمد ضاري – حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ص٢٤)، وتزامن ذلك مع قيام حركة نهضة شاملة في العالم العربي بدأت في هذا الجانب بإحياء تراث اللحن وشرحه وإعادة تقديمه (المرجع السابق ص٢٤)،وتلا ذلك ظهور مقالات في الصحف والمجلات تناقش قضايا اللحن والخطأ ومن أشهرها:

- لغة الجرائد إبراهيم اليازجي١٣١٥ هـ / ١٨٩٨ م. (مثل شهاب الدين الخفاجي المصري ١٠٦٩ هـ ومحمود عبدالله الألوسي ١١٢٧ هـ/١٢٧٠ هـ وانصبت جهوده على شرح وتهذيب درة الغواص فى أوهام الخواص للحريري انظر المرجع السابق ٣٥ – ٣٦).
- الأخطاء الشائعة أحمد أبو الخضر منسي ١٣٣٣ هـ / ١٩١٥ م(استمرت المقالة ثمانية سنوات وأثارت حركة نقدية ونقاشية واسعة انظر المرجع السابق ٣٧ – ٣٨).
- تذكرة الكاتب أسعد خليل داغر ١٣٣٩ هـ / ١٩٢١ م. (تتناول الأخطاء الشائعة فى محيطه الصحفي والأدبي انظر المرجع السابق ٣٩ – ٤٠).
- قل ولا تقل مصطفى جواد على ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٤ م.(وقد تحاور حواراً حادًّا مع الكرملى ومصطفى جواد انظر المرجع السابق ٤٠ – ٤٢).
- العثرات في اللغة والأدب حسن القاياتى ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م. (نشرت تلك المقالات المتتابعة فى مجلة عالم الغد وقد أثرت تلك المقالات الحياة اللغوية لاشتراك عدد من كبار العلماء فى تقييمها

ونقدها من أمثال خالد الدرة ومحمود الملاح وعباس محمود العقاد وشكيب أرسلان .... وآخرون كما تناولتها عدة دراسات بالتحليل والوصف انظر المرجع السابق ٤٥ - ٤٧).

- فصول في التصويب اللغوي إبراهيم المنذر ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م. (شملت العثرات أكثر من مائة مقالة فى لغة الإذاعة والصحافة والشعر والمصطلحات الحديثة وصدرت ١٣٥٢ - ١٣٥٣ هـ انظر المرجع السابق ٦٨ -٧١).
- لغويات محمد على النجار ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥م. (نشرت فى عدة مجلات ومن ثم جُمعت فى عمل واحد انظر المرجع السابق ٦٢ - ٦٣).

ومن المؤلفات الشاملة المرتبة هجائيا أو موضوعيًا رصد المؤلفات التالية:

- أخطاؤنا في الصحف والدواوين ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م .(نشرت بانتظام فى مجلة الأزهر وشملت تحقيق سبعةٍ وخمسين ومائة بحث لغوي السابق ص٩٣).
- الكتابة الصحيحة (مرتب على حروف المعجم) زهدي حسن جار الله ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨م. (السابق ٤٣).
- أزاهير الفصحى عباس أبو السعود ١٩٩٠هـ / ١٩٧٠م (السابق ص٤٨. وقد بدأ بمعالجة أخطاء المؤسسة التي يعمل بها مؤسسة الشرق الأوسط للتحرير والترجمة والنشر ببيروت ثم جعله شاملاً).
- معجم الأخطاء الشائعة ١٣٩٣ هـ /١٩٧٣م. (بلغت فصوله مائة وخمسين فصلاً).

لقد أنتجت تلك الحركة الإحيائية من مقالات ومؤلفات زخما فكرياً انعكس على إصلاح التعليم وكذلك لغة العلم والآداب والكتابة فنشأت فكرة

قيام هيئة متخصصة للدفاع عن العربية وحمايتها فنشأت فكرة المجمع اللغوي المصري ١٣٠٩ هـ/١٨٩٢م، والمجمع اللغوي السوري ثم ترسخت الفكرة في الواقع الفعلي ١٣٥٢ هـ ١٩٣٤ م والمجمع العلمي العراقي ١٣٦٦ هـ/١٩٤٧م والمكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ والمجمع الأردني ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨م. الدراسة التطبيقية.(أوسع معجمات التصحيح الحديث وأغزرها مادة وكان يستفتي الجهات المختصة في المستحدثات ويراجع مكتب تنسيق التعريب، المرجع السابق ٥٠ – ٥١).

المصـــادر والمراجـــع

- **آن اينو** : مراهنات دارسة الدلالة اللغوية ، ترجمة د/ خليل أحمد وآخرون ، ط دمشق ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م .

- **ابن أبي شيبة** : المصنف(تصنيف ابن أبي شيبة) C.D
مصدر الكتاب : موقع يعسوب
[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]

- **الأصفهاني**(حمزة بن الحسن الأصفهاني)،التنبيه علـى حـدوث التـصحيف تحقيق، محمد أسعد طلس،دمشق ١٣٨٨ /١٩٦٨م

- **الأصفهاني** :(الراغب الأصفهاني)
غريب القرآن مصدر الكتاب : موقع يعسوب
[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]

- **البصري** :(علي بن حمزة البصري) بقية التنبيهات على أغلاط الرواة تحقيق خليل ابن إبراهيم العطية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩١م C.D

- **ابن بطال** : شرح البخاري
مصدر الكتاب : ملف وورد المكتبة الشاملة
[الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]

- **البيهقي** : شعب الإيمان C.D
مصدر الكتاب : موقع جامع الحديث
http://www.alsunnah.com

- **بونتنج** (كارل ديتر بونتنج) المدخل إلى علم اللغة ترجمة سعيد بحيرى القاهرة ١٤٢٣/٢٠٠٣م

- **الجاحظ** : الحيوان
مصدر الكتاب : موقع الوراق
http://www.alwarraq.com

- **الجمل** : حاشية الجمل C.D
مصدر الكتاب : موقع الإسلام
[الكتاب مشكول ومرقم آليا غير موافق للمطبوع]
http://www.al-islam.com

- **ابن جني** (أبو الفتح عثمان ابن جني) :الخصائص تحقيق، محمد علي النجار، ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٩م

- **ابن الجوزي** (أبو الفرج عبد الرحمن الجوزي)تقويم اللسان تحقيق عبد العزيز مطر القاهرة ١٩٦٦م

- **الجوهري** :الصحاح في اللغة C.D
مصدر الكتاب : موقع الوراق
http://www.alwarraq.com

- **الحريري** (القاسم بن علي الحريري)،درة الغواص في أوهام الخواص تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٧٥

- **ابن حزم**: الإحكام في أصول القرآنC.D
مصدر الكتاب : موقع الوراق
[الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]
http://www.alwarraq.com

- **حسام الدين** (كريم زكي حسام الدين)
١- أصول تراثية في اللسانيات المعاصرة ط٣ القاهرة١٤٢١/٢٠٠١م
٢ - العربية،تطور وتاريخ ط١ ١٤٢٢/٢٠٠٢م

- **حسين نصار** : كتب غريب القرآن C.D
مصدر الكتاب : موقع الإسلام
http://www.al-islam.com
[ضمن مجموعة كتب من موقع الإسلام ، ترقيمها غير مطابق للمطبوع ، وغالبها مذيلة بالحواشي]

- **حمادي** (محمد ضاري حمادي) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث(١٢٦٦-١٣٩٨هجرية ١٨٥٠-١٩٧٨م)وزارة الثقافة والإعلام العراق ١٩٨٠م

- **الخازن** (علاء الدين بن محمد بن إبراهيم البغدادي)
لباب التأويل في معاني التنزيل C.D
مصدر الكتاب : موقع التفاسير
http://www.altafsir.com

- **الخطيب مُحَمَّدُ الشِّرْبِينِيُّ الْخَطِيبُ**
مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج
مصدر الكتاب : موقع الإسلام
http://www.al-islam.com

- **ابن دريد** (أبو بكر بن دريد)
١- كتاب الملاحن تحقيق إبراهيم أطفيش الجزائري القاهرة ١٣٤٧
٢- جمهرة اللغة C.D
مصدر الكتاب : موقع الوراق
http://www.alwarraq.com

- **الرامهرمزي** (سَهلُ بن مُوسَى الرَّامَهُرْمُزِيُّ)
المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي C.D
مصدر الكتاب : موقع جامع الحديث
http://www.alwarraq.com

- **الزَّبيدي** (محمّد بن عبد الرزّاق المعروف بمرتضى الزبيدي) تاج العـروس من جواهر القاموس C.D
مصدر الكتاب : موقع الوراق
وتتمة الكتاب من ملفات وورد على ملتقى أهل الحديث
http://www.alwarraq.com

- **الزبيـدي** (أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي) لحن العوام تحقيق ،رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٤م .
http://www.alsunnah.com

- **الزمخشري** : (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخـشري) أسـاس البلاغة C.D
مصدر الكتاب : موقع الوراق

- **ابن سلام** (أبو القاسم عبيدالله بن سلام) : الغريب المصنف تحقيق د/ صفوان عدنان ط دمشق ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .

- **السمرقندي** : بحر العلوم C.D
مصدر الكتاب : موقع التفاسير
http://www.altafsir.com

- **ابن سيده** (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي) : المخصص C.D
مصدر الكتاب : موقع الوراق
http://www.alwarraq.com

- **السيرافي** (أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي) مـــا يحتمـــل الـــشعر مـــن الضرورة تحقيق عوض بن حمد القوزي الرياض ١٤١٤/١٩٩٣م

- **الشبراملسي** (أَبُو الضِّيَاءِ عَلِيٌّ الشبراملسي)
نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (منهاح الإمام النووي) C.D
مصدر الكتاب : موقع الإسلام
http://www.al-islam.com

- **الشوكاني** (محمد بن على بن محمد)
١ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، نشرة دار الخير بيروت ١٤٢١هـ / ١٩٩١م . C.D
٢- نيل الأوطار C.D
مصدر الكتاب : موقع الإسلام
http://www.al-islam.com

- **الصولي** : (إبراهيم الصولي) أدب الكتاب
مصدر الكتاب : موقع الوراق
http://www.alwarraq.com

- **الطبري** (أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري) جامع البيان في تأويل القرآن تحقيق : أحمد محمد شاكر ١٤٢٠/٢٠٠٠ C.D
مصدر الكتاب : موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
www.qurancomplex.com
[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع ، والصفحات مذيلة بحواشي أحمد ومحمـــود شاكر]

- **الطنطاوي** (محمد الطنطاوي) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة مكة المكرمـــة ١٤٢٣ /٢٠٠٢م

- **عادل مصطفى**، فهم الفهم مدخل إلى الهرمنيوطيقا: نظريـــة التأويـــل مـــن أفلاطون الى جادمر القاهرة ١٤٢٨/٢٠٠٧م

- **ابن عاشور** (الطاهر بن عاشور) : التحرير والتنوير C.D
مصدر الكتاب : موقع التفاسير
http://www.altafsir.com

- **عبد البـاقي** (محمد فؤاد عبد الباقي) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم القاهرة ١٩٤٥م

- **عبد التـواب** (رمضان عبد التواب) فصول في فقه العربية ١٣٩٢هجريـــة ١٩٧٢ م

- **ابن عربي** : الفتوحات المكيةC.D
مصدر الكتاب : موقع الوراق

- **ابن عصفور الإشبيلي**: ضرائر الشعر . C.D
تحقيق السيد إبراهيم محمد

- **عضيمة** (محمد عبدالخالق عضيمة) دراسات لأســلوب القــرآن الكــريم دار الحديث القاهرة ١٣٩٢هجرية ١٩٧٢ م .
بيروت ط ٢ – ١٤٠٢هــ / ١٩٨٢ م .

- **ابن عطيـة** ، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطيـة الاندلـسي : المحـرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق عبدالـسلام عبدالـشافى محمـد – بيروت : ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م . ، المكتبـة الـشاملة ومركـز التـراث للبرمجيات C.D.R

- **عمر (أحمد مختار عمر)**
  ١- تاريخ اللغة العربية في مصر القاهرة ١٣٩٠/١٩٧٠م.
  ٢- الدلالة ط٣ القاهرة ١٩٩٤م
  ٣- صناعة المعجم الحديث

- **ابن قتيبة** (أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري) : أدب الكاتب ، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد،القاهرة ١٣٨٢ /١٩٦٣مC.D

- **القرطبي** (تفسير القرطبي ـ الجامع لأحكام القرآن)
تصحيح أحمد عبدالعليم البردواني . القاهرة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م . *C.D*
مصدر الكتاب : موقع يعسوب
[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع والكتاب مذيل بالحواشي].

- **ابن القيم الجوزية** : زاد المعاد C.D
مصدر الكتاب : موقع الإسلام
http://www.al-islam.com
[الكتاب مشكول وترقيمه موافق للمطبوع]

- **بن كراد** (سعيد بن كراد) السميائيات:النشأة والموضوع عالم الفكـر عـدد٣ مجلد ٣٥ يناير -مارس ٢٠٠٧ م

- **الكسائي** (أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي) ، ما تلحن فيه العامة تحقيق رمضان عبد التواب القاهرة ط١ ١٤٠٣ /١٩٨٢م

- **ابن كمال باشا** ،التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ،تحقيق محمد سواعي دمشق ١٩٩٤م.

- **كلاوس هيشن** : القضايا الأساسية في علم اللغة ، ترجمة سعيد بحيرى – مؤسسة المختار ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م .

- **الماوردي** : (أبوا لحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب) النكت والعيون
مصدر الكتاب : موقع التفاسير
http://www.altafsir.com

- **المسدي** (عبد السلام المسدي)
١- الأسلوب والأسلوبية طرابلس ١٩٨٢م ط ٢
٢- اللسانيات وأساسها المعرفية تونس ١٩٨٦.

- **مفتاح** (محمد مفتاح) أوليات منطقية رياضية في النظرية السميائنية عالم الفكر عدد٣ مجلد ٣٥ يناير مارس ٢٠٠٧م

- **ابن مكي الصقلي** (عمر بن خلف بن مكي) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان تحقيق عبدالعزيز مطر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤٢٥ /٢٠٠٤م

- **ابن منظور**(محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري): لسان العرب C.D
الناشر : دار صادر – بيروت الطبعة الأولى
مصدر الكتاب : برنامج المحدث المجاني
[مرفق بالكتاب حواشي اليازجي وجماعة من اللغويين]

- **الميداني**: مجمع الأمثالC.D
موقع الوراق
http://www.alwarraq.com

- **النبهان** (عبد الاله أحمد النبهان) مجلة التراث العربي العدد ١٠١ السنة السادسة والعشرون دمشق ١٤٢٧/٢٠٠٦م .

- **النووي** (أبو زكريا النووي)
١- رياض الصالحين ،تحقيق،محمد عبدالله الطالبي المدينة المنورة ١٤٢٤/٢٠٠٤م
٢- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث C.D
مصدر الكتاب : موقع الوراق
http://www.alwarraq.com

- **النيسابوري** : تفسير النيسابوري C.D
مصدر الكتاب : موقع التفاسير
http://www.altafsir.com

- **ابن هشام اللخمي**، شرح الفصيح،تحقيق مهدي عبيد جاسم بغداد ١٤٠٩ ١٩٨٨ وزارة الثقافة و الاعلام
الكتاب : كنز العمال C.D
مصدر الكتاب : موقع يعسوب
[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]

- **يوهان فك** : العربية دراسة في اللهجات والأساليب ، ترجمة د/ عبدالحليم النجار ، ط القاهرة ٢٠٠٦ م .

كتاب إحكام الأساس فى ﴿أن أول بيت وضع للناس﴾
تأليف الشيخ
مرعى بن يوسف بن أبى بكر المقدسى الحنبلى (ت ١٠٣٣ هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور / محمد بن عبد الله بن على باجودة
مدير مكتبة الحرم المكى الشريف

ترجمة مختصرة للمؤلف

- **اسمه ونسبه :**

مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد بن أبى بكر بن يوسف بن أحمد الكرمى نسبة لـ «طوركرم» قرية بقرب نابلس.

- **مولده ونشأته :**

ولد فى طوركرم بفلسطين ، وانتقل إلى القدس ، ثم إلى القاهرة ، وكان أحد أكابر علماء الحنابلة بمصر ، كان إمامًا محدثًا فقيهًا ذا اطلاع واسع على نقول الفقه ودقائق الحديث ، ومعرفة تامة بالعلوم المتداولة.

- **مشايخه :**

أخذ عن الشيخ محمد المرداوى وعن القاضى يحيى الحجاوى، ودخل مصر وتوطنها، وأخذ بها عن الشيخ الإمام محمد حجازى الواعظ والمحقق أحمد الغنيمى وكثير من المشايخ المصريين ، وأجازه شيخه وتصدر للإقراء والتدريس بجامع الأزهر ، ثم تولى المشيخة بجامع السلطان حسن ، ثم أخذه عنه معاصره العلامة إبراهيم الميمونى،ووقع بينهما من المفاوضات ما يقع بين الأقران ، وألف كل منهما فى الأخر رسائل.

وكان منهمكًا على العلوم انهماكًا كليًا، فقطع زمانه بالإفتاء والتدريس والتحقيق والتصنيف فسارت بتأليفه الركبان ، ومع كثرة أضداده وأعدائه ما أمكن أن يطعن فيها أحد ولا أن ينظر بعين الإزراء إليها.

- **مُصَنَّفَاتُه :**

له من المؤلفات الكثيرة فمنها كتاب غاية المنتهى فى الفقه قريب من أربعين كراسًا وهو من جميع كراسًا وهو جمع من المسائل أقصاها وأدناها مشى فيه مشى المجتهدين فى التصحيح والاختيار والترجيح، وله كتاب دليل الطالب فى الفقه نحو عشرة كراريس، ودليل الطالبين لكلام النحويين، وإرشاد من كان قصده لا إله إلا الله وحده ، ومقدمة الخائض فى علم الفرائض ، والقول البديع فى علم البديع ، وأقاويل الثقات فى تأويل الأسماء ، والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات وغيرها.

- **وَفَاتُه :**

وكانت وفاته بمصر فى شهر ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وألف رحمه الله.[1]

(١) «خلاصة الأثر» (٣٥٨/٤)، وقد سبق التعريف بالمؤلف فى مقدمة تحقيقى لكتاب «محرك سواكن الغرام» (١١– ١٨).

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى؛ مَرْعيُّ بنُ يُوسفَ الحنبلي المَقْدسيّ:

حَمْدًا لِمَنْ جعلَ الكعبةَ المشرفةَ أَوَّلَ بيتٍ وُضعَ لِلنَّاسِ، وأبرزها في الوجودِ عروسًا يفيض إلى حِمَاها الذاكرُ والناس، فهي البيت الذي بـ«بَكَّة» مُباركًا وهدًى للعالمين فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان من الآمنين، وصلاةً وسلامًا على المَبْعوثِ لِكافَةِ الناسِ رسولًا المُنزَّل عليه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وعلى آله الناسكين، وأصحابِهِ السالكينَ لسُبلِ الخيرِ، والمُقْتَفين.

□ **أما بعدُ:**

فهذه عباراتٌ لطيفةٌ، وإشارات مُنيفةٌ، تُسيءُ حاسدًا وتَسرُّ خليلًا في الكلام على آية ﴿أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦] و﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، جانحًا في ذلك سبيلَ الاختصارِ لا التطويلِ، مُبيِّنًا ما فيها مِنَ الأحكامِ لإيضاحِ الدليل، واللهُ تعالى حَسْبِي ونِعمَ الوكيل.

أمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦] فمعلومٌ: أن «إنَّ» معناها التوكيد، و﴿إِنَّ أَوَّلَ﴾ إن كان بمعنى: «أَسْبَق»، فهو ممنوعٌ من الصرفِ للوصف ووزن الفعل، وإنْ كان بمعنى: «مُتقدِّم» أو: «قَبْل» فَمَصْروفٌ.

وقوله: ﴿وُضِعَ﴾ صفة لِـ﴿بَيْتٍ﴾، والواضع كما في «الكَشَّاف» هو: الله تعالى، يدلُّ عليه قراءةُ مَن قَرأ: (وَضَعَ للناسِ) بِتَسْمِيةِ الفاعل، وهو: الله سبحانه(١).

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٠٣).

وسببُ نزولِ هذهِ الآيةِ: أنَّ اليهودَ قالوا للمسلمين: بيتُ المَقْدسِ قِبْلتنا وهو أفضلُ مِن الكعبةِ وأقدمُ، وهُو مهاجَر الأنبياء، وقِبْلتُهم، وأرضُ المَحْشَر، وفي الأرضِ المُقَدَّسة.

وقال المسلمون: بَلِ الكعبةُ أفضل.

فبلغَ ذلكَ رسولَ اللهِ ﷺ، فنزلَتْ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ...﴾ الآية [آل عمران: ٩٦][1].

واختلفَ المفسّرونَ في كونِه أوَّل بيتٍ وُضع للناسِ هل المرادُ بالأوَّليةِ: الأوّليةُ في الوضعِ والبناءِ، أو: البَرَكَة والمَسْجِديَّة؟

□ قولان:

أحدهما: أنه أوَّلٌ في الوضع والبناء.

قال مجاهدٌ: خلقَ اللهُ هذا البيت قبلَ أن يخلقَ شيئًا من الأرضين. وفي روايةٍ عنه: إنَّ الله خلقَ موضعَ البيتِ قَبلَ أنْ يخلقَ شيئًا من الأرضِ بألفَي عامٍ.

وقال في «تفسير الكواشي» كما في «الكشَّافِ»: أوَّل بيتٍ وُضِعَ، أيْ: ظَهَرَ على وجهِ الماءِ عندَ خلقِ السمواتِ والأرضِ، خَلَقَهُ اللهُ تعالى قَبلَ خَلْقِ الأرضِ بألْفَي عامٍ، وكان زَبْدَةً بيضاءَ على وجهِ الماءِ، فَدُحيت الأرض من تحتِهِ. انتهى[2].

وهذا قولُ ابنِ عُمَرَ، ومجاهدٍ، وقتادةَ، والسُّدِّيِّ.

وعَن عبد الله بن عُمر ﷺ قالَ: خُلِقَ البيت قبلَ الأرضِ بألْفَي عامٍ، ثُمَّ

(١) الواحدي، أسباب النزول (٧٦، ابن حجر العسقلاني، العجاب (٢/ ٧١٧-٧١٨)، السيوطي، الدر (٩٣)، أخبار مكة للأزرقي (١/ ١٣١)(١٠٥) وإسناده حسن.

(٢) «الكشاف» (١/ ٢٠٣)، تفسير الطبري (٤/ ٨).

دُحِيَتِ الأرضُ منهُ[1].

وعن ابنِ عبّاسٍ ﵄ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**أَوَّلُ بُقْعَةٍ وُضعتْ في الأرضِ: مَوضعُ البيتِ، ثُمَّ مُدَّت منها الأرضُ، وإنَّ أولَ جَبلٍ وَضَعَهُ اللهُ على وجهِ الأرضِ: أبو قُبيسٍ**» رواه البيهقيُّ[2].

وقِيلَ: هو أوَّلُ بَيتٍ بُنِي على الأرضِ. فَعَنِ ابنِ عباسٍ ﵄ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ [٣/ أ] بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦] هو: الكعبة، وضَعَهَا اللهُ تعالى في الأرضِ قُبَالَةَ البيتِ المعمورِ[3].

[وقال][4] عليُّ بن الحُسَيْنِ ﵄: إنَّ الله تعالى وَضَعَ تحتَ العرشِ بيتًا، وهو البيتُ المعمورُ، فَأَمَرَ اللهُ تعالى الملائكةَ أنْ يَطوفوا بِهِ، ثُم أَمَرَ الملائكةَ الذين هُمْ سُكَّانُ الأرض أنْ يَبْنُوا في الأرض بيتًا على مِثَالِهِ وَقَدْرِهِ، واسمُه: الصراحُ، وأمَرَ مَن في الأرضِ أن يطوفوا به كما يطوفُ أهلُ السماءِ بالبيتِ المعمورِ. رواهُ ابنُ الجوزيِّ[5].

وأوردَهُ الكواشيُّ في «تفسيره».

روي: أنهم بَنَوْهُ قبلَ آدمَ بألْفَي عامٍ، وكانوا يحجونه، فلما حجَّه آدمُ قالت الملائكةُ: بَرَّ حَجُّكَ، حججنا هذا البيت قبلك بألفي عامٍ[6].

---

(١) البيهقي في «الشعب» (٧/ ٥٤٢-٥٤٣) (٣٦٩٧) قال محققه: إسناده ليس بالقوي.

(٢) حديث ضعيف: رواه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٥٤٣)(٣٨٢٤) وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٢١٣٢).

(٣) أخرجه المفضل الجندي ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهيات» (٢/ ٥٧٠ رقم ٩٣٧)، وضعفه جدًّا ابن الجوزي، وزاد السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٢١) نسبته للديلمي.

(٤) بياض بالأصل، والمثبت بين المعقوفين موافق للسياق.

(٥) أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٦٨ رقم ٨) وقال محققه: إسناده ضعيف، ولم أجده في «مثير الغرام الساكن» لابن الجوزي.

(٦) أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٨٥ رقم ٣١)، والمفضل الجندي ومن طريقه ابن=

وَعَنِ ابنِ عباسٍ ﷺ قال: لمَّا حجَّ آدم لقيتْه الملائكةُ بـ«المازمين»[1]، فقالوا: برَّ حَجُّكَ يا آدمُ؛ إنَّا قد حَجَجْنَا هذا البيتَ قَبْلَكَ بألْفَي عامٍ[2].

وعن أبي هُريرةَ ﷺ قال: حَجَّ آدمُ، فَقَضَى المَنَاسِكَ، فلمَّا حَجَّ قالَ اللهُ تعالى: «يا آدمُ قد غفرتُ لكَ، وأمَّا ذُرّيتُك: فَمَنْ جاءَ منهم هذا البيتَ مُقِرًّا بذنبه غفرتُ له». فحجَّ آدمُ فاستقبَلتْه الملائكةُ فقالوا: بَرَّ حَجُّكَ يا آدمُ؛ لقد حَجَجْنَا هذا البيتَ قَبْلَكَ بألْفَي عامٍ[3].

وعن سعيد بن سالم: أن آدمَ ﷺ حَجَّ على رِجْلَيْهِ سَبْعينَ حَجَّةً ماشيًا، وأنَّ الملائكةَ لقيَتْهُ بـ«المازمين» فقالوا: برَّ حَجُّكَ يا آدمُ؛ إنَّا قد حَجَجْنَا قبلَكَ بألفي عامٍ[4].

وقيل: إنَّه أوَّلَ بيتٍ بَنَاهُ آدمُ في الأرضِ. وقاله ابنُ عباسٍ.

وعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «بَعَثَ اللهُ جبريلَ إلى آدمَ وحَوَّاءَ فقال لهما: ابْنِيَا لي بيتًا. فخَطَّ جبريلُ، فجعلَ آدمُ يَحفُرُ، وحَوَّاءُ تنقلُ الترابَ، حتى أجابه الماءُ، فَنُودِيَ مِن تَحْتِهِ: حَسْبُكَ يا آدمُ. فلمَّا بناهُ أوحى الله تعالى إليه أنْ يطوفَ بِهِ، وقيل له: أنتَ أوَّلُ الناسِ، وهذا أولُ بيتٍ»[5].

= الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٥٧١ رقم ٩٣٧)، وأخرجه الأزرقي في أخبار مكة (١/ ٧٦ رقم ١٣) وقال محقق «أخبار مكة»: «إسناده ضعيف».

(١) المازمين: موضع بمكة المكرمة.

(٢) أخرجه المفضل الجندي ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٤٢٩)، وكذا ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٥٧١ رقم ٩٣٧)، وأخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٧٦ رقم ١٣) وقال محقق «أخبار مكة»: «إسناده ضعيف».

(٣) أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٨٣ رقم ٢٦)، وقال محققه: «إسناده ضعيف جدًّا».

(٤) انظر: «الدر المنثور» (١/ ٣١٤) للسيوطي، و«الترغيب والترهيب» للمنذري (٢/ ١٠٩ رقم ١٧٠٤)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٣/ ٤٣٥ رقم ٣٩٨٩).

(٥) الهندي في «كنز العمال» (١٢/ ٢١٣ برقم ٣٤٧١٨)، ابن عساكر في «تاريخ دمشق (٧/ ٣٠٢).

ثُم تَناسَخَتِ القُرونُ، حتى رَفَعَ إبراهيمُ القواعدَ منه». أخرجه البيهقي في «الدلائل»[1].

وعن عطاءٍ: أنَّ عُمَرَ ﷺ سألَ كَعْبًا فقال: أَخْبِرْني عن هذا البيتِ، ما كان أَمْرُهُ؟ فقال: إنَّ هذا البيتَ أَنْزَلَهُ اللهُ من السماءِ يَاقُوتَةً حمراءَ مُجَوَّفَة مع آدم، فقالَ: يا آدمُ: إنَّ هذا بيتي فَطُفْ حَوْله، وصَلِّ حَوْلَه، كَمَا رأيْتَ ملائكتي يطوفون حَوْلَ عرشي ويُصلُّون.

ونَزلتْ معه الملائكةُ فرفعوا قواعدَه من حجارةٍ، ثُم وضع البيت على القواعدِ، فلمَّا أغرَقَ اللهُ قومَ نوحٍ رَفَعَهُ وبقيتْ قواعدُه[2]. رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمان»[3].

وذكرَ بعضُهُم: أنه لمَّا أُهْبِطَ آدمُ من الجنةِ قال الله له: يا آدمُ، ابْنِ لي بيتًا بِحِذَاءِ بيتي الذي في السماء تَتَعَبَّدُ فيه أنت وولدُك كَمَا تَتَعَبَّدُ ملائكتي حَوْلَ عرشي. وهبطتِ الملائكةُ فحفرتْ حتى بلغ الأرض السابعةَ فقذفتْ فيه الملائكةُ الصخرَ، حتى [٣/ ب] أشْرَفَ على وجْه الأرضِ، وهَبَطَ آدم معه ياقوتةٌ حمراءُ محفورةٌ لها أربعةُ أركانٍ بِيْضٍ، فَوَضَعَهَا عَلى الأساسِ، فَلَمْ تَزَلِ الياقوتةُ كذلكَ حتى رفعها اللهُ إلى السماءِ، وبقيتْ قَواعدُه، فَبَنَى بَنُو آدمَ مِن بَعْدها مكانها بيتًا بالطِّينِ والحِجَارةِ، فَلَم يَزَلْ معمورًا يَعْمرونه ومَن بعدهم حتى زمنَ نوح عليه السلام، فلمَّا كان الغرقُ خَفِيَ مكانُه، فلمَّا بَعَثَ اللهُ إبراهيمَ ـ عليه السلام ـ طلبَ الأساسَ ـ أساسَ الملائكةِ ـ لِيَبْنِيَ عليه، فضربَ جبريلُ ـ عليه السلام ـ بجناحِه الأرضَ فأبرزَ عن أُسٍّ ثابتٍ على الأرضِ

---

(١) حديث ضعيف: خرجه البيهقي في «الدلائل» (٣٧٧) من طريق ابن لهيعة عن يزيد أبي الخير عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا، وابن لهيعة: ضعيف سيئ الحفظ.

(٢) في الأصل: قواعد، والمثبت هو الصواب.

(٣) ضعيف: خرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٣٠) من طريق عطاء عن عمر، وهو منقطع.

السُّفْلى، فقذفتْ فيه الملائكةُ الصَّخْرَ، ما يَطيقُ الصخرةَ منها ثلاثون رجلًا، وبَنَى عليه البيت[1].

وعن وهْب: أنَّه لمَّا نزلَ آدمُ اشتدَّ بُكاؤه وحُزْنُه، فوضَعَ اللهُ له خيمةً مِن ياقوتةٍ حمراء من الجنَّة فيها ثلاثةُ[2] قَنَاديل مَوضعَ الكعبة، فانتهى نورُها إلى محلِّ أنصابِ الحَرَمِ[3].

وعن عروة بن الزبير ﷺ أنه قال: بلغني : أنَّ البيتَ وُضع لآدمَ عليه السلام يطوفُ بِهِ ويَعبُد اللهَ عِنده، وأنَّ نوحًا قد حَجَّه وجَاءَه وعظَّمه، فلمّا أصاب الأرضَ الغرقُ حين أهلكَ اللهُ قومَ نوحٍ أصاب البيتَ مَا أصاب الأرضَ مِن الغرقِ، فكان ربوةً حمراءَ معروفٌ مكانه، ثُم لَم يَبعثِ اللهُ نبيًّا إلَّا حجَّه. رواهُ البيهقيُّ[4].

القول الثاني: أنَّ المرادَ من الأَوَّليةِ: كونه أوَّلَ بيتٍ وُضع للناسِ مُبارَكًا، ويدلُّ عليه: سِياقُ الآيةِ وهو قولُه تعالى: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦]. قاله ابنُ الخازنِ في تفسيرِه[5][6].

فَعَنْ عليٍّ. كرَّم الله وجهه. : أن رَجُلًا قال: ألَا تُخْبرني عن البيتِ، أهُوَ

(١) أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٨٢ رقم ٢٤)، وقال محققه: «إسناده ضعيف جدًا».
(٢) في الأصل: ثلاث، والمثبت هو الصواب.
(٣) أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٧٤ رقم ١٢) وقال محققه: «إسناده ضعيف وفي متنه نكارة»، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢/ ٢٧٥ رقم ١٥١٧)، وزاد السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣١١) لابن المنذر.
(٤) أثر ضعيف: خرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٧٧) وإسناده ضعيف فيه مُبْهَمٌ.
(٥) وهو: «لباب التأويل في معاني التنزيل» (١/ ٢٥١- ٢٥٢).
(٦) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١/ ٥٥١)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣/ ٧١٠ رقم ٢٨٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٢١)، وزاد السيوط في «الدر المنثور» (١/ ٣٠٧) نسبته إلى ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهوية في «المسند»، وعبد بن حميد والحارث بن أبي أسامة، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

أَوَّلُ بيتٍ وُضِعَ في الأرضِ؟ قال: لا، قدْ كانَ قَبْله بيوتٌ، ولكنّه [أول بيت][1] وُضِع للناسِ مُباركًا وهُدًى، وفيه مَقَامُ إبراهيمَ، ومَن دَخَله كان آمنًا.

وقال الحَسَنُ: هُو أَوَّلُ مَسْجدٍ عُبِدَ اللهُ فيه.

قال مُقَاتِلٌ: هُو أَوَّلُ مسجدٍ وُضِع للناس[2].

وقال مطرٌ: هُو أَوَّلُ بيتٍ وُضِعَ للعِبَادةِ.

وقال الضَّحَّاكُ: هُو أَوَّلُ بَيتٍ وُضِعَ فيه البَرَكة، وأوَّلُ بيتٍ وُضِعَ للناسِ يُحَجُّ إليه، وأَوَّلُ بيتٍ جُعِلَ قِبْلَةً للناسِ.

وفي «الكَشَّافِ» معنى: وَضَعَ اللهُ للناسِ بيتًا: أنه جَعَله مُتَعَبَّدًا لهم. فكأنه قال: إنَّ أَوَّلَ مُتَعَبَّدِ الناسِ الكعبةُ[3].

أخرجَ الشيخان البخاريُّ ومسلمٌ[4] عن أبي ذرٍّ ﷺ قال: سألت رسولَ الله ﷺ عن أَوَّلِ مسجدٍ وُضِعَ في الأرضِ؟ قال: «المَسْجِدُ الحَرَامُ» قلت: ثمَّ أيّ؟ قال: «المَسْجِدُ الأَقْصَى». قلت: كم بَيْنَهما؟ قال: «أَرْبَعُونَ عَامًا».

وَكَانَ قِبلةَ إبراهيمَ وغَيْرِه منَ الأنْبياءِ.

وكان النبيُّ ﷺ يُصَلي مُدَّةَ إقامته بمكَّةَ إلى بيتِ المَقْدسِ، ولا يَستدبرُ الكعبةَ، بَلْ يجعلها بَيْنَ يَدَيْهِ، فلمَّا هاجَرَ أمر بالصلاةِ إلى صخرةِ بيتِ المَقْدسِ تألُّفًا لليهودِ، فصلَّى بعد الهجرةِ سِتَّةَ عَشَرَ شهرًا أو سبعَةَ عشَرَ[5].

---

(١) غير واضحة بالأصل.
(٢) تفسير الطبري (٤/ ٧).
(٣) (١/ ٢٠٣).
(٤) «صحيح البخاري» (٥٧٥)، و«صحيح مسلم» (١/ ٥٢٠).
(٥) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٢٠٥)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ١٩٠-١٩٢)، و«الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٣٤٢- ٣٤٣).

واخْتلفَ العلماءُ: هل كان [٤/ أ] شُرِعَ التوجّهُ إلى بيت المَقْدِسِ بالمدينةِ بالسُّنَّةِ أو بالقُرآن؟ على قولين: حَكَاهُما القاضي، وذكَرَ ابنُ الجوزيّ[١] عن الحَسَنِ وأبي العالية والرَّبيعِ وعِكْرمة: أنَّه كان برأيه واجتهاده.

وقيل: إنَّه أوَّلُ بيتٍ وُضِعَ يُحَجُّ إليه.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: هُو أَوَّلُ بَيتٍ حُجَّ بعد الطوفان.

وقيل: هُو أَوَّلُ بيتٍ خُصَّ بالبَرَكَة وزيادةِ الخيرِ.

□ **قُلتُ**:

وينبغي أن يُقال: لا تعارضَ بين جميع هذه الأقوال؛ إذْ كلّ ذلك صحيح في حقّه، ولا بَيْنَ مَا مرَّ مِن الأوَّليةِ وهو: أنَّ الله خَلَقَه أولًا، ثم بَنَتْهُ الملائكةُ، ثُمَّ بناهُ آدمُ، ثمَّ بَنَاهُ بَنُو آدم، ثُمَّ بناهُ إبراهيمُ، ثمَّ بناهُ العَمَالقةُ، ثم بَنَاهُ جُرْهُمُ، ثم بَنَاهُ قُصَيُّ، ثم بَنَاهُ قُريشُ، ثم بَنَاهُ عبدُ اللهُ بنُ الزبيرِ، ثم الحجَّاجُ بَنَى جدارًا من جُدْرَان البيتِ وهو أَوَّلُ بيتٍ مُبَارَكٍ، وَوُضِع ليحجَّ الناس إليه.

وهذا جَمْعٌ لطيفٌ، لَمْ أرَ مَن تَكَلَّمَ عليه، واللهُ أَعْلَمُ.

وأنَّ قولَه تعالى: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران:٩٦]: أيْ: لَلْبَيْت الذي ببكَّة، واخْتُلِفَ: هلْ «بَكَّةُ» بمعنى «مَكَّة» أوْ لا؟ فقال قومٌ: «بَكَّةُ» هي «مَكَّةُ» لُغتان وهما عَلَمٌ على البلد الحرام، وعليه الجمهورُ، وقدَّمه في «الكَشَّاف»[٢]، وكذا المفتيُ والكواشي والسَّمرقنديّ، وهو قولُ الضَّحَّاكِ ومُجاهدٍ، قال ابنُ قُتَيبة وغيره: لأن إبدالَ الباءِ من الميم وبالعكسِ جائزٌ مشهورٌ، كما يقال: «سَبَدَ أرضَه» و«سَمَدَها»، و«طِينٌ لازِبٌ» و«لازِمٌ»، وقولهم: «النبيط» و«النميط» في اسمِ موضعٍ بِـ«الدهْنَاءِ»، وقولُهم: «حُمَّى مُغمطة» و«مغبطة».

---

(١) «زاد المسير» (١/ ١٥٣).

(٢) أي: الزمخشري (١/ ٢٠٣).

وقال قومٌ: «بَكَّة» غير «مَكَّة»، فقيل: «بَكَّةُ» المسجدُ الحرامُ خاصَّةً، و«مَكَّة» الحَرَمُ كُلُّه. حَكَاهُ الماورديُّ عَنِ الأزْهريِّ وزيدِ بن أسْلم.

وقيل: «بَكَّةُ» اسمُ البيتِ، و«مَكَّةُ» اسمُ البلدِ. حَكَاهُ عن النخعي وغيره.

وقيل: «بَكَّةُ» اسمٌ لِبَطْنِ «مَكَّةَ».

وقيل: «بَكَّةُ» اسمٌ لِلبَلَدِ، لقوله تعالى: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، و«مَكَّة» اسمٌ للمسجدِ والمَطَافِ.

وقال الزجَّاجُ: «بَكَّةُ» موضعُ البيتِ، وسائرُ ما حَوَاليه «مَكَّة».

وقيل: «بَكَّةُ» مَوضعُ المسجد، و«مَكَّةُ» البلد حوله.

والمشهورُ الأَوَّلُ، واشتقاقُها مِن «بَكَّهُ» إذا زَحَمه؛ لازدحام الناسِ فيها.

وعن قَتَادَةَ: يَبكُّ الناسُ بعضُهم بعضًا الرجالُ والنساء.

وقيل: لأنها تَبكُّ أعناقَ الجبابرة. قاله الليثُ.

أيْ: تَدُقّها، فَلَمْ يقصدْها جَبَّارٌ بِسُوءٍ إلَّا قَصَمَه الله تعالى، و«البَكُّ» الدَّقُّ[1].

وسُمِّيتْ «مَكَّةَ» لِقِلَّةِ مائِهَا، مِن «ملَكَّ الفَصيلُ ضَرْعَ أُمِّه»، و«امْتَكَّه»: إذا امتصَّ كل ما فيه من اللبن.

وقيل: لأنها تَمُكُّ الذنوبَ، أي: تَذْهبُ بها.

وقيل: لأنها تَمُكُّ الجبَّارين، أي: تُذْهِبُ قُوَّتَهم.

□ **ويقال لـ«مَكَّةَ» أيضًا:**

«البَلْدَةُ»، و«البَلَدُ»، و«البَلَدُ الحَرَامُ»، و«بَلَدُ اللهِ»، و«البَلَدُ الأمينُ»، و«القريةُ»، و«المأمون»، و«الأمين»، و«المسجدُ الحرامُ»، و«البيتُ

---

(١) انظر: «رسالة في أسماء مكة المشرفة» للسجاعي (١٦-١٧).

الحَرَامُ»، و«الحَرَمُ»، و«الكَعْبَةُ»، و«طيبة»، و«البيت العتيقُ»، و«الرباحُ»، و«بَرَّةُ»، و«الثَّنِيَّةُ»، و«صلاحُ»، و«بساقُ»، و«بعادُ»، و«المُعطّشةُ»، و«الرأسُ»، و«كوثى»، و«العَرْشُ»، و«العُرْشُ»، و«العروش»، [٤/ب]، و«العريش»، و«أمُّ القُرى»، و«أُمُّ صُبْحٍ»، و«أُم روْحٍ» و«أُمُّ رحم»، و«أُمُّ الرحم»، و«أُمّ الرحمن»(١) و«أُمُّ راحمٍ» لأن الرحمةَ تنزلُ بِها، و«أُمُّ زخْمٍ» لازدحام الناس فيها، و«المُقَدَّسة» و«القادسية» و«القادِسُ» من التقديس أي: التطهير من الذُّنوبِ، و«الناسة» بالسين والشين، و«النساسة» و«النسناسة» لأنها تَنُسُّ مَن أَلْحَدَ فيها أي: تَطْرده، و«الباسة» و«البساسة» لأنها تَبُسُّ مَن ألحَدَ فيها أي: تُهلكه وتُحطّمه، مِن قوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝﴾ [الواقعة: ٥]، و«الحاطمة» لِحَطْمِها المُلحِدِينَ، و«العَرُوض» ومنه سُمِّي عِلْمُ العَرُوضِ بهذا الاسم؛ لأن الخليل بن أحمد اقْتَرَحَه بِـ «مَكَّة» فَسُمِّي بِاسْمِ مَحلّه.

و«حرمة»، و«السوحة» و«النادرة»، و«العَذْراء»، و«نَقْرَةُ الغرابِ»، و«قرية النَّمْلِ»، و«النانية»، و«النحجز».

وكثرة الأسماء تدلُّ على شرفِ المُسَمَّى(٢).

وأمَّا قوله تعالى: ﴿مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٦] فَـ ﴿مُبَارَكًا﴾ منصوبٌ

---

(١) كذا بالأصل.

(٢) قال بعضهم:

وما كثرة الأسماء إلا لفضلها حباها بها الرحمن من أجل كعبة

انظر: «الجامع اللطيف» لابن ظهيرة (١٥٠).

وهناك عدة رسائل في أسماء مكة ومعانيها، ومن أجمعها «رسالة في أسماء مكة المشرفة» تأليف أحمد السجاعي ت١١٩٧هـ، تحقيق راشد بن عامر الغفيلي، وقد طبعت ضمن لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، رسالة رقم (٦٨).

على الحالِ مِنَ الضميرِ المُسْتَكِنّ في الظَّرْفِ، لأن التقدير ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ هو والعاملُ فيه المُقدَّر في الظرف من فِعل الاستقرار، وأصلُ البَرَكةِ النموُّ والزيادةُ، ومعنى ﴿مُبَارَكًا﴾ أي: كثير الخير لِمَا يَحصلُ لِمَنْ حَجَّه أوِ اعْتَمَرَهُ وعكف عنده وطاف حوله مِن الثواب وتكفيرِ الذنوبِ ومُضاعفةِ الحسناتِ وزيادة ثوابِ الطاعات[1].

فَعَنْ عبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**صَلاةٌ في مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صلاةٍ فيمَا سِواهُ، إلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ، وَصَلاةٌ فِي المَسْجِدِ الحَرامِ أَفْضَلُ مِنْ مائةِ أَلْفِ صَلاةٍ فِي هَذَا**» رواه أحمدُ والبزَّارُ وابنُ خُزَيْمة بِرِجَالِ الصَّحيحِ[2]، زادَ ابنُ خُزيمة: يَعني: مَسْجِدَ المدينةِ.

وبَقيّة أعمال البر في المضاعفة كالصلاةِ.

رواه الحاكم وصحَّحه مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ: «**كُلُّ حَسَنَةٍ مِنْ حَسَنَاتِ الحَرَمِ بِمِائَةِ أَلْفٍ**»[3].

وفي حديثٍ: «**حُجّوا؛ فَإِنَّ الحَجَّ يَغْسِلُ الذُّنُوبَ كَمَا يَغْسِلُ المَاءُ البَدَنَ**» رواه الطبرانيُّ[4].

وفي حديث أبي هُريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**مَنْ حَجَّ للهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَومِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**» متفقٌ عليه[5]، واللفظُ لِلبخاريِّ،

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٠٣).

(٢) حديث صحيح: خرجه أحمد (١٥٥٣٣) والبزار (٢١٩٦)، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١١٧٢).

(٣) حديث ضعيف جدًا: «مستدرك الحاكم» (١٦٤٥) وصححه، وتعقبه الذهبي فقال: ليس بصحيح، أخشى أن يكون كذبًا. وقال الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٤٩٥): حديث ضعيف جدًا.

(٤) حديث موضوع: رواه الطبراني في «الأوسط» (٥١٥٤)

(٥) البخاري (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠).

وفي روايةٍ لمسلمٍ: «مَنْ أَتَى هَذَا البَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

والرَّفَثُ: الجِمَاعُ، والفُسُوقُ: المعاصي.

وأخرجَ الشيخان[1] عن أبي هُريرة رضي الله عنه: أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**العُمْرَةُ إِلَى العُمرَةِ، كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، والحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ**».

وعَنِ ابنِ عُمَرَ-يرفعه[2]-: «مَنْ طَافَ سَبْعًا وَصَلَّى رَكْعَتَينِ كَانَ كَعِتَاقِ رَقَبَةٍ» رواه البيهقيُّ، ورَوَاهُ ابنُ مَاجَه بلفظ: «مَنْ طَافَ بِالبَيْتِ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَ كَعِتْقِ رَقَبَةٍ».

وعن عُمَرَ رضي الله عنه قال: «مَن أَتَى هَذَا البيتَ لا يُرِيدُ إِلَّا إِيَّاهُ فَطَافَ طَوَافًا خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». أخرجه سعيد بن منصورٍ.

والأحاديث في هذا كثيرة.

□ ومعنى: ﴿وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٦]:

أي: قِبْلة لهم ومُتَعَبَّدًا [٥/ أ] لَهُمْ يَهْتدون بِهِ إلى جهةِ صَلاتِهِم.

وقيل: هو هدًى للعَالَمِينَ إلى الجَنَّةِ؛ لأنَّ مَن قَصَدَهُ أَوْ حَجَّهُ فَقَد سَلَكَ به طريقًا إلى الجنَّةِ.

وقيل: لأنَّ فيه آياتٍ عَجيبةً دالَّةً على عَظِيمِ قُدْرتِه وبالغِ حِكمته تعالى، تَهدي مَن تأمَّلها ونَظَرَ فيها بِعَيْنِ الاعتبار إلى الصِّراطِ المُستقيمِ وتنوير البصيرةِ واليقينِ.

---

(١) البخاري (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩).

(٢) حديث صحيح: رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١١٠) وصححه الشيخ الألباني في «التعليق على ابن خزيمة» (٢٧٢٩)، و«التعليق الرغيب» (٢/ ١٢٠)، والحديث في «سنن ابن ماجه» (٢٩٤٧).

□ **وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾** [آل عمران: ٩٧].

أي: علاماتٌ واضحاتٌ، فَمِنْ آياتِ البيتِ كما في «الكواشي»:

أنَّ الطيرَ لا تَطيرُ فوقه، وأنَّ الجارحة إذا قصدتِ الصَّيدَ فَدَخَلَ الحَرمَ كَفَّتْ عنه.

وصَدَرَ إليه الأنبياءُ والمرسلون والأولياءُ والأبرارُ.

ويُضَاعَفُ الحسنةُ فيه بمائةِ ألفِ ضعفٍ.

وفي «تفسير المفتي»: الآياتُ كانحرافِ الطيورِ عن مُوازاةِ البيتِ على مَدَى الأعصار، ومُخالطة ضواري السباع الصيود في الحَرَمِ مِن غير تَعَرُّضٍ لها، وقَهْرِ اللهِ تَعَالَى لكلِّ جبارٍ قَصَدَه بسُوءٍ كأصحابِ الفيلِ.

وفي الحديث: إنما سمَّى اللهُ «البيتَ العتيقَ» لأن الله أعتقَهُ من الجبابرةِ، فَلَمْ يظهرْ عليه جبَّارٌ قطّ[1].

ومِن الآياتِ: أنَّ الآمِرَ ببنائه: «المَلِكُ الجليلُ»، والمُهَنْدِسُ له: «الأمينُ جبريلُ»، والباني هو: «إبراهيمُ الخليلُ»، والمساعدُ في بنائه: الصادق الوعد: «إسماعيلُ».

ومن الآياتِ أيضًا: ما يُروى: أنَّ الكعبةَ مُنذ خَلقها الله تعالى: ما خَلَتْ عن طائفٍ يطوفُ بها من جِنٍّ أو إِنسٍ أو مَلَكٍ.

قال بعضُ السَّلَفِ: خرجتُ يومًا في هاجرةٍ ذاتِ سَمُوم، فقلتُ: إنْ خَلَتِ الكعبةُ عن طائفٍ في حِينٍ فهذا الحينُ، ورأيتُ المطافَ خاليًا، فَدَنوتُ فرأيتُ

---

(١) أخرجه الترمذي في «السنن» (٥/ ٣٢٤ رقم ٣١٧٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٢١)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» ٣/ ٤٤٣ رقم ٤٠١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٢٠٩)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه».

حيةً عظيمةً رافعةً رأسَها تطوفُ حولَ الكعبةِ. ذكرَهُ ابنُ الصَّلاحِ في «مَنسَكه».

ورُوي: أنّه يومَ قُتلَ ابنُ الزبيرِ بِمَكةَ اشتدتِ الحربُ، واشتغلَ الناسُ بالقتالِ، فَلَمْ يُرَ طائفٌ يطوفُ بالكعبةِ إلَّا جَمَلٌ يطوفُ بها. ذكره السُّهَيليُّ.

وعَنِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ الله تعالى وجَّه السفينةَ إلى مكَّة المشرفَةِ، فدارَت بالبيتِ أربعينَ يومًا، ثُمَّ وَجَّهها اللهُ الجُودِيَّ فاستقرَّت عليه. رواه ابنُ الجوزِيِّ[1].

ومن الآياتِ كما يأتي: الحَجر والحطيم.

□ **وأما قوله تعالى:** ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

أي: أَثَرُ قَدَمَيه عليه السلام في الصَّخرةِ التي كان يقومُ عليها وَقْتَ رفعِ الحِجَارَةِ لبناءِ الكعبةِ عند ارتفاعه أو عند غَسلِ رأسه، على ما رُوي: أنَّه ـ عليه السلام ـ جاء زائرًا من الشامِ إلى مكَّةَ، فقالتْ له امرأةُ إسماعيلَ: انْزِل حتى أَغْسِلَ رأسَكَ. فلَم يَنْزِل، فجاءته بهذا الحَجَر فوضعته على شِقِّه، فَوَضَعَ قَدَمَه عليه حتى غسلتْ شِقَّ رأسِهِ، ثُمَّ حَوَّلتْه إلى شِقِّه الأيسر، حتى غَسَلَتِ الشِّقَّ الآخرَ، فَبَقي أَثَرُ قَدَمَيْهِ عليه.

و﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] إمَّا مُبتدأ حُذف خبره، أي: منها مقام إبراهيم، أوْ بدلٌ من ﴿آيات﴾ بَدَلُ بعضٍ من كلٍّ، أو عطفُ بيانٍ، وصَحَّ [٥/ب] بيانُ الجمعِ بالمفردِ، إما باعتبار كونه بمنزلةِ آياتٍ كثيرة لِظُهورِ شأنِه وقوة دلالته على قدرة الله تعالى، وعلى نُبوَّة إبراهيم عليه السلام، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾ [النحل: ١٢٠]، أوْ باعتبار اشتماله على آيات كثيرة؛ فإن كلَّ واحدٍ من أثر قدميه في صخرةٍ صَمَّاءَ، وغَوْصِهِ فيها إلى الكعبين، وإلانَةِ

(١) «مثير الغرام الساكن» (٣٠٩)، «أخبار مكة» للأزرقي (١/ ٩٥ رقم ٤٦)، إسناده ضعيف.

بعضِ الصخرة دون بعض، وإبقائه دونَ سائر آيات الأنبياءِ، وحِفْظه مع كثرةِ الأعداءِ فوقَ ألفِ سنةٍ ـ آيَةٌ مُسْتقلةٌ.

وقرأ ابنُ عباسٍ وأبيٌّ ومُجاهدٌ وأبو جَعْفَرَ المدني في رواية قتيبة ﴿ءَايَةٌ بَيِّنَةٌ﴾ على التوحيد.

وفيها دليلٌ على أنَّ ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ وحده واقعٌ عطفَ بيانٍ، ويجوز أن يُرادَ: فيه آيات بينات مقام إبراهيم، وآمن مَن دخله، لأن الاثنين نوعٌ مِن الجمعِ كالثلاثةِ والأربعةِ، ويجوز أن تذْكر هاتان الآيتان ويُطْوى ذكر غيرهما دلالةً على تكاثر الآيات، كأنه قيل: فيه آياتٌ بيناتٌ مقام إبراهيم وأمْن مَن دخله وكثيرٌ سواهما كالحَجَرِ الأَسْودِ والمُلْتَزَم والحطيم وزمزم.

وفي تفسير السمرقندي وابن الخازن من الآيات فيه: الحَجَر الأسود، والحطيم، ومقام إبراهيم، وكذا غير ذلك ممَّا مرَّ.

فعَنْ أنسٍ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**الرُّكْنُ والمَقَامُ ياقُوتَتَان مِن يَوَاقِيْتِ الجَنَّةِ**» رواه الحاكمُ[1].

وعَن أبي هريرة: «**الرُّكنُ والمَقَامُ مِن يَوَاقِيت الجَنَّةِ**»[2].

وعن ابنِ عمرو[3] ـ يرفعه ـ: «**أنَّ الرُّكْنَ وَالمَقَامَ يَاقُوتَتَانِ مِنْ يَوَاقِيتِ الجَنَّةِ طَمَسَ اللهُ تَعَالَى نُورَهُمَا، وَلَوْ لَمْ يَطْمِسْ نُورَهُمَا لأَضَاءَتَا**[4] **مَا بَيْنَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ**» رواه إمامُنا أحمدُ، والترمذيُّ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ[5].

---

(١) صحيح: رواه الحاكم في «المستدرك» (١٦٣٠) وإسناده ضعيف، وله شواهد صححه بها الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، كما في «صحيح الترغيب» (١١٤٧).

(٢) لم أقف عليه من حديث أبي هريرة، وإنما رأيته من حديث أنس وغيره. راجع «صحيح الترغيب» (١١٤٧).

(٣) في الأصل: «عمر» والمثبت من المستدرك.

(٤) في الأصل: لأضاءا.

(٥) حديث صحيح: رواه الترمذي (٨٠٤) وأحمد (٦٧٠٥)، وابن حبان (٣٧٨٠) والحاكم (١٦٣٠) وصححه الشيخ الألباني كما تقدم.

وعَنِ ابنِ عبَّاسٍ قَالَ: أُنْزِلَ الرُّكْنُ والمَقَامُ مَعَ آدَمَ عليه السلام[1].

وَعَنِ ابنِ عبَّاسٍ أيضًا قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «نَزَلَ الحَجَرُ الأَسْوَدُ مِنَ الجَنَّةِ، وهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا من اللَّبَنِ، فَسَوَّدَته خَطَايَا بَنِي آدَمَ» رواه الترمذيُّ وقالَ: حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ[2].

وعنِ ابنِ عباسٍ أيضًا قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ مِنَ الجَنَّةِ، وَكَانَ أَشَدَّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ، حتَّى سَوَّدَتْهُ خَطايا أهلِ الشِّرْكِ» رواهُ أحمدُ، وابنُ عدِيٍّ في «الكَامِلِ»، والبيهقيُّ[3].

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ أيضًا قالَ: قال رسول الله ﷺ: «الحَجَرُ الأَسْودُ يَاقُوتَةٌ من يَاقُوتِ الجَنَّةِ، وإِنَّمَا سَوَّدَتْهُ خَطَايَا المُشْرِكِينَ، يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِثْلَ أُحُدٍ، يَشْهَدُ لِمَنِ استَلَمَهُ وَقَبَّلَهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا»[4].

وأَمَّا الحَطِيمُ: فَعَنِ ابنِ جُرَيْجٍ: الحَطِيْمُ: ما بَيْنَ الرُّكنِ والمقام وزَمْزَمَ والحَجَرِ.

وفي كُتب أصحابِنَا الفقهاء: الحَطِيم تحتَ الميزابِ، وسُمِّي «حَطِيمًا» لأنه محطومٌ مِنَ البيتِ، أيْ: مكسورٌ منه.

وجَاءَ في الحديثِ: «مَن دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ فِيهِ حَطَمَهُ اللهُ»؛ فَيُسْتَجَابُ فيه الدعاء للمظلوم على الظالم، فَقَلَّ مَن دَعَا هُنالك على ظالمٍ إِلَّا هَلكَ، وقَلَّ مَن

---

(١) أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٤٥٣ رقم ٤٣٤) وقال محققه: «إسناده ضعيف».

(٢) حديث صحيح: رواه الترمذي (٨٠٣) وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب» (١١٤٦)، و«السلسلة الصحيحة» (٢٦١٨).

(٣) حديث صحيح: رواه أحمد (٢٦٥٩) وابن عدي (٢/ ٢٦٣)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦١٨).

(٤) حديث ضعيف: رواه ابن خزيمة (٢٥٢٧) وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الترغيب» (٧٢٨).

حلَفَ هُنالك [٦/ أ] آثمًا إلا عُجِّلَتْ له العُقُوبَةُ.

والأحاديث والأخبار في ذلك مِمَّا يطول، والله سبحانه أعلمُ.

□ **وأمَّا قولُهُ تعالَى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ﴾** [آل عمران: ٩٧]:

فإنه وإن كان جُملةً مستأنفةً ابتدائية أو شرطية لكنها في قوة أن يقال: وأمِّنْ مَنْ دَخلَه، فتكونُ بِحَسَبِ المعنى معطوفة على ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾.

□ **قلت:**

والظاهر: أنَّ الضميرَ في ﴿دَخَلَهُۥ﴾ -على القولِ برجوعه لِلْحَرَمِ، وعليه الفقهاءُ- يرجعُ لغيرِ مذكورٍ، إلَّا إنْ أُريد بـ«بَكَّةَ» الحرَم كله.

قال في «تفسير السمرقندي»: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ﴾ يعني: الحَرَم. انتهى.

والحَرَمُ لَمْ يتقدم له ذكر، أوْ أنَّه على حذفِ مضافٍ، والتقدير في ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ﴾: وَمَن دَخلَ حرمه، أي: حرم البيتِ المتقدّمِ ذِكره في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ﴾.

واختلفَ المُفسّرون في المراد بالأمنِ هُنا:

فمنهم مَن قال: المرادُ بكونِ مَن دَخلَه آمنًا: أنه لا يتعرَّض لداخله الجاني حتى يخرج.

ومنهم مَن قال: المرادُ بِكونِه آمنًا: أيْ: من النَّار.

□ **قلتُ:**

ولا تَعارضَ عندي بَيْنَ القولين بِحَسبِ الحقيقة، لإمكانِ الجَمْعِ، وهو أنَّ عَدَمَ التعرضِ لداخلِه الجاني حُكمٌ ثابتٌ له في الدنيا، والأمْنُ مِن النارِ حكمٌ ثابتٌ في الآخرةِ كما يأتي، وفضْلُ اللهِ واسعٌ وعفوه عظيمٌ.

فالقائلون بالأوَّلِ وهو عدمُ التعرضِ لداخله قالوا: ومعنى أمِّن داخلَه:

أَمَّنه مِن التعرضِ له، فَلا يُهاجُ ولا يُزْعَجُ ولا يُتعرَّضُ له، وذلك بِدُعاءِ إبراهيمَ صلوات الله وسلامه عليه حيث قال: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]، وقد كانتِ العربُ في الجاهليةِ تُعظّمه وتَحْترمُه مَن دخل الحرم لا يَعْتَرِضُونه، وإنْ كان لهم عليه دَمٌ(١)، فكان الرَّجُلُ لو جرَّ كلَّ جريرةٍ ثُم لجأ إلى الحَرَمِ لَمْ يُطْلَبْ.

وعَنْ عُمرَ ﷺ: لَو ظَفَرْتُ فِيهِ بِقاتلِ الخَطَّابِ ما مَسَسْتُه حتى يخرجَ منه(٢).

(فلمَّا)(٣) جاءَ الإسلامُ زادَهُ تعظيمًا وتبْجِيلًا، وقد أجمَعَ المسلمون كما في «المغني» على تحريم صَيْدِ الحَرَمِ على الحَلالِ والمُحْرِمِ.

وذهبَ قومٌ إلى: أنَّ قوله سبحانه: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ خبرٌ بمعنى الأمر، أيْ: مَن دخَله فأمِّنوه. وهو واضحٌ، والمعنى يقتضيه، ولأنه لو أُريد به الخبرُ لأَفضَى إلى وقوعِ الخبرِ بخلافِ المُخْبَرِ عنه.

واختار جمعٌ كثيرٌ مِن الفُقهاءِ ومنهم الحنفية والحنابلة: أن مَن لزمه القتلُ في الحِلِّ بِقَصاصٍ أوْ رِدَّةٍ أو زِنًا فَالتَجأَ إلى الحَرَمِ لم يُتعرَّضْ له، إلا أنَّه لا يُؤْوى، ولا يُطْعَمُ ولا يُسْقَى، ولا يُبَايعُ، حتى يُضْطرَ إلى الخروجِ، فيخرج، ويُستوفَى منه.

وهذا أيضًا قولُ ابنِ عباسٍ، وعَطاءٍ، ومجاهِدٍ، وعبيد بن عُميرٍ، والزهريِّ، والشعبيِّ وإسحاقَ، حكاه عنهم في «المغني»، بَلْ صَرَّح أَئِمَّتُنا

(١) في الأصل: دمًا، وهو لحنٌ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ١٥٣ رقم ٩٢٢٨)، والأزرقي في «أخبار مكة» (٢/ ٧٠٤ رقم ٨٢٦)، وقال محققه: «إسناده صحيح».

(٣) سواد بالأصل، والمثبت موافق للسياق.

الحنابلةُ في أصحِّ الروايتين عَنِ الإمامِ أحمدَ: أنَّ مَن أتى حَدًّا خارج الحرم، ولو غير قتل ثم لَجأ إلى الحَرَمِ فَحُكْمُه كذلك، فقالوا: مَن قَتَلَ أوْ أتى حَدًّا خارج حَرَمِ مكة ثُمَّ لَجأَ هو أوْ حَرْبيٌّ أو مُرتَدٌّ إليه [٦/ ب] حَرُم أن يُؤاخَذَ بِفِعْلِهِ حتى بدون قتلٍ، فلا يجوزُ أخذُهُ به فيه. ذكره في «الفروع» و«التنقيح» و«الإنصافِ» و«المنتهى» و«الإقناعِ» وغيرِها.

لكنْ لا يُبايَع ولا يُشَارَى، وفي «المستوعب» و«الرعاية»: ولا يُكَلَّمُ.

ونَقَلَهُ أبو طالبٍ عن الإمامِ أحمدَ، زاد في «الروضة»: ولا يُؤاكَل ولا يُشَارب، لِيَخْرجَ فَيُقَامُ عليه[1].

وزاد في «المغني»[2]: ويُقال له: «اتَّقِ اللهَ واخْرُجْ إلى الحِلِّ لِيُسْتَوفى منكَ الحقّ الذي قِبَلَكَ». فإذا خرج أُستُفي حَقُّ اللهِ منهُ.

قال ابنُ عبَّاسٍ ﵄: مَن أصاب حدًّا ثُمَّ لجأَ إلى الحرَمِ فإنَّه لا يُجالَس ولا يُبايَع ولا يُؤْوى، ويأتيه الذي يطلبُه فيقول: «أيْ فلانُ، اتَّقِ اللهَ»، فإذا خرجَ مِن الحرَمِ أُقِيمَ عليه. رَوَاهُ الأَثْرمُ[3].

والحُجَّةُ في ذلكَ: قوله سبحانه: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وظاهرُها العمومُ، فاتُّبع.

وَنَقَلَ حَنْبلٌ عَنِ الإمامِ أحمدَ في روايةٍ أُخرى: أنَّه يُؤاخَذُ بِدُونِ القَتْلِ، أمَّا القَتْلُ: فَلَا.

وهو مَذهبُ الإمامِ أبي حنيفةَ؛ لقولِهِ ﷺ يومَ فَتْحِ مَكَّةَ: **«إنَّ هَذَا البَلَدَ حَرَّمَهُ اللهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَإِنَّهُ**

---

(١) «الفروع» (٣/ ٤٦٥- ٤٦٦).

(٢) في الأصل: المفتي!

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٩/ ٣٠٤، رقم ١٧٣٠٧).

لم يَحِلَّ القتال فيه لأحد قبلي ولم يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِن نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ. . . ». الحَدِيث، مُتَّفقٌ عليه[1].

وذَهَبَ قومٌ إلى: أنَّ القتلَ الواجبَ بالشَّرْعِ يُسْتَوفَى فيه، وكَذَا باقِي الحدود، وبه قال المالكيةُ والشافعيةُ وابنُ المُنذرِ.

وأمَّا مَنِ ارْتَكَبَ الجَريمةَ في الحَرَمِ: فإنَّها تُسْتَوفَى مِنه فيه بِلا خِلافٍ أَعْلمهُ بيْن العلماءِ، عُقوبةً في حَقّه وتغليظًا عليهِ؛ لأنَّه لمَّا اسْتَخَفَّ بِحُرْمته وهَتَكَها مُنِعَهَا ـ والعِياذُ باللهِ ـ، كَيفَ لَا، والله سبحانه يقول: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥].

فَعَنِ ابنِ مسعودٍ ﷺ: لوْ أنَّ رجلًا هَمَّ بِخَطِيئَةٍ لَم تُكتبْ عَلَيْه مَا لم يَعْمَلْهَا، ولو أنَّ رجلًا هَمَّ بِقَتْلِ رجُلٍ عِندَ البيتِ وهُو بِـ«عَدَن» أذاقَهُ الله مِن عذابٍ أليمٍ[2].

وعنِ الضَّحاكِ: إنَّ الرَّجُلَ لَيَهِمُّ بالخطيئةِ بمكَّةَ وهُو بأرضٍ أُخرى فَتُكْتَبُ عليه ولم يَعْمَلْها.

ولذلك ذَهَبَ كثيرٌ من العلماءِ إلى مُضاعفةِ السَّيئاتِ بِمَكَّةَ، وَوَردَ بِهِ الحديثُ، وهو مَرْويٌّ عن عُمَرَ وابنِ عَبَّاسٍ ومُجاهدٍ وابنِ جُريجٍ، وقال بِهِ الحَنَابلةُ.

واتَّفقَ الجميعُ على: أنَّ المعصيةَ في الحَرَمِ أفظَعُ وأَشْنَعُ منها في غيره، فلذلك مَنِ ارْتَكَبَ الجريمةَ في الحَرَمِ تُسْتَوفى عُقُوبَتُه فيه كما ارْتَكَبَها فيه.

وقد أَمَرَ اللهُ تعالى بِقِتَالِ مَن قاتَلَ في الحَرَمِ، فقال تعالَى: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١].

---

(١) «صحيح البخاري» (رقم: ١٧٣٧)، و«صحيح مسلم» (رقم: ١٣٥٣).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٢٠).

فأبَاحَ قَتْلَهم عند قِتالِهم في الحَرَمِ.

وروى الأَثْرَمُ بإسنادِهِ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ أنَّه قَال: مَن أحْدَثَ حَدَثًا فِي الحَرَم أُقيم عَلَيْه ما أحْدثَ فيه مِن شيءٍ فالجَاني فيه بمنزلةِ [٧/ أ] الجاني في دار المَلِكِ بخلافِ المُلْتَجِئ إليها بجنايةٍ صَدَرَتْ منهُ في غيرِها[١].

وذكر[٢] كثيرٌ من العلماءِ: أنَّه لو قُوتِلَ جماعةٌ في الحَرَمِ دَفَعُوا عن أنفسهم فقط للآيةِ: (ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام) [البقرة: ١٩١]، (ولا تقاتلوهم) قراءتان في السَّبع.

قَالَ في «الفروعِ»: هذا ظاهرُ ما ذكروه. وقاله المروزيُّ مِن الشافعية.

وذكَرَ ابنُ الجوزيِّ: أنَّ مجاهدًا في جماعةٍ من الفقهاءِ قالوا: الآيةُ مُحْكَمةٌ[٣].

وذكر في «التمهيد» في النَّسْخ: أنَّها نُسخَتْ بقولِهِ تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

وذكَر صاحبُ «الهدْي» ـ مِن أصحابِنا ـ: أن الطائفةَ المُمْتَنِعةَ بالحَرَمِ مِن مُتابعةِ الإمامِ لا تُقاتَل، لا سِيَّما إنْ كان لها تأويلٌ، كمَا امتنع أهلُ مَكَّة من بيعةِ «يزيد»، وبايَعُوا ابنَ الزبيرِ، فَلَمْ يكن قتالهم ونصْب المَنْجَنِيق عليهم وإحلال حُرَمِ الله (جائزًا)[٤] بِالنَّصِّ والإجْماعِ، وإنَّما خالف في ذلك عَمْرُو بنُ سعيدِ بنِ العاصِ وشيعتُه، وعارضَ نَصَّ رسولِ اللهِ ﷺ برأيِهِ وهواه، فقالَ: إنَّ الحرَمَ لا يعيذُ عاصيًا[٥].

---

(١) انظر «المغني» لابن قدامة (٩/ ٩٢).

(٢) في الأصل: وذا!

(٣) «الإكمال من الفروع» (٣/ ٤٦٦-٤٦٧).

(٤) في الأصل: جائز، والصواب المثبت.

(٥) «صحيح البخاري» (رقم: ١٧٣٥)، و«صحيح مسلم» (رقم: ١٣٥٤).

وفي «الأحكامِ السُّلْطانية» للقاضي. من أصحابِنا. : تُقاتِلُ البُغاةَ في الحَرَمِ (إذا)[1] لَمْ يندفع بَغْيُهُم إلَّا بِه ؛ لأنَّه مِن حقوقِ الله تعالى وحفظها في حَرَمِهِ أولَى من إضاعتها.

قال الماورديُّ: والذي عليه أكثرُ الفُقهاءِ: أنَّهم يُقَاتَلُون على بَغْيِهم إذا لم يمكن ردّهم عن البغي إلَّا بالقتالِ؛ لأنَّ قتالَ أهلِ البَغْي مِن حقوق الله تعالى التي لا تجوزُ إضاعتُها، ولأن يكونَ حقُّ اللهِ محفوظًا في حَرَمِ الله تعالى أولى مِن أن يكون مُضيَّعًا فيه.

قال الإمامُ النوويُّ: وهذا الذي ذكرَه المَاورديّ هو الصحيحُ، وقد نَصَّ عليه الشافعيُّ في «الأمِّ». انتهى.

وذكرَ أبو بكرِ بن العربيّ: لوْ تَغَلَّبَ في مكةَ كُفَّارٌ أو بُغاةٌ وَجبَ قِتالُهم فيها بالإجماعِ.

وفي «الفروعِ»[2]: قال شيخُنا -يعني: تقي الدين ابن تيمية- : إنْ تَعَدَّى أهلُ مكة أو غيرُهم على الرَّكْب، دُفع كَمَا يدفَع الصَّائل وللإنسان أنْ يدفعَ مع الرَّكْبِ بَلْ يجب إنِ احتِيجَ إليه، وللعلماء في ذلك كلام يَطُولُ.

□ قلت:

ورُبَّما يُسْتَأنَسُ مِن الآيةِ: أنَّ مَن سَكَنَ دارَ شخصٍ بِمكة مُسْتَغنٍ عنها لا أُجْرةَ عليهِ، إذ يلزم إزعاجه بسبب ما هو نفسه آمِن فإجارة دورِ مكة غير جائزٍ عند كثيرٍ من العلماءِ.

قال في «المغني»[3]: وهو قولُ أَبي حنيفة ومالكٍ والثوريِّ وأَبي عبيدٍ،

---

(١) في الأصل: ذا.
(٢) «الفروع» (٦/ ٧٠)، وانظر: «الإنصاف» (١٠/ ١٦٩).
(٣) «المغني» (٤/ ١٧٧).

وكرهه إسحاقُ.

والصحيح مِن مذهبِ أئِمَّتِنا الحنابلةِ: أنَّها لا تَصحُّ، لقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، فالعاكفُ: المُقيمُ فيه، والبادي: الطارئُ عليهِ مِن غَيْرِ أهلِهِ، فيَسْتويان في سُكْنى مكة والنزول بها، فَليسَ أحدُهما أحقّ بالمنزلِ يكون فيه من الآخر، غيرَ أنَّه لا يُخْرَجُ أحدٌ مِن بيته.

وهذا قولُ قتادةَ وسعيدِ بنِ جُبيرٍ وابنِ عبَّاسٍ، ومِن مذهب هؤلاءِ [٧/ ب] كَمَا نَقَله المُفسّرون للآيةِ: أن كِراءَ دُورِ مكة وبَيْعَها حَرَامٌ، والمرادُ بالمسجدِ الحرامِ على قولهم: الحرَم كله.

فَعَنْ عَمرو بن شُعيبٍ عَنْ أبيهِ عَن جَدِّه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ في مكة: «**لا تُباعُ رِبَاعُها، ولا تُكْرَى بُيُوتُهَا**». رَواهُ الأَثْرَمُ بِإِسْنَادِهِ[1].

وعن مُجَاهِدٍ عَنِ النبيِّ ﷺ أنَّه قَالَ: «**مَكَّة حَرَامٌ بَيْعُ رِبَاعِهَا، حَرَامٌ إِجَارَتُهَا**»، وهذا نَصٌّ رواه سعيدُ بنُ منصورٍ[2].

وروى ابنُ أبي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثنا مُعاويةُ عَنِ الأعْمشِ عن مُجَاهِدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَكَّةُ حَرَمٌ، حَرَّمَهَا اللهُ، لا يَحِلُّ بَيْعُ رِبَاعِهَا ولا إجَارَةُ بُيُوتِهَا**»[3].

وفي «المُنْتَقى» عَن عَلْقَمةَ بنِ نَضْلَة قالَ: تُوفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ وأبو بكرٍ

---

(١) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٤٣ رقم: ٢٠٤٦)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ٥٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٦١)، وضعفه الدارقطني وابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ٥٦٣).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ١٧٧).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٣٢٩ رقم: ١٤٦٧٩)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٨٧ رقم ١٤٦٥) وإسناده ضعيف لإرساله.

وعُمَرُ وَمَا ترعى رِبَاعَ مَكَّةَ إلا السَّوَائِبُ، مَنِ احْتَاجَ سَكَنَ، وَمَنِ اسْتَغْنَى أَسْكَن. رَواهُ ابنُ مَاجَه[1].

والقائِلونَ بالثَّانِي وهو: أن المراد بِكَوْنِهِ آمِنًا: أَمْنُه مِن النَّارِ، فَينبغي أنْ يكونَ هذا لِيْسَ عَلى إطْلاقِهِ، بَلِ المرادُ: مَنْ دخلهُ بِنِيَّةِ التَّقَرُّب إلى اللهِ تَعالى، وهذا التخصيصُ ممَّا لا رَيْبَ فِيهِ.

وقال في «تَفسيرِ الكواشي»: وَمَنْ دَخَلَهُ مُعَظِّمًا له مُتَقرِّبًا إلى اللهِ تعالى كانَ آمِنًا يومَ القيامة.

وما أَحْسَنَ هذا الخُصوصَ منه المُشْتَمِلَ على العُمومِ، وقالَ النبيُّ ﷺ: **«مَنْ دَخَلَ البيتَ دَخَلَ فِي حَسَنَةٍ، وَخَرَجَ مِنْ سَيِّئَةٍ مَغْفُورًا لَهُ»**. رَوَاهُ الطبرانيُّ والبيهقيُّ[2].

وقال ﷺ: **«دُخُولُ البَيْتِ دُخُولٌ في حَسَنَةٍ وخُرُوجٌ مِنْ سَيِّئَةٍ»** رواهُ ابنُ عَدِيٍّ في «الكامِلِ» والبيهقيُّ فِي «الشُّعَبِ»[3].

وَفِي رسالةِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ: لا يَدخلُ أَحَدٌ الكَعْبَةَ إلا بِرَحْمةِ اللهِ، ولا يَخرجُ منها لا بِمَغْفرةِ اللهِ-عز وجلَّ-فإنَّ اللهَ تعالَى يقول: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾[4] أيْ: مِنَ النَّارِ، ومَن دَخَلَ الكعبةَ دَخَلَ في رَحْمَةِ الله-عز وجل-، وَمَن

---

(١) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٠٣٧ رقم: ٣١٠٧) عن ابن أبي شيبة وهو في «المصنف» (٣/ ٣٣١ رقم: ١٤٦٩٣)، وقال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه»: «ضعيف» (٥٢٧ رقم ٣١٠٧).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» (٢/ ٢٧٢ رقم: ٣٠١٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٠٠ رقم ١١٤٩٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٥٨)، وضعفه البيهقي وكذا ضعفه الحافظ في «فتح الباري» (٣/ ٤٦٦).

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٤٥٥ رقم ٤٠٥٣)، وضعفه ابن عدي.

(٤) آل عمران: (٩٧).

خرجَ خَرَجَ مَغْفُورًا لَه[1].

وسيأتي: أنَّ الحِجْرَ منها.

وفي الحديث: «مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الحَرَمَينِ بُعِثَ يومَ القِيَامَةِ آمِنًا»[2].

وفي الحديث أيضًا: **«الحَجُونُ والبَقِيعُ يُؤْخَذُ بِأَطْرَافِهِمَا وَيُنْثَرَانِ فِي الجَنَّةِ»[3].**

أوردهما في «الكشَّافِ» و«تفسير المفتي».

وعَن جَابِرٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ أَوْ طريقِ مَكَّةَ يُبْعَثُ مِنَ الآمِنِينَ». أورَدَهُ ابنُ جُمَاعة في «مَنْسكه»[4].

وَعَنِ ابنِ مَسْعودٍ ؓ: وَقَفَ رسولُ الله ﷺ على ثَنِيَّةِ الحَجُونِ، وليسَ بِهَا يومئذٍ مَقبرةٌ، فقال: **«يَبْعَثُ اللهُ مِنْ هَذِهِ البُقْعةِ ومِن هَذَا الحَرَمِ كُلِّه سَبْعِينَ أَلْفًا، وُجُوهُهُم كَالقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيرِ حِسَابٍ، يَشْفَعُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمْ فِي سَبْعِينَ أَلفًا، وُجُوهُهُمْ كالقَمَرِ لَيْلَةَ البَدرِ»[5].**

وروى الحَسَنُ البَصْرِيُّ في «رسالَتِهِ»: مَنْ مَاتَ في حَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ لم يعرض ولم يُحَاسَبْ، وقيلَ له: أُدْخُلِ الجَنَّةَ. ورواهُ البيهقيُّ، ورواهُ الدَّارقطنيُّ

---

(١) أورده الحسن البصري في «فضائل مكة» (٦٥)، وللحديث شاهد، وانظر: الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٣٨٩-٣٩٠) (١٩١٧).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٨٥ رقم: ٨٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٤٩٧ رقم ٤١٨١)، وإسناده ضعيف.

(٣) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ١٩٩): «قلت: غريب جدًّا» أي: لم يقف على مصدر خرجه، وانظر: «كشف الخفا» (١/ ٤١٩) للعجلوني، و«المصنوع» للقاري (١٠٧).

(٤) وأخرجه أيضًا الفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٣٧٨ رقم ٨١٩) وقال محققه: «إسناده موضوع».

(٥) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٢٠٠): «غريب».

ولفظُه: مَنْ ماتَ في هذا الوجْهِ مِن حاجٍّ أو مُعْتَمِرٍ لم يعرض ولم يحاسب، وقيلَ لَهُ: أُدْخُلِ الجَنَّةَ.

فإنْ قِيلَ: كيفَ لا يُحاسَبُ معَ قوله ﷺ: «**لَا تَزُولُ قَدَمَا [٨/ أ] عَبْدٍ يومَ القِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنْ عُمْرِهِ: فِيْمَا أَفْنَاهُ؟ وَعَنْ جَسَدِهِ: فِيْمَا أَبْلاهُ؟ وَعَنْ عِلْمِهِ: مَا عَمِلَ فِيهِ؟ وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ؟ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ؟** » رَوَاهُ الإِمَامُ مُسلمٌ[1].

وقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢]، فهذه الآيةُ تَقْتضي سُؤَالَهم أَجْمعين عن كلِّ شيءٍ، والضمير في قوله: ﴿لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ﴾ عائدٌ على جميعِ المُكَلَّفِينَ: الأنْبياءِ وغيرِهم، وممَّا يدلُّ على سُؤالِهم أجْمعين صريحًا: قولُه تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝﴾.

قال الإمامُ الفَخْرُ: هذه الآيةُ تدلُّ على: أنَّه تعالى يُحاسِبُ كلَّ عِبَادِهِ، لأنهم لا يخرجون عن أنْ يكونوا مُرْسَلِينَ أو مرسلًا إليهم، ويبطلُ قولَ مَن زعمَ أنَّه لا حِسَابَ على الأنبياءِ ـ عليهم السلام ـ، ولا الكُفَّار. انتهى.

□ ويُجَابُ عَنْ هذا ونَحْوِه جَوَابان:

أَحَدُهما: أن المرادَ بِنَفْيِ الحسابِ: حسابُ المناقشةِ، قال النَّسَفيُّ في «بَحْرِ الكَلام»: الأنبياء لا حِسَابَ عليهم، وكذلكَ أَطْفَالُ المؤمنين، والعَشَرَةُ المُبَشَّرَةُ بالجَنَّةِ، هذَا في حِسَابِ المناقشة.

أمَّا حسابُ العَرْضِ: فَلَا، وهو: أنْ يُقَالَ: فعلتَ كذا، وعفوتُ عنكَ.

---

(١) لم أقف عليه في مسلم، أخرجه الترمذي (٤/ ٦١٢ رقم ٢٤١٧)، والدارمي في «السنن» (١/ ١٤٤ رقم: ٥٣٧)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وحِسَابُ المناقشةِ: لِمَ فَعلتَ كَذَا؟

أخرجَ الشّيخان عَن عائشةَ رضي الله عنها قالتْ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن نُوقِشَ **الحساب عُذِّبَ**» فقلتُ: أليسَ الله يقول: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق:٨]؟ قالَ: «**ليس ذلكَ الحسابَ، ولكنَّ ذاكَ العرضُ، مَن نُوقِشَ الحسابَ يَومَ القيامةِ عُذِّبَ**»[١].

الثاني: أنَّ عمومَ الحِسَابِ والسُّؤَال مخصوصٌ بأحاديثَ مَن يدخلُ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ممَّا سَلَفَ ونحوه. قاله القرطبي وغيرُه.

ومِن ذلك أيضًا: حديثُ أَبي هُريرة: يا رسولَ اللهِ، هلْ فِينَا مَن يَدْخلُ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حسابٍ؟ قال: «**نَعَمْ، كلُّ رَحِيمٍ صَبُورٍ**»[٢].

وفي حديثِ أبي أيوبَ الأنصاريّ رضي الله عنه عَنِ النّبيِّ ﷺ: «**طَالِبُ العِلمِ والمَرْأَةُ المُطِيعةُ لِزَوجِهَا وَالوَلَدُ البارُّ بِوَالِدَيْهِ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيرِ حِسَابٍ**»[٣].

والأحاديث في مِثْلِ هَذَا كثيرةٌ، وقد ذَكَرْنَا طرَفًا منها فِي كتابنا: «بَهْجَةُ الناظرينَ».

□ **تَنْبِيهٌ**:

قالَ الفُقَهَاءُ: يُسْتَحَبُّ دخولُ البيتِ فَيُكَبِّرُ مَن دَخَلَهُ في نَوَاحِيهِ كُلِّها، ويُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ويَدْعُو اللهَ عز وجل.

واختلفَ العلماءُ: هَلْ صلَّى النبيُّ ﷺ فِيهِ لمَّا دَخَلَهُ؟ فقالَ ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَخْبَرَني أسامة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ لمَّا دَخَلَ البيتَ دَعَا في نَوَاحِيهِ كُلِّها، ولَم يُصَلِّ فيه حتى خَرَجَ. رواهُ الشيخان[٤].

---

(١) «صحيح البخاري» (رقم: ١٠٣)ن و«صحيح مسلم» (رقم: ٢٨٧٦).
(٢) لم أقف عليه بعد البحث الشديد بهذا اللفظ.
(٣) أخرجه القزويني في «التدوين في أخبار قزوين» (١/ ٢٥٥)، وإسناده موضوع.
(٤) «صحيح البخاري» (رقم: ٣٨٩)، و«صحيح مسلم» (رقم: ١٣٣٠).

وقال ابنُ عُمَرَ ﵄: دَخَلَ النبيُّ ﷺ البيتَ هُوَ وأُسَامَةُ بنُ زيدٍ وبِلالٌ وعُثمانُ بنُ طلحة، فَأَغْلَقُوا عَليهم، فلَمَّا فَتَحُوا كنتُ أَوَّلَ مَن وَلَجَ، فَلَقِيتُ بِلالًا، فسألتُه: هلْ صَلَّى فِيهِ رسولُ اللهِ صلى [٨/ ب] الله عليه وسلم؟ قال: نَعَمْ. قلتُ: أينَ؟ قال: بَيْنَ العَمُودَينِ تِلقَاءَ وجْهه. قال: ونسيتُ أنْ أسأَلَه كَمْ صَلَّى؟ رواهُ الشيخان[1].

قال في «المغني»: قدمَ أهلُ العلمِ روايةَ بِلالٍ على رواية أُسَامة؛ لأنَّه مُثْبِتٌ، وأسامةُ نافٍ، ولأنَّ أسامَةَ كان حَدِيثَ السِّنِّ، فيجوزُ أنْ يكونَ اشْتَغَلَ بالنَّظَرِ إلى مَا في الكَعْبَةِ عَنْ صَلاةِ النبيِّ ﷺ.

وعَن عبدِ الرحمنِ الزَّجَّاجِ قالَ: أتيتُ شيبةَ بنَ عُثْمَانَ، فقلتُ: يا أبا عثمان، يزعم ابنُ عبَّاسٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ الكعبةَ ولَمْ يُصَلِّ؟ قالَ: بلى، قد صلَّى فيه ركعتين بين العَمُودَيْنِ، ثُمَّ أَلْصَقَ بِهِمَا ظَهْرَهُ وبَطْنَهُ. رواهُ البيهقيُّ[2].

وَعَنْ إسحاقَ بنِ سعيدٍ عَن أَبِيه قال: اعْتَمَرَ مُعاويةُ ﵁، فَدَخلَ البيتَ فأرسلَ إلى عبدِ اللهِ بن عمر يَنْتظره حتى جاءه، فقال: أينَ صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ يومَ دَخَلَ البَيْتَ؟ قَالَ: ما كنتُ مَعَهُ، ولكن دخلتُ بعد أنْ أراد الخروجَ، فَلقيتُ بلالًا فسألتُه: أينَ صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ؟ فأَخْبَرَنِي: أنَّه صَلَّى بَيْنَ الأُسطوانَتَيْن. فقامَ مُعاويةُ فَصَلَّى بَيْنَهما. رواهُ البيهقيُّ[3].

ولا بَأْسَ بِعَدَمِ دُخُولِ البَيْتِ، فإنَّ إسماعيلَ بنَ أَبي خالدٍ قالَ: قلتُ لِعَبْدِ اللهِ بنِ أبي أوْفَى: أَدَخَلَ النبيُّ ﷺ البيتَ في عُمْرَتِهِ؟ قالَ: لا. رَوَاهُ

(١) «صحيح البخاري» (رقم: ١٥٢١)، و«صحيح مسلم» (رقم: ١٣٢٩).
(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٤٥٥ رقم: ٤٠٥٤).
(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٤٥٥ رقم: ٤٠٥٥).

الشَّيْخَانِ[1].

وَعَنْ عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِن عِنْدِهَا وهو مسرورٌ، ثُمَّ رَجَعَ وهو كَئِيبٌ فقالَ: «إنِّي[2] دَخلتُ الكَعْبَةَ، وَلَو اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا دَخَلْتُهَا؛ إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي» رواه أبو داود[3].

وفي لفظٍ: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ شَقَقْتُ عَلَى أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي» رواهُ أحمدُ وأبُو داودَ والترمذيُّ وابنُ ماجه والحاكمُ[4].

وَعَنْ عَائِشَةَ أيضًا قالتْ: كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ البيتَ فَأُصَلِّي فيه فأخَذَ رسولُ الله ﷺ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي الحِجْرَ فَقالَ لِي: «صَلِّي في الحِجْرَ إِذَا أَرَدْتِ دُخُولَ البَيْتِ؛ فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ البَيْتِ..» الحديث. رَواهُ أحمدُ، وأبو داود، والنسائيُّ، والترمذيُّ، وقال: حديثٌ صحيحٌ[5].

وعن مُجَاهِدٍ قال: دَخَلَتْ عَائِشَةُ وَمَعَهَا نسوة، فأغلقَت حَجَبَة البيتِ دون النساءِ، فَجَعَلْنَ يُنَادِينَ: يَا أُمَّ المؤمنين. فَسَمِعْنَ عِائشَةَ تقولُ: عَلَيْكُنَّ بالحِجْرِ؛ فإنَّهُ مِنَ البَيْتِ[6].

---

(١) «صحيح البخاري» (رقم: ١٥٢٣)، و«صحيح مسلم» (رقم: ١٣٣٢).

(٢) في الأصل: ني.

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن» (٢/ ٢١٥ رقم: ٢٠٢٩).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ١٣٧)، وأبو داود في «السنن» (١/ ٢١٥ رقم: ٢٠٢٩)، والترمذي في «السنن» (٣/ ٢٢٣ رقم: ٨٧٣)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٠١٨ رقم: ٣٠٦٤)، وابن خزيمة في «الصحيح» (٤/ ٣٣٣ رقم: ٣٠١٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٥٣)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٩٢)، وأبو داود في «السنن» (٢/ ٢١٤ رقم: ٢٠٢٨)، والنسائي في «السنن» (٥/ ٢١٩ رقم: ٢٩١٢)، والترمذي في «السنن» (٣/ ٢٢٥ رقم: ٨٧٦)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وصححه ابن خزيمة (٤/ ٣٣٥رقم٣٠١٨).

(٦) أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٤٣٥ رقم: ٣٩٩) وقال محققه: «إسناده حسن».

وعن عائشة رضي الله عنها قالتْ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «يا عائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِشِرْكٍ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ فَأَلْزَقْتُهَا بالأَرْضِ، ولَجَعَلْتُ فِيهَا بَابًا شَرْقِيًّا وبَابًا غَرْبِيًّا، وَزِدْتُ فِيها سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الحِجْرِ؛ فَإِنَّ قُرَيشًا اسْتَقْصَرَتْهَا النَّفَقَةُ حِينَ بَنَتِ الكَعْبَةَ، فَهَلُمِّي لِأُرِيَكِ مَا تَرَكُوا مِنْهَا» فأَرَاهَا قَرِيبًا مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ. رَوَاهُ الشَّيْخَانِ(١).

وقد هَدَمَها ابنُ الزُّبير وَفَعَلَ بِهَا بِمُقْتَضَى هَذَا الحَدِيثِ [٩/ أ]، فلمَّا قَتَلَهُ الحَجَّاجُ أعَادَها كمَا كانت على ما هي عليه الآن، واللهُ سُبحانَهُ أَعْلَمُ(٢).

وَأَمَّا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ أي: فَرْضٌ وَاجِبٌ؛ لأنَّ «عَلى» للوجوبِ، و«ال» في ﴿ٱلْبَيْتَ﴾ لِلعَهْدِ الذِّكْريِّ، وأظهر في ﴿مَّقَامِ﴾ الإضمارِ لاسْتِلْذاذِ بالتصريحِ بذكرِ المحبوبِ ولِدَفْعِ تَوَهُّم عَودِ الضميرِ على الحَرَمِ المفهومِ مِن قَوْلِهِ: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ﴾، و﴿ٱلْبَيْتَ﴾ عَلَمٌ بالغلبةِ على البيتِ الحرامِ كَالنَّجمِ للثُّرَيَّا، والعقبة لعقبة إيلياء، و﴿لِلَّهِ﴾ خَبرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿حَجَّ﴾ مبتدأ مُؤخَّر، و﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ مُتعلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الاستقرارُ أو بِمَحْذوفٍ هو حالٌ مِن الضمير المُسْتَكِنِّ في الجارِّ، والعاملُ فيه ذلك الاستقرار، ويجوز أن يكون ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ هو الخبرُ، و﴿لِلَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ به الخبرُ، ولا سَبيل إلى أن يَتَعلَّقَ بِمَحْذوفٍ وهو حالٌ منَ الضَّمِيرِ المُستكنِّ في ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ لاسْتِلزامِه تَقديمَ الحال على العاملِ المعنويِّ، وذلك مِمَّا لا مُساغ له عند الجمهور، وقد جوَّزه ابنُ مالكٍ إذا كانتْ هي ظرفًا وعاملها كذلك، بِخلافِ الجارِّ والمجرورِ فإنهما يَتَقَدَّمان على عامِلِهما المعنويِّ.

و﴿ٱلْحَجِّ﴾ بفتح الحاء وكسرها، لُغتانِ فَصِيحَتَان، فقرأ أبُو جعفر وحَمْزةُ

---

(١) «صحيح البخاري (رقم: ١٢٦)، وصحيح مسلم» (رقم: ١٣٣٣).

(٢) انظر: «المناهل العذبة ف إصلاح ما وَهِيَ من الكعبة» لابن حجر الهيتمي (٨١-٨٦) وهي الرسالة رقم: ٤٩ من لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام.

والكسائيُّ وحَفْصٌ بِكَسْرِ الحاء في هذا الحرفِ وحْده، وهي لُغةُ نَجْدٍ. وقيل: هو اسمٌ للمصدر، وقرأ الباقون بالفتح، وفي «الكواشي»: وهُمَا لُغَتَانِ.

وقد يكون بالفتح مَصْدرًا، وبالكسر اسْمًا. انتهى.

قلتُ: وربما يتوجَّه هُنا ستةُ أسئلةٍ تَحتاجُ لأجوبةٍ لَمْ أَرَها في كلامِهِم:

الأوَّل: ما زال المُفسرون والفقهاء قديمًا وحديثًا يَسْتدلون على وُجوبِ الحجِّ مِن الكِتَابِ بِهَذِهِ الآيةِ و«**الحجُّ عَرَفَةُ**» والآيةُ إنّما فيها ذكْر حِجّ البيتِ، فَمِنْ أينَ الدليلُ مِنها على وجوبِ حجّ عرفة؟ وما وجْه مأخذه منها؟

الثاني: أنّه رُبَّما يَسْبِقُ لِلذّهنِ ويتبادر للفهم أنّه لو قال: وَلِلهِ على الناسِ الحَجُّ، وأطلق؛ لكان أخْصَرَ وأَوفى بالمُرادِ لِشُمُولِهِ.

الثالث: لِمَ لَمْ يَعْكسْ فيقول: حجّ البيت وطوافه تابع للوقوف، فلا يصحُّ طوافُ مَن لمْ يَقِفْ، والأَنْسَبُ: تَقديمُ المتبوعِ لا التابعِ.

الرابع: حيث أضافَ الحجَّ لِلبَيْتِ، فَلِمَ لم يعطف «عرفةَ» عليه لِيَتَمَّ المطلوبُ.

الخامسُ: ما وجهُ تخصيص البيت بالذِّكرِ والاقتصارِ عليه.

السادس: لِمَ لم يُبيِّن حج البيت وزيادته بالمعنى الشرعيّ؛ لأنه هُو المطلوب، بَلْ ذكر المعنى اللغويّ الذي هو مطلق القصْد؛ فَتَأَمَّلْ.

□ **وأقول. والله أعلم. : الجوابُ:**

عن الأوَّلِ: أنّه من بابِ الاكتفاءِ على حدِّ قولِهِ سبحانه: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبَرْد، وهُنا ﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ أي: وعَرَفَة، فحذفَ النّقَاءَ لِلْعِلم بِهِ للمُخاطَب، أوْ: أنَّه مِن باب الطيّ على حدِّ قولِهِ سبحانه: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] وأمْنُ مَن [٩/ ب] دَخَلَهُ وغيرهما كمَا مرَّ، فَكَذَا هُنَا، أي: حَجَّ البيتَ وعرفةَ وغيره.

أو: أنَّه من بابِ: فاعلَمْ ضِمْنًا أوِ الْتِزَامًا، فإنَّ حجَّ عرفةَ صار من ضَرورِيَّات الدِّين المعلومةِ لكلِّ مسلم.

أوْ: أنَّه من بابِ: إطلاق الجُزْء وإرادةِ الكلِّ، فكُلّ ذلك جائزٌ، وفيه من الفَصاحَةِ والبلاغةِ ما لا يَخْفى.

آخر يرفع الإِشْكَال مِن أصْله ويثبتُ بِهِ وجوبُ حَجِّ عَرفةَ مِن الآيةِ وهو: أنَّا لا نُعرب ﴿مَنِ﴾ بَدَلًا مِن ﴿النَّاسِ﴾ كَمَا هو المشهورُ كَما يأتي، بَلْ شَرْطِيَّة كَمَا اخْتَاره جماعةٌ مِن المُعْرِبِينَ، والجَزاءُ محذوفٌ، وأنَّ الضميرَ في ﴿إِلَيْهِ﴾ يعودُ على الحجِّ كَمَا قاله جماعةٌ، لكن لا يُقيِّدُ كونه حجَّ البيتَ؛ لأنَّه كثيرًا ما يعودُ الضميرُ على المقيدِ بدون قيده، ويكون التقدير حينئذٍ: مَنِ استطاعَ إليهِ إلى الحجِّ سبيلًا فَلْيَحجَّ، فقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] فيه إثباتُ حَجِّ البيتِ، وقوله: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ﴾ [آل عمران: ٩٧] أيْ: الحج، فالمعنى الأعمُّ فيه: إثباتُ وجوبِ حَجِّ عَرَفَةَ، وهذا في غايةٍ من الحُسْنِ ونهاية من التحقيق، ولا يَردُّه قولهم يلزمُ عليه لزومُ الحَجِّ لجميع الناسِ المستطيع وغيره، فهو ظاهرُ الفَسادِ؛ لأنَّا نقول: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ لفظٌ عامٌّ والمرادُ منه خاصٌّ، كَما يقعُ كثيرًا في الكَلامِ، ويدلُّ للخُصوصِ: أنَّه ثبتَ بالإجماع عَدَمُ تكليفِ المرءِ بِمَا ليس في وُسْعِهِ وطَاقتِهِ، قال الله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فَمِنْ أين يُتَوَهَّمُ تكليف غيرِ المُسْتطيعِ بحجِّ البيتِ، لاسيّما وقد عَضَّدَهُ قوله سبحانه: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾.

□ والجَوَابُ عَنِ الثاني:

أن «الحجَّ» لغةً: القصدُ، أوْ كَمَا قال الخليل: كثرة القَصْدِ إلى مَن تُعظّمه، فَلَوْ أطلقَ الحجَّ لَشَمَلَ كلَّ مُعَظَّم كالقُدْسِ والخَليلِ والنبيِّ، وليس ذلك مرادًا، بَلِ المرادُ حجٌّ مُعظَّمٌ مخصوصٌ، فجيءَ بالمعنى اللغوي مشتملًا بقيده على

المعنى الشرعيّ.

□ **والجوابُ عنِ الثالثِ:**

هو: أنَّه لو عكس فذكر عَرَفَةَ لَفَاتَ الغَرضُ المطلوبُ من سياق الآيةِ، وهو: أنَّها إنما سِيقَتْ لِمَدْحِ البيتِ وبَيَانِ شَرَفِهِ؛ ردًّا على اليهودِ كمَا مرَّ، فَلَوْ ذكر عرفة بَدَلَه لكان فيه خروجٌ عَن غرضٍ مَا سِيقَتْ له الآيةُ، وأمَّا دَعْوى أنَّ الطوافَ بالبيتِ تابعٌ لِعَرَفة؛ فَغَيْرُ مُسَلَّم، بَلِ الوقوفُ بعرفةَ وسيلةٌ للوصولِ للبيتِ كالطهارةِ للصلاةِ، يُؤيدُه: ما رواهُ البيهقيُّ في «الشُّعَبِ» قال: سُئِل عليٌّ -كرَّم اللهُ وجْهه[1]- عَنِ الوقوفِ بالجَبَلِ لِمَ لمْ يَكُنْ في الحَرَمِ؟ فَقَال: لأنَّ الكعبةَ بيتُ اللهِ، والحَرَمَ بابُ اللهِ، فلمَّا قصدوه وافدين أوقفهم قُبَيْلَ بابِهِ يتضرَّعون. قيل له: ما الوقوفُ بالمَشْعَرِ الحَرَامِ؟ قالَ: لأنَّه لمَّا أَذِنَ لهم بالدخولِ إليه أوقفهم بالحِجَابِ الثاني، وهو: المزدلفةُ، فلمَّا أن طالَ تَضرُّعُهم أذِنَ لهم بتقريب قُربانهم بـ«مِنًى»، فلمَّا أنْ قَضَوا تَفَثَهم وقَرَّبوا قربانهم فتَطَهَّروا بها من الذنوبِ التي كانت عليهم أذِنَ لهم بالزيارةِ إليه على الطهارةِ، فعلم أن الوقوفَ وغيرَه وسائلُ لِحَجِّ البيتِ وأنَّه هو المقصودُ [١٠/أ] الأعظمُ[2].

---

(١) قال ابن كثير رحمه الله: وقد غلب هذا في عبارة كثير من النساخ للكتب، أن يفرد علي، رضي الله عنه، بأن يقال: «عليه السلام»، من دون سائر الصحابة، أو: «كرم الله وجهه» وهذا وإن كان معناه صحيحًا، لكن ينبغي أن يساوى بين الصحابة في ذلك؛ فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان بن عفان أولى بذلك منه، رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٤٦٨ رق: ٤٠٨٣)ن وفي «فضائل الأوقات» (٤٠٨ رقم: ٢١٧)، وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ١٣٣): «رواه البيهقي متقطعًا، رواه أيضًا عن ذي النون من قوله، وهو عندي أشبه».

□ والجَوابُ عَنِ الرَّابِعِ:

أنَّه لمْ يعطف «عرفةَ» المعلومَ ضِمْنًا أوْ اكتفاءً، حرصًا على أنْ لا يُشْرِكَ الممدوح في المَدْحَةِ غيره.

□ والجَوابُ عَنِ الخَامسِ:

هو: أنَّ البيتَ أشرفُ مِن عرفة، فذكره اهتمامًا بذكْرِ الأشرفِ، أوْ لأنَّ حجَّ عرفة يومٌ في السنةِ، وحجّ البيتِ في كُلِّ السَّنة، فهو أكثرُ حجًّا، فذكرَه اهتمامًا بالأكثر، أوْ لأنَّ الطوافَ به أشرفُ أرْكَانِ الحجِّ وأفضلها لوجوب الطهارة فيه مِن الحَدَثِ والخبث، فهو بِنَصِّ الحديث بمنزلة الصلاةِ التي هي أشرفُ أرْكَانِ الإسلامِ بَعْدَ الشَّهادَتَيْنِ، وحجّ عرفة ليس كذلك.

وأيضًا؛ فَلِمَا مرَّ مِن أنَّ الآيةَ سِيقَتْ لِمَدْحِ البيتِ.

□ والجوابُ عَنِ السَّادسِ:

هو: أنّ المرادَ بِحَجِّه إنما هو المعنى الشرعيّ وزيارته على الوجْه المخصوصِ لا المعنى اللغويّ، وتركَ التصريحَ بِهِ لِلعِلْمِ به للمُخاطَبِينَ، من حيث إنَّ صاحب الشريعة بين أظْهُرِهم يُعلّمهم مَناسكَهم وأحكامَ دِينِهم، وهذا شأنُ غالبِ الأحكامِ المذكورةِ في القُرآنِ، كالصلاةِ والزكاةِ؛ فإنّه ليس فيه أن الظُّهر أربعٌ والمغربَ ثلاثٌ، ولا أنَّه يَجبُ في الأرْبَعين والثمانين شاةٌ، إلى غيرِ ذلك، والله أعلمُ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهو في محلِّ جَرٍّ على أنه بدلٌ من ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بدلُ بعضٍ مُخَصَّص لِعُمومِهِ، والضميرُ العائدُ إلى المُبْدلِ منه محذوفٌ، أي: مَنِ استطاع منهم، وقيل: لا حَاجَةَ إلى الضميرِ، وقيل: في محلٍّ رفعٍ على أنه خبرُ مبتدإٍ مُضمَرٍ، أيْ: هُمْ مَنِ استطاعَ.

وقيلَ: في خبر النصبِ بتقديرِ: أعْني.

وقيل: كلمة ﴿مَنِ﴾ شَرْطِيَّةٌ، والجزاءُ محذوفٌ لدلالةِ المذكورِ عليه، وكذا العائدُ إلى ﴿ٱلنَّاسِ﴾ أي: مَنِ استطاعَ منهم إليهِ سبيلًا فَلِلهِ عليهِ الحجّ، والضميرُ في ﴿إِلَيۡهِ﴾ للبيتِ أو للحج.

و«السبيل» هو: الزادُ والراحلةُ؛ لِمَا روى الدارقطنيُّ بإسناده عن: جابرٍ، وعبدِ اللهِ بنِ عُمر، وعبدِ الله بن عمرِو بنِ العاص، وأنسٍ، وعائشةَ، ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ سُئلَ: مَا السبيلُ؟ قالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»[1].

وروى الترمذيُّ وحَسَّنَهُ عَنِ ابنِ عُمَرَ قَالَ: جَاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقَالَ: يا رسولَ اللهِ، مَا يُوجِبُ الحجَّ؟ قَال: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»[2].

وروى إمامُنا أحمدُ قالَ: لمَّا نزلتْ هذه الآيةُ قالَ رجلٌ: يا رسولَ اللهِ، ما يُوجِبُ الحجَّ؟ قال: «الزَّادُ والرَّاحِلَةُ»[3].

وروى إمامُنا أحمدُ قالَ: لمَّا نزلتْ هذه الآيةُ قال رَجُلٌ: يا رسولَ اللهِ، مَا السَّبيلُ؟ قالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»[4].

فَفَسَّر ﷺ الاستطاعةَ بِالزَّادِ والراحلة، وهكذا رُوي عَنِ ابنِ عبَّاسٍ.

فَثَبَتَ أن الاستطاعةَ المُشْتَرَطة هي: مِلْكُ الزادِ والراحلةِ، وبه قال الحَسَنُ ومُجاهدٌ وسعيدُ بنُ جُبيرٍ والشافعيُّ وأحمدُ بنُ حنبل وإسحاقُ، وقال الترمذيُّ: والعملُ عليه عِند أهلِ العلمِ.

وخالفَ في ذلك قومٌ، فقال عِكْرمةُ: الاستطاعةُ هي: الصِّحَّة. وقال

---

(١) إسناده ضعيف: أخرجه الدارقطني (٢/ ٢١٥)، وانظر «الإرواء» (٤/ ١٦٧).

(٢) ضعيف جدًّا: أخرجه الترمذي (٨١٣) وضعفه الألباني.

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (١/ ١١٣) من حديث على رضي الله عنه.

(٤) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٧١٣ رقم: ٣٨٦٠)، و«الدر المنثور» للسيوطي (٢/ ٢٧٤)، و«المغني» لابن قدامة (٣/ ٨٧).

[١٠/ب] الضَّحَّاكُ: إنْ كان شابًّا صحيحًا فَلْيُؤجرْ نَفْسَه بأكْله وعقبه حتى يَقضي نُسُكَه[1].

قَالَ الإِمامُ مالكٌ: إن كان يُمكنُه المشيُ وعادتُه سؤالُ الناسِ لزمه الحجّ. ويردّه ما مَرَّ.

واشترط لِوجوبِ الحجِّ خَمْسُ شرائط: الإسلامُ، والعَقْلُ، والبُلوغُ، والحُريةُ، والاسْتطاعة. فلا يجب على الكافرِ والمجنونِ، ولا يصحُّ منهما، ولا على الصبيِّ والعبدِ، ويصحُّ منهما ويكون تطوعًا، فلا يَسقطُ عنهما الفرضُ إذا صارا مِن أهله. ولا على غيرِ المستطيع، ويَسقطُ عنه إنْ حجَّ.

□ والاستطاعةُ نوعان:

أحدُهما: أن يكون مستطيعًا بِبَدَنِهِ.

الثاني: أنْ يكون مستطيعًا بغيره.

أمَّا الاستطاعةُ بِبَدَنِهِ فهو: أنْ يكون قادرًا بنفسه على الذهاب، ويَجِدُ الزادَ والرَّاحلةَ، وتكون الراحلةُ تصلح لمثله، والزادُ قَدْرُ الكفاية للذهاب والإياب فاضلًا عن نفقةِ مَنْ تلزَمُهُ نَفَقَتُهم وكسوتُهم، وعَن دَيْنٍ يكونُ عليه، وأن يكونَ الطريقُ آمنًا والمنازلُ معمورة يوجد فيها الزادُ والماءُ والعَلَفُ على المعتادِ، فإنْ تفرَّق أهلُها أو غارتْ مياهها فلا يلزمه، ولو لم يجدِ الراحلة ويقدر على المشي، أوْ لمْ يَجدِ الزادَ ويُمكنُه الاكتساب لمْ يلزمْه، ويُستحبُّ مِنه، خِلافًا لِ«مَالِكٍ» فإنّه يُوجِبُه.

وأمَّا المستطيع بغيره فهو: أن يكون عاجزًا بأنْ يكون زَمِنًا أوْ بِهِ مرضٌ غيرُ مَرْجُوِّ الزوالِ، لكن له مال: يُمكنُه أنْ يستأجر مَن يَحُجُّ عنه، فيلزمه أن يستنيب من يحج عنه وهو مذهبُ الشافعيةِ والحنابلةِ، خلافًا للحنفيةِ حيثُ قالوا بعدم اللزومِ.

---

(١) انظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ١٦٥)ن و«نيل الأوطار» للشوكاني (٥/ ١٣).

وعند الإمامِ مالكٍ: لا يجبُ الحجُّ على المَغْضوبِ. وهو: مَن لا يَقدرُ يَثْبتُ على الراحلةِ.، والكلامُ على هذا مَبسوطٌ في كُتبِ الفِقْهِ، وقد أطلتُ الكلامَ عليه مُستوعبًا له في كتابي «غايةِ المُنْتهى» في الفقهِ، واللهُ أعلمُ.

□ تَنبيهٌ:

الحجُّ أحدُ أركانِ الإسلامِ الخَمْسِ، وقد أجْمعتِ الأمةُ على وجوبه على المستطيع في العُمْرِ مَرَّةً واحدةً.

روى الإمامُ مسلمٌ بإسناده عن أبي هريرة ﷺ قال: خَطبَنَا رسولُ اللهِ ﷺ فقالَ: **«يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللهُ عَلَيْكُمُ الحَجَّ، فَحُجُّوا»**، فقال رجلٌ: أَكُلَّ عامٍ يا رسولَ اللهِ؟ فسكتَ، حتى قالها ثلاثًا، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **«لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجَبَتْ وَلَمَا اسْتَطَعْتُم»**، ثُمَّ قالَ: **«ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ»**[1].

وسَأَلَهُ الأقرعُ بنُ حَابسٍ فَقَالَ: يَا رسولَ اللهِ، الحَجُّ في كلِّ سَنَةٍ أَوْ مَرَّةً واحدةً؟ فَقَالَ ﷺ: **«بَلْ مَرَّةً واحدةً، فَمَنْ زادَ فَتَطَوُّعٌ»**[2] رَوَاهُ أحمدُ وأبو داودَ والنسائيُّ وابنُ ماجه بأسانيدَ حسنةٍ.

وذهبَ [١١/أ] قومٌ إلى وجوبِ الحجّ على المستطيع بعد كلِّ خَمْسِ سِنين، وقال به جماعةٌ مِن أصحابِ الشافعيِّ.

وروى أبو سعيدٍ الخُدْريّ ﷺ: أن النبيَّ ﷺ قال: **«إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: إِنَّ عَبْدًا أَصْحَحْتُ لهُ جِسْمَهُ، وَوَسَّعْتُ عَلَيْهِ المَعِيْشَةَ، يَمْضِي عَلَيْهِ خَمْسَةُ**

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٧)، والنسائي (٥/ ١١٠ - مجتبى)، وأحمد (٢/ ٥٠٨).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١/ ٣٥٢)، وأبو داود (١٧٢١) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله.

أَعْوَامٍ لَا يَفِدُ إِلَيَّ لَمَحْرُومٌ». رواهُ ابنُ أبي شيبة وابن حِبَّان في «صحيحه»[1].

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]: وَضَعَ مَنْ كَفَرَ مَوضِعَ مَن لَمْ يحجَّ تأكيدًا لِوجوبِهِ وتشديدًا على تاركه، ولذلك قال ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ فَلْيَمُتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا»[2].

وعَن عَليِّ بنِ أَبي طالبٍ رضي اللهُ عنهُ: أنَّه ﷺ قالَ في خُطْبتِهِ: «أيُّهَا النَّاسُ، إنَّ اللهَ فَرَضَ الحَجَّ عَلَى مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلًا، ومَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيَمُتْ عَلَى أيِّ حالٍ شَاءَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا»[3].

□ وفي الكُفْرِ هُنا أقوالٌ:

فَقِيل: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ أيْ: جَحَدَ فَرْضَ الحجِّ. قاله ابنُ عبَّاسٍ والحَسَنُ وعَطاءٌ، قال ابنُ عبَّاسٍ: مَنْ كفر بالحج فَلَمْ يرجحه[4].

وقيل: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾: مَن وَجَدَ ما يَحُجُّ بِهِ ثُم لَمْ يَحُجَّ حتى مَاتَ فَهُوَ كُفْرٌ بِهِ[5].

وقال الحليميّ: يحتملُ أنْ يكون معنى: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ أيْ: فَعَلَ مَا يفعله الكُفَّارُ فَجَلَسَ ولَمْ يَحُجَّ، فإنَّ اللهَ غنيٌّ عَنِ العَالَمين وعَن عِبادتِهم، وحيثُ كان

---

(١) صحيح: أخرجه ابن حبان (٣٧٠٣)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٥/ ١٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٦٢) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٩٠٩).

(٢) ضعيف: أخرجه الدارمي (١٧٨٥) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وسيأتي تخريجه تفصيلًا.

(٣) ضعيف: أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٥٧)، والترمذي (٨١٢)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٨٠٦)، وفي «ضعيف الترغيب» (٧٥٣).

(٤) أخرجه الطبري في «التفسير» (٣/ ٣٥٧) والبيهقي في «الكبرى» (٤/ ٣٢٤) ولفظه: «من كفر بالحج فلم ير حجه برا، ولا تركه إثمًا».

(٥) أخرجه الطبري في «التفسير» (٣/ ٣٥٧) من قول السدي.

مَن كفر مِن جُمْلتِهم فهو داخلٌ في ذلك، ولذلك استغنى عَنِ الضمير الرابطِ بين الشرط والجزاء.

قالَ فِي «الكَشَّافِ»: وفي هذا الكلام أنواعٌ مِن التوكيدِ والتشديدِ:

منها: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، يَعني أنّه حقٌّ واجبٌ لله تعالى في رقابِ الناسِ، لا يَنْفكُّون عَنْ أدائِه والخروج مِن عهدته.

ومنها: أنَّه ذكَر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ ثُم أبْدلَ مِنه ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾، وفيهِ ضَرْبان مِن التوكيد:

أحدهما: أنَّ الإبْدالَ تَنبيهٌ للمراد وتكرير له.

والثاني: أنَّ الإيضاح بَعْدَ الإبْهام والتفصيل بَعْدَ الإجْمالِ إيرادٌ له في صورتين مختلفتين[1].

ومنها: قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ مكانَ «مَن لَمْ يَحُجَّ» تغليظًا على تاركِ الحج.

ومنها: ذكْر الاستغناء عَنه، وذلك ممَّا يدلُّ على المَقْتِ والسُّخطِ والخُذْلان.

ومنها: قوله: ﴿عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، لَمْ يَقُلْ «عنه»؛ لِمَا فيه مِن الدلالةِ على الاستغناءِ عنهُ بِبُرْهانٍ؛ لأنَّه إذا استغنى عنِ العالمين تَنَاوَلَهُ الاستغناءُ لا مَحَالةَ، ولأنه يدلُّ على الاستغناءِ الكاملِ، فكان أدلَّ على عَظيمِ السُّخْط الذي وَقَعَ عبارةً عنه[2].

وفي «تفسير المفتي»: ولقد جَازَتِ الآيةُ الكريمةُ الاعتباراتِ المُعْرِبَة عن كَمالِ الاعتناءِ بأمْرِ الحَجِّ، والتشديدِ [١١/ب] على تَارِكِهِ مَا لا مزيد عليه، حيث أُوثِرَتْ صيغةُ الخبرِ الدالَّةِ على التحقيقِ، وأُبْرِزَتْ في صورةِ الجملةِ

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٠٤- ٢٠٥) وفيه تثنية للمراد وليس تنبه للمراد كما هنا.

(٢) «الكشاف» (١/ ٢٠٥).

الاسميةِ الدالَّةِ على الثبات والاستمرارِ على وجهٍ يفيد أنَّه حقٌّ أَوْجَبَه للهِ سبحانهُ في ذِمَمِ الناسِ، لا انفكاكَ لهم عَن أدائِهِ والخروجِ مِن عُهْدته، وسَلَكَ مَسْلَكَ التعميمِ ثُمَّ التخصيصِ والإبهامِ، ثُمَّ التبيينِ والإجمالِ، ثمَّ التفصيلِ؛ لِمَا في ذلك مِن مزيد التحقيق والتقدير، وعبَّر عن تركه بالكفر الذي لا قُبْحَ وراءه، وجَعل جزاءَه استغناءَه تعالى المُؤْذِنَ بِشِدَّةِ المَقتِ وعظَيم السخط، لا عن تاركِهِ فقط؛ فإنه قد ضَرَبَ عنه صفحًا إسقاطًا له عن دَرجةِ الاعتبارِ واستهجانًا بذكْره، بل عن جميعِ العَالَمِين مِمَّنْ فعلَ وتَرَكَ، ليدلَّ على نهايةِ شِدَّةِ الغضب.

رُوي: أنَّه لمَّا نزلتْ هذه الآيةُ جمعَ رسولُ اللهِ ﷺ أهْلَ الأديانِ كلّهم فَخَطَبَهُم وقال: «**إنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الحَجَّ، فَحُجُّوا**»، فآمنتْ بِهِ مِلَّةٌ واحدةٌ وهُمْ: المسلمون، وكَفَرَتْ به خَمْسُ مِلَلٍ؛ قالوا: لا نُؤْمنُ بِهِ ولا نُصلّي إليه ولا نَحُجُّه، فنزل: ﴿وَمَن كَفَرَ...﴾[1].

وفي الحديثِ: «**حُجُّوا قَبْلَ أنْ لَا تَحُجُّوا؛ فَإِنَّهُ قَدْ هُدِمَ البَيْتُ مَرَّتَيْنِ، ويُرْفَعُ إِلَى السَّمَاءِ فِي الثَّالِثَةِ**»[2].

وفي الحديثِ: «**حُجُّوا قَبْلَ أنْ لا تَحُجُّوا، فَوَالذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ: لَيُرْفَعَنَّ هَذَا البيتُ مِن بَيْنِ أَظْهُرِكُمْ، حَتَّى لا يَدْرِي أَحَدُكُمْ أَيْنَ كَانَ مَكَانَهُ بِالأَمْسِ**»[3].

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٥٧) من قول الضحاك، وفي «الكشاف» (١/ ٢٠٥)، وقال الزيلعي في «تخريج الكشاف» (١/ ٢٠٥): «وهو مرسل»..

(٢) لم أجده بهذا اللفظ ووجدته بلفظ آخر، فعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «استمتعوا من هذا البيت فإنه قد هدم مرتين ويُرفع في الثالثة»، أخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» (٤/ ١٢٨ رقم: ٢٥٠٦)، وابن حبان في «الصحيح» (١٥/ ١٥٣ رقم ٦٧٥٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٠٨)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه محقق «صحيح ابن حبان» ولفظه.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وانظر: «الكامل» لابن عدي (٢/ ٣٩٦).

وعن عائشةَ رَضي اللهُ عنها قالتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**أَكْثِرُوا اسْتِلامَ هَذَا الحَجَرُ، تُوشِكُونَ أَنْ تَفْقِدُوهُ، بَيْنَمَا النَّاسُ ذَاتَ لَيْلَةٍ يَطُوفُونَ بِهِ إِذَا أَصْبَحُوا وَقَدْ فَقَدُوهُ؛ إِنَّ اللهَ لا يُنْزِلُ شَيْئًا مِنَ الجَنَّةِ فِي الأَرْضِ إِلَّا أَعَادَهُ إِلَيْهَا قَبْلَ يَوْمِ القِيَامَةِ**». رواهُ الدَّيْلَمِيُّ والأَزْرَقيُّ[1].

وفي «الصحيحينِ» مِن مَرفوعِ أَبِي هُريرةَ[2]، وكذا في الطبرانيِّ مِن مرفوعِ ابنِ عمرو[3]: «يُخْرِبُ الْكَعْبَةَ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ، وَيَسْلُبُهَا حِلْيَتَهَا، وَيُجَرِّدُهَا مِنْ كِسْوَتِهَا، فَلَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلى أُصَيْلِعَ يَضْرِبُ عَلَيْهَا مَسحَاتِهِ وَبِمِعْوَلِهِ»[4].

والأحاديثُ في هذا كثيرة، والله سبحانهُ أعلمُ.

* * *

(١) أخرجه الديلمي في «الفردوس» (١/ ٧٣، رقم ٢١٦)، والأزرقي في «تاريخ مكة» (٤٧١) وهو حديث ضعيف كما في «مختصر السلسلة الضعيفة» (٢٨٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٥١٤)، ومسلم (٢٩٠٩).

(٣) وقع بالأصل: «عمر».

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٢٢٠)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٦٤١): «رواه أحمد والطبراني في «الكبير» وفيه ابن إسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس.

خَاتِمَةٌ

في هذهِ الآيةِ إشعارٌ بأن الحجَّ واجبٌ على المستطيع فورًا؛ لأنَّ فِيها فَرْضيةَ الحَجِّ، فكان واجبًا على الفَوْرِ كالصيامِ، فَمَنْ وَجَبَ عليهِ الحجُّ وأمْكَنَهُ فِعْلُهُ وَجَبَ عَلَيهِ على الفَوْرِ ولمْ يَجُز له تأخيرُه.

وبهذا قالَ الإمامُ أبو حنيفةَ، وأحمدُ بنُ حنبل.

وقال الشافعيُّ: يَجِبُ الحجُّ وجوبًا مُوسَّعًا، ولنا الآيةُ المذكورةُ وقوله سبحانه: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩٦]، والأمرُ المطلقُ لِلْفَورية، ولَوْ جَازَ التأخيرُ لَكَانَ إمَّا إلى غايةٍ، فهو مُنافٍ للوجوبِ، وإمَّا إلى غيرِها، ولا دليلَ عَليه، بَلْ رُبَّما يُفْضي إلى سُقوطِهِ إمَّا بِمَوْتِهِ أو تَلَفِ المالِ، لا سِيَّمَا [١٢/أ] وقد عَضَّدَ الآية على أنَّ المرادَ بها: الفَوْرِيَّةُ.

قوله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ» رواهُ أحمدُ وأبو داود وابنُ ماجه[١]، وفي روايةِ أحمدَ وابنِ ماجه: «فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرَضُ المَرِيْضُ وَتَضِلُّ الرَّاحِلَةُ وَتَعْرِضُ الحَاجَةُ»[٢].

وعن عليٍّ رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا أو رَاحِلَةً تُبْلِغُهُ إِلَى بَيْتِ اللهِ وَلَمْ يَحُجَّ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أو نَصْرَانِيًّا»[٣].

---

(١) حسن: أخرجه أحمد (١/ ٢٢٥)، وأبو داود (١٧٣٢)، وابن ماجه (٢٨٨٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا، ولفظه: «من أراد الحج فليتعجل فإنه قد يمرض المريض وتضل الضالة وتعرض الحاجة» وله لفظ آخر، وهو: «تعجلوا إلى الحج - يعني الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له».

(٢) «مسند أحمد» (١/ ٢١٤) و«سنن ابن ماجه» (٢٨٧٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٧٤٠).

قال الترمذيُّ: لا نَعرِفُهُ إلَّا مِن هذا الوجْهِ، وفي إسنادِه مقالٌ.

وروى سعيدُ بنُ منصورٍ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ حِجَّةَ الإِسْلامِ، لَمْ يَمْنَعْهُ مَرَضٌ حَابِسٌ أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ أَوْ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ فَلْيَمُتْ عَلَى أَيِّ حَالٍ شَاءَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا»[1] وَعَن عُمَرَ نَحْوُه[2].

وكذلك عن ابن عُمر وابنِ عَبَّاسٍ ﷺ[3]، ولأنَّ وجوبَهُ بصفةِ التوسّع. لا إلى غايةٍ يُخرجه عَن رُتْبة الواجباتِ، واللهُ سبحانهُ وتعالى أعلمُ.

وهذا آخرُ ما فَتَحَ اللهُ تعالى به مِنَ الكلامِ على هذهِ الآيةِ على سبيلِ الاختصارِ والتلخيصِ، وإلَّا فالكلامُ عليها يَسْتدعي طولًا مِن ذكْرِ جميعِ أحكامِ الحجِّ المُقرَّرةِ في كُتُبِ الفقهِ، والأحاديثِ الواردةِ في الحجِّ المُقررةِ في كُتُبِ الحديثِ، إلى غيرِ ذلكَ مِنَ الأحكامِ النَّحْويةِ واللُّغويةِ والبيانيَّة وغيرها.

ولقد أَنْصَفَ الإمامُ عليٌّ. كرَّم اللهُ وجهه[4]. حيثُ قال: لو شِئتُ لأوقرتُ سَبْعين بَعيرًا مِن تَفْسيرِ فاتحةِ الكِتَابِ، وهَلِ السِّرُّ في ذلكَ مَا ذَكَرهُ بعضُ العُلماءِ مِن أنَّ أحرُفَ القرآنِ في اللَّوحِ المحفوظِ كلُّ حرفٍ كَجَبَلِ «ق»، تحت كلِّ حرفٍ مِنَ المَعَانِي ما لا يُحيطُ به إلَّا اللهُ تعالى.

اللهمَّ عَلِّمْنا مِن لَدُنْكَ عِلْمًا، وفَهِّمْنَا عنك فَهْمًا، وارْحمْ عَجْزَنَا وتقصيرنا، ولا تَجعلْ إلى الجَهْلِ بِكَ وبآياتك مصيرنا، واكْفِنَا شَرَّ الأعداءِ

---

(١) (ضعيف): خرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٧٣) والخلال في «السنة» (١٥٩٨، ١٦٠٠) من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن النبي ? وإسناده ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم، وأما عبد الرحمن بن سابط فليس صحابيًا، فروايته عن النبي ? مرسلة.

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٤/ ٣٣٤).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٢/ ٢٧٥).

(٤) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٤/ ١٦)، والترمذي (٣/ ١٧٦ رقم: ٨١٢) وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث يضعف في الحديث.

والحاسدين وأهل المراءِ الجاهلين، الذين جعلوا الأعراضَ أغْراضَ سِهَامِ أَلْسِنَتِهِم، ولا يُفِيقون من غفلتهم وسِنَتِهِم.

وصَلِّ اللَّهُمَّ على عَبْدِكَ ورَسُولك أعلم الخلق وأعرفهم بالحقِّ سَيِّدنا محمَّدٍ، وعلى سائر إخوانِهِ مِن النَّبِيِّينَ، وعلى آلِ كلٍّ وصَحْبِهِ أجْمعين.

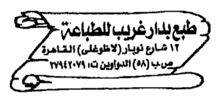
□ **قال مُؤَلِّفُه:**

فرغتُ منه نهارَ الأربعاءِ، قُبَيل العصرِ، بـ«الجامع الأزهرِ» ثاني عشر شهر صَفر، سَنة سَبْعٍ وعشرين بَعْدَ الألفِ.

وكان الفراغُ مِن ذلك يوم الخميس، سادس عشرين جُمادى الأُولى مِن شهور سنة أربعٍ وعشرين ومائة وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضلُ الصلاةِ والسلام، وذلك على يَدِ الفقيرِ: عُمَرَ بنِ عُمَرَ البَدْراويِّ الأَزْهريِّ الشافعيِّ، عَفَا اللهُ عَنْهُ. آمينَ [١٢/ب].

* * *

رقم الإيـداع ٦٨١٥


طبع بدار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين ت: ٢٧٩٤٢٠٧٩


ISSN ١٦٨٧ - ٩٨٨٠